الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون العام

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي
وإمكانية تطبيقه في سورية

"دراسة تحليلية مقارنة"

بحث علمي قانوني أعد لنيل درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الطالب

يوسف علي رزوق

إشراف الدكتور

حسن مصطفى البحري

الأستاذ المساعد في قسم القانون العام

١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

((لكل شخص الحق في الاشتراك في الجمعيات والأحزاب و الجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما))

المادة/٢٠/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام (١٩٤٨)

((لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمّا مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية. وإنّ إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت))

المادة/٢١/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام (١٩٤٨)

((يمتلك كل مواطن الحق في أن يتمتع دون أي تمييز- بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب - وبدون أية قيود غير معقولة، الحق في : //أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يُختارون بحرية//و أن// ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام والمتساوي، وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين//وأن// تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده))

المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام(١٩٦٦)

الإهداء

إلى الأرض الطاهرة المعطاءة الحضن الجامع لكل السوريين

وطني سورية

إلى من قدم لي كل الدعم وكان سندي الأول وقدوة

أبي

إلى نبع الصبر والتفاؤل والأمل من أعطتني حباً وحناناً لا ينضُب

أمي

إلى من وقفن في جانبي وكُنَّ عوناً و سنداً لي لأقدم الأفضل

أخواتي

إلى من بوجودهم أشعر بلذة الحياة، و معنى الوفاء والإخلاص

صديقاتي وأصدقائي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي لا يبلُغ وصف صفاته الواصفون، ولا يدرك كُنْهَ عظمته المتفكرون، ويقر بالعجز عن مَبْلغ قدرته المعتبرون، الذي أحصى كل شي عدداً وعلماً، ولا يحيط خَلقُهُ بشيءٍ من علمه إلا بما شاء. أحمُدُه كثيراً، عدد خلقه وكلماته، ومِلءَ أرضه وسمواته، وأسأله الصلاة على نبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطيبين الطاهرين أجمعين، وعلى جميع النبيين والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين .

أما بعد : فإن الشُّكْرَ حَبْلٌ منَ التُّقَى، ولا شيء أقبح من كفران نعمة الناس وترك الشكر لمعروفهم، وقد روى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « **لا يَشْكُرُ اللّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ الناسَ** »، وامتثالاً لهدي النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، واعترافاً بالفضل والجميل، فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني، إلى أستاذي الفاضل، العظيم في تواضعه، العالم في فكره، الكبير في ترفّعه، الأستاذ الدكتور **حسن البحري، أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق في جامعة دمشق**، على تكرمه بقبولي تلميذاً له، وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي أسرني بدايةً بغزارة علمه، وسعة أفقه، ورحابة صدره، وطيب تعامله، وتعهدني بتقديم النصح والمشورة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر، وبالغ الامتنان، وجزاه الله تعالى عني وعن طلابه خير الجزاء، ومتّعه بموفور الصحة والعافية.

وكذلك أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني، إلى أستاذي الجليل، الدكتور **سعيد النحيلي**، الذي فتح قلبه لي، وزودني

بأفكاره ونصائحه، وعلَّمني كيف يكون رجل العلم معطاءً بلا حدود، وكريماً بلا حدود، ومتواضعاً بلا حدود، فطوَّق عنقي بفضل لن أنساه ما حييت.

كما أتقدم أيضاً، بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري، لأستاذي الفاضل **محمد خير العكام، مدرس القانون العام بالكلية**، لتحمله عناء قراءة هذه الرسالة، والاشتراك في لجنة الحكم عليها، رغم ضيق وقته ومشاغله الكثيرة، فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والامتنان، وجزاه الله تعالى عني خير الجزاء، ومتّعه بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم أيضاً، بخالص شكري **إلى** كافة الأساتذة في قسم القانون العام، وفي كلية الحقوق الذين علمونا أن دراسة القانون هي أولاً وقبل كل شيء رسالة وقضية تستحق التضحية، إنها جهاد في سبيل الحق، والحق من أسماء الله عز وجل.

مُقَدِّمَة

إنّ ((حكم الشعب بالشعب وللشعب))، مقولة شرحها الفقهاء في كتب ومؤلفات ضخمة، ولكنها اختُصرَت بكلمة ديمقراطية، وهي كلمة مشتقة من اليونانية*Demo krat* وتعني حكم الشعب.

لقد نشأ الفكر الديمقراطي كردة فعل على أنظمة الحكم المستبدة التي تقوم على حكم الفرد الذي يستمد سلطته تارة على أساس أنه إله وتارة أخرى بناءً على تفويض من الإله أو بأن الإرادة الإلهية هي التي رتبت الأمور حتى اعتلى المَلِكُ العرش، وتأسيساً على ذلك سيكون مصير الشعب والدولة بيد فرد واحد، وهذا المفهوم للسلطة أدى إلى اختزال الشعب والدولة في رجل واحد هو الحاكم، وأدى بالتبعية إلى استبداد الحكام لشعوبهم و نهب ثرواتهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، ممَّا ولّدَ طبقتين في المجتمع هما:

الطبقة الأولى وهي طبقة عامة الشعب المسحوقة والمحرومة.

الطبقة الثانية وهي طبقة السلطة والمال وهي فئة قليلة مقربة من الملك وأعوانه.

لكن تلك الحال دفعت بالشعوب إلى الرغبة في الخلاص من الاستبداد والعبودية والحرمان، وهذه الرغبة كانت الدافع إلى اندلاع الاحتجاجات والثورات في البلدان التي كانت تعاني من تسلط الحاكم وأعوانه، وهتفت بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وتبعاً لذلك أُجبرت الحكومات على الرضوخ للمطالب المحقة للشعوب.

واليوم أصبحت معظم دول العالم تقريباً تعمل على تطبيق مبادئ الديمقراطية إنْ لم تكن تدعيها على الأقل، و تستند إليها كشعارات منصوص عليها في غالبية دساتير العالم.

وللديمقراطية كآلية للحكم ثلاث صور أساسية:

١ـ الديمقراطية المباشرة: أن يجتمع كل أفراد الشعب في مكان واحد وبمؤتمر واحد لإصدار القوانين و المراسيم والقرارات و إعلان حالات السلم والحرب وتعيين الحكام والوزراء، وهذه الصورة من الديمقراطية يستحيل تطبيقها في الدول الحديثة نظراً لكثرة عدد سكان الدول وصعوبة حصول إجماع بين أفراد الشعب، ويطبق هذا الشكل من الديمقراطية في ثلاث مقاطعات سويسرية ويكون بمثابة احتفال سنوي و إحياء للتقاليد أكثر من كونه مؤتمراً لممارسة السلطة.

٢ـ الديمقراطية غير المباشرة(التمثيلية) : وهي الأكثر شيوعاً في العالم وتفترض أن يقوم الشعب بانتخاب هيئة تنوب عنه في ممارسة شؤون الحكم، فهي تمثل كل الشعب، وتقوم بممارسة السلطة نيابة عنه وتستمد صلاحياتها منه.

٣ـ الديمقراطية شبه المباشرة: وهي الصورة الهجينة من النوعين السابقين، ومن صورها الاستفتاء الشعبي، والاعتراض الشعبي، والاقتراح الشعبي، وحق الناخبين عزل رئيس الدولة، إضافة لوجود هيئة نيابية، في ظلها يُمارس الشعب سلطته بالاشتراك مع ممثليه في البرلمان من خلال احتفاظه ببعض حقوقه.

إنَّ الديمقراطيات الحديثة تقوم على مبدأ الديمقراطية التمثيلية بتشكيل هيئة نيابية تمثل كافة أطياف المجتمع دون استثناء أو تمييز، وتستمد سلطتها من الشعب الذي اختارها للقيام بمهمة إدارة شؤون البلاد، ويكون الانتخاب هو الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة لها على اعتبار أنّه الركيزة والدعامة الأساسية لكل حكم ديمقراطي، إذ إنَّ ممارسة الشعب دوره في إدارة الشؤون العامة للبلاد تكون من خلال اختيار ممثليهم عن طريق

الانتخاب لتفويضهم بتلك المهمة، فتكون المجالس المنتخبة مرآة تعكس مكونات الأمة كافة بكل أطيافها السياسية والأيديولوجية.

وتعتبر التعددية السياسية من المبادئ الأساسية التي تُحقق الديمقراطية على أساس احترام إرادة الأغلبية وصيانة حقوق الأقلية، إذ إنّ الاختلاف في الآراء والمصالح يُترجم إلى سياسات وبرامج تتبناها الأحزاب السياسية وتخوض على أساسها المعركة الانتخابية، وإذا كانت التعددية السياسية من مبادئ الديمقراطية، فإن التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الدورية والنزيهة هو الضامن لذلك، إلّا أن إسناد السلطة عن طريق الانتخاب لا يعني حُكماً أن النظام أصبح ديمقراطياً، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون مبنياً على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تجعله يخلق مجالس منتخبة تعكس مكونات الأمة، وللوصول إلى ذلك يتم اتباع أحد أنواع النظم الانتخابية، التي تُحدد آلية تحويل الأصوات إلى مقاعد وتحدد أساليب وطرق الترشح للانتخابات وفرز النتائج، إذ تُعتبر مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات لأي نظام ديمقراطي، والنظم الانتخابية هي التي تضمن تنظيم المؤسسات السياسية المنتخبة في البلد، وتلعب دوراً بارزاً في بلورة التعددية السياسية ونشوء الأحزاب السياسية أو اندثارها، فهي التي تُحدد مكونات السلطة التشريعية ونسب تمثيل كافة التيارات والمكونات فيها، كما أنها تُساهم في رفع مستوى الدعم للنظام السياسي أو تُقلل من ذلك.

وتتنوع النظم الانتخابية وتتعدد، وتختلف من حيث تطبيقاتها من دولة لأخرى، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما وقد تختلف داخل الدولة الواحدة من حين لآخر، ويعد اختيار النظام الانتخابي لبلد ما من أهم المعايير لمعرفة مدى التوجه الديمقراطي في ذلك البلد، واختيار النظام

الانتخابي الانسب يؤدي إلى نجاح العملية الديمقراطية على صعيد الدولة والمجتمع.

ويمكن تصنيف النظم الانتخابية إلى عوائل كبيرة يتفرع عن كل منها عدداً من النظم الانتخابية، وسنتناولها جميعاً في دراستنا هذه، وخصوصاً نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي.

لم يكن موضوع النظام الانتخابي يثير جدلاً حتى أواخر القرن التاسع عشر فكان النظام السائد هو القائم على مبدأ الأغلبية في كافة أصقاع المعمورة، والذي يقوم على أساس أن الحزب الفائز في الانتخابات يحصل على المقاعد النيابية كافةً في الدائرة الانتخابية، ولكنْ منذ بدايات القرن التاسع عشر وبشكل أكثر وضوحاً و جلاءً من منتصف القرن التاسع عشر بدأت أصوات بعض السياسيين تتعالى للأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يُوفّر انعكاساً أكثر للرأي الشعبي على الانتخابات البرلمانية، ويعطي مجالاً أوسع بكثير للأحزاب حديثة النشأة لدخول الانتخابات والحصول على مقاعد والمشاركة في الحياة السياسية.

وتشهد الجمهورية العربية السورية حركة تطور قانونية فيما يتعلق بالقوانين الانتخابية مترافقة مع حراك سياسي لبناء دولة ذات نظام تعددي ديمقراطي، وهذا ما أكده دستور /٢٠١٢/ في المادة الثانية، إذ نص على أن السيادة للشعب وتقوم على مبدأ حكم الشعب للشعب، كما أوجب في المادة الثامنة، قيام النظام السياسي على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطيا عبر الاقتراع، بعد أن كانت المادة الثامنة في دستور /١٩٧٣/ تُرسخ فكرة الحزب القائد، وجاء قانون الانتخابات العامة لعام/٢٠١٤/ ليحكم الانتخابات التشريعية الأخيرة لعام /٢٠١٦/ويؤكد على جميع المبادئ السابقة، فتأخذ سورية بنظام الأغلبية النسبية مع نظام حرية

تشكيل القوائم، لكن مع بقاء الحضور القوي والغالب للحزب الحاكم، في ظل النظام السياسي المعمول به حالياً.

أ.إشكالية البحث :

إن تنوع النظم الانتخابية والخصائص التي ينفرد بها كل منها، يجعل لكل منها مزايا وعيوب ينفرد بها عن غيره من النظم، ولّما كان نظام التمثيل النسبي كما يراه الكثير من الفقهاء يُشكل ثورة في عالم النظم الانتخابية من حيث تحقيق العدالة والمساواة في التمثيل، فتسارعت الكثير من دول العالم إلى اعتناقه مع اتباع أساليب مختلفة في تطبيقه لناحية القوائم الانتخابية أو لطريقة عدّ الأصوات وفرزها وحتى فيما يتعلق بتوزيع المقاعد على المرشحين الفائزين، بهدف خلق برلمان تمثيلي يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع، وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية وتشكيل أحزاب سياسية تتمتع بأيديولوجيات و برامج سياسية مختلفة . مما نتج عنه اختلاف في مدى تأثير نظم التمثيل النسبي على المؤشرات السياسية للنظام السياسي في البلد كالنظام الحزبي ومعدلات المشاركة والانقسامات الاجتماعية وغيرها من المؤشرات.

مما يطرح العديد من التساؤلات

- ما هو نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي؟ ماهي محدداته وأنواعه؟ وكيف يتم توزيع المقاعد على القوائم الفائزة؟ وهل يجوز الترشيح الفردي في ظله أم لا؟
- ماهي ماهية النظم الانتخابية و أنواعها؟
- هل لنظم التمثيل النسبي آثار على المؤشرات السياسية المتعلقة بالنظام السياسي في البلد ؟ ألا تختلف آثار نظم التمثيل النسبي عن بقية النظم الانتخابية وعن أليات أخرى مشابه لها؟

ـ هل كان النظام الانتخابي السوري قادراً على خلق برلمان يكون كمرآة للمجتمع؟

ـ هل من الممكن تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في سورية ؟

ب.أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي :

١. يقدم البحث شرحاً لماهية النظم الانتخابية والقضايا المتعلقة بها وأنواعها ويسهب في الحديث عن نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وأنواعه وطرق توزيع المقاعد على الفائزين و كيفية تخصيص المقاعد للمرشحين في القوائم .

٢. يتضمن البحث تطبيقات عملية لكل نوع من أنواع النظم الانتخابية.

٣. يتناول البحث بالدراسة آخر ما توصلت إليه القوانين الانتخابية في الدول محل الدراسة، وفي الأمثلة المطروحة.

٣ـ يتناول البحث دراسة النظام الانتخابي السوري وفق قانون الانتخابات لعام/٢٠١٤/ ويدرس التجربة الانتخابية الأخيرة لعام/٢٠١٦/، فيأتي البحث في مرحلة مهمة تمر بها الجمهورية العربية السورية لبناء دولة ذات تعددية سياسية بعد إلغاء نظام الحزب القائد.

٤ـ يدرس البحث إمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في سوريا ،وما هو النظام الانتخابي الأنسب للجمهورية العربية السورية؟

ج.أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١. إعطاء نظرة عامة عن النظم الانتخابية عموماً، و مميزات وعيوب كل منها

٢ـ شرح نظام التمثيل النسبي من جوانبه كافةً، كما يهدف البحث إلى تحليل تجارب عدد من الدول العربية والأجنبية المطبقة لنظم التمثيل النسبي بشقيه ـ نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول .

٣ـ بيان مدى العلاقة بين نظم التمثيل النسبي والمؤشرات السياسية للنظم السياسية.

٣. دراسة النظام الانتخابي السوري الحالي في آخر انتخابات تشريعية، وبيان إمكانية تطبيق نظام التمثيل النسبي في سورية أم لا.

٤ـ تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لذلك.

د ـ منهج البحث :

لقد اتبعنا في إعداد البحث مناهج علمية عدة، وهي كالآتي:

١ ـ المنهج الاستقرائي : ويبدو ذلك جلياً في دراسة آثار نظم التمثيل النسبي على المؤثرات السياسية، إذ قمنا بدراسة حالات معينة والخروج بنتائج منها وتعميمها على الحالات الأخرى المشابهة، كما تم اعتماد المنهج الاستقرائي في التطبيقات العملية والمسائل الحسابية في ظل كل آلية من آليات نظام التمثيل النسبي، للخروج بنتائج عامة.

٢ـ المنهج الاستنباطي : حيث قام الباحث بدراسة النصوص الواردة في القوانين الانتخابية والدساتير لتطبيقها وإسقاطها على نتائج الانتخابات التشريعية .

٣ـ المنهج التاريخي: إذ سنقوم باستعراض تاريخ ونشوء كل من النظم الانتخابية على حدة، كما سنتحدث عن تاريخ تطور النظام الانتخابي في كل من الدول الأربع التي قمنا بدراسة تجاربها الانتخابية في ظل التمثيل النسبي وهي (تونس والعراق والسويد وايرلندا)، وأيضا سنتحدث عن تطور النظام الانتخابي السوري .

٤ ـ المنهج المقارن : ويبدو المنهج المقارن من خلال قيام الباحث بإجراء الدراسات المقارنة بين أنواع النظم الانتخابية ضمن العائلة الواحدة وبين أنواع النظم الانتخابية من عوائل مختلفة وبيان ما بينها من نقاط تشابه ونقاط

الاختلاف للتوصل إلى نتائج المفاضلة بينهم، واتبعنا النهج المقارن في الحديث عن آثار نظم التمثيل النسبي على المؤشرات السياسية، ويظهر المنهج المقارن أيضاً في دراسة تجارب الدول المطبقة للتمثيل النسبي.

٥ - المنهج الوصفي : نجده في الجداول الإحصائية والرسوم البيانية التي أعدها الباحث لشرح ظواهر معينة في الانتخابات في الدول محل المقارنة، وعند دراسة آثار نظم التمثيل النسبي على المؤشرات السياسية .

هـ. الصعوبات التي واجهت الباحث :

لقد واجه الباحث في معرض إعداده لهذا البحث العلمي العديد من الصعوبات، إذ إن نظام التمثيل النسبي هو نظام حديث نسبياً، ويتفرع عنه العديد من التشعبات الناجمة عن تطبيقه، ويتميز بكثرة القضايا المرتبطة به، لذلك هناك نقص في المراجع المتخصصة التي تناولته.

كما أن موضوع النظم الانتخابية هو موضوع في حركة تطور مستمرة وغالباً ما تعمد الدول إلى تعديل قوانينها الانتخابية من دورة انتخابية لأخرى، مما تطلب جهداً مضاعفا من الباحث في البحث باللغتين العربية والإنكليزية لملاحقة ومتابعة التعديلات الانتخابية لحينه .

كما أن الباحث واجه مصاعب تتعلق بالحرب الدائرة في البلاد، مما منعه من التنقل بحرية بين المحافظات.

و- خطة البحث:

تم اعتماد المنهج اللاتيني في تقسيم البحث، إذ تم تقسيم البحث إلى فصلين، أولهما (النظم الانتخابية) والفصل الثاني (نظام التمثيل النسبي -آثاره -دراسة تجارب دولية - إمكانية تطبيقه في سورية) وكل فصل منهما يتكون من مبحثين و كل مبحث من مطلبين، وفق الخطة الآتية:

الفصل الأول

النظم الانتخابية

المبحث الأول : ماهية النظم الانتخابية وأنواعها

المطلب الاول : ماهية النظم الانتخابية

المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية

المبحث الثاني: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

المطلب الأول :ماهية نظام التمثيل النسبي

المطلب الثاني : مميزات نظام التمثيل النسبي ودراسة النظم المختلطة وشبه النسبية

الفصل الثاني

نظام الانتخاب التمثيل النسبي

(آثاره- دراسة تجارب دولية - إمكانية تطبيقه في سورية)

المبحث الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ودراسة تجارب دولية

المطلب الأول :آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني :دراسة تجارب انتخابية دولية

المبحث الثاني: الانتخابات البرلمانية السورية وإمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

المطلب الأول : الانتخابات السورية منذ/١٩١٩/ حتى آخر انتخابات برلمانية /٢٠١٦/.

المطلب الثاني : دراسة إمكانية تطبيق نظام الانتخاب التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية السورية

الفصل الأول

النظم الانتخابية

The Electoral Systems

تمهيد و تقسيم :

إذا كان بالإمكان إرجاع الانتخابات الديمقراطية إلى أثينا القديمة حيث يجتمع الناس في ساحة البلدة لاختيار ممثليهم وحكامهم ، فإن النظم الانتخابية بمعناها الحديث وتقنياتها المتعددة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتحديد في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث انتشر نظام الأغلبية في صورته المبسطة، ثم ظهر بعد ذلك نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة والذي عُرف في فرنسا وألمانيا، غير أنه وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر طوَّر الفقهاء وعلماء الرياضيات نظاماً جديداً هو نظام التمثيل النسبي.

فتتعدد و تتنوع النظم الانتخابية في مختلف بلدان العالم ، ولكل منها مميزاتها السلبية والإيجابية في معرض تطبيقها في التجارب الانتخابية المختلفة للدول، وغالباً ما يجري اختيار النظام الانتخابي بصورة عرضية، نتيجة لتضافر مجموعة من الظروف الاستثنائية، أو ظهور اتجاه مؤقت نادى بذلك أو حدوث انعطاف تاريخي، إضافة الى التأثير الذي تتركه الدولة المستعمرة أو الدولة القوية المجاورة صاحبة النفوذ، فتَختلف النظم الانتخابية من دولة لأخرى وفقاً للأهداف التي تعمل على تحقيقها في كل منها .

يُقسم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : ماهية النظم الانتخابية و أنواعها

المبحث الثاني : نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

المبحث الأول
ماهية النظم الانتخابية و أنواعها

إن النظام الانتخابي، يحدد قواعد العمل الديمقراطي، ويُؤثر في نتائج الانتخابات بشكل مباشر، كما يُحدد كيفية توزيع السلطة السياسية في الدولة ولمعرفة كيفية تأثيره وآلياتها، لا بد من التطرق لماهية النظم الانتخابية وشرح أنواعها، التي تختلف وتتنوع طبقاً لأوضاع وظروف كل دولة، وعلى وضعٍ لا يُمكن معه إلّا نادراً أن نجد نظامين متطابقين تماماً في دولتين مختلفتين.

سنتحدث في هذا المبحث عن :

المطلب الأول : ماهية النظم الانتخابية

المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية

المطلب الأول
ماهية النظم الانتخابية

عند دراسة النظم الانتخابية، يتوجب علينا التحديد العلمي لمفهوم النظام الانتخابي ومكوناته وآلية عمله وأهميته على مختلف الأصعدة، مما يساعد على إنجاح العملية الانتخابية، واستقرار النظام السياسي.

وسنتناول في هذا المطلب الفروع الأربعة التالية :

الفرع الأول : مفهوم النظم الانتخابية

الفرع الثاني : أهمية النظم الانتخابية

الفرع الثالث الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية و آلية وضعها

الفرع الرابع : أهداف النظم الانتخابية والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول

مفهوم النظم الانتخابية

Concept Of Electoral Systems

إن للانتخابات دوراً محورياً في تعزيز المشاركة والمساءلة والشفافية في الحياة السياسية في البلد ، وبالتالي للانتخابات الدورية المنتظمة دورها الجوهري في الوصول للتفاعل والتوافق السياسي في العلاقة بين المجتمع والحكومة ، التي تقوم أساليب الانتخاب بترجمتهما للتعبير عن الإرادة الشعبية ، فالنظم الانتخابية تعمل على ترجمة وتحويل الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى المقاعد التي يفوز بها المرشحون أو الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية.

ولكن هناك متغيرات في هذا المفهوم الأساسي للنظم الانتخابية ألا وهي المعادلة الانتخابية المستخدمة ، أي الآلية التي يتم بها تحويل الأصوات إلى مقاعد (نظم الأغلبية أو التمثيل النسبي أو المختلط...) ،وهل يصوت الناخب (لمرشح واحد أم لقائمة حزبية أم يُسمح له بتشكيل قائمة خاصة و إجراء التعديلات من حيث التفضيل أو إعادة ترتيب المرشحين فيها).

أولاً.تعريف النظم الانتخابية *The Definition Of Electoral Systems* :

يُعرف النظام الانتخابي بأنه قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخابات، أو هو مجموعة الأساليب أو الطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين[1].

---

[1] انظر :عبد المالك زغود وتامر عجرود ، النظم الانتخابية و التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس (جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،٢٠١٣/٢٠١٤)، ص٢.

كما يعرفه ديفيد فاريل بأنه ((النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد عملية لانتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة))، ويحرص فاريل على التمييز بين النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية، فالقوانين الانتخابية هي ((مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، بدءاً من الدعوة إلى الانتخاب، مروراً بتقديم طلبات الترشيح وتنظيم الحملات الانتخابية ومرحلة الاقتراع ذاتها، وحتى مرحلة حساب الأصوات))، إلا أنّ أي من هذه القواعد السابقة في القانون الانتخابي لا يُحدد طريقة حساب الأصوات والآلية التي تُحدد الفائز والخاسر ، وهذا جوهر النظام الانتخابي، وعليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام لآخر، ويتكلم الفقيه "ديترنوهلن" عن التفويض فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء لأحزاب أو لمرشحين[1].

ومن المهم جداً الإشارة إلى أن غالبية القوانين الانتخابية تحتوي في قواعدها على النظام الانتخابي بالإضافة إلى القواعد الأخرى، فيمكن القول أن النظام الانتخابي غالباً ما يكون جزءاً من القانون الانتخابي.

وتحدد الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشرات لتعريف النظام الانتخابي هي[2] :

- حجم وهيكل المنظمة التي تجري فيها العملية الانتخابية.
- المعيار الذي يتم على أساسه اعطاء وزن مرجح لصوت على صوت آخر في حال وجوده.
- الوحدات الإدارية التي تجري العملية الانتخابية في اطارها.

---

[1] انظر :عبد المالك زغود و تامر ، النظم الانتخابية و التمثيل الحزب، المرجع السابق، ص٢.

[2] انظر : د. بوشناقة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية ، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،عدد خاص أفريل)، ص٤٦٣.

- طريقة تحديد الخيارات أمام الناخبين.
- طريقة تسجيل خيارات الناخبين.
- الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموع الأصوات إلى قرارات جماعية.

لذلك يمكن تعريف النظام الانتخابي على أنه مجموع الأسس والمبادئ والقوانين والاجراءات التي تحدد العملية الانتخابية وتعمل على تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد.

ثانياً. تاريخ نشأة النظم الانتخابية وأسبابها:

The Electoral Systems' Origination And Its Reasons

١. تاريخ نشأة النظم الانتخابية:

إذا كان بالإمكان إرجاع الانتخابات الديمقراطية إلى أثينا القديمة حيث يتجمع الناس في ساحة البلدة ويختارون ممثليهم وحكامهم، إلا أن النظم الانتخابية بمعناها الحديث بتقنياتها وآلياتها المتعددة كانت فورتها الكبرى، وظهورها اللافت في أواخر القرن التاسع عشر، حيث بدأ تحديداً في دول أوربا الغربية ، وكانت هذه الأنظمة مقتصرة على النظام النسبي بآلياته الأولى المبسطة (معظم الدول الاسكندنافية)، نظام الدورتين (فرنسا وألمانيا)، نظام الدائرة الفردية (بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية كندا و نيوزلندا)[١].

أما أستراليا ،فكان نظامها الانتخابي الأول لعام/١٩١٨/فريداً من نوعه حيث أخذت بالدائرة الفردية والصوت البديل[٢] .

---

[١] انظر :محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، (جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٣)،ص٢٥.

[٢] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، المرجع السابق، ص ٢٥.

وفي عام ١٩٤٥ كان حوالي (٨٠٪) من دول العالم الديمقراطي، تنتخب برلماناتها بالدرجة الأولى بالتمثيل النسبي وقد تبنت ايرلندا ومالطا نظام الصوت الواحد المتحول على أساس التمثيل النسبي أيضاً[١].

أما بريطانيا والولايات المتحددة وكندا ونيوزلندا، كانت تنتخب برلماناتها على أساس نظام الأغلبية، ولما نالت الهند استقلالها عام/١٩٤٨/ تبنت النظام الأكثري، الذي كان مطبقاً في بريطانيا، مما زاد عدد الدول التي تطبق نظام الأغلبية، لكنَّ أنظمة التمثيل النسبي بقيت رائدة في ثلاثة أرباع الدول التي تعتمد الانتخاب كآلية للوصول إلى سدة الحكم.

وفي عام /١٩٥٠/ تبنت اليابان نظام الصوت الواحد غير المتحول، وألمانيا تبنت النظام المختلط، كما في عام /١٩٦٠/ استقلت عدد من الدول الكاريبية والأفريقية عن بريطانيا، وطبقت نظام الأغلبية المعمول به في بريطانيا و على الرغم من ذلك بقي التمثيل النسبي يُشكل النظام المطبق في ثلثي الدول التي تمارس عملية الاقتراع، وأيضاً في عام/١٩٧٠/ ارتفعت قائمة الدول التي تطبق نظم الأغلبية إلى الثلث، بينما تراجع عدد الدول المعتنقة للنظام النسبي إلى أقل من النصف وشهدت الفترة بين عامي /١٩٨٠ - ١٩٩٧/نمواً كبيراً للأنظمة المختلطة ونظام الدورتين الفرنسي[٢].

---

[١] انظر :د. عادل عبد الملك مصطفى ، جريدة سودانايل الالكترونية ، النظم الانتخابية و ادارة العملية الانتخابية ، (تاريخ النشر ١٥ أيلول ٢٠١٤)، على الرابط: ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٦/٥/٥
http://www.sudaress.com/sudanile/72282

[٢] انظر :د. عادل عبد الملك مصطفى ، المرجع السابق.

٢ـ أسباب نشأة النظم الانتخابية [١] :

يمكن إرجاع عوامل نشأة النظم الانتخابية إلى :

أ. الحدوث العرضي، نتيجة لتطورات أو سياقات تاريخية معينة في ظل غياب الوعي بالمزايا التي يوفرها كل نظام.

ب ـ تبني الدولة ذات النظام الاستبدادي لنظام ديمقراطي والسعي لتبني نظام انتخابي يتلاءم مع احتياجاتها وفق دراسة دقيقة.

ج ـ الأزمات السياسية الحادة التي تقود الى تغيير النظام الانتخابي ،فحدوث تغيَرات في الأنظمة السياسية غالبا ما يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في النظام الانتخابي.

د ـ ظهور مطالب بالإصلاح السياسي.

ولا يمكن تقييم النظم الانتخابية تبعاً لعوامل نشأتها ، فالعامل المهم في الحكم على النظم الانتخابية في مدى إتاحتها الفرصة لتنظيم الأحزاب السياسية ، والتشجيع على تكوينها ، أي بمعنى توسيع القاعدة المشاركة في العملية الانتخابية وعدم وضع عراقيل أمام تشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها ، بعيداً عن اللون السياسي والأيديولوجي لها بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي لها وإتاحة المجال لأفكارها في الانتشار والسماح بإصدار الصحف والمجلات والوصول للرأي العام، وبالتالي مما يفسح المجال أمام المواطنين للانتماء لها ، فتصبح قادرة على التفاعل و المساهمة في إثراء الحياة السياسية.

---

[١] انظر :

مدونة الدكتور عبدالله الفقيه على الرابط التالي : بعنوان (النظم الانتخابية)

(http://dralfaqih.blogspot.com/2010/01/blog-post_05.html) تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٠٨/٢٩

عدنان عودة ،النظام الانتخابي الفلسطيني و تأثيره على النظام السياسي الحزبي ، (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤)،ص٩.

ثالثاً ـ مكونات النظام الانتخابي *The Components Of Electoral System* **:**

إن مكونات النظام الانتخابي تشمل تحديد المعادلة الانتخابية لترجمة الأصوات التي يحصدها المتنافسون إلى مقاعد، ويمكن تحديد مدخلات النظام الانتخابي كالآتي [1]:

١ ـ تسجيل الناخبين.

٢ ـ تسجيل المرشحين.

٣ ـ تحديد نسبة الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بمقعد واحد، أو العتبات.

٤ ـ تحديد شكل الترشح(فردي، بالقائمة).

٥ ـ في حالة الترشح بالقائمة، يتم تحديد شكل قوائم المرشحين (مغلقة، مفتوحة).

٦ ـ تحديد حجم البرلمانات أو المجالس المنتخبة .

٧ـ تحديد حجم الدوائر الانتخابية .

٨ـ تحديد شكل الادارة الانتخابية (حكومية، مستقلة، مختلطة).

٩ـ تنظيم الجدول الزمني للحملة الانتخابية.

١٠ـ تحديد الجرائم الانتخابية التي تؤدي بمرتكبيها إلى الإقصاء التام من الانتخابات (كشراء الأصوات).

١١ـ تحديد حجم المبالغ المالية المقدمة كمساعدة للمرشحين المتنافسين.

---

[1] انظر : بن سليمان عمر، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، ٢٠١٣)، ص١١٨-١١٩.

١٢ـ تنظيم الحملات الانتخابية (تحديد المرافق العامة التي تنشط فيها المنافسة الحزبية، والجدولة الزمنية الخاصة باستغلال المرشحين للفضاءات الإعلامية بشكل عادل ومتساوي وتحديد شروط المنافسة).

١٣ـ تحضير الإمكانيات المادية والبشرية ليوم الاقتراع، مع الشروع في دورات تكوينية تأهيلية وتدريبية للقائمين على مراقبة وتسيير يوم الاقتراع.

١٤ـ الشروع في التنظيم الهيكلي للجان المراقبة على العمليات الانتخابية، وطريقة توزيعها يوم الاقتراع بين مختلف المراكز، وفي المكاتب .

الفرع الثاني

أهمية النظم الانتخابية

The Importance Of Electoral Systems

إن للمؤسسات السياسية الدور الفعال في صياغة قواعد العملية السياسية التي تُمارَس الديمقراطية بموجبها، ويُمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها إيجاباً أو سلباً والذي يكون من خلال التلاعب في قواعد ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التمثيلية(مجلس تشريعي أو محلي أو أي هيئة منتخبة)، فيمكن للآلية المُتبعة أن تحدد من هم المنتخبون (أحزاب أم أفراد أم كلاهما)، وبالتالي من سيصل لموقع المسؤولية وصناعة القرار.

وتتمتع النظم الانتخابية بدور مهم في كافة أوجه الحياة العامة لما لها من تأثير في مجريات الحياة السياسية، فبقدر ما يُعتبر النظام الانتخابي وسيلة لتحقيق وإتمام الممارسة الديمقراطية للمشاركة في الحياة النيابية، يُمكن أن يكون عاملاً كابحاً يحول دون تحقيق المشاركة السياسية، وخاصةً في الدول التي تسيطر فيها على السلطة طبقة أو فئة تسعى إلى تجديد نفسها

باستمرار، من خلال خلق مؤسسات شكلية توحي بالديمقراطية، فيكون النظام الانتخابي هو الآلية المتبعة لإكساب صبغة الشرعية على الانتخابات والتأثير على جوانب الحياة الأخرى، مما يُكسب النظم الانتخابية، أهمية على كافة الأصعدة السياسية والإدارية والاجتماعية وإدارة الصراعات.

حيث سنتناولها تباعا:

أولاً- الأهمية السياسية *The Political Importance*:

بعد أن تحولت غالبية الدول إلى اتباع الأساليب الديمقراطية في ممارسة العمل السياسي، حيث توسعت المشاركة السياسية للشعوب في الحكم، فلم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية بل توسعت لتشمل الانتخابات البرلمانية لتمارس وظيفة التشريع وسن القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وامتد الاطار أيضا للانتخابات المحلية(المجالس المحلية)التي تقوم بدور تسيير الشؤون المحلية، وبالتالي تكون الانتخابات أداة لممارسة الديمقراطية تمس كافة المجالات التي تتعلق بممارسة السلطات التمثيلية للصلاحيات السياسية التي حصلت عليها بحكم وصولها لموقع المسؤولية وفق آلية النظام الانتخابي المتبع فتتجلى الأهمية السياسية للنظم الانتخابية في النواحي الآتية:

١- تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية، والعمل على ترسيخها كسلوك اجتماعي دائم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية لدى أفراد المجموعة الوطنية والمحلية، و بالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة مُكتسبة قادرة على تحمل الأعباء الوطنية والمحلية في آن معاً[1].

٢- يُعتبر النظام الانتخابي رمزاً للشرعية التي تُسبغ على النظام في الدولة السمة الديمقراطية التي هي أساس الحكم في العصر الحالي، فيكون

---

[1] انظر : د. خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٤)، ص ٦١.

النظام الانتخابي وسيلة لتحقيق الديمقراطية إذا تمت صياغته وفق دراسات علمية وتقارير موثقة للوضع السائد في المجتمع بما يتلاءم مع المحددات الخاصة لهذا المجتمع.

٣. استناداً إلى الشرعية التي تتمتع بها الدولة المطبقة لنظام انتخابي مناسب لها فإن ذلك سيؤدي إلى وجود مؤسسات شرعية تقوم بأعمالها المتوجب عليها ممارستها دستورياً وقانونياً، مما يترتب عليه توزيع الاختصاصات وتقوية ركائز دولة القانون، ومما يقود إلى تحقيق الوحدة الوطنية[١].

٤ـ تعمل على إيجاد التوازن السياسي في المجتمع بين الأفكار والتيارات المتنافسة بالإضافة لكونها الوسيلة الشرعية والقانونية للوصول إلى السلطة وممارستها وتُعطي الحياة السياسية إطارا وحدوداً تمنع التصادم المباشر بين الاتجاهات المختلفة وما يترتب عليه من آثار على الحياة السياسية والعامة.

٥. تطبيق النظام الانتخابي الملائم يعمل على تجنيب الناخبين الشعور بالتهميش والاقصاء السياسي الذي يؤدي إلى إحجام الناخبين إرادياً عن المشاركة في العملية الانتخابية[٢]، فيُكسب الحياة السياسية مرونة وحيوية ناجمة عن وجود نظام انتخابي عادل يؤدي إلى تبادل الأدوار في ممارسة السلطة على أساس الاختيار الشعبي والمنافسة بين الافكار والبرامج السياسية في جو هادئ وسلمي.

٦ـ يساهم النظام الانتخابي في تحديد شكل النظام السياسي في الدولة، وتحديد نوع الحكومة التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات (ائتلافية أم لا)،

---

[١] انظر :عبد المالك زغود وتامر عجرود، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٨.

[٢] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية ،دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مركز بيروت للأبحاث و المعلومات (منشورات الحلبي الحقوقية ، ط٢، ٢٠٠٩)،ص ٢٥٧-٢٥٨.

وبالتالي يلعب دوراً في تشكيل التحالفات الوطنية، وبذلك يكون له أثر واضح في تخفيف أو تصعيد حدة التوتر السياسي داخل المجتمع [1].

إن العناصر السابقة تعبر عن الأهمية السياسية للنظم الانتخابية التي قد تعكس آثار ونتائج سلبية على النسيج الاجتماعي فتفككه أو على الصعيد الاقتصادي او السياسي، إذا لم يكن النظام الانتخابي يتوافق مع مبادئ الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على أساس حكم الشعب نفسه بنفسه بناء على اختيار ممثلين أكفاء عنه للقيام بإدارة البلاد سياسياً وفق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

فإذا تَمّت صياغة قواعد نظام انتخابي تَحرُم بعض الافراد من حقوقهم أو تحابي طرف من الأطراف السياسية فإننا نكون أمام ديمقراطية صورية مزيفة لها نتائج عكسية[2].

ثانياً. الأهمية الادارية *The Administrative Importance*:

إن النظام الانتخابي يقوم بعملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، وهذه الترجمة لا يمكن أن تتم إلا بوجود إدارة تتولى التحضير والإشراف والمتابعة لمجريات العملية الانتخابية، وهذه الإدارة ينبغي أن تتمتع بحد معين من المؤهلات التي تجعلها قادرة على إدارة العملية الانتخابية بصورة متقنة وشفافة، فلابد عند صياغة أي نظام انتخابي أن تأخذ السلطة المختصة بالصياغة بعين الاعتبار طبيعة الإدارة الموجودة ومدى تطورها وقدرتها على مسايرته بغرض

---

[1] انظر : رياض العيلة ، مبادئ علم السياسة ، الجزء الثاني (جامعة الأزهر ،فلسطين ،٢٠١٢)، ص١٥٨.

[2] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية واثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق (جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ص ٢٦.

تحقيق أهدافه التي من أبرزها المساواة وإتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في الحياة السياسية[1].

فإدارة الانتخابات تعتبر عنصراً أساسياً في أية عملية ديمقراطية، إذ تلعب الإدارة المستقلة والمُؤَهّلة الدور الهام والأساسي بجانب النظم الانتخابية لكي تكون الانتخابات حرة وشفافة وتحقق أعلى مستويات من الديمقراطية.

وتتجلى الأهمية الإدارية للنظم الانتخابية في :

١ـ رفع مستوى الكفاءة والمرونة والقضاء على البيروقراطية الناجمة عن تركيز السلطة في يد الإدارة المركزية[2].

٢ـ إن نوع الإدارة الانتخابية التي تقوم بتسيير العملية الانتخابية وآلية عملها ترتبط بالنظام الانتخابي المطبق في الدولة وبما يتماشى مع أساليب الاقتراع وتقسيم الدوائر الانتخابية.

٣ـ لاختيار نظام انتخابي معين آثار كبيرة على المستوى الاداري في البلد فتطبيق النظام يعتمد على قدرات البلد اللوجستية والظروف الاجتماعية، فاختيار النظام الانتخابي الأبسط دون التركيز على مدى ملائمته لوضع البلد، قد يكون آنياً جيداً موفراً للمال وبسيطاً لكن مستقبلا غالباً ما يؤدي إلى خلل في الاستقرار السياسي والإداري في البلد.

ثالثاً.الأهمية الاجتماعية *The Social Importance* :

إن الاختلافات في النظم الانتخابية في الدول الديمقراطية أو التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، لا يخضع لاعتبارات فنية أو تقنية أو لوجستية فحسب، بل لاعتبارات بناء الهوية المدنية والاندماج الاجتماعي وتشجيع عمل المؤسسة التشريعية ومن ثم التنفيذية، فيجب اعتماد نظام انتخابي مناسب

---

[1] انظر : عبد المالك زغود و تامر عجرود، المرجع السابق، ص٩.

[2] انظر: خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها، مرجع سابق، ص٦٥.

لإيجاد الآلية المناسبة والفعالة للمساهمة في الاندماج الاجتماعي داخل الدولة، وتفكيك الأطر التقليدية والقضاء على الولاءات غير الوطنية (الجغرافية - العائلية- الطائفية) التي تعيق الاندماج الاجتماعي[1].

ولطريقة الانتخابات وآليتها وخاصة في حالة - انتخابات ما بعد الصراع - وظيفة مهمة في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، استناداً إلى مبدأ أن المصالحة الوطنية والسياسية بين الفئات والطبقات والمناطق في المجتمع تحتاج إلى آليات تعكس هذه المصالحة، والانتخابات إحدى أهم هذه الآليات فيجب اختيار الآلية الانتخابية التي يُمكن أن ترفع من سوية المصالحة الوطنية في حالة ما بعد النزاع، إذ ترمي الانتخابات في هذه الحالة إلى المساهمة في خلق جو من المصالحة الوطنية بين التيارات السياسية والحزبية[2].

ويمكن القول بأن أهمية النظم الانتخابية الملائمة للواقع الاجتماعي في بلد ما تتجلى في:

١- تنمية الحس الوطني والشعور لدى المواطنين بانتمائهم لمجتمع مترابط، مما يولد فيهم الرغبة والإرادة في تطويره تحقيقاً لرغباتهم ومصالحهم الفردية والجماعية[3].

٢- الوصول إلى حالة الاندماج السياسي والاجتماعي، حيث تكون المنافسة السياسية بين الأفكار والتيارات المختلفة هي الفيصل في الوصول للهيئات المنتخبة، مما يؤدي إلى ضبط الخلافات ومنع حدوث الفوضى، وتنظيم وإدارة

---

[1] انظر : *Andrew Reeve and Alan Ware, Electoral Systems :A comparative and Theoretical Introduction (London and new York :Routledge, 1992) p. 7-* .

[2] انظر : *Krishna Kumar , Post Conflict Election , Democratization and International Assistance , (London , Lynne Rienner Publisher 1998), p. 4-5.*

[3] انظر : عبد المالك زغود و تامر عجرود، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي، مرجع سابق، ص١٠.

التنافس في جو ديمقراطي يحكمه القانون والضوابط ضمن إطار المصلحة العامة و في جو ديمقراطي ممزوج بالمصالحة الوطنية .

٣. إن إدارة الصراعات بالطريقة الديمقراطية من شأنها أن تعمل على التقليل من حدة التباين في المجتمع، وتقريب وجهات النظر لتقود في النهاية الى تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع وللنظام السياسي في الدولة بصورة عامة، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي المطبق، ويعمل على كشف محاسنه ومساوئه وما يترتب على تطبيقه من احترام للحقوق والحريات الفردية والعامة، وما إذا كان هذا الاحترام صورياً وظاهرياً يُنبئ على رغبات باطنية لقمع هذه الحقوق والحريات، فقواعد النظام الانتخابي وآلياته في بلد ما، تُعتبر معياراً لقياس مدى تقدم واستقرار النظام السياسي أو تخلفه[1].

إن العوامل التي تعبر عن أهمية النظام الانتخابي المتبع والملائم للوضع الاجتماعي والسياسي في بلد ما، لها الدور الفاعل في الوصول إلى الحياة الديمقراطية وترسيخ القيم الديمقراطية التي أصبحت عقيدة المجتمع الدولي في العصر الحالي لتحقيق الاستقرار في البلد على كافة المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

رابعاً. أهمية النظم الانتخابية في ادارة الصراع بين الأطراف ومؤثراتها السيكولوجية والميكانيكية *The Importance Of Electoral Systems In Conflict Management And Their Mechanical And Psychological Effects*:

تُظهر الدراسة المبينة في الفقرات السابقة مدى أهمية النظم الانتخابية وتأثيرها في إدارة النزاعات، فالنظم الانتخابية إمّا أن تُفاقم حدة النزاع في بلد ما أو تلعب دوراً في تهدئة النزاعات وإيجاد الحلول السلمية التي تقود البلد إلى

---

[1] انظر : د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص٣١٨.

الاستقرار السياسي، فتتأثر عملية هندسة وإخراج النظام الانتخابي بمدى النزاعات بين الأطراف المشاركة، فعمق وحجم النزاع بين المجموعات المتنافسة والخوف من وصول المجموعات المتطرفة لمواقع صنع القرار، وشدة الصراعات العرقية، أو الطائفية أو الاثنية التي قد تتحول إلى حرب أهلية مدمرة، قضايا مهمة تُؤخذ بعين الاعتبار عند وضع النظم الانتخابية[1]، فتتراوح النظم الانتخابية بين كونها داعمة لسياسة الحزب الواحد وتركيز السلطة بيده و بين تلك النظم التي تساهم في إشراك الأقليات في ممارسة العمل السياسي، وهذا ما نجده ضمن إطار المؤثرات الميكانيكية للنظم الانتخابية في نوع النظام الحزبي، وغالبا ما تميل نظم الانتخاب بالأغلبية*Majority Systems* إلى وضع قيود على تزايد الأحزاب السياسية والتقليل من فرص الأحزاب السياسية الصغيرة بالوصول للبرلمان، بينما نظم التمثيل النسبي Proportional Representation Systems تقوم بإفساح المجال أمام تنوع أكبر للأحزاب السياسية وظهور أحزاب جديدة على ساحة التنافس السياسي، فإذا لم يكن النظام الانتخابي قادراً على تحقيق مبادئ العدالة والمساواة ومنح المتنافسين فرصاً متكافئة في الفوز بحيث يُمكِّن المعارضة السياسية من الحصول على التمثيل السياسي المكافئ لقوتها السياسية، فإن المعارضة السياسية قد تجد نفسها مجبرة على العمل خارج إطار المنافسة السياسية واتباع أساليب غير ديمقراطية وقد تكون عنيفة أحياناً، لذلك إنَّ النظام الانتخابي بما له من علاقات وانعكاسات على الأقليات والمجموعات المهمشة والتمثيل السياسي فهو يحدد مدى يسر أو تعقيد عملية الاقتراع، وإلى أي مدى يدفع بالناخبين أحياناً للتغاضي عن خيارهم الحقيقي بالتصويت والاقتراع لصالح مرشح آخر يعتقدون بأن حظوظه في الفوز أكبر وذلك لتفادي

---

[1] انظر : عصام اسماعيل ، النظم الانتخابية ، مرجع سابق ،ص ١٤٤.

ضياع أصواتهم في الانتخابات، كما يحدث في حال نظام الانتخاب بالأغلبية على أساس الدوائر الفردية إذ لا يمكن للمقترع التصويت إلا لصالح مرشح واحد، فغالباً ما يقوم الناخبون باتباع التصويت الاستراتيجي[1] هنا لدعم المرشح الذي غالباً ما يتبع أحد الأحزاب الكبيرة، مما يؤدي إلى دعم الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، بينما بالمقابل نظم الانتخاب بالتمثيل النسبي تتيح للناخب عدة خيارات، تُسهم في زيادة إمكانية دعمه الأحزاب الصغيرة لأن الأصوات الضائعة أقل بكثير مما هو عليه في نظم الأغلبية[2].

إن تصميم النظام الانتخابي لا يتوقف فقط على مدى مراعاة قضايا الاختلافات الاجتماعية والدينية، بل يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الثقافية، فلا يمكن تغييب مجموعة سكانية ذات خصائص ثقافية متميزة عن بقية أبناء الشعب، ففي سيريلانكا نجد أن النزاعات العرقية تحولت إلى نزاع مسلح بسبب غياب الحكومة الديمقراطية، كما قد يصل النزاع لحد التطهير العرقي كما في البوسنة.

ففي مثل هذه الحالات يحب أن يكون هدف النظام الانتخابي أن يأتي ببرلمان يتسع لمختلف فئات الشعب، لا أن يُولد الانقسامات والنزاعات التي قد تصل لحد المطالبة بالاستقلال، إذ إن فهم الخصائص السكانية والتوزيع السكاني لمختلف المجموعات هو الأساس لوضع العلاج المؤسساتي واختيار

---

(1) - *Tactical Voting (or strategic voting or sophisticated voting or insincere voting) occurs, in elections with more than two candidates, when a voter supports another candidate more strongly than his or her sincere preference in order to prevent an undesirable outcome*

انظر :(التصويت الاستراتيجي : يحصل في الانتخابات بمرشحين أو أكثر ، عندما المقترع يدعم مرشح آخر اكثر من المرشح الذي يفضله فعلا و ذلك لمنع نتائج غير مرغوبة). بعنـــوان *(Tactical Voting)* على موسوعة ويكيبيديا الحرة، على الرابط: *https://en.wikipedia.org/wiki/Tactical_voting*

(2) انظر : شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان*(context of electoral systems)*، على الرابط: *https://aceproject.org/ace-en/topics/es/es30*

النظـام الانتخـابي الملائـم، فمـثلاً في حالـة المجموعـات العشـائرية الـتي تميـل بشكل كبير إلى التركيز الجغرافي من خلال اتباع نظام الانتخاب بالأغلبية الذي سيُؤمن لها السيطرة الكاملة على العديد من الدوائر الانتخابية، وقواعد السلطة المحلية، إذ سينتج عن ذلك الاقطاعية والعرقية على المستوى المحلي، فيكون اتباع التمثيل النسبي هو المناسب في مثل هذه الحالة لضمان تمثيل الأقليات وإشراك الجميع في السلطة[1].

أما في البلدان التي تتميز بتمازج بين المجموعات المكونة للمجتمع كما في فيجي[2]، وماليزيا وبلدان توباجو، فالاختلاط الكبير والتواصل اليومي بين هذه المجموعات في ظل نظام الصوت البديل قد يؤدي إلى إضعاف الخصومات العرقية وإزالتها احياناً.

أما في حالة احتواء الدول على مجموعات عرقية أو عشائرية كبيرة مثل بـابوا غينيـا الجديـدة الـتي تضـم مجموعـات متنوعـة تصـل الى أكثـر من/٨٠٠/مجموعة موزعة جغرافياً في البلد، ففي مثل هذه الحالة سيكون اتباع التمثيل النسبي مؤدياً إلى خلق برلمان شديد التنوع[3].

الفرع الثالث

الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية وآلية وضعها

The Bases Of Electoral Systems And Their Establishing Mechanism

إن النظام الانتخابي هو الأساس في العملية الانتخابية، فلابد لكل نظام انتخابي أن يحوي مجموعة من الأسس لتكون الركيزة الأساسية في تحديد

---

[1] انظر : عصام اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[2] لقد تبنت فيجي نظام الصوت البديل عند وضع دستورها الوطني غير العرقي .

[3] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٧.

آلية ترجمة الأصوات لمقاعد، فتكون هذه الأسس بمثابة تلخيص ما يراد منه وما يراد تفاديه في هذا النظام، والشكل الذي يراد أن تكون به السلطة التمثيلية المنتخبة وفقاً لمبادئ هذا النظام الانتخابي، فهناك مجموعة من المعايير التي تحكم أسس النظم الانتخابية لمعرفة المحددات التي يجب أن تكون منطلق تصميم النظام الانتخابي[1].

إنّ بعض المعايير تتقاطع مع بعضها لأنّ الأسس التي تحكمها تختلف من نظام لآخر، فقد يسعى نظام انتخابي ما إلى زيادة فرص المرشحين المستقلين في الوقت الذي يصبو نظام آخر إلى توسيع قاعدة الأحزاب السياسية، أو قد يسعى نظام إلى توسيع قاعدة الخيارات أمام المقترعين بين المرشحين والأحزاب، على الرغم من أن ذلك قد يؤدي الى تعقيد ورقة الاقتراع والذي قد يؤدي إلى زيادة في صعوبة التفاعل معها من قبل المقترعين قليلي الثقافة.

أولاً- المعايير التي تحكم أسس النظم الانتخابية :

Criteria That Control The Foundations Of Electoral Systems

١- تحقيق مستويات التمثيل[2] :

إن التمثيل يأخذ أربعة أشكال هي :

أ- التمثيل الجغرافي : يعني حصول كل منطقة، سواء بلدة أم مدينة أم محافظة على ممثلين لها في الهيئة التشريعية وبذلك يتم انتخابهم من سكان تلك المنطقة ويكونون مسؤولين أمامهم.

---

[1] انظر :شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *(Criteria For Design)*، على الرابط : https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esa/esa01

[2] انظر : شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *(Providing Representation)*، ، على الرابط: *https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esa/esa01*

ب ـ **التوزيع الأيديولوجي:** في مجتمع ما في الهيئة المنتخبة، عبر الممثلين عن الأحزاب أو المستقلين أو كليهما معاً.

ج ـ **انعكاس القاعدة الشعبية للحزب على حياة الحزب السياسية**: فإذا اقتَرع نصف الناخبين لحزب ما ولم يحصل الحزب على مقاعد أو حصل على أعداد ضئيلة مقارنة بنسبة الاصوات التي حصل عليها، فهنا يوجد خلل في التمثيل ولا يمكن اعتباره عاكساً الإرادة العامة للناخبين .

د ـ **التمثيل الوصفي أو التصويري**: أي أن يكون البرلمان عاكساً للتركيبة الشعبية (رجالاً ونساءً) بكافة الأعمار وكافة التوزيعات الدينية واللغوية والعرقية للمجتمع في الهيئة المنتخبة.

٢ـ جعل الانتخابات في متناول جميع أفراد الشعب و ذات نتائج سياسية على الواقع:

لا يكون للعملية الانتخابية مهما كان نظامها من حيث التقييم النظري مناسباً أم لا، أية أهمية بالنسبة للناخبين، إذا عزفوا عن المشاركة في الانتخابات بسبب تعقيد النظام الانتخابي وصعوبة الاقتراع من حيث تعقيد ورقة الاقتراع عندما تحتاج إلى درجة معينة من الوعي الانتخابي والسياسي ووجود صعوبة في الوصول لأماكن الاقتراع ووجود خلل في دقة جداول الناخبين، بينما مستويات المشاركة تزداد في الانتخابات في حال كان الناخبون يشعرون بأن مشاركتهم وتصويتهم لحزب ما أو شخص ما سيكون له تأثير ودور في وصوله للهيئة المنتَخَبة.

فعندما يكون للهيئة التشريعية أو المحلية المنتخبة تأثير ودور فعلي في الحياة العامة واتخاذ القرارات في المساءلة والمحاسبة للمقصرين، فستزداد المشاركة الشعبية بخلاف حالة الديمقراطية الصورية، إذ تكون الهيئات المنتخبة في السر على تواطؤ مع السلطة التنفيذية.

فالإكثار من تنظيم انتخابات واستفتاءات شكلية يخضع لصور مختلفة من التلاعب والتزوير، بقصد إضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة، يجعل الأفراد يقللون من أهمية المشاركة في الحياة السياسية[1].

٣ ـ دور النظام الانتخابي في تعزيز الثقة بين الشعب وممثليه:

إنّ العلاقة الوثيقة والقوية بين الناخبين وممثليهم تفرز على الأرض برلماناً قوياً متمتعاً بالدعم الشعبي، وتمنح الهيئات المنتخبة سمة الشرعية وتخلق جواً ديمقراطياً في البلد بحيث تسعى السلطة التنفيذية بشكل عام للحصول على رضا الهيئات المنتخبة، فلا بد من اتخاذ هذا المعيار أساساً في تصميم النظام الانتخابي في ظل النظم الديمقراطية.

إنّ النظام التمثيلي رغم كونه حلاً واقعياً لنظريات السيادة، إلاّ أن التطبيق العملي لهذا النظام أفرز العديد من السلبيات أدت في النهاية إلى ضعف العلاقة بين الشعب وممثليه، وذلك راجع للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية وسيطرتها على عملية الترشيحات [2].

٤ ـ توفير آليات المصالحة الوطنية:

بالإضافة إلى أن النظم الانتخابية تقوم بدور تحويل الأصوات إلى مقاعد لانتخاب الهيئات التمثيلية، فلها دور حاسم في توفير آليات وحوافز الاندماج الاجتماعي والسياسي وتحقيق التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع (تيارات وأحزاب مختلفة أو مكونات عرقية و طائفية).

---

[1] انظر : سليمان صالح العويل، الاستفتاء و أزمة الديمقراطية ـــ دراسة قانونية سياسية مقارنة ـــ (بنغازي، ليبيا منشورات قاريونس، ٢٠٠٣)، ص ١٣٤.

[2] انظر : موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى،ترجمة جورج سعد (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢)، ص ٧٦.

فقد يدفع النظام الانتخابي بحزب ما إلى توسيع خطابه السياسي بتوجيهه إلى عدد أكبر من الناخبين ليصبح برنامجه الانتخابي أكثر شمولية، وبعض النظم قد تدفع الناخبين أنفسهم للاقتراع لصالح أحزاب أو تيارات أخرى (كما في نظام الصوت التفضيلي) فيمنح المجتمع و الحياة السياسية جو من التوافق والمصالحة[1].

وهذا ما استطاع النظام اللبناني تحقيقه بالمحاصصة الطائفية من خلال تخصيص المقاعد طائفياً ومناطقياً، فأعطى المرشحين أسباباً وجيهة للتعاون عبر المجموعات المتنافسة، إذ لا يستطيع المرشح الفور من خلال أصوات مجموعته المؤيدة له فقط، بل هو بحاجة لأصوات الناخبين المؤيدين المنافسين على مقعد مخصص لمجموعة أخرى لكي يتمكن من جمع أصوات كافية للفوز بالمقعد النيابي، مما أكسب المرشحين خطاباً وسطياً، وسلوكاً أكثر اعتدالاً للحصول على دعم المجموعات الأخرى، على الرغم من النقد الموجه لذلك النظام من حيث تأجيج وترسيخ الانقسامات الضيقة تحت الوطنية.

لم تعد الأنظمة الانتخابية وسيلة لتشكيل الهيئات الحاكمة فحسب بل أصبح لها دور في إدارة الصراع في المجتمع، فقد تشجع بعض الأنظمة الأطراف على التحالفات مع قوى أخرى من أجل تأمين الفوز في الانتخابات مما يقود إلى الابتعاد عن الخطاب الخلافي إلى آخر توافقي جمعي، كما في بعض الأنظمة التي تشجع الناخبين على التصويت لمرشحين خارج اللائحة التي يدعمونها (كالنظام الانتخابي الأردني لعام /١٩٨٩/ إذ فرض على الناخب أن يُعطي صوته لثلاثة مرشحين – صوتين لمسلمين والثالث لمسيحي)، فغاية العملية الديمقراطية ليس فقط تطبيق الديمقراطية، بل أيضاً دعم وتعزيز

---

[1] انظر : *Andrew Reynolds and others ,Hand book of Electoral System Design , International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm,* 2008, p.10.

الديمقراطيات المؤسَّسة والجديدة والحفاظ على استمراريتها لأطول فترة ممكنة، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، مما يتطلب تقوية وتعزيز الأحزاب الوطنية والفعاليات المقبولة شعبياً، فعلى النظام الانتخابي أن يُشجع هذا الميل نحو تقوية الأحزاب بدلا من التضييق أو ترويج تجزئة الاحزاب فالنظام يجب أن يدعم التيارات التي تنادي بالقيم السياسية الوطنية وتنفر الانتماءات الاخرى الطائفية أو العرقية بدلاً من التيارات التي تراعي الشؤون والمصالح الضيقة على اساس الانتماءات الاثنية أو العرقية[1].

٥. تشجيع المعارضة البرلمانية والدور الرقابي :

إن الحكم الفعال لا يعتمد على الأطراف المشاركة في الحكم فقط بل يعتمد وبنفس الدرجة على الممثلين البرلمانيين وأولئك الذين لم يحصلوا على وزارات في الحكومة، فالنظام الانتخابي يجب أن يدعم حضور قوى المعارضة تحت القبة البرلمانية، ليكون الدور الرقابي للبرلمان أكثر فاعلية، ويحمي حقوق الأقليات والمكونات ويكفل لهم التمثيل الحقيقي حسب القاعدة الشعبية لهم[2]، وحتى تكون المعارضة فاعلة، تحتاج لعدد معين من الممثلين في البرلمان - إذا مكنها اداؤها البرلماني من ذلك - لتكون قادرة على طرح بديل للحكومة القائمة في أية ديمقراطية برلمانية، فقوة المعارضة تستند إلى عوامل أخرى غير النظام الانتخابي، لكنه الأكثر تأثيراً وقوة وإذا لم يخولها النظام الانتخابي القيام بدورها بشكل كامل، سَتضعُف الإدارة الديمقراطية للحكم بمجملها.

إن التمثيل الضئيل الذي تحصل عليه الأحزاب المعارضة وفق نظام الفائز الأول كان السبب الرئيسي للتحول نحو نظام العضوية المختلطة في نيوزيلندا،

---

[1] انظر: عصام اسماعيل ، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٢٥٨- ٢٥٩.

[2] انظر: عصام اسماعيل ، المرجع سابق، ص ٢٥٩.

ويتوجب على النظام الانتخابي في نفس الوقت الحد من نمو ثقافة الفائز يحصل على كافة المقاعد الانتخابية *The Winner Takes All*، والتي تؤدي إلى تهميش التيار الآخر وإهمال وضياع الأصوات التي أدلى بها مؤيدو المعارضة[1].

٦ـ مبدأ العدالة والمساواة :

في الحقيقة أغلب الدساتير في العصر الحالي تقتضي ضرورة المساواة أمام القانون وفي القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي نوع من التمييز، وانطلاقاً من هذا المبدأ، فالنظام الانتخابي يجب ألا يبتعد عن نطاق مبدأ المشروعية، وأن يستجيب للحقوق والواجبات الدستورية[2].

لذلك نجد الضمانات التي يعطيها المشرع للناخب والمرشح من حق في التصويت والترشح، والتي عموماً نجدها في القوانين الانتخابية التي تنص عليها بدقة (شروط الترشيح و الانتخاب)، فالنظام الانتخابي من حيث المبدأ يجب أن يكون وسيلة غايتها تحقيق العدالة والمساواة بين الناخبين والمترشحين من خلال تقنيات مختلفة تتنوع حسب النظام الانتخابي المُتبع، ولكن تنوع هذه التقنيات قد يُؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية مخلة بمبدأ المساواة، وهذا ما حدث في الجزائر سنة/١٩٩١/حيث تم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المعيار الجغرافي بموجب القانون /٩١ -٧ بتاريخ ٣ أبريل ١٩٩١/المتضمن تحديد المقاعد الانتخابية البرلمانية والدوائر الانتخابية[3]، إذ تم زيادة عدد

---

(١) انظر : *Andrew Reynolds and others ,Electoral System Design ,op.cit.,p.13*

(٢) انظر :عبد المالك زغود و تامر ، النظم الانتخابية و التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٣ .

(٣) انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق ، ص١١.

الدوائر الانتخابية من /٢٩٥/ لـ/٥٤٢/ حيث تم تقسيم البلاد لدوائر انتخابية تناسب القاعدة الشعبية للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني)[١].

إن ذلك التقسيم يعد خرقاً لمبدأ المساواة المقرر دستورياً، والذي يقضي بالتزام كل المؤسسات بضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، والعمل على إزالة كل القيود التي تعيقهم عن ممارسة العمل السياسي[٢].

ولذلك يرى كثير من الفقهاء أنه لابد من تخويل صلاحية تحديد الدوائر الانتخابية إلى جهة تتمتع بقدر من الثبات لا ترتبط بالسلطة التنفيذية أو التشريعية فتتغير بتغيير الحكومات أو المجالس التشريعية، وتكون خاضعة في قراراتها لرقابة السلطة القضائية (كما في ألمانيا)، فالفقه الفرنسي اتجه نحو تأييد بسط الرقابة على تقسيم الدوائر الانتخابية إلى المجلس الدستوري قياساً على دور المحكمة العليا الأمريكية في الرقابة على التقسيم[٣].

٧ـ الشمولية :

من أهم الأسس التي يجب أن تقوم عليها النظم الانتخابية حتى تُوصف بالعادلة والشرعية، هو أن يعمل النظام الانتخابي بطريقة شمولية، دون أن تقتصر الشمولية على توسيع مساحة المشاركة الشعبية بالانتخابات والسماح لأكبر عدد من المواطنين بالإدلاء بأصواتهم (من حيث يسر التفاصيل أو سهولة الوصول لمراكز الاقتراع فقط)، بل يمتد مفهوم الشمولية إلى ضرورة ألا يعمل النظام الانتخابي على استثناء أو تمييز أية فئة أو مجموعة في المجتمع

---

[١] انظر : بعنوان أحداث جوان ١٩٩١: تاريخ زيارة الموقع : ٢٠١٦/٠٣/٦.
https://ar.wikipedia.org/wiki/أحداث_جوان1991

[٢] انظر : المادة /٣٠/ من الدستور الجزائري لعام /١٩٨٩/ .

[٣] انظر : د. محمود عاطف البنا ، الوسيط في النظم السياسية (القاهرة، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية، ١٩٩٤)، ص٣٠٩.

كالأقليات وغيرها ، فكلما كان عمل النظام الانتخابي يتمتع بقدر أعلى من الشمولية كلما كان أكثر شرعية من وجهة نظر القاعدة الشعبية والمجتمع[1].

ثانياً.آلية وضع النظم الانتخابية :

إن النظم الانتخابية تشكل أحد الأسس الرئيسة المؤثرة في كيفية عمل نظام الحكم في بلد ما ، وعادة ما تكون القوانين التشريعية الصادرة عن السلطة التشريعية هي التي تحدد النظام الانتخابي وتفصيلاته لكن هناك اتجاه حديث في بعض الدول، إذ تقوم على ذكر أهم ما يتعلق بالنظم الانتخابية في دساتيرها.

إذاً فهناك اتجاهان :

الأول توجه جديد على المستوى السياسي بدأ بالتطرق والنص على مواضيع تتعلق بالنظم الانتخابية في دستور الدولة بصفته المصدر الأعلى للقانون والذي يحدد شكل الحكم و طبيعة العلاقة بين المواطنين والمؤسسات في الدولة من جهة و العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث من جهة أخرى .

فنجد اليوم عدداً من الدول قد اعتنقت اتجاهاً بإدراج تفاصيل تتعلق بالنظام الانتخابي في دساتيرها ، أو في ملحقات الدساتير، علماً أن ذلك يترتب عليه نتائج ذات تأثير مباشر على مسألة الاصلاح الانتخابي، تتجلى بأن ما تم النص عليه في الدستور يكون قد اكتسب الحماية والحصانة الدستورية فأصبح هناك حاجة إلى أغلبية معينة لتعديله هي الأغلبية المطلوبة للتعديل الدستوري، وهي أكبر بكثير من الأغلبية المطلوبة لتعديل القوانين العادية ، وقد يكون هناك حاجة للقيام باستفتاء لاحقاً لإقرار التعديلات مما يعقد

---

[1] انظر : د. منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (العراق، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد/١٩/،آذار ٢٠٠٤)، ص ٤١٢.

الاجراءات كثيراً ، فمثلاً ينص دستور جنوب افريقيا على أن النظام الانتخابي الخاص بانتخاب الجمعية الوطنية يجب أن يفرز نتائج نسبية بشكل عام، وبناءً على ذلك فان خيارات التعديل مثلا تبقى ضمن تفصيلات نظام التمثيل النسبي المنصوص عليها في القوانين العادية، إلا أن التفصيلات الدقيقة للنظام الانتخابي مازالت على الأغلب تحدد في القوانين العادية[١].

لقد نص الدستور الأفغاني على تخصيص حصص معينة من المقاعد للنساء في الدستور (كوتا دستورية) وفق المادة /٨٣/ من دستور /٢٠٠٤/، حيث تم تخصيص/٦٨/مقعداً للسيدات من كامل/٢٤٩/مقعداً في المجلس الأدنى[٢] ، ويتولى القانون الانتخابي عملية توزيع المقاعد المخصصة للنساء/٦٨/مقعداً على/٣٤/دائرة انتخابية وفق المواد/٢٠ -٢٣/ من القانون الانتخابي لعام /٢٠١٠/[٣].

كما نص دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام/٢٠٠٦/ وتعديلاته في عام /٢٠١١/ في المادة/١٤/ ((للنساء الحق في التمثيل المتساوي في المؤسسات المحلية والاقليمية والوطنية، وعلى الدولة أن تضمن تطبيق المساواة بين الرجال والنساء في المؤسسات السابقة، وتوضع الاجراءات لتنفيذ الحقوق بالمساواة بموجب القانون))، ونص القانون الانتخابي لعام /٢٠٠٦/ المعدل عام /٢٠١١/ في المادة /١٣/ فقرة/٣/ ((عند تشكيل كل قائمة حزبية يجب الاخذ بالحسبان المساواة في التمثيل بين الذكور والاناث))بخصوص كلا المجلسين الأعلى والأدنى*Upper and Lower House*[٤].

---

(١) انظر : *Andrew and others, op, cit., p.20-21.*

(٢) انظر : *Article (83) of the2004 Afghan Constitutions .*

(٣) انظر : *Articles (20-21-22-23) of the2010 Afghan Electoral La*w.

(٤) انظر *Drude Dahlerup and Others, Atlas for Electoral Gender Quotas , international Institute for Democracy and Electoral Assistance 2013,p83-84.*

كما نصّ دستور دولة بورندا لعام/ ٢٠٠٥/ في المادة /١٨٠/ على تخصيص نسبة (٣٠٪) من المقاعد في المجلس الأعلى للنساء (*Upper house /senate*)[١].

الاتجاه الثاني وهو الغالب على صعيد المجتمعات السياسية المعاصرة والمستقرة هو أنّ اختيار النظام الانتخابي يتم بمقتضى تشريع خاص تُقره السلطة التشريعية، يعالج ويتناول بمتن نصوصه وأحكامه المختلفة كافة التفصيلات والمسائل الدقيقة المتعلقة بالانتخابات، سواء من حيث الشروط الواجب توافرها بالناخبين والمرشحين للانتخابات (أهلية الانتخاب والترشيح)، أو من حيث الوسيلة المقررة لتعبير الناخب عن اختياره، إلى جانب العديد من القضايا والاجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية كتحديد الجهة المختصة بإدارة العملية الانتخابية، والاشراف عليها والجهة القضائية المختصة بالنظر بالمنازعات الانتخابية (قضاء عادي أم اداري)، وغير ذلك من التفصيلات المتعلقة بكافة مراحل العملية الانتخابية[٢].

إن إقرار النظم الانتخابية بموجب قوانين عادية صادرة عن السلطة التشريعية، يجعل إمكانية تعديل النظام الانتخابي بحاجة للأغلبية العادية اللازمة لتعديل القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ، مما يُكسب النظام الانتخابي درجة من المرونة، ويجعله أكثر قابلية للاستجابة إلى المتغيرات في الرأي العام والمتطلبات السياسية، إلا أنه ينبغي الانتباه في الوقت نفسه إلى الخطورة التي قد تنتج عن هذه المرونة، لأنه يمكن لأي أقلية تتحصل على

---

[١] انظر *Drude Dahlerup and Others, Atlas for Electoral Gender, Quota, Ibid., p.76.*

[٢] انظر : جهاد حرب، تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (٢١) ٢٠٠٠)، ص ٤.

الأغلبية المطلوبة للتعديل أن تباشر بتعديل النظام الانتخابي بشكل منفرد بما يفيد مصالحها السياسية.

لا تمتلك العديد من الدول - لأسباب و ظروف لا إرادية غالباً - سلطة تشريعية منتخبة لوضع وإقرار النظام الانتخابي الذي يُرسي قواعد العملية الانتخابية في الدولة (كما في حالة البلدان حديثة الانفصال عن دول أخرى، أو حديثة التحرر من السيطرة الاستعمارية، أو في حالات نشوء دول جديدة)، فهذه الدول غالباً ما تفتقر في بداية قيامها ونشأتها لسلطات الدولة الثلاث بمفهومها القانوني وأيضاً للمؤسسات السياسية والإدارية الناظمة لعمل هذه السلطات في المجتمع، فغالباً ما تكون هذه الدول قد انتقلت من مرحلة الثورة والتحرر إلى مرحلة الدولة، مما ينتج عنه نشوء هذا الفراغ في المؤسسات القانونية والإدارية لغياب مظاهر السيادة للسلطات الثلاث، مما يتطلب من هذه الدول العمل على تدارك هذا الفراغ القانوني الناشئ عن افتقارها لوجود سلطة تشريعية تقوم بوضع وإقرار أنظمتها الانتخابية في مثل هذه الظروف بإحدى طريقتين:

أ - الطريقة المستلهمة من التقليد الفرنسي، المتمثلة بالمؤتمر الوطني

ب - الطريقة الثانية المستمدة من النظام الأنجلوسكسوني متمثلة باللجنة العليا للانتخابات .

إن الطريقة الفرنسية (المؤتمر الوطني) يتم بموجبها وضع النظام الانتخابي بمؤتمر خاص يجمع رجال الدين و القادة السياسيين، وقادة المجتمع ووجهائه، والمفكرين الذين يتحلون بمكانة اعتبارية، وأشخاص ممثلين للجماعات التي لها وزن سياسي واجتماعي ، وبالتالي نجد بأن لهذه الطريقة صبغة سياسية، أما الثانية (الأنجلوسكسونية)، فبموجبها يتم وضع النظام الانتخابي من قبل لجنة عليا للانتخابات غالباً ما يرأسها قاضٍ وتتكون من

موظفين حكوميين وقضاة ومراقبين من الأحزاب السياسية بحيث تكون ذات طابع تقني حرفي وليس سياسي[1].

٣ـ طرق اعتماد النظم الانتخابية[2] :

لاعتماد النظم الانتخابية في بلد ما عدة احتمالات نتطرق لأكثرها شيوعاً :

أ ـ وراثة النظام الانتخابي عن القوة المستعمِرة أو المحتَلّة دون تعديلات فعالة او ليست ذات أثر فعلي على النظام الانتخابي/مالاوي، مالي، جزر سليمان - دولة في جنوب المحيط الهادي/.

ب ـ قد يكون النظام الانتخابي نتيجةً لمباحثات بين مجموعات وطنية تتوافق على إنهاء حالة النزاع أو الانقسام في البلد المعني(ليسوتو، جنوب إفريقيا، لبنان)، ففي مثل هذه الحالات لا تخضع عملية اختيار النظام الانتخابي للجدل والبحث العام ،بل تنحصر ضمن دائرة المفاوضات السلمية بين أطراف النزاع .

ج ـ قد يتم فرض النظام الانتخابي من قبل الأطراف الفاعلة العاملة على إعادة بناء النظام السياسي في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع (كالمجلس الانتقالي الوطني المعين في أفغانستان)

د ـ قد يكون النظام الانتخابي نتيجة لأعمال لجنة فنية يتم تشكيلها لهذا الغرض بالتحديد(كما في بريطانيا)، أو العمل على مسائل الاصلاح الدستوري بشكل عام، مثلاً (فيجي).

ه ـ قد يتم تشكيل النظام الانتخابي بمشاركة أوسع لجمهور المواطنين في العملية و من خلال تشكيل لجان شعبية غير مختصة للقيام بهذه المهمة (كما

---

[1] انظر : جهاد حرب، تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي ، مرجع سابق، ص ٥-٦.

[2] انظر : *Andrew And Others , Electoral System Design, op.cit., p. 15.*

كان الحال في بريتش كولومبيا حيث قامت اللجان بتقديم اقتراح لتعديل النظام الانتخابي من نظام الفائز الأول الى نظام الصوت الواحد المتحول، ثم طرحه في استفتاء عام لإقراره .

الفرع الرابع

أهداف النظم الانتخابية والعوامل المؤثرة فيها

The Goals Of Electoral Systems And The Factors That Affect On Electoral Systems

إن النظم الانتخابية كأي عنصر من عناصر الحياة السياسية يكون لها أهداف تعمل على تحقيقها ، تتأثر بمجموعة من العوامل التي تشكل معها عناصر الحياة السياسية .

أولاً- أهداف النظم الانتخابية والنظام الانتخابي الأمثل :

Goals Of Electoral Systems And the optimum Electoral System

١- أهداف النظم الانتخابية :

إن الانتخابات من أهم الوسائل التي يستطيع من خلالها المواطنون المشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم، فهي الوسيلة التي يتم بها الاعتراف بشرعية النظام السياسي ذو المصداقية، التي تقود لقيام دولة مستقرة و قوية .

لكن في النظم الديمقراطية حتى تحقق الانتخابات النتائج المرجوة لابد أن تحاط بسياج من الضمانات القانونية - ومن ضمنها المتعلقة بالمنظومة السياسية - ومن ضمن هذه الضمانات القانونية ما يتعلق بالنظام الانتخابي المناسب والمتعلقة بالعملية الانتخابية نفسها بحسبان أنَّ من خصائص النظام

الانتخابي عدم الحيادية على الأغلب، فعادة ما يأتي بناؤه أو تصحيحه بناءً على أحداث وخلفيات سياسية[1].

ويمكن تحديد الأهداف التي تتبادر مباشرة إلى الذهن، فبعضها منسجم مع الآخر والبعض لا ينسجم مع البقية، فصياغة النظام الانتخابي وأهدافه تتم حسب حاجة البلد السياسية والاجتماعية، فالنظام الانتخابي يجب أن يكون متناسباً و متناسقاً مع الملامح السياسية والاجتماعية للبلد :

أ - **تحقيق أهداف النظام السياسي** في بناء مجتمع مستقر ينعم بالحرية والمساواة والعدالة، ويعمل على استمرارية مؤسساته السيادية في العطاء وأداء وظائفها الحيوية لخدمة المواطنين .

فللنظم الانتخابية دور كبير في التشجيع على تنمية التوجهات الوطنية وعزل التوجهات العرقية والطائفية والمناطقية والفئوية[2].

إنّ النظم تلعب دوراً حاسماً في الحملات الانتخابية والتوجهات السياسية في التشجيع أو الاحجام عن تشكيل الأحزاب أو الائتلافات والتحالفات الحزبية والسياسية، مما يُمكن أن يساعد في إيجاد قاعدة سياسية واسعة، وإنعاش الروح التوافقية[3]، أو على النقيض يمكن أن تؤدي النُظم الانتخابية إلى استنهاض وتنشيط الروابط العرقية أو المذهبية.

---

[1] انظر : جعفر ابراهيم حاجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي العراق نموذجا (٢٠٠٥-٢٠١٠) ،أطروحة مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس العالمية لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١٣)، ص٢٥.

[2] انظر : جعفر ابراهيم حاجي ،المرجع السابق ،ص ٢٩.

[3] انظر : د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية (جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ٥٩-٩٣.

فقد نجحت ماليزيا مثلاً بتصميم نظام انتخابي ملائم أفرز حالة من الاستقرار السياسي و السلم الأهلي بين كافة مكونات المجتمع الماليزي (المالية والصينية والهندية).

ب ـ تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الممثلين ومساءلتهم :

إن الانتخابات تفترض بالممثلين المنتخبين من قبل المقترعين درجة من التمثيلية، تتجلى في مسؤوليتهم أمام ناخبيهم.

فالفكرة السائدة بشكل عام أن الأنظمة الانتخابية التي تحد من سلطة قادة الحزب المركزية في اختيار المرشحين، ستُنتج ممثلين أكثر استجابة وتمثيلية للشعب، وبناء على هذا الأساس فالقائمة الوطنية في التمثيل النسبي تمنح قادة الأحزاب سلطة أكبر في تقرير مَن المرشحون الأوفر حظاً للفوز بالانتخابات من خلال الترتيب في القائمة، فعند منح هذه الصلاحية لقادة الأحزاب، يكون دور السيادة الشعبية في المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتقاء بين قوائم المرشحين المقترحين من قبل قادة الأحزاب عوضاً عن حرية اختيار المرشحين، وبذلك يكون تم تقييد السيادة الشعبية[1].

لكنَّ هذه القاعدة صحيحة في حالة كانت القوائم الوطنية مغلقة، أما في حالة القوائم المفتوحة تكون الحرية شبه كاملة، إذ يمتلك الناخب حرية الانتقاء بين مرشحي القائمة، وفي حالة نظام حرية تشكيل القوائم، يمتلك الناخب حرية تشكيل قائمته الخاصة، وفي حالة القوائم مع التفضيل يتمتع الناخب بحرية ترتيب المرشحين الواردين في القائمة وتوزيع أفضلياته عليهم.

إن النظم الانتخابية تلعب دوراً في تعزيز فكرة مساءلة الحكومة والممثلين المنتخبين من قبل الشعب، وتحقيق فعالية التمثيل بحيث تتمكن كل

---

(1) انظر : *Donald L.Horwitz and James B. Duke, Electoral Systems And Their Goals , A primer for Decision-Makers , Duke University (Durham , North Carolina,2003), p.3-4.*

المجموعات المجتمعية من الحصول على فرصة تبوُّء المناصب السياسية[1]، من خلال توسيع و تنظيم المساءلة والمحاسبة وإخضاع المسؤولين لمحاسبة ناخبيهم عن طريق الانتخابات الدورية والشفافة، إلا أنه في بعض الحالات نجد الحكومات تتدخل بشكل سلبي في الانتخابات لناحية الشفافية والعدالة فتعمل على توجيه الانتخابات حسب مصلحة مرشحيها عن طريق اللجوء إلى ما يسمى ((الجغرافيا الانتخابية))، ففي إيرلندا يتم اعادة النظر في التوزيع مرة كل (١٢) سنة [2]، أما في العراق مثلاً قد جرى التدخل مرتين خلال خمس سنوات لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية[3].

ج ـ الحكومات المستدامة :

من الواضح أن النظام الانتخابي لا يمكنه تمثيل آراء جميع الناخبين على الرغم من أن بعض الأنظمة قد تجعل ذلك ممكناً، لكن لتمثيل العديد من الآراء والتوجهات في البرلمان آثاراً غير محمودة لدرجة في بعض الأحيان قد ينتهي المطاف بالبرلمان إلى التشتت والتشرذم، ففي حالة عدم وجود حزب حقق نسبة تمثيل أكثر من (٥٠٪) في البرلمان ليحصل على التفويض بتشكيل الحكومة، يكون تشكيل الائتلافات والتحالفات السياسية هو السبيل للحصول على الأغلبية البرلمانية المؤهلة لتشكيل الحكومة، ولكنْ في حال كان البرلمان مُشرذماً ويتسم بالتعددية المفرطة، يكون من الصعب جداً تشكيل التحالفات السياسية طويلة الأمد.

---

[1] انظر : *Alan Wall And Mohamed Salih , Engineering Electoral Systems (Possibilities and Pitfalls), NIMD Knowledge Center,2007,p. 8 .*

[2] انظر :جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

[3] انظر : د. نوري لطيف ،القانون الدستوري و النظام الدستوري في العراق ، (بغداد، ١٩٧٩، ط٢)، ص١٢٤.

وبعض الأنظمة الانتخابية قد تَفْرض على الآراء المتباينة في المجتمع التوافق والتوحد لتحقيق الصالح الانتخابي العام، فعندها تتوحد الآراء المتعددة وتتمثل من خلال الأحزاب وليس عبرها[1].

إنّ قلة عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان يُرجح تشكيل الحكومات المستدامة المفضلة و المرغوبة لأنها تحقق التنسيق والانسجام بين السياسات والمسؤوليات، فتساعد على تجنب عدم الاستقرار السياسي الذي يُنتِج خلال فترات الفراغ التشريعي أو بسبب الهشاشة البرلمانية، تحالفات غير متوقعة[2].

د ـ توفير الحوافز للتعاون، وتنسيق المصالح المتبادلة بين المشاركين السياسيين وتعزيز مفهوم شرعية كل من البرلمان والحكومة من خلال تدعيم الرقابة البرلمانية على الأجهزة التنفيذية والتشجيع على الابداع والابتكار لإيجاد الحلول لمواطن الضعف السابقة.

كما ذكرت سابقا إنّ الأهداف المحتملة السابقة، بعضها يتناغم مع الآخر وبعضها يتنافر معه، إذ إنّ صياغة القرار المتعلق بالنظام الانتخابي تتم بالأخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية، فعلى الغالب ليس هناك اتفاقات سياسية سابقة، بل يُترك الأمر للأحزاب السياسية والجماعات ذات الاهتمامات السياسية والاجتماعية لتقديم الطروحات والأفكار والمفاضلة في تحديد الأولويات.

---

(1) *Other Electoral Systems may force parties to aggregate ,the diverse opinions in a society for the sake of electoral success. Where this happens and diverse opinions are represented within parties rather than across parties.*
انظر : *Donald L,Horowitz And James B Duke , op.cit., p. 4* - 5.

(2) انظر : *Donald L,Horowitz And James B Duke , Ibid., p. 4*- 5.

وبعض التناقضات المحتملة بين الأهداف[1] :

١ً. تشكيل حكومة مسؤولة والقاعدة الواسعة للتمثيل .

٢ً. الابقاء على بساطة النظام والخوف من الابداع .

٣ً. موازنة الحاجة مع الحلول قصيرة الأمد ، بالمقابل مع اعتبارات الاستقرار السياسي طويل الأمد.

٢. النظام الانتخابي الأمثل:

لا يمكن الجزم بوجود نظام انتخابي مثالي يتوافق مع كافة النظم السياسية ومع كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فهناك معايير أساسية وأهداف للنظم الانتخابية تتوافق مع المبادئ الديمقراطية العالمية التي نصت عليها المعاهدات الدولية، فالنظم الانتخابية الفعالة تلك التي تحافظ على الاستقرار السياسي وتتأقلم مع الأوضاع والظروف السياسية في البلد وتقود إلى خلق مجالس منتخبة تعكس التمثيل الحقيقي للقوى والتيارات السياسية في البلد .

لا يوجد نظام انتخابي يصلح لكل مكان و زمان، بل هناك نظم تطورت مع الزمن، وأخرى أصابها الجمود وتم التخلي عنها ، أو نظم نجحت في دول و فشلت في أخرى[2]، و يوضح الفقه الدولي ذلك من خلال القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقول ((لا يوجد نظام سياسي وحيد أو طريقة انتخابية واحدة تلائم على قدم المساواة كل الدول و شعوبها ، وإن جهود المجتمع الدولي، لتعزيز تطبيق مبدأ الانتخابات الدورية ، والصادقة يجب ألا تثير الشكوك حول حق سيادة الدولة و وفقا لإرادة شعبها ، في أن تختار بحرية

---

[1] انظر : *Donald L,Horowitz And James B Duke , Ibid., p. 4-5.*

[2] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص٢٦.

وأن تطور انظمتها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، سواء أكانت متفقة مع أولويات الدول الأخرى أم غير متفقة)) ،كما يذهب قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة إلى القول بأن((الأنظمة السياسية و العمليات الانتخابية تخضع لاعتبارات تاريخية و سياسية وثقافية و دينية))[1].

إنَّ القوانين الانتخابية لم تكن يوماً حيادية، فالنواب الذين يقرون هذه القوانين سيسعون بالتأكيد لإيجاد الآليات التي تمكنهم من الحفاظ على مقاعدهم، وبينما القوى والفعاليات السياسية خارج البرلمان تتأثر أحياناً بقانون الانتخاب وما يتضمنه من أسلوب للاقتراع، لدرجة الحياة أو الموت، فهناك الكثير من الأحزاب الفاعلة على الأرض لكن لا تملك تمثيلاً في البرلمان بسبب النظام الانتخابي المطبق، فالنظام الانتخابي المشوب باختلال في أداء وظيفته يمكن أن يُضر بالنظام السياسي للبلد برمته وباستقراره الديمقراطي[2].

ويُمكن القول أن النظام الانتخابي الأمثل، هو النظام الذي يطبق آليات عادلة تحقق الاستقرار السياسي وتقوم بترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجالس المنتخبة بعدل، لإيصال المرشحين الذين يعبرون عن التمثيل الحقيقي لتوجهات القاعدة الشعبية الى مواقع صنع القرار وسدة الحكم.

ثانياً- العوامل التي تؤثر في النظم الانتخابية Factors That Impact On Electoral Systems:

إنّ العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية تساهم في صنع النظام السياسي للدولة و تلعب دوراً بارزاً متحكما في نتائج تطبيق النظم الانتخابية، إذ أن فعالية أي نظام انتخابي تتوقف على مدى ملاءمة إطاره

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦/١٣٠) في ١٧/كانون الأول /١٩٩١.

[2] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.

التشريعي للواقع ، فالمشكلة ليست دائما مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل في اطاره تلك النصوص

١ـ العوامل السياسية *The Political Factors*:

إن للعوامل السياسية دوراً فعالاً ومؤثراً في تحديد النظام الانتخابي لكل دولة فالتطورات والأحداث السياسية التي قد تحدث في مجتمع ما ، غالباً ما تكون مختلفة عن سيناريوهات الدول الأخرى لاختلاف الخصائص التي يتميز بها كل مجتمع فقد تحث تلك التطورات سلطات الدولة إلى التعجيل بإجراء تعديلات على نظمها الانتخابية ، لتكون متلائمة وذات فعالية أكبر في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة تجنباً للأزمات السياسية التي قد تعصف بالبلاد[1] ، فيعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة اصلاح النظام الانتخابي على الأجندة السياسية للبلد ، وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة في إجراء التعديلات ومداها على النظام الانتخابي بعاملين اثنين:

أ ـ افتقار القوى السياسية للدراية الكافية والدراسات المتعلقة بالنظم الانتخابية ، فينتج عن ذلك نقص يتمثل في غياب الكفاءة اللازمة حول الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة عليها.

ب ـ على النقيض من ذلك ، قد تقوم القوى السياسية باستغلال درايتها بتفصيلات النظم الانتخابية ، للدفع باتجاه اعتماد نُظُم تحقق مصالحهم الحزبية.

فبعض الساسة يُؤثرون الانتصار الحزبي الآني على مصلحة البلاد واستقرارها السياسي ، فالسياسي الديمقراطي الواعي يختار النظام الذي يُرسي قواعد الديمقراطية دون العمل على تهميش بقية القوى السياسية ، فقد

---

[1] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص١٤.

يشجع على اختيار النظام الانتخابي الذي يقلل من فرص حزبه بالفوز بمقاعد أكثر، لكنه يُؤطر الاستقرار السياسي و ديمومة الديمقراطية، **كحالة السودان** في انتخابات عام/١٩٩٤/ حيث قام حزب المؤتمر الافريقي باقتراح استبدال نظام الدوائر المنفردة على أساس الأغلبية البسيطة بنظام التمثيل النسبي، على الرغم من معرفته ودراية كافة القوى السياسية آنذاك، بأن حزب المؤتمر كان يمكنه الفوز بكل المقاعد النيابية في ظل النظام القديم على أساس الاغلبية النسبية في دوائر منفردة، فآثر تمثيل باقي القوى السياسية والأقليات وأن يقل عدد مقاعده في البرلمان على أن يحصد كافة المقاعد[1].

ولطبيعة النظام السياسي القائم، وما إذا كان رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً، دوراً فعالاً ومؤثراً في الحياة الانتخابية، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات وسلطات واسعة، تجعلها تهيمن على مؤسسات وهيئات الدولة، مما يُساعدها على إحكام السيطرة، وتجنب التغييرات الانتخابية.

إنّ تجذّر الحريات الأساسية، والقيم الديمقراطية في دولة ما، يُؤدي حُكماً إلى تطور النظام الانتخابي، لتعمل قواعده على خلق الحيوية السياسية وتحُث الأفراد على المشاركة في الحياة السياسية، وعلى النقيض من ذلك في الدول التي لا تراعي المبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية، فيسود فيها الركود السياسي والإحجام عن المشاركة في الحياة السياسية، مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات السياسية والاجتماعية، وهذا ما نجده في **حالة الجزائر، عندما** تحولت من اعتماد نظام الانتخاب بالأغلبية الذي كان سائداً ومنسجماً مع نظام الأحادية الحزبية(منذ فترة الاستقلال حتى عام ١٩٨٩)، إلى

---

[1] انظر : الطيب حاج عطية وآخرون ،الانتخابات، معهد أبحاث السلام (جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٧)، من قسم الانتخابات والديمقراطية المستدامة للدكتور مختار الأصم ، ص٢٣.

نظـام التمثيـل النسـبي القـائم علـى التعدديـة الحزبيـة (بموجـب الأمـر٧٩ - ٠٧)،نتيجـة التطـورات السياسـية والعوامـل الظرفيـة كـالتخلي عـن الـنهج الاشـتراكي بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي، وتغـير الخارطـة الدوليـة لاعتنـاق نظام التعددية الحزبية[١].

٢. العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

***The Economic, Social And Cultural Factors* :**

إنّ للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تـأثيراً كـبيراً علـى النظـام الانتخابي المعتمـد في أي دولـة، إذ تحـدد أسسـه ومبادئـه، ويختلـف تأثيرهـا مـن دولـة لأخـرى، بـل إنّ تأثيرهـا يختلـف في ذات الدولـة مـن مرحلـة لأخـرى، وذلـك حسب طبيعة المرحلة و خصوصياتها[٢].

فالـدول الـتي ترتفـع فيهـا نسـبة الأميّـة، لابـد مـن أن تكيـف نظامهـا الانتخـابي مـع مـا يتفـق وهـذه الظـاهرة، والإحاطـة بسـلبياتها، ووضـع حـد لهـا، بينمـا هـذه الإشـكالية لا نجـدها في الـدول المتطـورة ذات مسـتوى التعلـيم العالي[٣] حيث يكون الناخبين على قدر معين من الدراية الانتخابية والكفـاءة لممارسة العملية الانتخابية وعلى الأقل فهم النظام الانتخابي.

إن النظـام الانتخـابي لا يتـأثر بالعوامـل الاجتماعيـة والدينيـة والعرقيـة فقط، بل بالعوامل الثقافية أيضاً، فلا يمكن تهميش مجموعة سـكانية ذات

---

[١] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ،مرجع سابق، ص١٥-١٦.

[٢] انظر : رقم رشيد، المرجع السابق، ص١٦.

[٣] انظر : رقم رشيد، المرجع السابق، ص ١٧.

خصائص ثقافية معينة في أي عملية ديمقراطية[1]، وإلا نكون أمام نظام انتخابي لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الحقيقي.

إنّ توجهات المجتمع السياسية تتبع لتيارات الناخبين، ففي الصراعات السياسية الدّائرة في الهيئات المُنتَخبة على أساس مبدأ (الأغلبية والأقلية)، يؤدي ذلك بدوره إلى خلق القطبية الانتخابية أي انقسام الناخبين بحسب الانقسامات الموجودة في تلك المرحلة السياسية، فيكون للانتخاب هنا آثار يغلب عليها طابع الثنائية في انقسام الهيئة الناخبة، فنكون **أمام ظاهرة التسييس** التنازلي أي من الأعلى(الهيئة الناخبة) إلى الأدنى(الأغلبية والأقلية المُنتَخبة)، أي انقسام الهيئة الناخبة بحسب الأغلبية والأقلية المُنتخَبتين، كما يمكن أن يكون للانتخاب في حالات أخرى آثار يغلب عليها طابع التفرقة والتشتت، وهذا في الحالات التي يكون فيها مجتمع ما مُشبع بالاختلافات الثقافية والاجتماعية، وهذا يترجم بمحاولة مختلف المجموعات التي لم تنضم إلى الثنائية القائمة حول الأغلبية والأقلية أن تَخلق عن طريق الانتخاب أي عن طريق أصواتها محيطاً سياسياً جديداً، فتُؤثر بالانتخاب على المجالس المنتخبة عند تجديدها، فنكون إذن أمام ظاهرة أخرى وهي ظاهرة التسييس التصاعدي أي من الأدنى إلى الأعلى[2].

إنّ الدول التي شهدت حروبا أهلية وتنازعاً على السلطة ثم تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية والتعددية، كما هو الحال في (اسبانيا والمجر وجنوب أفريقيا) فقد خصّصَت وقتاً ليس بالقليل للتفاوض ومن ثُم الوصول إلى الاتفاق بين الحكومة ومعارضيها على نمط الانتخاب.

---

[1] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

[2] انظر : عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون العام (جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ص٦.

إن المال في الحقيقة أصبح من بين أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر في العملية الانتخابية ونتائجها، فالمؤسسات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال هم الممولون الرئيسيون للأحزاب السياسية ومختلف الحملات الانتخابية وبالتالي التحكم في الترشيحات ومن خلالها نتائج الانتخابات، خاصة وأنَ العملية الانتخابية أصبحت تتطلب أموالاً باهظة[1]، لذلك يجب على الحزب أن يسعى للحصول على التمويل المطلوب لإنجاح الحملة الانتخابية من اشتراكات الأعضاء واستثمارات الحزب، ومن المنح والهبات والتبرعات وترشيد إنفاق المال.

إنّ الجماعات الضاغطة تعد من بين العوامل المهمة المؤثرة في الأنظمة الانتخابية المعتمدة، تحقيقاً لأهدافها وحماية لمصالحها، فتوجد الجماعات الضاغطة في كافة المجتمعات، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى حسب ظروف كل منها، وتَتَمثل الجماعات الضاغطة*pressure groups* أو جماعات المصالح بالنقابات المهنية واتحادات الطلبة والتنظيمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الجماعات الدينية، فجماعات الضغط لا تسعى للوصول الى الحكم مباشرة لكن هدفها هو التأثير في مؤسسات الدولة من خلال التنظيمات الحزبية التي ستدعمها هذه الجماعات فتقوم بالتصويت لصالحها في المعركة الانتخابية، مقابل أن تقوم تلك التنظيمات الحزبية بتبني أفكار هذه الجماعات وتتولى حماية مصالحها، فالأحزاب الاشتراكية تتبنى مصالح الطبقة العاملة عموماً، والأحزاب المحافظة تتبنى الدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية.

ومن مجالات تدخل الجماعات الضاغطة الانتخابات، فتدخلها يبدأ بالضغط على الحكومة والبرلمان لاعتماد نظام انتخابي يكون مسايراً

---

[1] انظر :عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية و القانونية (مصر، دار الجامعيين للطباعة، ٢٠٠٢)، ص ٤٩٠ .

لمصالحها ومحققاً لأهدافها، كما قد تدفع الجماعات الضاغطة المواطنين إلى المشاركة في العملية السياسية وممارسة حق الاقتراع أو مقاطعة الانتخابات والعزوف عنها[1].

٣ -العوامل التاريخية *The Historical Factors*:

تشير الدراسات إلى أن اختيار النظم الانتخابية في الدول النامية، قد تم بصورة عرضية وليس نتيجة دراسة متأنية فجاء اتباع هذه النظم دون الأخذ بالحسبان مميزات هذا النظم أو مساوئها أو مدى انسجامها مع احتياجات البلاد، فغالبية الدول النامية تطبق النظم الانتخابية التي ورثتها عن الدولة الاستعمارية الأم، علماً أن علماء السياسة لم ينفكوا يحذرون من سطوة النظام القديم بحيث يكون المرجع الأساس في صياغة قواعد النظام الانتخابي كالحالة السودانية، إذ جاء النظام الانتخابي فيها موروثاً عن بريطانيا(نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة)، دون وعي أو إدراك لتبعاته، فيتم الركون والرجوع للماضي دون إبداء الاهتمام بتقييمه ومحاولة تطويره ليتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية[2].

---

[1] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق ،ص ١٧ .

[2] انظر :الطيب حاج عطية وآخرون، الانتخابات، من قسم الانتخابات والديمقراطية المستدامة للدكتور مختار الأصم، مرجع سابق، ص ١٧-٢٢.

المطلب الثاني

أنواع النظم الانتخابية

Types Of Electoral Systems

إن النظم الانتخابية تعمل على ترجمة ما يحدث في الانتخابات العامة إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب السياسية والمرشحون المستقلون، فهي بهذه الصورة متعددة (مباشر أو غير مباشر ـ فردي أو بالقائمة ـ أغلبية أو تمثيل نسبي ـ وجود نظام لتمثيل المصالح أو لا) ولكن تقع جميعها في ثلاث عائلات كبيرة هي: نظم الأغلبية، نظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة.

إنَ تعدد النظم الانتخابية وتشعب تأثيرها في النظام السياسي ككل يجعل عملية اختيار أي منها من بين أهم القرارات في الدول الديمقراطية.

سنتحدث في هذا المطلب عن أنواع النظم الانتخابية بالتفصيل مع ذكر ميزات وعيوب كل منها و الدول المطبقة لها و إجراء المقارنات بينها، علما أن الحديث عن نظام التمثيل النسبي والأنظمة المختلطة، سيتم شرحه مفصلا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وسنتناول في هذا المطلب الفروع الأربعة الآتية :

الفرع الأول : نظاما (الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة)

الفرع الثاني : نظاما (الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر)

الفرع الثالث : نظام الانتخاب بالأغلبية

الفرع الرابع : نظام تمثيل المصالح والمهن

الفرع الأول
نظاما (الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة)

إن معيار أو أساس التقسيم بين نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة هو فردية المرشح أو جماعية المرشحين.

أولاً. نظام الانتخاب الفردي:

إن نظام الانتخاب الفردي أو ما يسمى بـ(نظام الدوائر منفردة العضوية أو أحادية التمثيل) *Single-Member Districts System* يقتضي الأخذ بقطاعات انتخابية فردية، حيث يتم تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية *Constituencies* صغيرة نسبيا.

فلا يجوز لورقة الاقتراع أن تحتوي إلَّا على اسم مرشح واحد، فالناخب يحق له التصويت لمرشح واحد من بين المرشحين[1].

فالقاعدة الأساس التي يتمحور حولها الانتخاب الفردي هي الدائرة الفردية الصغيرة التي تنتخب نائب واحد فقط[2]، وبالتالي فعدد الدوائر الانتخابية سيكون كبيراً بالمقارنة فيما لو تم الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة لأنه سيطابق عدد الدوائر مع عدد النواب، فكلما زاد عدد النواب سيكون عدد الدوائر أكبر وحجمها أصغر، ولذلك البلدان التي يكون فيها المقعد النيابي مخصص لتمثيل عدد كبير من السكان يكون عدد القطاعات الانتخابية الفردية قليل و بالعكس.

---

[1] انظر: د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية (دمشق، بلا ناشر، ٢٠١٦، الطبعة الثانية)، ص٥٧.

[2] انظر: د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الدار الجامعية ،١٩٩٠)، ص٢٢٣.

تطبيقات الانتخاب الفردي[1] :

تأخذ عدد من الدول بنظام الانتخاب الفردي في انتخاب المجالس النيابية فيها مثل (فرنسا بالنسبة لانتخاب النواب في الجمعية الوطنية، وإنجلـــــــترا والولايات المتحدة الأمريكية لانتخاب أعضاء مجلسي الكونغرس).

كما كانت مصر تتبع هذا النظام قبل صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.

ويتمتع نظام الانتخاب الفردي بعدد من المزايا هي *Advantages*:

١ـ يتيح نظام الانتخاب الفردي للناخبين معرفة شخصية أوثق بالنائب نظراً لصغر مساحة الدائرة الانتخابية وبالتالي يكون المقترعين أقدر على تقدير كفاءته وأهليته، ويكون النائب بالمقابل أقدر على معرفة احتياجات سكان دائرته، فيقوم بمهمة تمثيلهم في البرلمان والدفاع عن مصالحهم[2]، فهو يزيد من حرية الناخب و يقلل من سيطرة الأحزاب السياسية على إرادة الناخبين وتوجيهها لانتخاب الأشخاص الذين تريدهم الأحزاب وليس الأشخاص الذين يريدهم المجتمع ويحتاج لخبرتهم و كفاءتهم[3].

٢ـ يمتاز بالبساطة و السهولة والوضوح في عملية الاختيار، وذلك على عكس ما يحدث في حال الأخذ بنظام القائمة اذ يجهل الناخب شخصيات المرشحين في أغلب الأحوال، نظراً لكبر الدائرة الانتخابية، فيُجبر الناخب بالتصويت

---

[1] انظر : د. جورجي شفيق ساري ،النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا (القاهرة، دار النهضة العربية،ط٢، ٢٠٠٥)، ص ١٠٨.

[2] انظر د.كمال الغالي ،مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٣)، ص٢٣٩.

[3] انظر : د.نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (دار الثقافـــة للنشـــر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٣١٩.

لقائمة بذاتها دون تعديل ينتج عنه خداع الناخب في كثير من الأحيان، لأن الأحزاب عادة ما تقوم بوضع اسم شخصية مرموقة على رأس القائمة ثم تضع بعد ذلك أسماء شخصيات مجهولة للناخب أو محدودة الكفاءة السياسية[1] لكن لا يمكن التسليم بصحة هذه الفرضيّة إذا كان النظام المطبق هو القائمة المفتوحة أو نظام حرية تشكيل القوائم - كما عليه الحال في سوريا - فيكون للناخب حرية كاملة في المفاضلة والتصويت وتشكيل قائمة ممن يجد فيهم الكفاءة اللازمة للوصل الى المقعد البرلماني.

٣- إنّ ضيق الدوائر الانتخابية يقلل من النفقات الانتخابية التي قد تؤدي في الدوائر الواسعة الى استبعاد المرشحين الذين لا يملكون موارد مالية كافية للحملة الانتخابية.

٤- نظام الانتخاب الفردي يخفف من أثر اللجان الانتخابية التي تلعب دوراً مهماً وراء الكواليس، وبعيدا عن عيون الناخبين في تأليف القوائم الانتخابية و تؤثر بالتالي في حرية الناخب وخصوصا في القوائم المغلقة حيث لا يملك الناخب حرية تعديل القائمة[2].

عيوب نظام الانتخاب الفردي *Disadvantages:*

١- يجعل الصلة وثيقة بين الناخب والنائب نظراً لصغر حجم الدائرة الانتخابية وهذا ما يؤثر على استقلال النائب ونزاهة الانتخابات، فالنائب في هذه الحالة يعتبر ممثلا للدائرة الانتخابية وليس للشعب ككل[3].

---

[1] انظر : ريما الرفاعي ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية ، رسالة ماجستير (جامعة دمشق ، ٢٠١١)، ص٩٥.

[2] انظر : د. كمال الغالي، مرجع سابق، ص ١٩٤.

[3] انظر : د. السيد خليل هيكل، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية (جامعة أسيوط، كلية الحقوق ،١٩٨٢-١٩٨٣)، ص٣٢١.

٢. معرفة الناخب للمرشحين تعد من مثالب الانتخاب الفردي، وليس من مزاياه لأنها تجعل الاختيار قائماً على أساس المفاضلة بين الأشخاص وليس بين المبادئ والأفكار، فالفوز في الانتخابات بمدى ما يقدمه المرشح للناخبين من خدمات شخصية أو من علاقته بهم، وليس ما يؤديه من خدمات على مستوى الوطن أو ما يمثله من اتجاهات و مبادئ قومية، فالناخب يصبح أسيراً للدائرة الانتخابية، ويُركز كل عنايته لخدمة مصالحها وتحقيق مطالبها، مُفضلاً المصالح المحلية الخاصة على الصالح العام[١].

٣. الانتخاب الفردي يساعد على انتشار الرشوة الانتخابية، وذلك لصغر الدائرة وإمكانية التأثير في الناخبين بمؤثرات مختلفة، ومن أكثرها خطورةً المال، كما أنه في حالة الحكومات المركزية يساعد الحكومة على التدخل في مجرى الانتخابات، ذلك أن صغر الدائرة يجعل من اليسير على الإدارة أن تستخدم الأساليب المتاحة من ضغط وإكراه في سبيل توجيه التصويت لمصلحة مرشحيها[٢].

ثانياً. نظام الانتخاب بالقائمة :

يوجد نظام الانتخاب بالقائمة أو ما يسمى بـ (نظام الدوائر متعددة العضوية أو متعددة التمثيل) *Multi-Member Districts System* إذا اختص الناخب في كل قطاع انتخابي (دائرة انتخابية) بانتخاب عدد معين من النواب ـ حسب ما تحدده القواعد القانونية في الدولة ـ لا نائب واحد كما هو الحال في نظام الدوائر منفردة العضوية، فالمقترع يقوم بتقديم قائمة تتضمن عدداً من

---

[١] انظر : د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول النظرية العامة للنظم السياسية (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص٢٣٤.

[٢] انظر :د.حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦١.

المرشحين الذين يفضلهم يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية التي يتبعها[1]، فالناخب يجد إما قائمة أو عدة قوائم، تشتمل كل منها على عدد من أسماء المرشحين بعدد النواب المخصص لدائرته، أو حتى المقرر للمجلس النيابي كله(كما في الكيان الصهيوني حيث الكيان بكامله يعتبر دائرة واحدة)[2].

فالأخذ بنظام القائمة، يفترض أن يوسَّع حجم الدائرة الانتخابية، فيقلُّ عددها، حيث تنتخب كل دائرة عدداً من المرشحين يتناسب مع عدد المقاعد المخصصة لها[3].

ولنظام الانتخاب بالقائمة عدة أنواع :

١ـ طريقة القوائم المغلقة :

فالناخب يدلي بصوته لصالح قائمة من القوائم المعروضة أمامه بكل ما فيها من أسماء مرشحين دون أن يكون له الحق بحذف أو اضافة أسماء مرشحين جدد أو حتى إعادة ترتيب أسماء المرشحين ضمن القائمة الواحدة .

ففي هذا النظام يكون للناخب إما أن يقبل القائمة كلها كما هي، أو أن يرفضها برمتها كما هي ،دون أن يكون له صلاحية إجراء أي تعديل فيها.

إن غالبية الدول التي تتبع نظام الانتخاب بالقائمة، تُطبق نظام القوائم الحزبية المغلقة، مثل /النمسا/.

---

[1] انظر :د.حسن البحري، الانتخاب، المرجع السابق، ص ٥٧.

[2] انظر : د. جورجي شفيق ساري ،النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، مرجع سابق، ص١٠٤.

[3] انظر :د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لاسناد السلطة، مرجع سابق ، ص ٥٨.

٢ -طريقة القوائم المفتوحة :

إنها توسع من حرية الاختيار لدى الناخب ،فيحق للناخب أن يُجري تعديلات على القائمة التي يريد التصويت لصالحها وفق عدة أشكال[١]:

أـ السماح للناخب بشطب اسم أو أكثر من القائمة التي يريد التصويت لصالحها ،دون أن يكون بإمكانه إضافة أسماء من القوائم الأخرى.

ب ـ السماح للناخب بالشطب والوضع أو الإضافة، أي شطب اسم أو أكثر من القائمة التي يريد الادلاء لصالحها، ووضع أو إضافة اسم أو أكثر اليها من القوائم الأخرى بدلاً من الأسماء التي حذفها.

أي السماح له باتباع طريقة المزج بين القوائم المختلفة [٢]، كما هو الحال في سورية فللناخب حرية تشكيل القائمة الانتخابية.

ج ـ السماح للناخب ـ في ظل النظم التفضيلية ـ بتعديل ترتيب المرشحين في القائمة، ومنحه الأفضليات لهم بتقديم المرشحين الذين يدعمهم الناخب، حيث يقوم الناخب بترتيب المرشحين ووضع أرقام بجانب أسمائهم فيضع/١/بجانب المرشح الذي يدعمه أولا ثم /٢/بجانب المرشح الذي يدعمه ثانياً وهكذا.

فتتوقف أنواع القوائم التي سيعتمدها النظام الانتخابي على مدى الحرية التي يرغب في اعطائها للناخبين، ووفق ما يريد تحقيقه من تماسك وإحكام في أنظمة الأحزاب السياسية، ذلك لأن حرية الناخب في هذه الأمور ستكون دائماً على حساب الأحزاب السياسية التي تقوم بإعداد القوائم على أساس التنسيق بين الدوائر المختلفة.

---

[١] انظر : د. جورجي شفيق ساري ، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ،مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦ .

[٢] انظر : *Paul Dubois , La Représentation Proportionelle , soumise à l'expérience Belge , Bruxelles , Misch & Thron , Editeurs, 68,(Rue Royale , 1906), p. 106*
على الرابط
https://archive.org/stream/lareprsentation00dubogoog#page/n113/mode/2up/search/106

فأسلوب الاقتراع بالقائمة تبنّاه العلماء المؤيدون للنظرية التقليدية (نظرية تمثيل الآراء)، فبرأيهم هذا النظام منسق لسياسة الأفكار، ولتأليف الأحزاب السياسية المحكمة التنظيم، للدفاع عن برنامج مشترك، فمختلف المرشحين محكومون بمقتضى الواقع للتجمع و لوضع القوائم المشتركة، فهنا الناخب يعتاد على التصويت لا للشخص بل لقائمة الحزب الذي يفضله[1].

إنّ الانتخاب بالقائمة قد يتم في دورة واحدة وقد يتم في دورتين، ويدافع البعض عن إجراء الاقتراع بالقائمة على مرحلتين بحجة أنه يخلق أكثرية حزبية واضحة و متراصة فالأحزاب تتقدم بلوائح متعددة في الدورة الأولى لكنها تجبر على أن تقيم تحالفات فيما بينها في الدورة الثانية.

تطبيقات نظام الانتخاب بالقائمة:

تطبقه فرنسا في الانتخابات البلدية، وسويسرا بالنسبة لانتخابات أعضاء المجلس الوطني و جنوب أفريقيا بالنسبة لانتخاب الجمعية الوطنية، والكيان الصهيوني حيث يُعتبر الكيان دائرة واحدة تنتخب أعضاء الكنيست /١٢٠/عضواً.

وقد أخذت به مصر في انتخابات أعضاء مجلس الشورى وفقا للمادة /٧/من القانون /١٢٠ لسنة ١٩٨٠/[2]، وانتخابات المجالس الشعبية المحلية وفقا للمادة /٨٦/ من القانون رقم /٥٠ لسنة ١٩٨١/، وفي انتخابات مجلس الشعب في ظل القانون رقم /١١٤ لسنة ١٩٨٣/.

---

[1] انظر : جاك ستيفن ،موجز الحقوق الدستورية ،ترجمة الدكتور أحمد السمان، مكتبة الجامعة السورية (جامعة دمشق ،١٩٦٥)، ص ١٦٧.

[2] المنشور في الجريدة الرسمية، في العدد /٢٧/، الصادر بتاريخ/ ٣ تموز، ١٩٨٠/.

مزايا الانتخاب بالقائمة :

١ـ إشراك الناخبين في اختيار عدد من النواب ،لا نائب واحد ،يضاعف اهتمام الناخبين وشعورهم بأهميتهم في الجماعة وبالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، مما يؤدي إلى دعم المجالس النيابية بالكفاءات، نتيجة حسن اختيار الناخبين وهذا على خلاف نظام الانتخاب الفردي الذي يجعل صوت الناخب موجهاً إلى مرشح واحد، ونتيجة لما قد يحدث من عدم اهتمام من قِبَل الناخبين، تُصبح مسألة وصول مرشحين يفتقدون الكفاءة حقيقة واقعية[1]، بينما نظام الانتخاب بالقائمة يساهم في رفع المستوى السياسي للناخبين نتيجة حثهم على رفع اهتمامهم بالشأن العام و المساهمة في الانتخابات مما يقلل من حالات التخلف عن التصويت، ويشجع الأغلبية الصامتة على المشاركة في العملية الانتخابية للمفاضلة بين البرامج السياسية وليس بين الأشخاص.

٢ـ إنّه يخصص الاهتمام الأكبر للأمور العامة للأمة بأسرها، وليس المصالح الخاصة، أو الجزئية للناخبين أو للدوائر الانتخابية.

٣ـ من شأنه أن يضعف من أثر تدخل رأس المال في الانتخابات، ويجعل من تدخل السلطة التنفيذية أمراً صعباً وهذا يحد من إمكانية الرشوة والتزوير وممارسة الأساليب التي تشوه إرادة المقترعين .

عيوب نظام الانتخاب بالقائمة :

١ـ لا يُمكن ضمان مبدأ المنافسة بين المبادئ و البرامج السياسية ، و إنْ وجدت ليست حكراً على الانتخاب بالقائمة، إذ ليس هناك ما يمنع من هذه المنافسة في الانتخاب الفردي ـ وتشهد بذلك الانتخابات البريطانية ـ فإفساد الذمم إذا توافرت مقوماته في مجتمع ما ـ لا يعوقه سعة مساحة الدوائر الانتخابية أو زيادة

---

[1] انظر : د. فيصل كلثوم، القانون الدستوري والنظم السياسية، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ص٣٧٩.

عـدد النـاخبين[1]، ولكـن علـى الـرغم مـن احتمـال تـوافر مقومـات الفسـاد الانتخابي في ظل الانتخاب بالقائمة فتكون احتمالية حدوثه أقل بكثير نظرا لصعوبة ممارسة تلك الأساليب.

٢ـ يُقـال بـأن الانتخـاب بالقائمـة لا يـؤدي إلى تمثيـل الأقليـات، حيـث الـدوائر واسعة النطاق، ولا يمكن للأقليات التأثير فيها، في حين أن تقسيم البلد إلى دوائـر صـغيرة فرديـة في حالـة الانتخـاب الفـردي، يـؤدي في أحـوال كـثيرة إلى نجاح مرشحي الأقلية، إذ قد تتحول الأقلية لأغلبية لصغر الدائرة، إلّا أنه من الممكن تلافي هذا العيب في نظام القائمة إذا ما اقتُرن بالتمثيل النسبي[2].

مقارنة بين النظامين*Evaluation Of Both Systems* :

إن الأمـر يختلـف مـن بلـد لآخـر ومـن نظـام سياسـي لآخـر، فالانتقـادات الموجهة إلى النظـام الفـردي، إنّمـا تصـدق أساسـاً في البـلاد المتخلفـة دون البـلاد المتمدنـة الـتي ارتفعـت فيهـا نسـبة الـوعي السياسـي ومعـدلات المشـاركة بـين النـاخبين وتطـور فيهـا نظـام الأحـزاب، وأصـبحت أكـثر تـأثيراً في المجتمـع.

فالقول إن نظام الانتخـاب الفـردي يشـجع الرشـوة، والضـغط الحكـومي لم يعـد صـحيحاً علـى إطلاقـه في البلـدان الـتي ارتفـع فيهـا الـوعي السياسـي، وليس صحيحاً أن المرشح فيها وحده في المعركة الانتخابية، فيقـف معـه حزبـه الـذي يسـانده ويقـدم لـه الـدعم، فيسـتوي مـن حيـث المبـدأ إذا خـاض المنافسـة الانتخابية في دائرة صغيرة أو كبيرة، فالمعركة فيها ستُدار على صعيد قـومي وليس محلـي، فلـو رغبـت الحكـومـة في محاربـة حـزب معـين، سـتحاربه علـى مسـتوى جميـع الـدوائر، فتحشـد أنصـارها في كافـة الـدوائر ضـد خصـومها

---

[1] انظر : د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشـــر، ٢٠٠٧)، ص١٦١.

[2] انظر : د.حسن البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة، مرجع سابق، ص ٦١.

مستخدمة كافة أساليب الضغط التي بحوزتها، لأنها لا تهدف لمحاربة مرشح معين بالذات بل محاربة حزب معين في مختلف الدوائر الانتخابية[1].

إن الضغط الحكومي يكون أضعف إذا كان بقصد مساعدة مرشح معين أو محاربة مرشح آخر، أما إذا استهدفت الحكومة دعم حزب معين أو التنكيل بأنصار حزب آخر، فإن الأخذ بنظام القائمة يؤدي إلى نفس النتيجة التي يؤدي إليها الانتخاب الفردي، والتدخل الحكومي في الحالتين سيكون عاماً في الدوائر الانتخابية المختلفة، والتأثير سيكون واحداً في الحالتين.

وأما الدور الذي يلعبه المال، فقد تطور، ولم يعد يستخدم في رشوة الناخبين، لكن في تقديم الهبات للأحزاب السياسية، ومن ثَمّ تكون خطورة استخدام المال في المعركة الانتخابية واحدة في كلا النظامين، ففي كليهما لا يُستخدم لرشوة الناخبين، بل في مساندة الأحزاب والدعاية لها، والقول بأنّ الانتخاب الفردي يقيم المفاضلة بين المرشحين على أساس أشخاصهم وليس مبادئهم بشكل مطلق لم يعد صحيحاً، فالمرشح في النظام الفردي كما هو في نظام القائمة، رمزاً لمبادئ معينة والتي هي مبادئ الحزب الذي ينتمي إليه، ومن ثَمّ يقوم الاختيار على أساس المفاضلة بين الاحزاب لا بين أشخاص المرشحين، ومع ذلك لا تجوز المغالاة والاسترسال في هذه الفكرة[2].

فالناخبون في أرقى الديمقراطيات حتى الآن، يتأثرون في تحديد اختيارهم بمدى الرابطة مع المرشح شخصياً، والعصبيات والعلاقات الشخصية لازالت ذات دور كبير، و لا جدال في أنّ أثر هذه الروابط يَخُف بقدر اتّساع الدوائر الانتخابية.

---

[1] انظر : ريما الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

[2] انظر : ريما الرفاعي، المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٤

ومن المغالاة القول إنَّ نظام الانتخاب الفردي يجعل النائب أو المرشح يقدم صالح دائرته على الصالح الوطني العام، ويجعله أسير إرادة ناخبيه ليخدم مصالحهم، ويكرس جهده لرعاية شؤونهم، غافلاً عن المصلحة العليا للبلاد وإنَّ الانتخاب بالقائمة يرد للنائب حريته، ويجعله يعمل للصالح العام وليس لصالح ناخبيه، فالتطورات الحديثة في الانتخابات تجعل المرشح أو النائب - في كلا النظامين - يخضع للأوامر الحزبية، فهو أسير لحزبه وليس لناخبيه وبالتالي فهو يمثل مبادئ وطنية عامة لا فردية ومحلية[1]، وخصوصاً بعد أن تجوهر النزاع الحزبي إلى نزاع برامج و أفكار سياسية واجتماعية .

ولا جدال بأن المصالح الطبقية ليست محصورة في دائرة انتخابية معينة بل تتوسع لتشمَل كافة الدوائر في البلاد[2].

وفي الواقع إنّ المزايا التي يتمتع بها كل من نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة، والانتقادات التي توجه إلى كل منها، لا تُلزم الدول بتبني أحدهما أو ترك الآخر بصورة مجردة.

فالموضوع يختلف من دولة لأخرى، ومن نظام لآخر، فيختلف باختلاف المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمواطني كل دولة، ومدى العمق الديمقراطي ونوع النظام الحزبي فيها، إلّا أنه عموما قد أصبح نظام الانتخاب بالقائمة مرتبطاً بنظام التمثيل النسبي والنظام الفردي مرتبطا بنظام الأغلبية.

---

[1] انظر : د. ثروت البدوي، مرجع سابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

[2] انظر : د. ثروت البدوي، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

الفرع الثاني

نظاما (الانتخاب المباشر و غير المباشر)

(Direct And Indirect Electoral Systems)

إنّ المعيار في التمييز بينهما، يكمن في دور الناخبين، ويتمثل في الاجابة على السؤال التالي:

هل دور الناخبين هو انتخاب ممثليهم و نوابهم و حكامهم بأنفسهم مباشرة أم أن دورهم يقتصر فقط على مجرد اختيار من يقوم بذلك عنهم؟ أي اختيار مندوبين ليقوموا بانتخاب الممثلين و النواب والحكام، الذين سوف يقومون بتمثيل الناخبين، والتعبير عن إرادتهم والحكم باسمهم؟

فالإجابة على هذا التساؤل تحدد نظام الانتخاب المتبع، وما إذا كان انتخاباً مباشراً أو غير مباشر.

أولاً. نظام الانتخاب المباشر :

نظام الانتخاب المباشر *Direct Electoral System* هو قيام مجموعة من الناخبين بأنفسهم بانتخاب أعضاء البرلمان من بين المرشحين لعضويته، دون وساطة أفراد آخرين لهذا أُطلق على هذا النظام الانتخابي تسمية الانتخاب على درجة واحدة، إذاً جمهور الناخبين يقوم بانتخاب أعضاء المجلس النيابي مباشرة أي بأنفسهم[1]، فالناخبون يمارسون هذا الحق في اختيار نوابهم أو حكامهم مباشرة، دون وساطة أو وسيط[2].

فالانتخاب المباشر أكثر ملامسة للمبادئ الديمقراطية، إذ يقوم الشعب بممارسة حقه الانتخابي بطريقة مباشرة.

---

[1] انظر : د. عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، النظم السياسية، مطبعة مركز التعليم المفتوح، ص ٢٠٤.

[2] انظر : *PHILIPPE.ARDANT,Institutions politiques & politiques &Droit Constitutionnel, 8e ed .Delta, L.G.D.J,(Paris, 1997), p.201.*

تطبيقات نظام الانتخاب المباشر[1]:

نظام الانتخاب المباشر هو المطبق في غالبية الدول و الأنظمة السياسية وخاصة بالنسبة لانتخاب نواب الشعب في المجالس النيابية، وهو المتبع أيضا في غالبية الدول بالنسبة لانتخاب رئيس الدولة في نظم الحكم الجمهوري، مثال ذلك انتخابات الرئاسة في فرنسا منذ التعديل الدستوري بعد استفتاء الشعب عام /١٩٦٢/، بمبادرة من الجنرال شارل ديغول.

ومن أمثلة الدول التي تأخذ بنظام الانتخاب المباشر، لانتخاب النواب في المجالس النيابية، فرنسا لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتخاب أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة، وإيطاليا وإسبانيا.

مزايا نظام الانتخاب المباشر :

١- يتفق و المبدأ الديمقراطي، ذلك أنه إذا كانت الديمقراطية الحقيقة هي تولي الشعب الحكم نفسه بنفسه، بصفته مالكاً للسيادة وصاحبها، ومن ثَمّ يختار بنفسه ومباشرة ممثليه لممارسة هذه السيادة، إذ يكون أقرب إلى الديمقراطية الحقيقية من نظام الانتخاب غير المباشر[2]، الذي ينحصر دور الشعب فيه على مجرد اختيار مندوبين عنه و من ثَم يتولون هم اختيار أعضاء المجلس النيابي.

٢- يزيد من اهتمام العامة بالشؤون السياسية، ويُذكي وطَنِيّتهم ويرفع مداركهم[3]، وحسّهم بالمسؤولية وبأهمية مشاركتهم الفعلية والحقيقية في

---

[1] انظر :د.جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق، ص٩٤-٩٥.

[2] انظر: د.حسن البحري، الانتخاب، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

[3] انظر : د.حسن البحري، الانتخاب، المرجع السابق، ص ٥٤.

الحياة السياسية، وهذه الأمور في مجموعها تضعف في حالة الانتخاب غير المباشر فيقتصر دوره على اختيار ممثلين عنه يقومون بالاقتراع عوضاً عنه، مما يضعف قيمة مشاركته في الحياة العامة، فيحجم الناخب عن الإدلاء بصوته لعدم اقتناعه بالمساهمة الفعلية والفعالة في الحياة العامة.

عيوب الانتخاب المباشر:

من المثالب التي قد تُسند الى نظام الانتخاب المباشر، أنَّ الناخبين ليسوا مؤهلين دائما لمعرفة واختيار أفضل المرشحين، لعدم معرفتهم بالمرشحين جميعا[1]، ولعدم كفاءة الناخبين جميعاً على مستوى الوعي السياسي والممارسة السياسية، مما يؤدي إلى سهولة تأثرهم بالبرامج و الوعود الصورية التي قد تُمارس خلال فترة الدعاية الانتخابية.

ثانياً. نظام الانتخاب غير المباشر :

يكون الانتخاب غير مباشر *Indirect Electoral System*، إذا تمت عملية الانتخاب على درجتين، أو أكثر بحيث يقتصر دور الناخبين على التصويت لاختيار مندوبين يتولون مهمة الاختيار من بين المرشحين إذا كان الانتخاب على درجتين، أمّا إذا كان الانتخاب على ثلاث درجات، فالمندوبون الذين تم اخيارهم يتحولون إلى مندوبي الدرجة الثانية إذ يقومون باختيار مندوبي الدرجة الأولى الذين سيختارون أعضاء البرلمان كما كان الحال في كوبا حتى عام /١٩٩٢/[2].

---

[1] انظر :د. جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[2] انظر : د . عبد الغني بسيوني عبدالله ،النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص٢٢٠.

تطبيقات نظام الانتخاب غير المباشر:

لقد شاع استخدام نظام الانتخاب غير المباشر على نطاق واسع في القرن الماضي، في عصر كانت وسائل الاتصال فيه صعبة، ولم تكن قد توافرت بعد الوسائل الفنية لإجراء الانتخابات المباشرة فكان الناخب الأساسي يفوض أحد معارفه المقربين أو أحد أقاربه في ممارسة حقه في الاقتراع[1].

إنّ تطبيق نظام الانتخاب غير المباشر، قد يرجع الى عدم الثقة في وعي هيئة الناخبين الأصليين، وقد يرجع إلى رغبة النظام في ابعاد الناخبين عن اختيار النواب والحكام أو حتى في إضعاف سلطة النواب ذاتهم أو الحاكم، وذلك بإبعادهم عن أصل و مصدر السلطة .

ومن الدول التي تطبّق نظام الانتخاب غير المباشر بالنسبة للنواب في المجالس النيابية فرنسا، فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، فمنذ عام/ ١٨٧٥/ وحتى الآن، أعضاء هذا المجلس لا ينتخبهم الشعب مباشرة، و هذا ما نصَّ عليه الدستور الفرنسي/١٩٥٨/، في المادة/٢٤ فقرة ٣ منه/، إذ لا يتم انتخابهم بواسطة هيئة الناخبين في مجموعها، بل يتم اختيارهم بواسطة النواب المحليين الذين انتخبهم الشعب[2].

ومن الدول التي أخذت بنظام الانتخاب غير المباشر في انتخاب رئيس الجمهورية، الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتم انتخاب الرئيس على درجتين يقوم فيها ناخبو الدرجة الثانية ويسمون بالناخبين الرئاسيين وعددهم/٥٣٨/ناخب يقومون باختيار الرئيس، ولكن من الناحية الواقعية،

---

(١) انظر : *Philippe ,Ardanr ,op.cit., p.202.*

(٢) كان هؤلاء النواب عبارة عن اعضاء جمعيات المشورة في المحافظات والمدن ،ثم أصبحت عبارة عن هيئة الناخبين، لمزيد من المعلومات انظر : د.جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق، ص ٩٦ــ٩٧.

هؤلاء الناخبون ليسوا إلا منفذين لرغبة و إرادة ناخبي الدرجة الأولى، الذين يحددون لهم من يريدون انتخابه، وعلى ناخبي الدرجة الثانية انتخاب من حددوه فيمكن تكييفها كنوع من الوكالة الآمرة أو الالزامية، فيقومون باختيار المرشح المحدد، كما لو أنفسهم الذين انتخبوه مباشرة.

مزايا نظام الانتخاب غير المباشر:

١ـ يقلل الانتحاب غير المباشر من مساوئ نظام الاقتراع العام، على افتراض أن نظام الاقتراع العام يؤدي إلى إقحام شريحة واسعة ممن ليس لهم دراية في المسائل السياسية وفي العملية الانتخابية، لذلك فإن نظام الانتخاب غير المباشر يجعل عملية الانتخاب بأيدي عدد محدد من المندوبين الذين يتمتعون بالقدرة على اختيار الأصلح من بين المرشحين، إلَّا أن التجربة العملية أثبتت أن المجالس المنتخبة على درجتين لم تكن دائماً أكثر كفاءة من تلك المنتخبة بنظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة[١].

٢ـ يقول البعض إنّ نظام الانتخاب غير المباشر يتلاءم مع وضع البلاد حديثة العهد بالديمقراطية والبلاد المتخلفة سياسياً و ثقافياً واجتماعياً لأنه يحول بين عامة الشعب وممارسة السياسة مباشرة [٢].

عيوب نظام الانتخاب غير المباشر:

١ـ نظراً لقلة عدد الناخبين، يسهل التأثير أو الضغط عليهم أو اللجوء إلى الإغراءات.

٢ـ إنّ نظام الانتخاب غير المباشر ينافي مبادئ الانتخابات النزيهة من حيث وجوب الاقتراع العام.

---

[١] انظر : علاء محمود، حلقة بحث بعنوان التمثيل النسبي بين النظم الانتخابي، (جامعة دمشق، كلية الحقوق ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ص٢٥.

[٢] انظر : د. فيصل كلثوم، القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق ،ص٣٦٧.

ثالثاً ـ المقارنة بين النظامين :

بقدر ما يقترب نظام الانتخاب المباشر من النظام الديمقراطي، بقدر ما يبتعد النظام غير المباشر عن هذا النظام، وتتسع الهوة بين نظام الانتخاب غير المباشر وبين مبادئ الديمقراطية بقدر تعدد الدرجات التي يقوم عليها نظام الانتخاب غير المباشر، ويُمكن عد الانتخاب غير المباشر وسيلة ملتوية لخلق تفاوت بين المواطنين في ممارسة عملية التصويت، ويجعل ناخب الدرجة الثانية، أو الثالثة(المندوبين) أقوى وأكثر تأثيراً في عملية الاختيار من ناخبي الدرجة الأولى.

إذا كانت أحد المثالب الموجهة للانتخاب المباشر في حالة الديمقراطيات حديثة النشأة بأنّ الناخبين غير أكفاء لاختيار الممثلين، والانتخاب غير المباشر هو الوسيلة ليقوم المندوبون باختيار من هم الأصلح، فهذه القاعدة غير صحيحة دائما، وأثبتت التجارب ذلك، إذ أن ناخبي الدرجة الأولى لا يتقيدون باختيار المندوبين الأكّفاء بل من يشاركهم الرأي السياسي، ويكون المندوبون مُلزمين بالتصويت في الدرجة الثانية لصالح المرشحين الذين يرغب بهم ناخبو الدرجة الأولى الذين كان سيختارهم ناخبي أول درجة فيما لو كان الانتخاب مباشراً، بالإضافة لكون الانتخابات في النظام غير المباشر أكثر عرضة للتشويه، وبسبب قلة عدد المندوبين يكون احتمال التأثير عليهم ممكناً وأكثر يسراً.

وإذا كان الخوف في النظام المباشر من التصويت لغير الأكفاء فإن اللجوء للانتخاب غير المباشر يدفع الكثير من الناخبين لأن يمارسوا دوراً صامتاً بعدم مشاركتهم في التصويت لاقتناعهم بعدم فعالية مشاركته ويدفعهم ذلك لإهمال العمل السياسي، مما يزيد من درجة التخلف السياسي والثقافي لجموع المواطنين بدل أن يعمل على رفع مُستوهم وهذا ما يقوم به نظام

الانتخاب المباشر من خلال تشجيعهم على ممارسة حق التصويت فيندفع الناخب رغبة منه في الإسهام في الحياة العامة، وإيماناً منه بقوة صوته للتأثير في العملية الانتخابية.

ومما لاشك فيه بأن نظام الانتخاب المباشر، هو الذي يتطابق مع نظام الاقتراع العام، ومع مبادئ الديمقراطية، والعدالة، والمساواة بين أفراد الشعب.

الفرع الثالث

نظام الانتخاب بالأغلبية

Majority Electoral System

الانتخاب بالأغلبية، هو أبسط وأقدم النظم الانتخابية، فتاريخه يرجع في انكلترا إلى عام/١٢٦٥/، حينما أدخله "سيمون بوبفورت" في انتخاب البرلمان الإنجليزي، ويعني هذا النظام أن يفوز في كل دائرة انتخابية المرشح أو القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات[١]، لذلك فإن نظام الأغلبية جائز في ظل نظام الانتخاب الفردي، وجائز في ظل الانتخاب بالقائمة[٢].

فإذا كان الانتخاب فردياً، فاز المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات أمّا إذا كان الانتخاب بالقائمة، فإن نظام الأغلبية يؤدي إلى فوز القائمة التي حصلت على أكثرية الأصوات بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية[٣].

---

[١] انظر : د. محمد فرغلي محمد علي، نظم اجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء الفقه والقضاء ،دار النهضة العربية، مصر (القاهرة ، ١٩٩٨)، ص٢٠٩.

[٢] انظر : د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٣٢٣.

[٣] انظر : *Gicquel, Jean et Hauriou ,Andre:Droit Constituionnel et instituions politiques, (Edition Montchrestien,1985),p.245.*

ويُعد نظام التمثيل النسبي هو النظام المقابل لنظام الاغلبية حيث خُصص المبحث الثاني من الفصل الأول للحديث عنه مفصلا .

أولاً.أنواع نظام الانتخاب بالأغلبية :

إن نظام الأغلبية يقوم على أساس أن المرشح أو القائمة التي تحصل على أعلى الأصوات الصحيحة المدلى بها في الدائرة الانتخابية، تفوز في الانتخابات و هناك ثلاث أنواع لنظام الانتخاب بالأغلبية:

١. الانتخاب بالأغلبية النسبية أو البسيطة*Simple Majority*:

إنّ نظام الانتخاب بالأغلبية على دورة واحدة مطبق في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأنكلوسكسونية، فبموجب هذا النظام يفوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة المدلى بها، أي الأغلبية البسيطة مهما كانت نسبة الأصوات الحاصل عليها من مجموع الأصوات الصحيحة المدلى بها في الانتخابات[1]، فالمرشح الفائز أو القائمة الفائزة هم الذين يحصلون على أكثر الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين أو القوائم[2].

فمثلاً لو فرضنا أنه في دائرة انتخابية خمسة مرشحين يتنافسون على مقعد واحد، وحصل أول مرشح على ٦٠٠٠ صوت ، والثاني على ٤٠٠٠صوت والثالث على ٣٠٠٠صوت ،والرابع على ٢٥٠٠ صوت ، والخامس ١٠٠٠ صوت فهنا المرشح الأول هو الفائز بالانتخابات على الرغم من أنه لم يحصل على أغلبية أصوات بالنسبة لمجموع باقي الأصوات المدلى بها لصالح بقية

---

[1] انظر : د.سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٢)، ص ٣٠٠.

[2] انظر : د. نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق ،ص ٣٢٥.

المرشحين، ففي هذا المثال لم يحصل المرشح الأول الفائز إلّا على (٣٦.٣٦٪) من مجموع الأصوات وبالرغم من ذلك فاز بالانتخابات.

فإذا قمنا بتعميم ما حصل في هذه الدائرة على مستوى الانتخابات ككل لحصلنا أحياناً على برلمان لا يمثل أغلبية الناخبين، بل أقلية من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، فهذا ما نجده في البلدان التي يوجد فيها حزبان قويان كبيران كالولايات المتحدة وبريطانيا، إذ نجد أن هذا النظام قد يؤدي في بعض الحالات الى نتائج غريبة.

لقد اعتمد الأردن نظام الانتخاب بالأغلبية البسيطة في المادة /٤٦/ فقرة /٣/ :((يحدد الفائزون بالمقاعد المشار اليها في البند (١) من الفقرة (د) من المادة (٩) من هذا القانون على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المرشح في الدائرة الانتخابية))،ونص البند /١/ من الفقرة د، مادة /٩/ على:
((د-١- على المرشحين عن المقاعد المخصصة للشركس والشيشان والمسيحيين أن يترشحوا ضمن قوائم في الدوائر الانتخابية التي خصص لهم فيها مقاعد)).

وبالتالي نجد أن المشرع الأردني اعتمد نظام الأغلبية النسبية بخصوص المقاعد المخصصة(الكوتا) للمكونات الشركسية والشيشانية والمسيحية[1].

إنّ الفقه الدستوري غالباً ما يربط بين نظام الأغلبية والثنائية الحزبية، حيث نجد أن الأنظمة السياسية التي تسود فيها الثنائية الحزبية(الحزبان الكبيران) تأخذ بنظام الأغلبية، وفي أغلب الاحيان الأغلبية البسيطة على درجة واحدة إذ أنَّ هذا النظام يقوم باستبعاد الأحزاب الصغيرة من البرلمان، والدورة الواحدة تقضي على التحالفات، ويصبح الناخب يصوت لصالح أقل المرشحين سوءاً وأوفرهم حظاً عوضاً عن التصويت لمرشحه ضئيل الفرصة للفوز في المعركة الانتخابية، فنظام الحزبين الكبيرين في كل من بريطانيا

[1] انظر : مادة/٩/،/٤٦/ من قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم /١٦/ لعام ٢٠١٦.

والولايات المتحدة الأمريكية، يمثل نموذجاً واضحا للثنائية الحزبية من ناحية وعلاقتهما بنظام الانتخاب الفردي المقترن بنظام الأغلبية البسيطة من ناحية أخرى .

ومما تجدر الاشارة إليه أنّ نظام الأغلبية البسيطة غالباً لا يتم اعتماده إلا في البلدان التي فيها حزبان قويان، لأن الأحزاب الضعيفة لا يمكنهما تحقيق النجاح في ظل هذا النظام[1]، والوصول للبرلمان، لهذا تعمد الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الصغيرة إلى الاتحاد من أجل تحقيق الفوز.

ولهذا النظام عدّة تفرعات مرتبطة بطريقة عرض المترشحين، ووفقاً لذلك قد يكون الانتخاب فردياً وبالأغلبية النسبية، كما قد يكون بالقائمة وبالأغلبية النسبية، وهذا الأخير قد يجرى على أساس قوائم مغلقة أي لا يستطيع الناخب أن يفاضل إلّا بين قوائم الأحزاب المشاركة أو قوائم المستقلين إن وجدت، دون أن يكون بإمكانه الاختيار من بين أسماء المرشحين المُدرجين في كل قائمة، أو قد يجرى الانتخاب على أساس قوائم مفتوحة[2].

أ- الأغلبية البسيطة على اساس الانتخاب الفردي(نظام الفائز الأول *First Past The Post*): هذا النظام لايزال يسود في الدول الناطقة بالإنكليزية، وينطوي على دوائر ذات عضو واحد، فلكل ناخب صوت واحد، فيفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم يحصل على الأغلبية المطلقة[3].

---

[1] انظر : زهراء عبد الحافظ محسن الأسدي، الانتخابات وأثرها في استقرار نظام الحكم، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق (العراق،٢٠٠٩)، ص١٦.

[2] انظر : عصام اسماعيل ، النظم الانتخابية ، مرجع سابق ،ص٣٢٦.

[3] انظر : النظم الانتخابية، مفاهيم وخبرات دولية، أوراق ورشة عمل، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين (القاهرة، ٢٠١٣)، ص٥.

إنَّه أبسط نظم الانتخاب بالأغلبية، حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه أي من المرشحين الآخرين، حتى وان لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، ويُستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية فردية، حيث يقترع الناخبون للمرشحين الأفراد وليس للأحزاب.

إن منشأ هذا النظام هي إنجلترا ومازال مُطبقاً فيها إلى اليوم، كما يُطبق في البلدان المتأثرة بها من الناحية التاريخية مثل كندا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا التي انتقلت إلى نظام التمثيل النسبي في عام /١٩٩٣/، وكذلك في الدول الكاريبية، وفي بعض الدول الآسيوية مثل الهند وباكستان وبنغلادش والنيبال وماليزيا، وفي ثماني دول أفريقية من المستعمرات البريطانية السابق، وعموماً فإن سبعين دولة/ ٧٠ / من أصل/٢١١/ دولة تُجرى فيها الانتخابات تستعمل نظام الانتخاب الفردي[1].

لنفرض المثال التالي:

المترشح	عدد الأصوات الحاصل عليها	النسبة المئوية	المترشح الفائز
أ	٣٠٠٠	٤٦.١٥٪	فائز
ب	٢٥٠٠	٣٨.٤٦٪	خاسر
ج	١٠٠٠	١٥.٣٨٪	خاسر

فإن المرشح(أ) يفوز بالمقعد الوحيد بنسبة(٤٦.١٥ %) من الأصوات المعبر عنها رغم أن منافسيه (ب) و(ج) حصلوا معاً على (٥٣.٨٥%)، وبتعبير آخر فإن المرشح الفائز حسب هذا النظام هو المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات.

---

[1] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص١٩.

مزايا نظام الفائز الأول[1] :

١ـ يؤدي إلى قيام حكومات الحزب الواحد المتماسكة على عكس الحكومات الائتلافية التي قد تُجبر على المساومات التي قد تكون مُضرة أحياناً على الصعيد الوطني، كما أنه يحفز نشوء معارضة متماسكة، تقوم بالنقد والمساءلة والمراقبة.

٢ـ سهل الفهم والتطبيق، فلا يحتاج الناخب إلّا لوضع علامة واحدة فقط بجانب اسم المرشح، كما أنه يزيد من فرص المرشحين المستقلين في الفوز في الانتخابات .

٣. يعمل على تشجيع الأحزاب ذات التوجهات والامتدادات الوطنية، كما أنه يعمل على تقليل فرص الأحزاب المتطرفة في التمثيل داخل البرلمان.

٤. تقوية العلاقة المباشرة بين الناخب والمرشح في المنطقة الجغرافية المحدودة فالناخب يصوّت لمرشح معين يعرفه، مما يمكّنه من محاسبته بشكل مباشر.

عيوب نظام الفائز الأول :

١ـ إنّ هذا النظام يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة والحد من إمكانية حصولها على تمثيل برلماني عادل، ففي الانتخابات الفيدرالية في كندا/١٩٩٣/حصل حزب المحافظين التقدميين على (١٦٪) من أصوات الناخبين إلّا أنه لم يفز إلّا بنسبة (٠.٧٪) من المقاعد، وفي الانتخابات العامة للعام /١٩٩٨/ في ليسوتو حصل حزب باسوتو الوطني على(٢٤٪) من الأصوات في حين فاز بـ (١٪) من المقاعد.

٢. يحرم نظام الفائز الأول الأقليات من الحصول على تمثيل عادل، إذ تعتاد الأحزاب السياسية على تسمية المرشح الأكثر قبولاً وشعبيةً في كل دائرة

---

[1] انظر : *Andrew And Others, Electoral Systems Design, op.cit., p.36-37.*

انتخابية، وذلك لكسب تأييد غالبية الناخبين[1]، كما يؤدي هذا النظام إلى إضعاف التمثيل البرلماني العادل للنساء، فمقولة اللجوء إلى" المرشح الأكثر شعبية "تؤثر بشكل مباشر وسلبي في فرص النساء في الفوز في الانتخابات، وذلك لكونهن أقل حظاً بالحصول على دعم الأحزاب السياسية والتي يسيطر الرجال فيها على مراكز صنع القرار، لترشيحهن، وأظهرت التجارب حول العالم بأن المرأة تتمتع بفرص أقل كثيراً في الانتخاب في ظل نظم التعددية/الأغلبية منها في ظل النظم النسبية[2].

٣. يُؤدي هذا النظام إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات التي تُهدر ولا تؤدي إلى انتخاب أي من المرشحين، حيث يؤدي ذلك إلى يأس المؤيدين للأحزاب الصغيرة وأحزاب الأقليات من انتخاب ممثلين لهم في مناطقهم، وقد تزداد خطورته في تلك الحالات حيث تؤدي الاختلالات السياسية إلى تعزيز موقع الحركات المتطرفة وفسح المجال أمامها لتحريك جموع كبيرة من المؤيدين ضد النظام السياسي القائم.

٤. يعمل على تشجيع الأحزاب العشائرية والعرقية والمناطقية، فالحزب الواحد قد يكون بإمكانه الفوز بكل مقاعد الدائرة، وبالتالي ترسيخ الفكرة التي تقول بان النتائج الانتخابية تأتي وفق المنطقة التي تعيش فيها وليس حسب معتقداتك، بالإضافة الى إمكانية التلاعب في الحدود الانتخابية، مثل انتخابات كينيا/١٩٩٣/، حيث كانت الفروق ضخمة بين أحجام الدوائر الانتخابية وكانت أكبر دائرة انتخابية تضم عدداً من الناخبين يزيد عن

---

(١) انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق ، ص٢٧.

(٢) انظر : *Andrew And Others ,Electoral Systems Design, Op,Cit,P37.*
نسبة النساء الاعضاء في البرلمان في البلدان التي تعتمد نظام الفائز الأول بلغت ١٤.٤%،بينما بلغت تلك النسبة ضعف ذلك تقريبا ٢٧.٦% في البلدان التي تستخدم احدى نظم النسبية ،ولقد تكرر هذا التوجه في الديمقراطيات الناشئة ،وخاصة في البلدان الافريقية.

عددهم في الدوائر الصغرى بـ/٢٣/مرة، مما أدى إلى فوز الاتحاد الوطني الأفريقي بأغلبية برلمانية كبيرة، بمعدل(٣٠٪) من الأصوات الشعبية[١].

ب ـ الانتخاب بالأغلبية على أساس القائمة المفتوحة (نظام تصويت الكتلة) *Block Vote* :

نظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة وبالأغلبية النسبية هو نظام يسمح للناخبين باختيار المرشحين من ضمن القوائم المختلفة المعروضة عليه، بحيث يُشكِّل قائمة جديدة تضم أسماء المترشحين الذين يراهم مؤهلين لتمثيله في المجلس المنتخب[٢].

يعتبر أحد نظم الأغلبية المستخدمة في دوائر متعددة، وفيه يمكن للناخب التصويت لعدد من المرشحين يصل إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، فالناخبون يختارون في هذا النظام مرشحين أفراد وليس أحزاباً سياسيةً[٣]، ويمكن القول أنه تطبيق لنظام الفائز الأول لكن في دوائر متعددة العضوية.

ومن الدول المطبِّقة حالياً لهذا النظام : الكويت، المالديف، موريشيوس، وكذلك الأردن استخدم هذا النظام في العام/١٩٨٩/بعد/٣٠/ عاما من تجميد الحياة السياسية، لكن النتائج لم ترق إلى لنظام السياسي، إذ فاز الإخوان المسلمون بـ (٣٠٪) من المقاعد والإسلاميون المستقلون بـ(١٦٪) من المقاعد ولم يحصد أنصار الملكية أكثر من(٤٠٪) من المقاعد

---

[١] انظر : جعفر ابراهيم حجي، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٢] انظر : بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزائر، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٣)، ص١٥٩.

[٣] انظر : ستينا لارسرود و ريتا تافرون، التصميم من أجل مساواة ،النظم الانتخابية ونظام الكوتا، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة، ،تعريب عماد يوسف ،المؤسسة الدولية للديمقراطية ،٢٠٠٥، ص ٦ .

مقابل(٦٠٪) من الأصوات، لكن تم التحول بمرسوم ملكي عن هذا النظام إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول[١]، وهذا يكثر استخدامه في البلدان التي تفتقر الى تركيبات وأحزاب سياسية قوية.

عموماً إنّ /١٣/ بلداً يطبقون هذا النظام بما يشكل نسبة (٦٪) من عدد دول العالم و(٣٪) من عدد سكانه[٢].

مزايا نظام الكتلة :

هذا النظام يمنح الناخبين حرية أكبر للتعبير عن إرادتهم فيسمح بانتقاء الأفضل ليكونوا ممثلي الأمة، فالناخب لا يكون مقيداً بقائمة واحدة بل يترك له حرية إعداد قائمة خاصة به يضمنها من يشاء من الأسماء الواردة في القوائم المتنافسة، وذلك حسب ميوله وتبعاً لمدى الثقة التي يوليها لكل من المترشحين في القوائم المتنافسة[٣].

عيوب نظام الكتلة :

١ـ يؤدي غالباً إلى حدوث انقسامات داخل الحزب الواحد وتشتت الأحزاب السياسية، لأنه يؤدي إلى خلق منافسة بين مرشحي الحزب الواحد، فيعطي الحق للناخب بالاقتراع لأكثر من مرشح واحد على هواه، حتى إن كان كل مرشح ينتمي لحزب مغاير أو ذات الحزب، وبالتالي ينتج عن ذلك إضعاف الأحزاب إذا لم يؤد إلى تفتيتها إلى كينونات سياسية أصغر.

---

[١] انظر : جعفر ابراهيم حجي، مرجع سابق، ص٤٣.

[٢] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص٣٦.

[٣] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص٣١.

٢ـ عدم التناسب بين حجم الكتلة الانتخابية للحزب الفائز، وبين عدد المقاعد التي يحصل عليها[١]، والصعوبة التي قد يجدها الناخب في الاختيار بين القوائم المتعددة، وخاصة في الدول ذات نسب الأمية العالية.

ج ـ الانتخاب بالأغلبية النسبية في قوائم مغلقة(تصويت الكتلة الحزبية)

Party Block Vote

يقع هذا النظام بين كل من نظام الفائز الأول ونظام تصويت الكتلة فهناك صوت واحد ومقاعد متعددة وللناخب صوت واحد لقائمة حزبية واحدة أو قائمة ائتلافية مغلقة، من بين عدة قوائم حزبية أو ائتلافية تتنافس جميعها على الدائرة متعددة المقاعد، وبموجب هذا النظام نجد أن القائمة الفائزة بأكثرية الأصوات تفوز بجميع مقاعد الدائرة.

يُستخدم هذا النظام لضمان التمثيل العرقي أو الديني المتوازن للمكونات والفئات المختلفة في المجتمع .فيعطي للحزب حرية تشكيل القوائم فيمكن للحزب أن يجمع في قائمته بين مختلف العرقيات والأديان، والقائمة الحاصلة على أعلى الأصوات تفوز بكامل مقاعد الدائرة الانتخابية، وقد يتم تصميمه بشكل يلزم الأحزاب القيام بذلك، ففي جيبوتي على سبيل المثال، يتوجب على القائمة الحزبية أن تشتمل على خليط من المرشحين ينتمون إلى مزيج من المجموعات الأثنية أو العرقية[٢].

لنفترض مثلا أن دائرة انتخابية تتنافس فيها ثلاث قوائم(أ ـ ب ـ ج) وكان مجموع الاصوات المنتخبة في الدائرة ٢٠٠٠٠ صوت وكانت الاصوات موزعة(٩٠٠٠ -٨٠٠٠ -٣٠٠٠)على التوالي، فتكون النتائج كما في كالآتي:

---

[١] انظر: جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص٤٤.

[٢] انظر : *Andrew And Others , op, cit., p.47.*

القائمة	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	النتيجة
أ	٩٠٠٠	٤٥٪	فائزة
ب	٨٠٠٠	٤٠٪	خاسرة
ج	٣٠٠٠	١٥٪	خاسرة

١ـ مزاياه :

يشجع الأحزاب للتنويع بين المرشحين في القوائم ،للحصول على أكبر عدد ممكن من الاصوات، كما أنه يضمن التمثيل العرقي المتوازن، فيُخفف من حدة الصراعات، كما أنه يتميز بالبساطة والوضوح[١].

٢ـ عيوبه:

عدم التناسب بين حجم الكتلة الانتخابية للحزب الفائز وبين عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان، فيمكن لحزب واحد أن يحصل على كامل مقاعد البرلمان، ويحرم بقية الأحزاب والتيارات السياسية من حقهم في التمثيل في البرلمان، كما حدث في انتخابات سنغفورة/١٩٩١/حيث فاز حزب العمل الشعبي بـ(٩٥٪) من المقاعد البرلمانية مقابل(٦١٪) من الأصوات، و كما حدث في دولة المايوت (مستعمرة فرنسية) وتحديداً في انتخابات عام/١٩٨٢/ إذ ربحت المعارضة كل مقاعد المجلس التشريعي بـ (٦٤٪) من الأصوات فقط[٢].

٢ـ نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة *Absolute Majority System* **:**

هذا النظام يعني أن يحصل المرشح أو القائمة الفائزة على الأغلبية المطلقة للأصوات المدلى بها، فإذا حصل المرشح أو القائمة على هذه الأغلبية حُسم السباق الانتخابي من الجولة الأولى أمّا إذا لم يحصل أحد المرشحين أو أحد القوائم على هذه الأغلبية، أُعيد الانتخاب مرة ثانية بين المرشحين أو

---

[١] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٢] انظر : د. عصام اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٤٦.

القوائم بشروط خاصة وهذه العملية تُعرف بالاقتراع الإخفاقي [1]، فنظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة لا يكتفي إذاً بمجرد حصول أحد المرشحين على أكثرية الأصوات بالنسبة لبقية المرشحين منفردين كما في الأغلبية النسبية بل يستوجب أن يحصل أحد المرشحين أو القوائم على أصوات تفوق في مجموعها عدد الأصوات التي حصدها بقية المرشحين معاً.

وأوّل من طبق هذا النظام فرنسا ابان الجمهورية الخامسة ماعدا فترة /١٩٨٥ -١٩٨٦/، ويعتبر فائزاً حسب هذا النظام المرشح الذي حصل في الدورة الأولى على الأغلبية المطلقة من الأصوات المقترعة، أمّا في الدوائر التي لم يستطع أي من المرشحين تحقيق(٥٠٪+١) فتجري دورة ثانية وسيفوز فيها من نال أكبر عدد من الأصوات، ولكن لا يجوز أن يترشح للدورة الثانية إلا المرشح الذي حصل في الدورة الأولى على ما لا يقل عن (١٢.٥٪) من مجموع الناخبين المسجلين[2].

وبذلك نجد أنه لا يكفي الحصول على أغلبية الأصوات بالنسبة لمجموع باقي أصوات المرشحين، بل يجب الحصول على أغلبية مطلقة (٥٠٪+١) وبالتالي في حال عدم تمكن أي مرشح أو مكون سياسي من تحقيقها، يتم اللجوء للإعادة وفق إحدى الصور :

---

[1] مصطلح تم استعماله في ظل الجمهورية الرابعة و في عهد حكم شارل ديغول ،سنة ١٩٥٨ ،السنة التي تخلى فيها المشرع الفرنسي عن نظام التمثيل النسبي ،كما استعملته الصحف الفرنكوفونية غداة الدور الثاني في الانتخابات التشريعية المنظمة في ١٩٩١/١٢/٢٦،ارجع الى الدكتور عبد الله بوكفة ،آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري –دراسة مقارنة (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١١٦.

[2] انظر : د. غسان بدر الدين وعلي عواضة، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، (بيروت، دار الحقيقة، ط٢ ،٢٠٠٠)، ص١٦٠.

هناك دول تعيد الانتخاب بين جميع المرشحين أو القوائم، ووهناك دول تعيدها بين أعلى مُرَشحّين أو قائِمَتين، فنكون أمام أحد احتمالين:

أ- الطريقة الأولى :تجعل الجولة الثانية من التصويت "للتصفية" المباشرة بين الفائزَين اللذين حصلا على أعلى عدد من الأصوات الصحيحة في انتخابات الجولة الأولى، ويسمى هذا النظام بنظام تصفية الأغلبية *Majority-runoff system* ، يسفر نظام الانتخاب هذا عن نتيجة تتسم بالأغلبية عن حق ويحصل فيها أحد المرشحين بالضرورة على الأغلبية مطلقة من الأصوات، ويتم الإعلان عنه باعتباره الفائز[1].

وتستخدم مملكة البحرين هذه الطريقة لانتخاب أعضاء مجلس النواب فتنص المادة /٢٠/ من قانون مجلس الشورى و النواب الصادر بمرسوم /١٥/لعام/٢٠٠٢/ على أن

((يُنتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب . فإن لم تتحقق هذه الأغلبية لأحد من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الاثنين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات ، فإن تساوى ثانيهما مع غيره في عدد الأصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية ، وفي هذه الحالة يعتبر فائزا من حصل على أكبر عدد من الأصوات، فإن تساوى أكثر من واحد تجرى القرعة فيما بينهم بمعرفة رئيس اللجنة الفرعية. وفي جميع الأحوال يثبت رئيس اللجنة الفرعية في محضر الفرز اسم المرشح الفائز وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات في دائرته ويعلن

---

[1] انظر : د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦٥.

النتيجة، ويوقع رئيس اللجنة وأمين السر بها المحضر وتقفل صناديق أوراق الاقتراع))[1].

ب -**الطريقة الثانية** :أن يُعاد الانتخاب ليس بين المُرشَّحَين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات ،وإنما بين كل المرشحين الذين حصلوا على نسبة معينة من الأصوات في انتخابات الجولة الاولى التي يحددها قانون الانتخاب.

فيدخل انتخابات الإعادة (أي الجولة الثانية) كل من حصل - مثلا- على أصوات تزيد عن (١٠٪) أو (٢٥٪) من الناخبين المسجلين في الجولة الأولى، وهنا قد يتعدد المرشحون ولا مفر من الاكتفاء بالأغلبية النسبية ،فالأغلبية المطلقة تشترط في انتخابات الجولة الأولى ، والاغلبية النسبية أو البسيطة تكفي لإنجاح المرشح في الجولة الثانية[2].

تستخدم فرنسا نظام الأغلبية المطلقة في انتخاباتها التشريعية ،فهي البلد الذي يقترن به عادة نظام الجولتين، وتتم هذه الانتخابات (انتخابات الجمعية الوطنية) وفق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة على جولتين ويعتبر فائزا أو منتخَبا من الجولة الأولى كل مرشح يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها، بشرط أن تمثل هذه النسبة ربع عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية وإذا لم ينل أيّ من المرشحين هذه النسبة وبالتالي لم يفز أحد بالمقعد البرلماني عن الدائرة الانتخابية، فهنا تجري الدورة الثانية في يوم الأحد التالي، ولا يمكن أن يتقدم في الجولة الثانية سوى المرشحين الذين حصلوا على الأقل على نسبة (١٢.٥٪) من الأصوات المدلى بها في الجولة الأولى.

---

[1] انظر : مادة/٢٠/من قانون مجلسي الشوري والنواب البحريني، مرسوم بقانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٢.

[2] انظر : د.حسن البحري ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦٦.

فإذا لم يحصل سوى مرشح واحد على نسبة (١٢.٥٪) من الأصوات المدلى بها في الجولة الأولى أو لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة، يتقدم الى الجولة الثانية فقط المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة المعطاة في الجولة الأولى، ويتم الإعلان عن الفائز بأعلى عدد من الأصوات في انتخابات الجولة الثانية كمنتخب، بغض النظر عن حصوله أو عدم حصوله على الأغلبية المطلقة (أي يكتفى هنا بالأغلبية النسبية فقط)وفي حال تعادل المرشحين يفوز المرشح الأكبر سناً.

إن نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة له عدة أنواع بناء على طريقة عرض المرشحين له ثلاث تفرعات سنتناولها على الشكل الآتي :

أ- الانتخاب بالأغلبية المطلقة وفق الانتخاب الفردي :

في الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة، يفوز بمقعد الدائرة من يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها(أكثر من ٥٠٪ من الأصوات الصحيحة)في الدورة الأولى، وإذا لم يحدث ذلك في الدورة الأولى فتجرى دورة ثانية وأمَّا المرشحين الذين يحق لهم الترشح للدورة الثانية فقد تم تفصيل ذلك سابقا، ويعتبر فيها فائزاً من يحصل على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها دون اشتراط الأغلبية المطلقة في هذه الحالة[1].

لنفترض المثال التالي

المرشح	أ	ب	ج	د	ه
عدد الأصوات الحاصل عليها	٩٠٠٠	٧٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٥٠٠
نسبة الأصوات الحاصل عليها	٤٥	٣٥	١٠	٧.٥	٢.٥

[1] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

في هذه الحالة لم يتمكن أيُّ مرشح من الحصول على الأغلبية المطلقة وبالتالي يتوجب إجراء دورة ثانية يشارك فيها المرشحين الذين حصلا على أعلى الأصوات أو المرشحين الذين يتجاوزون العتبة التي يحددها القانون كما هو الحال في الانتخابات الفرنسية وعتبة ال (١٢.٥٪).

١ـ مزاياه [١]:

١ـ يسمح للناخبين أن يختاروا مرشحهم الأول في الدور الأول، وأن يغيروا آرائهم في الدورة الثانية، ويمنحوا صوتهم لمرشح آخر.

٢ـ يشجع الأحزاب القوية، ويحفز الأحزاب على التنويع بين مرشحي الحزب لمحاولة الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات للحصول على أكبر عدد من المقاعد.

٢ـ عيوبه [٢]:

يفرض عبئا كبيراً على الإدارة الانتخابية، إذ تُصبح الكلفة الانتخابية عالية، نتيجة كثافة الدوائر الانتخابية، فيضع على عاتقها التحضير للدورة الثانية بشكل سريع، و عادة ما يؤدي إلى إعاقة تمثيل الأحزاب الصغيرة نتيجة انسحابها من المنافسة الانتخابية في الدورة الأولى.

ب ـ الانتخاب بالأغلبية المطلقة على أساس القوائم :

في هذا النوع يشترط لفوز إحدى القوائم الحزبية بجميع مقاعد الدائرة الانتخابية أن تحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها أي أكثر من (٥٠ %) من الأصوات التي اشتركت في الانتخاب[٣]، فعلى سبيل المثال إذا تنافست ثلاث قوائم انتخابية على مقاعد الدائرة الانتخابية، وكانت النتائج بعد الفرز كما يلي:

---

[١] انظر :رقم رشيد، المرجع السابق، ص ٣٣.

[٢] انظر : رقم رشيد، المرجع السابق، ص ٣٤.

[٣] انظر: رقم رشيد، المرجع السابق، ص ٣٤.

/٦٠٠٠/ صوت للقائمة الأولى و /٣٠٠٠/ صوت للثانية في حين حصلت الثالثة على /١٠٠٠/ صوت .

ففي هذه الحالة تفوز القائمة الأولى لحصولها على الأغلبية المطلقة دون الحاجة لدورة ثانية، أمّا إذا لم تحقق إحدى القوائم الأغلبية المطلقة، تُجرى دورة ثانية تشارك فيها القوائم التي تتوفر فيها شروط الإعادة والتي تُحدد بموجب قانون كما تم التفصيل سابقا.

وقد طبقت فرنسا هذا النظام ـ نظام الانتخاب بالقائمة وبالأغلبية المطلقة ـ في الانتخابات التشريعية سنة/١٨٨٥/، والانتخابات المحلية منذ سنة /١٨٨٤/ على الرغم من أن بعض القيود التي وضعت اعتبارا من سنة /١٩٤٧/ إضافة إلى التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد، وقد ترتب على هذا النظام خلق أغلبيات من عدة أحزاب تتحالف من أجل الفوز بالانتخابات[1]، مما يشجع التحالفات ويخلق نوعاً من الثنائية القطبية من خلال التعددية الحزبية.

١ـ مزاياه :

يشجع الأحزاب السياسية على تنويع قوائمها لحصد أكبر عدد ممكن من الأصوات لتحقيق الأغلبية المطلقة، كما أنه يشجع المرشحين على انتخاب التفضيل الثاني لهم في حال خروج قوائمهم و مرشحيهم المفضلين في الدورة الأولى .

٢ـ عيوبه:

إخراج الأحزاب الصغيرة في الدورة الأولى ودفعها لتشكيل ائتلافات مؤقتة غالباً فقط لتجاوز العتبة للوصول للبرلمان، كما أنه قد يشجع الناخبين

---

[1] انظر : حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ٦٠٧.

في العزوف عن المشاركة السياسية في حال خروج القوائم التي انتخبوها وخرجت في الدورة الأولى اذا لم يكن لهم تفضيل ثانٍ .

ج ـ التصويت البديل *Alternative Vote*:

يتم تنظيم الانتخابات في ظل هذا النظام عادة على أساس الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، كما هي الحال في ظل نظام الفائز الأول، إلّا أن نظام الصوت البديل يعطي الناخب خياراً أوسع مما يعطيه نظام الفائز الأول لدى ممارسة الاقتراع، فبدلا من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع يقوم الناخبون حسب هذا النظام بترتيب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال إعطاء المرشح المفضل الرقم " ١ "ومِن ثَمّ إعطاء الذي يليه في الأفضلية الرقم " ٢" ومن ثم الرقم " ٣ "للذي يليه وهكذا .وبهذا الشكل يعطي نظام الصوت البديل الناخبين إمكانية التعبير عن أفضلياتهم بدلا من التعبير عن خيارهم الأول فقط[1]،فإذا حصل أحد المرشحين الأساسين على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة يعتبر فائزاً، أما إذا لم يحصل أحد على الأغلبية المطلقة ، ففي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الأصوات التفضيلية ونبدأ من المرشح الذي حصل على أقل الأصوات والذي يُستبعد من المنافسة ونوزع الأصوات التفضيلية المسجلة على أوراقه على بقية المرشحين، فإذا حصل أحدهم على الأغلبية المطلقة(حصل على أكثر من (٥٠٪) من الأفضليات الأولى)، أعتبر فائزاً، وإذا لم يحصل احد على الأغلبية المطلقة، نعيد الكرة ونوزع الأصوات التفضيلية للمرشح الذي يحتل المرتبة الأخيرة والذي يستبعد من المنافسة هذه المرة وهكذا دواليك حتى الوصول إلى مرشح يحصد

---

[1] انظر : أشكال النظم الانتخابية، ورقة بحثية /١/، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، (المملكة الأردنية الهاشمية ،مجلس النواب، عمان، ٢٠١٤)،ص ١٥.

الأغلبية المطلقة، ويعتبر فائز بالمقعد المخصص للدائرة الانتخابية، فيطبق هذا النظام في كل من استراليا و فيجي و بابوا غينيا الجديدة.

ويختلف هذا النظام عن نظام الفائز الأول في آلية حساب الأصوات، فعلى الرغم من فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات (أكثر من ٥٠٪)بشكل مباشر، كما يحصل في نظام الجولتين، إلا أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية من الأصوات يتم إقصاء المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأفضليات الأولى من عملية عد الأصوات، ويتم احتساب تلك الأوراق استناداً إلى الأفضلية الثانية الرقم"٢ في كل منها، ويتم احتساب كل ورقة منها لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات . ويتم تكرار هذه العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة من الأصوات ويفوز بذلك في الانتخاب [١]، وعليه فإن نظام الصوت البديل هو أحد نظم الأغلبية[٢]، ويُعد هذا النظام من الأنظمة النادرة و ليس من الأنظمة الانتخابية المعتادة.

فمن الممكن أن يطلب من المقترعين أن يقوموا بترتيب الأفضليات لكافة المرشحين أو لمعظمهم في ورقة الاقتراع ،خوفاً من ضياع الأصوات في المراحل المتقدمة اذا لم تتمكن الأفضليات الأولى لأوراق الاقتراع من حصد الأغلبية المطلقة لأحد المرشحين .

بعد الانتهاء من شرح تفرعات نظام الأغلبية المطلقة يمكننا القول بأن من أهم نتائج هذا النظام هو حدوث التحالفات الانتخابية، والمساومات السياسية التي تتم بين الدور الأول و دور الاعادة، والتي قد تؤدي الى تغيير كبير في النتائج .

---

[١] انظر : عصام اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٥٣-٣٥٤.

[٢] انظر : *Andrew And Others, op.cit., p47-49.*

فهذا النظام عكس الدورة الواحدة ويعطي مجال للناخب أكثر وبالتالي تكون نتائج الدورة الأولى أكثر انعكاساً وتمثيلاً للواقع الحقيقي للقوى السياسية داخل الدولة، ويمكن أن نقول أن هذا النوع من الانتخابات في الدور الأول نختار ،وفي الثاني نستبعد ،و التحالفات قد تكون دائمة كما هو الحال بين حزب التجمع من أجل الجمهورية و التجمع الديمقراطي الفرنسي الذي أصبح بدوره يضم عدة أحزاب صغيرة أو تحالفات مؤقتة كما حدث في الانتخابات الفرنسية في حزيران عام /١٩٩٧/بين الحزب الاشتراكي والشيوعي وحزب الخضر، ومن خلال هذه التحالفات يمكن لبعض الأحزاب الصغيرة دخول البرلمان، كما حصل لحزب الخضر الفرنسي و دخل البرلمان عام ١٩٩٧ بعد تحالفه مع الاشتراكي[١].

١ً. مزايا نظام الصوت البديل :

ـ يمكن القول إنَّ هذا النوع من النظم يعطي الأمل للأحزاب الصغيرة بدخول البرلمان، عن طريق الدخول بالتحالفات الحزبية، إذ يمكن القول بأنه يساهم في التعددية الحزبية .

ـ يدفع المرشحين لاختيار خطاب معتدل و موجهاً إلى قاعدة شعبية واسعة لجذب مؤيدي خصومهم للحصول على التفضيلات الثانية والثالثة، فيقود إلى التعاون بين المرشحين من أجل تبادل التفضيلات و ضمان النجاح في الانتخابات فيعتبر هذا النظام من أنجع الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة بشدة لأنه يُجبر المرشحين على الابتعاد عن الخطاب المتطرف أو الطائفي أو المناطقي الضيق [٢].

---

[١] انظر : د. سام دلة، مبادئ القانون الدستوري، المرجع السابق، ص ٣٠١.

[٢] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

٢ـ عيوب نظام الصوت البديل:

ـ يتطلب مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح[١] وعلى الأقل القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، فالناخب عليه أن يعرف كيف يفاضل بين المرشحين، فيُحرم الناخب الأمي من حقه في المشاركة في الحياة العامة مما يؤدي الى إيجاد شرخ في مبدأ الاقتراع العام من حيث التطبيق العملي.

ـ يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بالمقارنة مع نظام التمثيل النسبي لكونه يجري في دوائر منفردة، فميل هذا النظام لإفراز نتائج وسطية يستند إلى حد كبير على العوامل الاجتماعية والديمغرافية وليس لآليات تطبيقه، فتكون المفاضلة بين مرشحين محدودي العدد لأنه لا يَصلُح الَّا في الدوائر أحادية التمثيل .

٣ـ الأغلبية المُؤهِلة[٢]: ويسميها البعض الأغلبية الموصوفة، وهو نظام قليل الانتشار، إذ تخلت عنه الكثير من الدول بسبب صعوبة حصول أي المرشحين على الأغلبية التي تؤهلهم للفوز بالمقعد النيابي أو لأي منصب في الدولة فيشترط هذا النظام نسبة كبيرة من أصوات الناخبين للفوز، كأن تكون ثلثي أو ثلاثة أرباع أصوات الناخبين، وكان هذا النظام سائداً في إيطاليا قبل الإصلاحات الانتخابية لعام /١٩٩٣/، فقد اشترطت إحدى مواد قانون الانتخاب الايطالي على المرشح الحصول على نسبة (٦٥٪) من أصوات الناخبين للفوز بمقعد برلماني في المجلس الأعلى للبرلمان (مجلس الشيوخ)، أما المرشح لمنصب رئيس الجمهورية فعليه الحصول على ثلثي الأصوات من أعضاء الجمعية الانتخابية التي تتألف من أعضاء البرلمان وممثلين عن المقاطعات

---

[١] انظر : مالك زغود وتامر عجرود، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي، مرجع سابق، ص ١٧.

[٢] انظر :د. فلاح اسماعيل حاجم ، المعالجة القانونية لتنظيم العملية الانتخابية دراسة مقارنة ،٢٠٠٥،ص١٧-١٨،على الموقع الالكتروني www.ao-academy.org/library

الإيطالية، فأثبتت التجربة أن المرشح لرئاسة الجمهورية يواجه صعوبة كبيرة بالفوز في هذا المنصب ،فمن بين تسعة رؤساء إيطاليين، اثنان فقط فازا بهذا المنصب من المرة الأولى، فتنص المادة /٨٣/ من الدستور الايطالي لعام/١٩٤٧/ على أن يتم انتخاب الرئيس وفق نظام الأغلبية المطلقة في حالة عدم فوز أي المرشحين لثلاث مرات متتالية، ولابد من الاشارة هنا الى أن صعوبة الفوز في الانتخابات التي كانت تجري وفق هذا النظام تتزايد كلما تزايد عدد الأحزاب والمنظمات والأفراد المشاركين في الانتخابات، أي في ظروف الديمقراطية الحقيقية و التعددية الحزبية.

ثانياً. مزايا و عيوب نظام الانتخاب بالأغلبية عموماً:

يتجه قسم كبير من الفقه الى أنَّ هناك ترابطاً حتمياً بين نظام الأغلبية بشكل عام، ونظام الثنائية الحزبية، فنظام الأغلبية، يؤدي على المدى البعيد إلى اندماجات بين بعض الأحزاب، فينتهي الأمر إلى وجود حزبين يتبادلان أدوار الأغلبية البرلمانية .

١. مزايا نظام الأغلبية :

أ. البساطة والوضوح:

هذا النظام يجعل الناخب على دراية بجميع المرشحين المتنافسين في الانتخابات، الأمر الذي من شأنه تقليص تأثير الأحزاب السياسية على آراء واتجاهات الناخبين، وهذا النظام غير معقّد في إجراءاته، فيتيح معركة واضحة تسهل مهمة الناخب[1]، فيتميز بسهولة اجراءاته، وعدم تعقيد العملية الحسابية وفرز الأصوات، وسرعة إعلان النتائج وخصوصاً في انتخابات الدورة الواحدة .

---

[1] انظر : بيطام أحمد ،الاقتراع النسبي والتمثيلية ،حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في القانون العام ،تخصص القانون الدستوري (باتنة، جامعة الحاج لخضر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥)،ص ١٦.

ب ـالاستقرار الحكومي:

يسمح بإقامة حكومات تتمتع بأغلبية متجانسة و متوافقة ،لتشكيلها إمّا من حزب واحد حصل على أغلبية المقاعد النيابية أو لتشكيلها كحكومة ائتلافية من أحزاب متقاربة في المبادئ والنتائج[1]،فالأحزاب وخصوصا في نظام الانتخاب على جولتين تسعى للاندماج مع أحزاب أخرى تقاربها بالتيار والاتجاه و المبادئ السياسية إذا كانت فرصها قليلة للفوز بالانتخابات، وذلك لزيادة فرصها بالفوز بالمقاعد النيابية، كما أنه يدعم الأحزاب ذات الامتداد الوطني.

ج ـ الكلفة الانتخابية قليلة نسبياً إذا ما قورنت مع نظام التمثيل النسبي.

د ـ تأثير الناخب في القرار السياسي يكون أكثر مما هو عليه في نظام التمثيل النسبي، ويظهر ذلك على وجه الخصوص في انتخابات الدور الأول سواء في نظام الأغلبية المطلقة أو النسبية حيث لا يوجد الَّا دور واحد، فيصوت الناخب للتيار السياسي الذي يلائمه أمّا في الدور الثاني (انتخابات الإعادة)، فيكون اختيار الناخب مقيداً أكثر إذا ما استُبعد الاتجاه السياسي الذي يدعمه في الدور الأول، فيكون مُخيّراً بين الامتناع عن التصويت أو التصويت للاتجاه السياسي الأقرب للتيار الذي يدعمه، فالعلاقة تكون بشكل عام قوية ومباشرة بين المرشح والناخب .

٢ـ عيوب نظام الانتخاب بالأغلبية :

أ ـ ظلم الأقليات السياسية، فيعمل على محاباة حزب الأغلبية، فيكفل فقط تمثيل مَن حصل على أغلبية الأصوات دون الاعتداد بالأصوات الأخرى التي حصدها بقية المرشحين الذين لم يتمكنوا من الفوز، رغم ما تمثله هذه الأصوات من أهمية عددية في بعض الحالات تكاد لا تفترق كثيراً في عددها

---

[1] انظر : د.فيصل كلثوم، المرجع السابق، ص ٣٨٩.

عن الأصوات التي أعطيت للمرشح أو القائمة الفائزة، فغالباً ما يؤدي ذلك الى تقاعس أنصار الأحزاب الصغيرة عن الادلاء بأصواتهم لأنها ستذهب هباءً [1].

ب ـ كثيراً ما يؤدي نظام الأغلبية إلى اندماجات بين الأحزاب، وغالبا ما تكون مؤقتة مما يؤثر على استقلاليتها و برامجها.

ج ـ عدم التناسب بين الأصوات التي يحصل عليها الحزب والمقاعد النيابية :

فمثلا ما حصل في الانتخابات التركية التي أجريت سنة /١٩٥٤/ على أساس نظام الأغلبية مع القوائم المغلقة، كانت النتيجة أشد ظلما لحزب الاقلية، اذ لم يحصل الحزب الجمهوري إلّا على (٥٪) من المقاعد مع الرغم أنه حصل على (٣٥٪) من أصوات الناخبين، لكن الحزب الديمقراطي حصل على (٥٨٪) من أصوات الناخبين و فاز بـ (٩٣٪) من مقاعد المجلس النيابي[2].

إذاً نجد أن حزب الأغلبية حصل على مقاعد **تفوق** نسبة عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات بما يقارب (٣٥٪)، وحزب الأقلية حصل على مقاعد **أقل** من الأصوات التي حصل عليها بما يقارب(٣٠٪)، ويمكن في بعض الأحيان أن تُحرم أحزاب الأقلية من التمثيل .

وقد يحدث العكس أحياناً، فتكون النتيجة غاية في الشذوذ ألا وهي أنَّ الحزب الذي حصل على أغلبية الأصوات لا يفوز بأغلبية المقاعد، فيكون الحزب الحاكم هو حزب الأقلية السياسية، وقد يصوت لصالح قوانين تتعارض مع رغبة أغلبية الناخبين، وهذا ما حدث في الانتخابات البريطانية عام ١٩٥١ حيث حصل حزب العمال على أصوات أكثر من الأصوات التي حصدها حزب المحافظون، وعلى الرغم من ذلك كان عدد الدوائر التي نجح فيها

---

[1] انظر : د. فيصل كلثوم، المرجع السابق، ص٣٨٩.

[2] انظر : د. علي يوسف شكري ،مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية (القاهرة، ايترال للطباعة للنشر و التوزيع، ط١، ٢٠٠٦)، ص ٣٢٠ .

المحافظون أكبر من عدد الدوائر التي نجح فيها حزب العمال، وعندئذ تولى حزب المحافظين الوزارة بدلا من حزب العمال على الرغم أن المحافظين لم يحظ بتأييد أغلبية الناخبين[1].

د- يساعد الأحزاب الحاكمة على تغيير حدود الدوائر الانتخابية بما يخدم مصلحتها أكثر، كما أنه يؤدي لإضعاف فرص التمثيل العادل للنساء، بل قد يؤدي الى حرمانها منها في البلدان حديثة النشأة[2].

فيمكن القول أن نظام الانتخاب بالأغلبية لا يؤدي إلى ظلم الأحزاب الصغيرة فحسب بل إنه يفسد أسس الحكم النيابي أيضا، فالنظام النيابي يفترض في الهيئة التي تمثل الشعب (المجلس النيابي) أن تكون مرآة صادقة للرأي العام ممثلة لاتجاهاته المختلفة و ما تتنازعه من قوى و مذاهب ، فقد يؤدي في حالات معينة الى إيجاد أغلبية برلمانية لا تستند واقعياً إلى تأييد الأغلبية الشعبية .

الفرع الرابع

نظام تمثيل المصالح والمهن

Professions' And Interests' Representation System

أولاً- مفهوم نظام تمثيل المصالح والمهن:

لئن كانت المجالس النيابية الحالية في الدول الديمقراطية تتكون من ممثلين للأفراد أو للأحزاب السياسية المختلفة، لكنَّ الأمة لا تتكون منهم فقط، فهي اليوم مؤلفة من عناصر اجتماعية قائمة على الجماعات العاملة،

---

[1] انظر : د. ثروت البدوي ،المرجع السابق، ص٢٤٦.

[2] انظر : جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص٤٠.

المتعددة الأشكال، ذات المصالح المشتركة والمنافع المتحدة، كجماعات الأطباء والمحامين و المهندسين ..... الخ .

ذهب الكثير من الفقهاء وفي مقدمتهم العميد ليون ديجي إلى وجوب تمثيل المصالح المختلفة في البرلمان، لأنه مادام الاتجاه نحو تحقيق التمثيل النسبي *Proportional Representation* بأوسع معانيه ليشمل كل التيارات و الاتجاهات و الأقليات السياسية بناءً على نسبة أهميتها العددية، فَلِم لا يقوم بجانب ذلك المجلس الذي يمثل أفراد الأمة بمختلف توجهاتهم وتياراتهم السياسية مجلس آخر منتخب من قبل أصحاب المهن و الحرف[1].

فنظام تمثيل المصالح والمهن لا ينادي بتمثيل الميول والآراء السياسية فقط في البرلمان، بل بحاجة تمثيل العناصر الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة في الدولة، أي أصحاب المصالح والحرف أو المهن المحلية المختلفة، كالأطباء والمحامين والمهندسين والحرفيين والعمال والمزارعين وغير ذلك، ليكون البرلمان المنتخب مرآة للأمة بكافة توجهاتها السياسية و مكوناتها وأطيافها .

وطُبق نظام تمثيل المصالح والمهن في كثير من الأنظمة السياسية القديمة حيث كانت أغلبية المجالس النيابية القديمة نشأت لتمثيل الطبقات الممتازة في المجتمع ثم انضم اليها ممثلو عامة الشعب[2]، وفكرة هذا النظام ليست وليدة اليوم، وإنَّما يرجع تاريخ تمثيل المصالح إلى القرن الثامن عشر، عندما طُبق في فرنسا قبل الثورة، حيث كان البرلمان يضم ممثلين عن الأشراف ورجال الدين والعامة، فكانت كل طبقة تنتخب ممثليها الذين كانوا يناقشون شؤون طبقتهم في غرفة خاصة وبعض الدول كالسويد طبقت

---

[1] انظر : د.حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة، مرجع سابق، ص ٧٤ .

[2] انظر :محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٤٣.

هذا النظام في القرن التاسع عشر والنمسا في القرن العشرين[1]، وفي إنجلترا كانت كل طبقة تنتخب نوابها لتمثيلها في مجلس اللوردات، فكان لا يدخله الأشخاص الذين لا يستوفون شروطا معينة :كالنَسَب ،الثقافة والطبقة الاجتماعية.

ثانياً. آلية تطبيق نظام تمثيل المصالح والمهن في المجالس النيابية[2] :

١. الطريقة الأولى :تتمثل في انتخاب أحد المجلسين النيابيين بأكمله لتمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، على أن يكون المجلس الآخر لتمثيل الاتجاهات والميول السياسية، فتفترض هذه الطريقة الأخذ بنظام المجلسين النيابيين *Bicameralism*، أو نظام الغرفتين.

٢. الطريقة الثانية: تتمثل في تحديد نسبة معينة من المقاعد النيابية لتمثيل أصحاب المصالح والمهن وتمثيل الاتجاهات السياسية المختلفة، فتفترض هذه الطريقة التطبيق في ظل نظام المجلس الفردي *Unicameralism* ،كما هو الحال في سورية حيث تم تخصيص نسبة(٥٠٪) من المقاعد في مجلس الشعب والمجالس المحلية للعمال والفلاحين[3].

ثالثاً. تقدير نظام تمثيل المصالح والمهن:

لنظام تمثيل المصالح المهن أنصاره ومؤيدوه وله أيضا خصومه ومعارضوه ولكل منهم مبرراته لدعم الأخذ به أو هجرانه.

---

(١) انظر :ريما الرفاعي، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٢) انظر: د. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، ط٢، ٢٠١٥، ص٤٥٢ ـ ٤٥٤.

(٣) انظر: مادة/٦٠/ من الدستور السوري ٢٠١٢، مادة/٢٢/ من قانون الانتخابات العامة /٥/ لعام ٢٠١٤. ويرى مجموعة من فقهاء القانون العام في سورية أنه ثمة حاجة ملحة لتعديل النصوص القانونية التي منحت العمال والفلاحين كوتا (٥٠%) على الأقل، وذلك لعدة مبررات: ١-لامبرر البتة لتمييز فئة من أبناء المجتمع على فئة أخرى بتخصيص نسبة معينة من مقاعد المجلس التشريعي لها تحت أي مسوغ كان. ٢-إن تخصيص نسبة (٥٠%) على الأقل للعمال والفلاحين ينطوي على مساس صارخ بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها صراحة في المادة/٣٣/ من الدستور السوري الحالي.٣- إن الاضطلاع بالعمل العام-ومنه عضوية المجالس النيابية-ليس سوى تكليف للقادرين عليه ولا مجال فيه لمحاباة فئة بذاتها قد لا تكون مؤهلة بالضرورة لتحمل تبعاته.
انظر : د.حسن مصطفى البحري، النظم السياسية (دمشق، بلا ناشر، طبعة ثانية، ٢٠١٥)، ص٤٥٣.

١ـ مزايا نظام تمثيل المصالح والمهن[١]:

أ ـ يرى مؤيدو هذا النظام أن من شأنه أن يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً إذ الدولة والمجتمع ليسا مكونين فقط من الأحزاب والتيارات السياسية، بل من طوائف مهنية متنوعة ومصالح اقتصادية واجتماعية يجب تمثيلها في البرلمان ليكون المُعَبر الحقيقي و الصادق عن رأي الأمة بكل عناصرها وفئاتها .

ب ـ إن نظام تمثيل المصالح والمهن يتيح للعناصر ذات الكفاءة العالية والخبرة الفنية في مختلف المهن أن تدخل الهيئة النيابية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود متخصصين في فروع مهنية مختلفة تكون قادرة على إعطاء حلول سليمة مدروسة بدقة و من أصحاب خبرة في الأمور الفنية و العملية التي قد يجهلها رجالات السياسة.

ج ـ يؤدي الى رفع مستوى الكفاءة في البرلمان إذا كان النظام المطبق هو نظام المجلس النيابي الواحد، كما يؤدي الى خلق مجلس نيابي أكثر كفاءة ومهنية من المجلس المنتخب في حال كان النظام التشريعي يقوم على نظام المجلسين.

د ـ إن نظام تمثيل المصالح والمهن يحمي الناخبين من سيطرة الأحزاب السياسية والتيارات الحزبية وما تُلحقه من مضار عديدة .

٢ـ عيوب نظام تمثيل نظام المصالح والمهن:

أ ـ انتقد الفقيه أسمان نظام تمثيل المصالح والمهن لتعارضها مع مبدأ سيادة الأمة، مبرراً ذلك بأنه إذا كان لهذه الجماعات المهنية حق التمثيل، فذلك معناه أحقية الاعتراف لكلٍ منها بجزء من السيادة دون رعاية لعدد هذه الجماعات بالنسبة لعدد السكان [٢].

---

[١] انظر : د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب، مرجع سابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.

[١] انظر : د . حسن مصطفى البحري، الانتخاب، مرجع سابق، ص ٧٩ .

ب - محاباة ممثلي كل مهنة لحماية مصلحتها، ولو كانت على حساب المصلحة العامة مما يؤدي إلى التنافس والتناحر بين ممثلي كل مهنة لتحقيق مصالحهم الخاصة، وإلى ضياع المصلحة العامة، مما قد ينشب من خلافات وتوتر بين اصحاب المهن نتيجة السعي لمصلحة المهنة، فيسود الانقسام في البرلمان، ويتعطل سير العمل التشريعي.

ج - إن اختيار ممثلي المهن والحرف سيخضع للمصالح الخاصة والعلاقات الشخصية والضغوطات النقابية، وغيرها من العوامل التي تتعرض لها الانتخابات، وبالتالي إذا كان مبرر انصار هذا النظام أنه يقضي على الهيمنة الحزبية فستكون النتيجة استبدالها بالهيمنة النقابية بالإضافة الى أنَّ تشعب المهن والحرف يجعل من الصعب تحديد الطوائف والمصالح المراد تمثيلها[1].

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لهذا النظام والصعوبات العملية التي تقف إزاء تطبيقه، فإن هذا النظام لم يلقَ نجاحاً كبيراً في التطبيق العملي ، ولهذا فقد لجأت الكثير من الدول الى إنشاء مجالس اقتصادية وهيئات فنية استشارية لتقديم المشورة في النواحي الاقتصادية والفنية، مما يُغني عن الأخذ بهذا النظام ،فقد نص دستور فايمار الألماني الصادر عام /١٩١٩/ على تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى للدولة، ونص الدستور الفرنسي لعام /١٩٥٨/ وتعديلاته لعام /٢٠٠٨/ في الباب الحادي عشر منه على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[2].

---

[1] انظر : د. حسن مصطفى البحري ،الانتخاب ،المرجع سابق، ص ٧٩.

[2] انظر : د. حسن مصطفى البحري ،الانتخاب ،المرجع سابق، ص٨٠ .

المبحث الثاني

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

Proportional Representation Electoral system

إنّ نظام التمثيل النسبي يعد النظام المقابل لنظام الأغلبية، ويرى الكثير من فقهاء القانون العام أنه شكّل ثورةً في عالم النظم الانتخابية، من حيث تحقيق العدالة و المساواة في التوزيع وتحقيق التناسب بين نسبة الأصوات التي يحصدها الحزب أو التكتل السياسي و المقاعد التي يفوز بها في المجلس المنتخب ،فنظراً لأهميته ولضرورة الدخول في تفصيلاته الدقيقة والتعمق في آلياته والدوافع التي شجعت الكثير من الديمقراطيات العريقة والحديثة لاعتناقه، لابد من إفراد مبحث خاص بنظام التمثيل النسبي والنظم المختلطة التي تُعتبر في جزءٍ منها نظام تمثيل نسبي.

ويُقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول : مفهوم نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و أنواعه

المطلب الثاني: تقدير نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و دراسة النظم المختلطة و شبه النسبية

المطلب الأول

مفهوم نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و أنواعه

The Concept Of Proportional Representation And Its Types

إن نظام التمثيل النسبي يُعد أحد العوائل الرئيسية من النظم الانتخابية وقد حقق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وتيرةً سريعة الانتشار في الآونة الأخيرة لما يتمتع به من ميزات.

ويُقسم التمثيل النسبي إلى نظامين يتفرعان عنه، لكل منهما آلياته وخصائصه التي ينفرد بها عن الآخر.

وسندرس مفهومه وآليات عمله وكيفية تطبيقه وتوزيع المقاعد في الفروع الأربعة الآتية:

الفرع الأول: مفهوم نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

الفرع الثاني: أنواع نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وتقدير كل منها

الفرع الثالث :آلية توزيع المقاعد في نظام التمثيل النسبي

الفرع الرابع : القضايا المتعلقة بنظام التمثيل النسبي

الفرع الأول

مفهوم نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

Concept Of Proportional Representation

يتناول هذا الفرع الحديث عن نشأة نظام التمثيل النسبي وتعريفه وعتبة التمثيل.

أولاً ـ تاريخ نظام التمثيل النسبي *History Of Proportional Representation*:

هو نظام حديث نسبياً، انتشر في غالبية الدول الأوربية، والسبب في انتشاره أنه يؤدي إلى العدالة في التمثيل، إذ يساهم في إعطاء كل حزب حقه في التمثيل بما يتناسب مع قوته العددية[1] و ويُرمز له اختصاراً بـ *PR*.

إن نظام التمثيل النسبي هو أحد أهم الأنظمة المستعملة في تحديد نتائج الانتخابات وأكثرها انتشاراً . وقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور وانتشار الأحزاب السياسية ويرجع الفضل في اكتشافه وتطوره لعلماء الرياضيات الذين وضعوا الأسس والقواعد الأولى لعمليات الاختيار الجماعي ومن أهمهم عالم الرياضيات والجغرافيا *Jean-Charles* (جون شارل دي بوردا) الذي انتقد في مؤلفه المنشور سنة /١٧٨١/ نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية وخاصَّة في حالة وجود أكثر من مرشح، وجاء بطريقة جديدة تعتمد على ترتيب المترشحين حسب الأفضلية، وفي سنة /١٧٨٥/ قدم الفيلسوف وعالم الرياضيات *Condorcet* (كوندورست) طريقة جديدة وبموجبها يفوز المرشح الذي عند مقارنته ببقية المترشحين يكون هو المرشح المفضل.

وبدأ التفكير الجدي بنظام الاقتراع النسبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عندما التفت إليه علماء الرياضيات وكان أولهم الدانماركي

---

[1] انظر : د. يوسف شباط و آخرون، القانون الدستوري، (منشورات دمشق، مركز التعليم المفتوح، قسم الدراسات القانونية، ٢٠٠٦)، ص٣٣٠ .

(أندريا)الذي كان معلماً، ثم وزيراً للمالية وقد ساهم في إدخال نظام الاقتراع النسبي في دستور عام/١٨٥٠/، ليطبق في انتخابات مجلس الشيوخ، وفي ذلك العام كتب المحامي البريطاني توماس هير ناشراً مقالة حول هذا الموضوع بعنوان (عملية التمثيل النسبي)، فكانت هذه المقالة موضوع مناقشات حادة اشترك فيها جان ستيورات ميل، الذي تحمس لها، ولكن دون الوصول الى درجة التخلي عن المبدأ التقليدي وهو ((الأول هو الذي يعين للمركز *The first occupy the position*))[١].

وبعد عدة سنوات أعيد البحث بنظام التمثيل النسبي، وكان ذلك في بلجيكا وتحديداً في الأوساط الكاثوليكية المحبذة لصيغة التعدديات والتي أرادت إنقاذ الحزب الليبرالي الذي كان مهدداً بشكل فعلي من الحزب الاشتراكي، فتم إعداد مشروع قانون انتخابي على أساس النظام النسبي من قبل البروفسور "فيكتور هوندت" بناء على تكليف من وزير العدل وقام البرلمان البلجيكي بإقراره بتاريخ (١٨٩٩/١/٣٠)، و وصلت شرارة النسبية إلى فرنسا، حيث أسس "آيف غويو" مع عدد من السياسيين لجنة للمطالبة بتطبيق النظام النسبي، وكان من أكثر الداعمين لهذا النظام الانتخابي والمروجين له، مجلة باريس التي كان يديرها "ارنست لافينيس" والذي قام بحملة مركزة ضد نظام الاقتراع الأكثري، وساهم في إحداث لجنة التمثيل النسبي في الجمهورية التي وضعت مشروعا للتمثيل النسبي، وعرضته في انتخابات/١٩١٠/ على المرشحين، وبرزت جمعية التمثيل النسبي في بريطانيا لاحقا و كانت تسير في نفس الاتجاه الفرنسي[٢].

---

[١] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٧٢.

[٢] انظر : عصاد اسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٧٢.

وتعود فكرة نظام التمثيل النسبي إلى أكثر من قرن من الزمن الذي لاقى نجاحا كبيرا وانتشارا واسعا في القارة الأوربية[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توجهت أوربا الغربية بمجمل دولها نحو المطالبة بتطبيق نظام التمثيل النسبي، حيث توسمت فيه ضمانا لحماية بلدانهم من صراعات جديدة قائمة على التنافس والحروب بين القوى التقليدية والطبقات السياسية المعينة التي يُعتقد أنّ نظام التمثيل النسبي سيعمل على إبعادها عن أروقة الحكم، كون التمثيل النسبي يعمل على ضمان تمثيل كافة القوى السياسية، مما يخفف من هيمنة الاقطاع السياسي على الحكم[2].

إنَّ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، شهدت انتشاراً في تطبيق نظام التمثيل النسبي في الدول الأوربية، فأخذت به ألمانيا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وسويسرا، أما في فرنسا، فلم يُؤخذ بهذا النظام بشكل كامل، وإنما جاء قانون الانتخاب لعام ١٩١٩/كحل وسط بين الأغلبية والتمثيل النسبي[3].

ويمكن الإضافة للأسباب السابقة التي شجعت تطبيق نظام التمثيل النسبي، القول بأن الأحزاب الاشتراكية والقوى اليسارية من أوائل المطالبين بتطبيق هذا النظام ،فهو يخدم مصالح القوى والأحزاب التي لها وزن سياسي وأنصار موزعون في أنحاء البلاد وعلى الدوائر الانتخابية المختلفة - في حالة

---

[2] انظر : زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ١٩٩٤)، ص ١٢٣.

[2] انظر : عصام اسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

[3] انظر : د. علي العاني ونوري لطيف، القانون الدستوري (بغداد، الناشر دار الكتب، بدون سنة نشر)، ص ٤٥.

تعدد الدوائر الانتخابية ـ فلا يُشكلون الأغلبية، فتضيع أصواتهم هدراً في ظل نظام الأغلبية ، بينما في ظل التمثيل النسبي يمكن لها الحصول على مقاعد[1].

فمثلاً في تشيكوسلوفاكيا صدر قانون (١٩٢٠/١/٢٩)الذي كان مثالياً في الأخذ بعدالة التمثيل، فكان يعتمد حسابات معقدة جداً، تتطلب مهلة تزيد على أسبوع ما بين انتهاء عملية الاقتراع، واحتساب النتيجة، فبقايا الأصوات التي لم تحصد مقاعد انتخابية ـ على الصعيد المحلي ـ يتم تجميع تلك الأصوات مركزياً في براغ، حيث تعمل وزارة الداخلية على دمج هذه البقايا من أجل احتساب حاصل انتخابي جديد، بحيث تُوزع المقاعد المتبقية على أساسه ،فتكون عملية احتساب الأصوات هنا معقدة وتخرج عن مجال إدراك عامة المواطنين، وبعد فترة وجيزة وبالتحديد في الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأ فقهاء القانون الدستوري يحاولون الابتعاد عن النظام النسبي، وبينما كان "ليون دوغي" مؤيدا لهذا النظام، تراجع عن ذلك في بعض كتاباته، وكان الباحث أ. هرمنس في دراسة له عن التمثيل النسبي قد حاول الإثبات أنه يُخرب الديمقراطية، ويقود إلى الفوضى[2].

و من الفقهاء الذين أيدوا هذا الرأي و هاجموا التمثيل النسبي بشدة لدرجة نفي عنه صفة العدل والديمقراطية الباحث (دومينيك تيرون) بقوله إنَّ الانتخاب بالتمثيل النسبي ليس بالفعل لا عادلاً ولا ديمقراطياً ولا حتى دقيقاً[3].

---

[1] انظر :د. علي العاني، و د. صالح جواد الكاظم، الأنظمة السياسية (جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠)، ص ٤٧ .

[2] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٧٤ .

[3] انظر :محمد علي لطفي، بحث في موضوع الأنظمة الانتخابية ــ دراسة مقارنة ــ (الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية والادارية، دبلوم قسم القانون العام)، ٢٠٠١/٠٦/٢٢،ص ١٦.

وفي فرنسا رغم سيطرة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والجمهورية الشعبية على الجمعية الوطنية، إلّا أنها لم تتفق على مشروع التمثيل النسبي على أساس الدائرة الواحدة، بل اعتمدت نظام التمثيل النسبي على أساس المحافظة، وفي عام /١٩٥٨/ تخلت فرنسا عن نظام التمثيل النسبي بسهولة وعادت إلى نظام الاقتراع الأكثري على أساس الدورتين، وفي العام/١٩٨٥/ صدر القانون (٦٩٠ / ٨٥) الذي عدَّل القانون الانتخابي، وطبق التمثيل النسبي على أساس الدائرة المتوسطة وفق اللوائح المقفلة، مع وجود نصاب ابعاد (٥٪) من أصوات المقترعين، فقد طُبق التمثيل النسبي في دورة (١٩٨٦/٠٣/١٦) وانتهى بفوز الحزب الاشتراكي بـ /٢٠٦/مقاعد والشيوعي بـ /٣٥/مقعداً من أصل /٥٧٠/ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية، فطُبق التمثيل النسبي لمرة واحدة ثم تم العزوف عنه والعودة للعمل وفق نظام الأغلبية [١].

ثانياً. تعريف نظام التمثيل النسبي *Definition of Proportional Representation*:

لا تسفر عملية الانتخاب في البلدان التي تأخذ بقاعدة التمثيل وفق نظام الأغلبية عن نتيجة مطابقة للقوة الحقيقية لكل حزب، بل تتمخض عن مفارقات تصل إلى حد المفاجآت أحياناً وهذه المفارقات و أمثالها دعت الى البحث عن طريقة أخرى لضمان المساواة الفعلية بين الناخبين في دائرة واحدة فبرز إلى الوجود التمثيل النسبي[٢].

دعا إلى هذا النظام العديد من الكتاب والفقهاء الذين يُؤمنون بضرورة جعل المجالس التشريعية مرآة حقيقية تعكس صورة المجتمع بشكل صحيح.

---

[١] انظر :

Lavroff, Dimetri- Le droit constitutionned de la 5 republica –(Dalloz1995) ,p.251 et 315.

[٢] انظر : حمدي حافظ ومحمد عبد الرزاق خليل ،الأنظمة الانتخابية في العالم، سلسلة كتب سياسية، الكتاب العاشر (وزارة الارشاد القومي ١٩٥٧)، ص١٧.

فنظام التمثيل النسبي بتفرعاته المختلفة يتميز بوجود تناسب بين عدد المقاعد التي يفوز بها حزب ما وبين نسبة عدد الأصوات التي حصل عليها، و قد يُؤدي إلى تمثيل مفرط في بعض الأحيان لبعض التيارات السياسية.

وينسجم تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي مع نظام الانتخاب بالقائمة وأسلوب تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة الحجم ويُخصص لها عدداً من المقاعد النيابية، ومن ثَمّ يتم توزيع المقاعد النيابية المخصصة للدائرة على القوائم المتنافسة فيها وفقا لنسبة ما حصلت عليه من الأصوات الصحيحة قياساً لمجموع عدد أصوات باقي القوائم الأخرى[1].

إن الأخذ بنظام التمثيل النسبي يحقق العدالة و ذلك لأنه يترجم بأمانة نصيب الحزب من الأصوات القومية (أو الوطنية) إلى نسب مماثلة من المقاعد في المجلس التشريعي.

وبالتالي يمكن تعريف نظام التمثيل النسبي :

بأنه نظام انتخابي يمنح كل حزب من الأحزاب السياسية المختلفة المشاركة في الانتخابات عدداً من المقاعد البرلمانية (مقاعد المجلس النيابي) تتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب بالفعل في الاقتراع فتصبح قوته في البرلمان مرآة لقوته الانتخابية لدى المقترعين، مما يفيد أحزاب الأقلية التي تُحرم من التمثيل في الأنظمة الانتخابية الأخرى، فالأساس المنطقي الذي يقبع خلف جميع نظم التمثيل النسبي هو العمل على تقليص التفاوت القائم بين حصة الحزب من التصويت الوطني وحصته من المقاعد البرلمانية بصورة

---

[1] انظر : د. علي هادي حميدي الشكراوي، محاضرة نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على المستوى الوطني (الكامل)،كلية القانون (جامعة بابل، المرحلة الثانية، مادة النظم السياسية ٢٠١١-٢٠١٢)، ص١.

واعية[1]،ومما يعني إعطاء كل حزب أو مكون أو اتجاه عدد من المقاعد يتناسب مع قوته العددية[2].

فالأخذ بالتمثيل النسبي يحقق العدالة ،كونه يُترجم بأمانة نصيب الحزب من الأصوات إلى نسب مماثلة من المقاعد في المجلس المنتخب (تشريعي أو محلي).

ويفتَرض التمثيل النسبي الاقتراع بالقائمة، ووجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً، وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما نظام القائمة النسبية *List Proportional representation* ونظام الصوت الواحد المتحول *Single Transferable Vote* وكثيراً ما يعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل، حيث تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي ،إلا أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نظم الانتخاب التفضيلية أيضاً: فنظام الصوت الواحد المتحول، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، يعتبر نظاماً نسبياً آخر أثبت فعاليته في هذا الاتجاه [3] .

وهناك الكثير من الاعتبارات ذات التأثير الكبير والمباشر على طريقة عمل نُظم التمثيل النسبي على أرض الواقع، فكلما زاد عدد المرشحين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية ارتفع مستوى النسبية في النظام الانتخابي.

---

[1] انظر : د. حسن البحري، الانتخاب، الانتخاب، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٧٠.

[2] انظر : د. منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٤١٠.

[3] انظر: شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Proportional Representation* على الرابط : *http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/default*

كما أن نظم التمثيل النسبي تختلف فيما بينها بماهية الخيارات التي توفرها للناخب، من حيث استطاعة الناخب الاختيار بين الأحزاب السياسية أو المرشحين الأفراد أو كليهما معاً أو منح المرشحين حق ترتيب الأفضليات على القوائم.

ثالثاً. نصاب الإبعاد *Threshold of Representation*:

١ ـ نصاب الإبعاد (عتبة التمثيل) *Representation's threshold*:

إذا كان حضور نسبة معينة من أعضاء المجالس المنتخبة والجمعيات العامة شرطا لانعقاد اجتماعاتها و وهو ما يعرف بالنصاب القانوني أو أدنى نسبة لانعقاد اجتماع صحيح، فتستعمل تلك النسبة في نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وفي العديد من مواضيع العلوم المختلفة وقد تكون تلك العتبة قانونية (محددة دستوريا أو بالقوانين التشريعية) أو طبيعية (كمحصلة حسابية للنظام الانتخابي)[١].

أ. تعريف عتبة التمثيل و أنواعها :

هي الحد الأدنى الذي ينبغي أن تتجاوزه اللائحة من أجل أن تستحق التمثيل في المجالس المنتخبة ،أو المرشح الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات في حالة اتباع نظام الصوت الواحد المتحول، أو هي الحد الأدنى من نسبة أصوات المقترعين المعبر عنها للحصول على مقعد واحد أو عدة مقاعد في المجالس المنتخبة [٢].

فمن غير المنطقي أن يكون لحزب ما ممثلون في البرلمان و لم يحصل على نسبة معتبرة من الأصوات.

---

[١] انظر : بيطام أحمد، الاقتراع النسبي والتمثيلية ـ حالة الجزائر، مرجع سابق، ص٤٧.

[٢] انظر : بيطام أحمد، المرجع السابق، ص٤٧.

ولعتبة التمثيل نوعان :

١ـ رسمية :يتم تحديد عتبة التمثيل الرسمية من خلال المواد الدستورية أو القانونية التي تحدد ماهية النظام الانتخابي.

كالكيان الصهيوني حيث صادق مشرِّعوه على قانون في الكنيست، لرفع نسبة الحسم للأحزاب السياسية التي تريد الحصول على التمثيل في برلمان الكيان. وجاءت هذه المصادقة على مشروع القانون وسط مقاطعة جميع كتل المعارضة، الذي يقضي أهم بنوده على رفع نسبة الحسم في الانتخابات العامة إلى (٣,٢٥) بالمئة[١].

٢ـ طبيعية :فتنتج بشكل حسابي محض عن مجموعة من مقومات النظام الانتخابي، منها حجم الدائرة الانتخابية، فعلى سبيل المثال، دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين بموجب نظام القائمة النسبية ،فحصول أي قائمة على ما يزيد عن (٢٠٪) من الأصوات يجعل القائمة تضمن الفوز بمقعد واحد، وكل قائمة تحصد اقل من (١٠٪) من المقاعد تفقد حظوظها في الفوز بمقعد .

ب ـ عتبة التمثيل المطبقة في بعض الدول :

حُدد هذا النصاب في ألمانيا و روسيا بـ (٥٪)، أما في جنوب افريقيا فلا وجود لعتبة التمثيل، وهذا ما سمح للحزب الديمقراطي المسيحي الافريقي في انتخابات/١٩٩٤/الفوز بالتمثيل في البرلمان، مع أنه لم يحصل سوى على أقل

---

[١] انظر : اسرائيل-ترفع-نسبة-الحسم-في-الكنيست، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/١٠/١٠.
http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/140311-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA

من(٠.٤٥٪)من الأصوات، وحُددت نسبة الحسم في هولندا بـ(٠.٦٧٪). و أعلى نسبة حسم في تركيا (١٠٪)[1].

وتختلف نسبة الحسم من دولة لأخرى حسب الأهداف المتوخاة منها، ففي الكيان الصهيوني تم رفع نسبة الحسم ل ٣.٢٥٪ في انتخابات /آذار ٢٠١٥/ للتقليل من فرص وصول الأحزاب العربية إلى البرلمان، لكنّ هذا النظام لا ينجح بالضرورة فيمكن أن تتوحد الأحزاب وتتكتل في قوائم مشتركة لتتجاوز نسبة الحسم لتفوز بعدد من المقاعد في البرلمان.

لذلك في البلدان حديثة العهد بالديمقراطية يجب ألا تكون عتبة التمثيل مرتفعة، وأن يُسمخ بتشكيل قوائم مشتركة بين الأحزاب أو المزج بين القوائم.

الفرع الثاني

أنواع نُظم الانتخاب بالتمثيل النسبي وتقدير كل منها

The Types of Proportional Representation And Evaluating each one of them

يتناول هذا الفرع شرح أنواع نظم التمثيل النسبي و الحديث عن ميزات و عيوب كل منها.

أولاً- نظام التمثيل النسبي وفق القائمة النسبية:

١- تعريف نظام القائمة النسبية *List Proportional Representation*:

يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كل حزب سياسي أو تيار سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل حيث يقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب أو التيارات السياسية، إذ تفوز كل قائمة بعدد من المقاعد تتناسب مع حصتها من الأصوات التي حصلت عليها،

---

[1] انظر : ابراهيم خليل البزم، أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠١٢)ـ دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،ماجستير العلوم السياسية ، ٢٠١٤)،ص٢٨.

ويفوز المرشحون على القوائم وفق ترتيبهم التسلسلي عليها ـ في حالة القوائم المغلقة ـ أمّا في حالة القوائم المفتوحة أو القوائم مع التفضيل فيمكن للناخبين التأثير في ترتيب المرشحين وتعديله من خلال التعبير عن أفضلياتهم الفردية في كل قائمة[1].

فلا تفوز القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات بمقاعد الدائرة الانتخابية كلها سواء أكانت هذه الأكثرية مطلقة أم نسبية، إذ يتم توزيع المقاعد على القوائم المختلفة بنسب الأصوات التي حصدتها كل قائمة[2]، إلّا أن اختيار نظام القائمة النسبية لا يحدد بمفرده شكل النظام الانتخابي المعتمد، حيث يتطلب ذلك تحديد مزيد من التفاصيل، كطريقة التوزيع الأولي للمقاعد، وتوزيع البقايا على المستوى الوطني أو مستوى الدوائر الانتخابية المتعددة أو حسب المتوسط الأعلى أو أكبر البواقي، أو هوندنت، أو سانت ليغو.

٢ـ تقدير نظام القائمة النسبية:

أـ مزايا نظام القائمة النسبية *Advantages Of List PR*:

١ـ زيادة حظوظ ممثلي الأقليات في الفوز بالانتخاب ،فعندما يقترع الناخبون بما يتماشى مع واقع التركيبة الاجتماعية و الثقافية لمجتمع ما ، يمكن لنظام القائمة النسبية أن يساهم في خلق سلطة تشريعية تضم ممثلين عن كل مجموعة من مجموعات الأكثرية والأقلية في ذلك المجتمع[3]، فيعمل على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق النسبة التي

---

(١) انظر : *Andrew Renolds And Others, Electoral systems Design, op.cit., p.60.*

(٢) انظر : جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٣) انظر : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٢١.

حصدتها من أصوات المقترعين ، مُتفادياً بذلك الآثار السلبية نتيجة عدم العدالة في التمثيل.

٢ـ يمنح المرأة فرصةً أكبر للحصول على تمثيل لها ، استناداً إلى أن نظم التمثيل النسبي عامة تُوفر فرصاً أكثر لانتخاب المرشحات من النساء مما توفره نظم الأغلبية[١].

فهذا النظام يُشجع الأحزاب على ترشيح أسماء من السيدات لتوجيه الخطاب إلى قاعدة أوسع من الناخبين، بينما نظام الأغلبية يدفع الأحزاب لوضع الأسماء ذات الحظوظ الأكبر في الفوز وهو الموقع الذي قلما تحتله المرأة في كثير من المجتمعات .

٣ـ تؤدي إلى النهوض بالأصوات القليلة الضائعة، وخصوصا عندما تنخفض عتبة التمثيل وهو ما يزيد من إدراك الناخب بأهمية التوجه لصناديق الاقتراع خلال العملية الانتخابية ، حيث سيكون الناخب أكثر ثقة بدور صوته في دعم الاتجاه الذي يؤيده.

٤ـ يساهم في تعدد الأحزاب وانضباطها فيُلزم الناخب بالاقتراع لمرشحي القائمة التي يُؤيدها ، فلا بد للأحزاب أن تجد مكاناً داخل البرلمان وهذا ما يُؤدي في المجتمعات ذات الديمقراطيات الراسخة والتي تتمتع بمستوى وعي ثقافي انتخابي وديمقراطي عالي إلى الاستقرار والثبات والانسجام في العمل الحكومي، ويحقق العدل والمساواة[٢].

---

[١] انظر : *Andrew And Others, Electoral Systems Design, op, cit., p.60.*

[٢] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص٥٥.

ب ـ عيوب نظام القائمة النسبية *Disadvantages Of List PR*:

تتركز غالبية الانتقادات الموجهة لنظم التمثيل النسبي حول محورين أولهما نشوء حكومات ائتلافية مع ما يرافق ذلك من سلبيات وثانيهما فشل هذه النظم في إيجاد رابطة جغرافية قوية بين العضو المنتخب وناخبيه.

١ـ إن تشكيل الحكومات الائتلافية يقود إلى العديد من المشكلات التشريعية الخانقة ويتلوها انعدام القدرة على إيجاد سياسات متماسكة عند وجود حالات ملحة لاتخاذ قرارات حازمة وسريعة، كما في حالة الفترات اللاحقة لمرحلة الانتقال الديمقراطي مباشرة، حيث يسود جو من التوتر في حالة تواجد حكومات الوحدة الوطنية التي تقتسمها الأجنحة المختلفة[1].

٢ـ تركيز السلطة في أيدي القيادات الحزبية ومقراتها الرئيسية، خاصة في ظل استخدام القائمة المغلقة[2]، حيث يعتمد موقع المرشح في القائمة الحزبية ومن ثم احتمالات نجاحه على تأييد قادة الأحزاب، وليس بالضرورة العلاقات مع الناخبين.

٣ـ تعرقل الانقسامات استقرار النظام الحزبي، حيث تعكس نظم التمثيل النسبي النظام الحزبي القائم وتُسَهِّل من عملية تفتيته وانقسامه، وقد يفسح المجال أمام أحزاب الأقلية الصغيرة أن تتخلى عن برامجها السياسية أو رغباتها للأحزاب الكبيرة في المفاوضات الائتلافية.

٤ـ إضعاف الرابطة بين أعضاء البرلمان وناخبيهم، لأن استخدام نظام قائمة التمثيل النسبي وتخصيص المقاعد عبر دائرة وطنية كبيرة ـ كما هو الحال في

---

(١) انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) انظر : أشكال النظم الانتخابية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سابق،ص٢١.

نامبيا أو الكيان الصهيوني ـ يؤدي الى انعدام الرابطة بين المقترعين وأعضاء البرلمان، فلا يمتلك الناخبون القدرة على تحديد هوية من يمثلهم[1].

٥ـ تشكيل ائتلافات حاكمة لا تمتلك أرضية مشتركة، سواء من زاوية سياساتها أو من قاعدة تأييدها، فتختلف ائتلافات التوافق هذه مع تحالفات الالتزام التي تفرزها نظم الأغلبية، فقد تسقط الوزارات الائتلافية بعد فترة وجيزة من تشكيلها، وعندئذ يتم اللجوء الى الانتخابات المبكرة لحسم الموقف، لكن لا تأتي الانتخابات بجديد وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بالدوران[2].

٦ـ حاجة هذا النظام إلى وجود شكل ما من الأحزاب السياسية أو التجمعات الانتخابية، وهو ما يجعل تنفيذ نظام القائمة النسبية صعب بشكل خاص في المجتمعات التي تفتقد للأحزاب السياسية، أو التي لا يوجد فيها إلا نواة لهيكلية حزبية هشة، كما هو الحال مثلاً في الكثير من جزر المحيط الهادئ[3].

ثانياً. نظام الصوت الواحد المتحول :

١ـ تعريف نظام الصوت الواحد المتحول *Single Transferable Vote* :

لقد دافع علماء السياسة طويلا عن نظام الصوت الواحد المتحول كواحد من أكثر النظم الانتخابية جاذبية، ولكنَّ استخدامه كان محدوداً في الانتخابات الوطنية البرلمانية وفي حالات معينة، استعملته دول تمثل (١٪) من

---

(١) انظر : سعد العبدلي، الانتخابات –ضمانات حريتها و نزاهتها –دراسة مقارنة ،رسالة ماجستير (جامعة بغداد ، ٢٠٠٩)، ص ١٠٦.

(٢) انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق ،ص٥٧.

(٣) انظر : *Andrew And Others, Electoral Systems Design, op. cit., p.70.*

دول العالم بعدد سكان (٠.١٪)من سكان العالم وهما ايرلندا منذ عام /١٩٢١/، ومالطا منذ عام/١٩٤٧/ ويستعمل كذلك في استراليا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وقد وضع توماس هير في القرن التاسع عشر المبادئ الأساسية لهذا النظام، ويُرمز له اختصاراً بـ *STV*

فوفق هذا النظام يعتبر فائزاً كل مرشح تجاوز عدد الأصوات التي حصل عليها المعامل الانتخابي، الذي يساوي عدد الأصوات المعبر عنها مَقسوماً على عدد المقاعد المخصصة للدائرة مضافاً إليها واحد ثم يُضاف لهذا الكسر رقم واحد[1].

فيُسمى هذا المعامل بحصة دروب و يحسب كالآتي = عدد الأصوات الصحيحة +١
عدد المقاعد +١

ويستعمل هذا النظام في دوائر متعددة المقاعد، حيث يُرتب الناخبون أسماء المُرشحين حسب أفضلياتهم على ورقة التصويت بنفس آلية التصويت البديل ،لكنه يختلف عنه بأن التفضيل بين المرشحين هو اختياري، ولا يطلب من الناخبين أن يُفاضلوا بين كل المرشحين إذ يمكن أن يُفضِّلوا مرشحاً واحداً فقط، ويفترض في دوائر متعددة العضوية عكس التصويت البديل.

إن نظام الصوت الواحد المتحول يتميز بأنه من نظم التمثيل النسبي الأكثر تحقيقا للعدالة في التمثيل مع منح الناخب قدرا أكبر من حرية الاختيار[2].

ويتم تحديد النتيجة النهائية للانتخابات في ظل هذا النظام من خلال سلسلة من عمليات العد، ففي العد الاول يتم احتساب مجموع الأفضليات

---

[1] انظر : عبد المالك زغود و تامر، النظم الانتخابية و التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، مرجع سابق،ص٢٣.

[2] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

الأولى التي حصل عليها كل مرشح، ويفوز بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يساوي أو يزيد على حصة دروب .

وفي عمليات العد الثانية والتي تليها يتم إعادة توزيع الفائض من أصوات المرشحين الفائزين على باقي المرشحين في الدائرة، إذ بعد عملية العد الأولى (تلك التي تزيد عن حصة دروب)، يتم توزيع التفضيلات الثانية في أوراقهم نسبياً على باقي المرشحين، وللعمل على تحقيق أعلى قدر من العدالة في عملية إعادة التوزيع، يتم إعادة توزيع كافة أوراق المرشح ولكن بنسبة جزئية من صوت واحد، بحيث يُساوي عدد الأصوات التي يُعاد توزيعها الفائض الخاص بذلك المرشح.

تطبيق

لنفترض مثلاً أن دائرة انتخابية بها /١٠٠/ ناخب، ويتنافس فيها أربعة مرشحين على المقاعد الثلاثة المخصصة لهذه الدائرة .وبعد الاقتراع وعملية الفرز كانت النتائج كما يلي: حصل المترشح (أ) على /٣٣/ صوت ،(ب) على /٢٤/ صوت، بينما حصل المترشح(ج) على /٢٣/ صوت، أما المترشح(د) فحصل على /٢٠/ صوت.

إن المعامل الانتخابي في هذا المثال =(١٠٠/٤)+١=٢٦ وبالتالي المرشح الذي ينال عددا من الأصوات أكبر أو تساوي المعامل الانتخابي يعتبر فائزاً ، ووفقاً لذلك فإن المترشح(أ) يصبح فائزاً وتتبقى له /٧/ أصوات توزع على بقية المترشحين حسب الأفضلية في الترتيب، لذلك يجب احتساب الاختيار الثاني في الأوراق الانتخابية التي منحت للمترشح (أ).

ففي الـ/٣٣/ صوت التي حصل عليها المترشح الفائز كانت الأفضليات الثانية موزعة على باقي المترشحين كما يلي : المترشح(ب) /٢٠/ صوت والمترشح(ج) /٧/ أصوات، بينما حصل(د) على/٦/ أصوات، فبعد ذلك تُوزع

الأصوات المتبقية بين المرشحين الآخرين وفقا لنسبة الأفضليات الثانية فيها مما يجعل المرشح ب يستفيد من (٣٣/٧) ×٢٠=٤.٢٤ يُقرب إلى/٤/أصوات والمرشح (ج)يستفيد من (٣٣/٧)×٧=١.٥ يقُرب الى(٢)ليستفيد من صوتين إضافيين، ويستفيد المرشح د من (٣٣/٧)×٦=١.٢٧ يُقرب الى (١)،لتُصبح النتائج النهائية لأصوات المرشحين بعد الأصوات الاضافية من التفضيلات كالتالي :

المرشح(ب):٢٤+٤=٢٨ ،المرشح(ج)٢٣+٢=٢٥ ، المرشح(د)٢٠+١=٢١

وبموجب التوزيع الثاني للتفضيلات يفوز المرشح(ب)بالمقعد الانتخابي لأنه تجاوز الحصة الانتخابية، ولما لم يبلغ عدد أصوات المرشحين المتبقيين المعامل الانتخابي نُعيد توزيع الأصوات المتبقية للمرشح الفائز وفقاً لنسب الأفضليات الثانية كما بيَّنا سابقاً، وإذا لم تكن كافية يُقصى المرشح الأخير، وتوزع أصواته على المرشحين الباقين ، وهكذا دواليك حتى يتم توزيع جميع المقاعد المتبقية.

٢ـ تقدير نظام الصوت الواحد المتحول *Evaluation Of STV* :

أـ ميزات الصوت الواحد المتحول :

١ـ يعد نظام الصوت الواحد المتحول من أكثر النظم حريةً في طريقة اختيار النواب، فيمنح الناخب الحق في المفاضلة بين الأحزاب والمرشحين فتتميز النتائج النهائية بدرجة عالية من التناسبية إذ يُؤدي إلى تمثيل نسبي للتشكيلات السياسية المشاركة يتماشى مع قوتها الحقيقية، كما يمنح المترشحين المستقلين فرصا أكبر للفوز لأنه يمنح الناخب الحق في المفاضلة الحرة بين الناخبين دون أن يكونوا مجبرين على المفاضلة بين القوائم[1].

٢ـ الاحتفاظ برابطة جغرافية هامة بين الناخب والنائب.

---

[1] انظر: رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٩.

ب ـ عيوب الصوت الواحد المتحول :

١ـ يعد هذا النظام غير مألوف في الكثير من المجتمعات ،فيتطلب الماماً بحد أدنى من معرفة القراءة والكتابة والحساب، فعمليات العد فيه معقدة مما يسبغ عليه صفة سلبية[١].

٢ـ قد ينتج عن هذا النظام فوز حزب ما بمقاعد أقل من منافسيه، على الرغم من حصوله على عدد أعلى من الأصوات، فعلى سبيل المثال قامت مالطا بتعديل نظامها الانتخابي في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وذلك لفسح المجال أمام إمكانية تخصيص بعض المقاعد الإضافية لتعويض الحزب المتضرر في حال حدوث ذلك[٢].

٣ـ قد يؤدي هذا النظام في بعض الأحيان إلى تمزق الأحزاب السياسية داخلياً إذ يتنافس أعضاء الحزب الواحد نفسه ضد بعضهم و ضد المعارضة أيضاً من أجل إحراز الأصوات، وهو ما قد ينتج عنه أحياناً أن يعمد المرشحون إلى شراء ولاءات مجموعات محددة من الناخبين[٣].

ثالثاً. مقارنة بين النظامين :

١. فيما يتعلق بالتماسك الحزبي :

إنَّ نظام القائمة النسبية يقود إلى التماسك الحزبي، إذ أنَّه يدفع مرشحي الحزب الواحد إلى التماسك والعمل على خلق خطاب حزبي موجه لقاعدة شعبية واسعة في محاولةٍ منهم لإكساب حزبهم أكبر قدر ممكن من

---

(١) انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) انظر : *Andrew And Others, Electoral Systems Design, op.cit., P.7.*

(٣) انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢.

الأصوات، بينما نظام الصوت الواحد المتحول قد يُؤدي إلى خلق انقسامات داخل الحزب الواحد، إذ يتنافس مرشحي الحزب الواحد فيما بينهم للحصول على التفضيلات الأولى والثانية.

٢ـ فيما يتعلق بالرابطة الجغرافية بين الناخب والنائب :

إنَّ نظام القائمة النسبية يُؤدي إلى إضعاف العلاقة بينهما بسبب سعة الدوائر الانتخابية ولا سيما في حال اعتبر البلد برمته دائرة انتخابية واحدة . بينما الصوت الواحد المتحول يُحافظ على الرابطة الجغرافية بين النائب والناخب.

٣ـ فيما يتعلق بالحكومات الائتلافية :

كلاهما يؤدي الى نشوء حكومات ائتلافية .

٤ـ فيما يتعلق بحرية الناخب :

يمنح نظام الصوت الواحد المتحول الناخب حرية أكبر في اختيار المرشحين والتفضيل بينهم وخاصةً إذا ما قورن بنظام القائمة النسبية مع القوائم المغلقة، لكن تقترب نتائجه من نظام القائمة النسبية في اعتماد نظامي القوائم المفتوحة وحرية تشكيل القوائم.

٥ـ فيما يتعلق بالبساطة والوضوح :

لعلَّ نظام القائمة النسبية شائعٌ أكثر و يتميز بدرجة أكبر من البساطة و الوضوح، فالصوت الواحد المتحول معقَّد نسبياً وخاصة في عمليات العد وتوزيع الأصوات الفائضة كنسب مئوية من مجموع أصوات المرشح.

٦ـ فيما يتعلق بالأصوات الضائعة :

كلا النظامين يحميان من هدر الأصوات (الأصوات الضائعة).

٧ـ فيما يتعلق بعدّ وفرز الأصوات :

لكل منهما آلية مختلفة عن الآخر، فنظام القائمة النسبية يُوزع المقاعد وفق المعامل الانتخابي الوطني أو العادي و من ثُم يوزع البقايا على أساس هوندنت أو سانت ليغو (كما سنرى لاحقا في الفرع الثالث)، أمَّا نظام الصوت الواحد المتحول فيتبع حصة دروب لتحديد المعامل الانتخابي وتحدثنا عنه سابقاً عند شرحه آلية توزيع الأصوات.

الفرع الثالث

آلية توزيع المقاعد في نظام التمثيل النسبي

The Distribution Of Seats In Proportional Representation

إنَّ نظام التمثيل النسبي يتمتع بآليات توزيع المقاعد على المرشحين بطريقة مميزة ومعقدة نسبياً يتخللها العديد من العمليات الحسابية الدقيقة لضمان أكبر قدر من المساواة وعدالة التمثيل.

أولاً ـ توزيع المقاعد على أحد مستويين (دائرة واحدة – دوائر متعددة) *Distribution Of Seats* **:**

١ـ التمثيل النسبي الكامل (الدائرة الوطنية الواحدة على مستوى الدولة):

في هذه الحالة نجد أن الدولة ككل تُعتبر دائرة انتخابية واحدة، تُقدم فيها مختلف التشكيلات قوائم واحدة وطنية، تتضمن عدد كبير من المُرشّحين يساوي عدد أعضاء الهيئة التشريعية[1] التي يُراد انتخابها، فيتسم هذا النظام بالعدالة في توزيع المقاعد وخاصة إذا كان عدد المقاعد كبيراً، كما يحقق العدالة بين الناخبين والمرشحين، مما يجعل هذا النظام متوافق مع

[1] تُطبق هذه الطريقة في الانتخابات التشريعية فقط و لا تطبق في الانتخابات المحلية .

الأهداف النظرية التي نشأ من أجلها نظام التمثيل النسبي في العدالة والمساواة[1].

من الناحية العملية لتطبيق هذا النظام ينبغي أولاً إيجاد المعامل الانتخابي ويتم حسابه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة الوطنية على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية الوطنية في الدولة أو بناء على أساس المعامل الوطني الذي يكون محددا مسبقاً، وبعدها نقوم بحساب التوزيع المبدئي للمقاعد بقسمة عدد أصوات كل قائمة على المعامل الانتخابي الوطني فنحصل على عدد المقاعد التي تستحقه كل قائمة، وبطبيعة الحال غالباً ما يتبقى عدد من المقاعد الشاغرة، وعدد من الأصوات للقوائم لم تحصل على تمثيل فيتم توزيع تلك المقاعد المتبقية على القوائم الفائزة وفق احدى طرق التوزيع التي سيتم التطرق لها لاحقا في الفقرتين ثانياً وثالثاً.

ومن الدول التي أخذت بهذا النظام إيطاليا أيام الحكم الفاشي بناء على قانون /١٧مايو ١٩٢٨ ثم عدلت عنه لاحقاً/، كما أخذت به البرتغال بدستور /١٩٣٣/ وعدلت عنه لاحقاً، كما يأخذ به الكيان الصهيوني لأسباب عديدة (كصغر مساحة الدولة و ضرورات الامن القومي والاعتبارات السائدة في المجتمع الصهيوني) فيَسمح هذا الأسلوب بتفادي المعارك الانتخابية بين المرشحين في الدوائر الصغيرة، فلعب هذا النظام دوراً أساسياً في نقل الرأي العام الصهيوني، والذي ساعد على إجراء عملية اختيار مرشحين حقيقية لا صورية ـ نتيجة المفاضلة بين البرامج ـ فأدى إلى تمثيل واقعي وجدي للشارع الصهيوني[2].

---

[1] انظر : رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب، مرجع سابق، ص٤٦.

[2] انظر : أحمد بنيني، الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، رسالة دكتوراه، (جامعة الحاج خضر ،باتنة ،كلية الحقوق ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ص١١٧-١١٨-١١٩.

إنّ هذا النظام لا ينجح إلا في الدول صغيرة الحجم، وتضم كثافة متوسطة فلا يُمكن تطبيقه في الجزائر أو العراق مثلاً، لأن ذلك سيقود إلى صعوبة بالغة في المفاضلة والاختيار بين المرشحين من قبل الناخب لعدم قدرته على معرفتهم والمفاضلة بين كفاءاتهم نتيجة توزعهم على مستوى الدولة، مما ينعكس سلباً على العملية الانتخابية .

٢. التمثيل النسبي على مستوى دوائر انتخابية متعددة :

هنا تُقسم البلاد إلى دوائر انتخابية تكون متوسطة الحجم ومتعددة التمثيل، وفي أغلب الأحيان تكون وفق التقسيم الإداري للدولة، يتنافس في كل منها القوائم الحزبية المنفردة أو الائتلافية، وقد حصل عند تطبيق هذا النموذج في العراق في انتخابات عام/٢٠١٠/حدوث تفاوت في نسبية عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف الكوردستاني(١.٦٨٦.٣٤٤) في البلد بمجمله بالمقارنة مع عدد المقاعد التي فاز بها (٤٣مقعدا) ،في حين حصل الائتلاف الوطني على(٧٠مقعدا) مقابل (٢.١١٩.٩٢٢) مما دفع الحزب الكوردستاني الى الاعتراض و التظلم من تطبيق هذا النظام بسبب حدوث ذلك التفاوت[١].

ويتم حساب المعامل الانتخابي وفق المعامل الوطني أو القاسم الانتخابي أو العامل الموحد، والمقاعد المتبقية وفق احدى الطرق المبينة في الفقرتين ثانياً و ثالثاً.

[١] انظر : جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق ،ص٦١.

ثانياً. توزيع المقاعد على القوائم بالطرق البسيطة حسابياً و توزيع البقايا :

يتم التوزيع الأولي للمقاعد على القوائم المتنافسة بإحدى الطرق الآتية والتي تقوم أساساً على طرق حسابية بسيطة، ليتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على أساسها:

١. توزيع المقاعد على القوائم وفق إحدى الطرق الآتية:

أ. القاسم الانتخابي :

هو الرقم الذي نحصل عليه من قسمة عدد الأصوات المعطاة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة.

يتم حسابه وفق المعادلة التالية لنفرض أن ع القاسم الانتخابي

ص عدد الاصوات الصحيحة والمقبولة

د عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية

فالمعادلة كالآتي [1] ع = ص (عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة)

د (عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية)

لنفرض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد، تقدمت فيها للانتخاب ثلاث قوائم و الأصوات الصحيحة المعبر عنها/١٠٠٠٠٠/، وحصلت القائمة الأولى /أ/على /٥٤٠٠٠/ ، القائمة الثانية /ب/على /٣٢٠٠٠/ والقائمة الثالثة/ج/على/١٤٠٠٠/.

فنحسب المعامل الانتخابي على مستوى هذه الدائرة= ١٠٠٠٠٠ =٢٠٠٠٠

٥

[1] انظر : محمد بوطرفاس ،الحملات الانتخابية ـــ دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والفرنسي، رسالة دكتوراه (جامعة منتوري قسنطينة ،٢٠١٠-٢٠١١)، ص٦٢.

فيحصل الحزب/أ/على (٥٤٠٠٠/٢٠٠٠٠) مقعدين ويبقى /١٤٠٠٠/دون تمثيل

والحزب/ب/ على (٣٢٠٠٠/٢٠٠٠٠) مقعد ويبقى/١٢٠٠٠/دون تمثيل

والحزب /ج/لا يحصل على شيء و يبقى/١٤٠٠٠/دون تمثيل

وبعد ذلك بقي مقعدان لم يحصل عليهما أحد يتم توزيعهما بناء على إحدى طرق التوزيع التي سنتطرق لها لاحقاً في الحديث عن توزيع المقاعد المتبقية، فيحصل كل حزب مبدئياً على مقعد أو عدد من المقاعد بحسب حصوله على عدد واحد أو مضاعفات هذا المعامل ،بينما الحزب الذي يحصل على عدد من الأصوات أقل من المعامل الانتخابي، لا يفوز بأي مقعد[1]، إلا إذا كسب مقاعد خلال توزيع المقاعد المتبقية في حال لم يتم توزيع كافة المقاعد بالتوزيع الأولي .

إن هذا النوع من القاسم الانتخابي بأبسط أشكاله ويطبق في الدول التي لا تأخذ بعتبة تمثيل.

أما الدول التي تأخذ بعتبة تمثيل فإن المعامل الانتخابي يُسمى المعامل المقيد و يُحسب بالعبارة الرياضية التالية

لنفرض أن عَ القاسم الانتخابي المقيد

ص عدد الاصوات الصحيحة والمقبولة

د عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية

ق عدد الأصوات المُقصاة[2]

$$عَ = \frac{ص - ق}{د}$$

[1] انظر : محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

[2] يُقصد بها الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تبلغ عتبة التمثيل المحددة .

وهذا المعامل المقيد مطبق في الجزائر وفق الأمر ٠٧/٩٧

لنفرض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد ،تقدمت فيها للانتخاب ثلاث قوائم والأصوات الصحيحة المعبر عنها/١٠٠٠٠٠/

فحصلت القائمة الأولى /أ/على /٥٤٠٠٠/ ، القائمة الثانية /ب/على /٣٦٠٠٠/ والقائمة الثالثة/ج/على/١٠٠٠٠/.

و عتبة التمثيل محددة قانونا ب /١٥٠٠٠/.

والقائمة/ج/ تم إقصاء أصواتها.

فيُحسب المعامل الانتخابي كالتالي عَ= ١٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ =١٦٠٠٠

٥

فيحصل الحزب/أ/على =٥٤٠٠٠/١٦٠٠٠ على ثلاث مقاعد ويبقى /٦٠٠٠/دون تمثيل

ويحصل الحزب/ب/ على=٣٦٠٠٠/١٦٠٠٠ على مقعدين ويبقى /٤٠٠٠/دون تمثيل ، فيكون قد تم توزيع كامل المقاعد .

ب- طريقة العدد الموحد :

هنا يتدخل المشرع ليحدد قانونا ما هو عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بمقعد واحد في الدائرة الانتخابية، فيكون محدد مسبقاً دون الحاجة إلى عناء حسابه، فتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد بقدر ما تتضمنه من المضاعفات الصحيحة لهذا العدد الموحد[1]،فنجد هنا أن عدد أعضاء البرلمان يكون قابل للتغيير من انتخابات إلى أخرى حسب عدد الأصوات المقترِعة.

[1] انظر : حسن البدراوي، مرجع سابق، ص٦١٠.

لو كان العدد الموحد محدداً قانوناً بـ/١٠٠٠٠/صوت مثلاً وحصل الحزب /أ/ على/٢٢٠٠٠/فيكون نصيبه من المقاعد (٢٢٠٠٠/١٠٠٠٠) مقعدين ويبقى /٢٠٠٠/ صوت دون تمثيل .

ج ـ طريقة المعامل الوطني:

يتم الحصول على المعامل الوطني عن طريق قسمة مجموع الأصوات المُعبر عنها على المستوى الوطني على عدد المقاعد في كل الوطن ،فتقوم كل قائمة بتقسيم عدد الأصوات التي تتحصل عليها في دائرة انتخابية معينة على المعامل الوطني، فنحصل على عدد المقاعد التي تستحقها القائمة في تلك الدائرة[١].

المعامل الوطني(عً)=عدد الأصوات على الصعيد الوطني(صَ)

عدد المقاعد على الصعيد الوطني (دَ)

عدد مقاعد القائمة في دائرة معينة هو(عدد أصواتها في دائرة معينة مقسوما على المعامل الوطني).

لكنّ الملاحظ أن طريقة المعامل الوطني تشبه طريقة العدد الموحد إلَّا أنها مهجورة، لأنها تتطلب الكثير من الوقت ريثما يتم اجراء العملية الانتخابية وفرز الأصوات كاملةً على الصعيد الوطني، مما يفسح المجال للشك بالتزوير والغش[٢].

لنفرض أن مجموع الأصوات في بلد ما (٢٠٠٠٠٠٠)، وكان مجموع المقاعد في البرلمان ١٠٠، والحزب /أ/ حصل في دائرة انتخابية معينة على /٨٠٠٠٠٠/، والمخصص لها عشر مقاعد .

فيكون المعامل الوطني =٢٠٠٠٠٠٠/١٠٠ =٢٠٠٠٠

---

[١] انظر : محمد بوطرفاس، الحملات الانتخابية، مرجع سابق، ص٦٤.

[٢] انظر : محمد بو طرفاس، المرجع السابق، ص٦٤-٦٥.

فنحسب مقاعد الحزب /أ/= عدد الأصوات التي حصل عليها في الدائرة مقسوما على المعامل الوطني (٨٠٠٠٠/٢٠٠٠٠=٤مقاعد).

٢ـ توزيع المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأولي :

بعد التوزيع الأولي للمقاعد ـ سواء أكان البلد دائرة واحدة أم دوائر متعددة التمثيل ـ فغالباً ما يتبقى عدد من المقاعد الشاغرة وعدد من الأصوات الفائضة للقوائم يتم توزيعها وفق احدى الطرق التالية:

أـ طريقة أكبر البواقي *Largest Remainder Method*:

حسب هذه الطريقة يتم توزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الانتخابية التي لديها أكبر عدد من الأصوات المتبقية بعد التوزيع الأولي للأصوات، فيفوز بالمقعد الشاغر الحزب الحاصل على أكبر قيمة من الأصوات المتبقية، فيتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم ذات الباقي الأكبر وبصورة تنازلية[1].

تطبيق:

لنفترض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد و عدد الأصوات الصحيحة فيها /١٠٠٠٠٠/، وكانت أربع قوائم تتنافس فيها /أ،ب،ج،د/ وحصلت على التوالي /٤٢٠٠٠,٣١٠٠٠,١٢٠٠٠,١٥٠٠٠/ .

فالقاسم الانتخابي هو(١٠٠٠٠٠/٥=٢٠٠٠٠) ،فيكون نصيب كل قائمة كالتالي

أ =٤٢٠٠٠/٢٠٠٠٠= ٢ مقعدين و يتبقى ٢٠٠٠ صوت بدون تمثيل

ب=٣١٠٠٠/٢٠٠٠٠=١ مقعد واحد ويتبقى ١١٠٠٠ صوت بدون تمثيل

ج=١٢٠٠٠/٢٠٠٠٠= ٠ مقعد ويتبقى ١٢٠٠٠صوت بدون تمثيل

د=١٥٠٠٠/٢٠٠٠٠=٠ مقعد و يتبقى ١٥٠٠٠صوت بدون تمثيل

---

[1] انظر : هاشم حسين علي صالح الجبوري، الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت، ٢٠١٠)، ص ٩٠.

القائمة	عدد الأصوات	القاسم الانتخابي	عدد المقاعد	المتبقية	توزيع المقاعد
أ	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠٠/	مقعدان	٢٠٠٠	٢
ب	٣١٠٠٠	٢٠٠٠٠/	مقعد	١١٠٠٠٠	١
ج	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠/	-	١٢٠٠٠	١
د	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠/	-	١٥٠٠٠	١

فيكون قد بقي مقعدان لم يُوزَّعا، ويتم منحهما وفقا لطريقة أكبر البواقي للقوائم التي لها أكبر عدد من الأصوات المتبقية حسب الترتيب التنازلي، ففي مثالنا هذا نقوم بترتيب البواقي/١٥٠٠٠/ ثم /١٢٠٠٠/ ثم /١١٠٠٠/ صوت ثم /٢٠٠٠/ فتحصل القائمة/ د/ على المقعد الأول، وتحصل القائمة/ ج/ على المقعد الثاني.

تمتاز هذه الطريقة بأنها تمنح فرصاً للأحزاب الصغيرة، التي لا تستطيع تحقيق المعامل الانتخابي ، وتجمع عدد من الأصوات لا بأس به. لكنَّها تُعاب على أنها تُشجع كثرة الأحزاب والانقسام الحزبي، فنجد أن القائمة /ب/ حصلت على مقعد واحد بـ/٣١٠٠٠/صوت مثل القائمة /ج/ التي حصلت على/١٢٠٠٠/صوت.

ب ـ طريقة أكبر المتوسطات *Highest Average Method*: تقوم هذه الطريقة على إضافة مقعد وهمي لكل من اللوائح التي تتوزع الأصوات[1]. بعد القيام بالتوزيع

---

[1] انظر : أحمد سرحان، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،النظرية العامة، أهم الأنظمة السياسية في العالم، الطبعة الأولى، (بيروت ،لبنان ،١٩٨٠)، ص١١٦.

الأولي للمقاعد وبقاء عدد من المقاعد الشاغرة، وأصوات متبقية التي لم تنل تمثيلاً.

فتتم هذه الطريقة وفق الآلية التالية : يتم اضافة مقعد وهمي لكل لائحة، ثم نقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل لائحة على عدد المقاعد الذي حصلت عليه وفق التوزيع الأولي، مضافاً إليه المقعد الوهمي وتعطي هذه العملية معدلاً وسطياً، والقائمة التي تنال المعدل الوسطي الأعلى تحصل على المقعد الاضافي ، ثم يجري إعادة العملية من أجل تخصيص المقعد الثاني حتى يتم توزيع كافة المقاعد المتبقية[1].

المعدل الوسطي =عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة

عدد المقاعد وفق التوزيع الأولي + المقعد الوهمي

تطبيق :

إذا أخذنا نفس المثال السابق ،فيتم حساب المعدل الوسطي لكل قائمة كالتالي

القائمة/أ/= ٤٢٠٠٠/(٢+١) = ١٤٠٠٠

القائمة/ب/=٣١٠٠٠/(١+١)=١٥٥٠٠

القائمة/ج/=١٢٠٠٠/(٠+١)=١٢٠٠٠

القائمة/د/=١٥٠٠٠/(٠+١)=١٥٠٠٠

القائمة	عدد الأصوات	**المتوسط الأقوى لشغل المقعد الأول**	**المتوسط الأقوى لشغل المقعد الثاني**	**توزيع المقاعد**
أ	٤٢٠٠٠	١٤٠٠٠=(١+٢)/٤٢٠٠٠	١٤٠٠٠=(١+٢)/٤٢٠٠٠	٢
ب	٣١٠٠٠	١٥٥٠٠=(١+١)/٣١٠٠٠	١٠٣٣٣=(١+٢)/٣١٠٠٠	٢
ج	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠=(١+٠)/١٢٠٠٠	١٢٠٠٠=(١+٠)/١٢٠٠٠	٠

[1] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٨٥ .

د ١٥٠٠٠ ١٥٠٠٠=(١+٠)/١٥٠٠٠ ١٥٠٠٠=(١+٠)/١٥٠٠٠ ١

وبالترتيب التنازلي للمتوسطات /ب/ ثم/د/ ثم/أ/ ثم /ج/

تأخذ القائمة /ب/ المقعد الشاغر الأول

ثم نعيد العملية من أجل توزيع المقعد الثاني

القائمة/أ/= ٤٢٠٠٠/(٢+١) = ١٤٠٠٠

القائمة/ب/=٣١٠٠٠/(٢+١)=١٠٣٣٣

القائمة/ج/=١٢٠٠٠/(٠+١)=١٢٠٠٠

القائمة/د/=١٥٠٠٠/(٠+١)=١٥٠٠٠

وبالترتيب التنازلي للمتوسطات (د) ثم(أ) ثم (ج) ثم (ب)

تأخذ القائمة (د) المقعد الشاغر الثاني وبذلك يكون قد تم توزيع كامل مقاعد الدائرة، فهذه الطريقة تُعطي نتائج أكثر دقة وأقرب الى تحقيق لكنها تفيد الأحزاب الكبرى عكس أكبر البواقي.

وبالمقارنة مع طريقة أكبر البواقي نجد أن هذه الطريقة تمنح الأحزاب الكبيرة فرصا بكسب مقاعد اضافية خلال توزيع المقاعد الشاغرة .

٣. ترحيل المقاعد المتبقية إلى المستوى القومي :

في هذه الحالة تُضاف كل الأصوات غير المستعملة لكل قائمة في جميع الدوائر الانتخابية التي تقدمت فيها للانتخابات، وتكون منها قائمة على الصعيد الوطني، ثم يتم ايجاد معامل انتخابي على الصعيد الوطني، يُحسب على أساس عدد الأصوات غير المستعملة على المستوى القومي مقسوماً على عدد جميع المقاعد التي لم توزع في الدوائر، ويترتب على هذا النظام تشجيع تعدد الأحزاب، لأن الأحزاب الصغيرة تجد في نفسها أنه بإمكانها الفوز

ببعض المقاعد عند تجميع الأصوات التي حصلت عليها في جميع الدوائر وترحيلها إلى المستوى القومي[1].

ثالثاً ـ الطرق الحسابية المعقدة لتوزيع المقاعد :

Complicated Computational Methods In Order To Distribute Seat

إن الطرق الواردة هنا تصلح كآلية لتوزيع المقاعد بشكل أولي، كما أنها تصلح كآلية لتوزيع المقاعد المتبقية :

١ـ طريقة هوندت *D'Hondt* :

ابتكر هذه الطريقة العالم البلجيكي هوندت سنة ١٨٨٥ ، وهي طريقة رياضية متقدمة يمكن بواسطتها توزيع المقاعد على القوائم و تعرف باسم القاسم القريب .

تقوم هذه الطريقة على أساس حساب قاسم مشترك نستطيع أن نقسم عليه عدد أصوات كل حزب ونحصل مباشرة على عدد المقاعد التي تعود له[2].

و يتم حساب هذا القاسم المشترك وفق ثلاث خطوات[3]:

أ ـ يقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على (١) ثم (٢) ثم (٣) ...الخ إلى أن يتم استنفاذ القوائم .

ب ـ يرتب القاسم ترتيبا تنازليا إلى أن نصل الى عدد المقاعد المخصصة للدائرة.

ج ـ آخر قاسم في الترتيب التنازلي السابق يُعتبر مؤشراً عاما مشتركا يُستخدم لمعرفة عدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة ، وذلك بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على ذلك القاسم المشترك.

---

[1] انظر : د.سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر، (بدون دار نشر ، ٢٠٠٧)، ص١٥٨.

[2] انظر : محمد بو طرفاس، الحملات الانتخابية، مرجع سابق، ص ٦٧.

[3] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي العراق، مرجع سابق، ص ٦٧.

تطبيق:

نأخذ نفس المثال السابق

فلنفترض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد وعدد الأصوات الصحيحة فيها /١٠٠٠٠٠/، وكانت أربعُ قوائم تتنافس فيها /أ، ب، ج، د/ وحصلت على التوالي/٤٢٠٠٠,٣١٠٠٠,١٢٠٠٠,١٥٠٠٠/ .

أ -نقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على الأرقام

من ١ ⟵ ٥

القوائم	١	٢	٣	٤	٥
أ	٤٢٠٠٠	٢١٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٥٠٠	٨٤٠٠
ب	٣١٠٠٠	١٥٥٠٠	١٠٣٣٣	٧٧٥٠	٦٢٠٠
ج	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٤٠٠
د	١٥٠٠٠	٧٥٠٠	٥٠٠٠	٣٧٥٠	٣٠٠٠

ب ـ نرتِّب القواسم تنازلياً إلى أن نصل الى عدد المقاعد المخصص للدائرة ـ هنا الترتيب الخامس ـ فيكون المؤشر المشترك هو (١٥٠٠٠)

ج ـ لحساب عدد مقاعد كل قائمة ،نقوم بقسمة أصواتها على هذا القاسم المشترك

فتكون النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد كالتالي :

مقاعد القائمة/أ/=٤٢٠٠٠/١٥٠٠٠= مقعدين ويبقى ١٢٠٠٠بدون تمثيل .

مقاعد القائمة/ب/=٣١٠٠٠/١٥٠٠٠=مقعدين و يبقى ١٠٠٠بدون تمثيل .

مقاعد القائمة/ج/=١٢٠٠٠/١٥٠٠٠= ٠ مقعد ويبقى ١٢٠٠٠بدون تمثيل .

مقاعد القائمة/د/=١٥٠٠٠/١٥٠٠٠= مقعد واحد.

بالتالي يكون تم توزيع كافة مقاعد الدائرة و يمكن ملاحظة تطابق النتائج مع استخدام طريقة المتوسط المحلي و توزيع البقايا على أساس أكبر المتوسطات .

نجد أن أسلوب هوندت في ظروف معينة يؤدي الى ظلم الأحزاب الصغرى (لأنه يُخلف أصوات ضائعة لا تُحسب عند تحويل الأصوات الى مقاعد)،و كان هذا السبب الذي دفع ألمانيا لتغيير آلية حساب الأصوات في انتخابات البرلمان الألماني عام ١٩٨٧ ،واستبداله بأسلوب نيماير.

٢ -طريقة هير ونيماير *Hare/Niemeyer*[1]:

ترجع هذه الطريقة إلى القانوني الإنكليزي توماس هير و عالم العلوم الرياضية الألماني هورست نيماير، حيث إن توزيع المقاعد يتم وفق المعادلة الحسابية التالية:

بفرض (ع) عدد المقاعد وفق طريقة هير

بفرض (ص) عدد الأصوات الصحيحة الكلي في الدائرة

بفرض(صَ) عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة

بفرض(ق) عدد المقاعد المخصص للدائرة الانتخابية

فيكون ع = [صَ / ص] × ق

وعادة اذا ما تبقى مقاعد يتم توزيعها حسب طريقة أكبر البواقي

تطبيق :

لنفترض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد و عدد الأصوات الصحيحة فيها /١٠٠٠٠٠/، وكانت أربع قوائم تتنافس فيها /أ، ب، ج، د/ وحصلت على

---

[1] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، ، النظم الانتخابية ، دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها و الانعكاسات على السياق المصري، سلسلة التحول الديمقراطي ،مؤسسة فريدريش ناومان (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١، ٢٠١١)، ص ٢١-٢٢.

التوالي /٤٢٠٠٠,٣١٠٠٠,١٢٠٠٠,١٥٠٠٠/

القائمة	الأصوات	المقاعد وفق هير	المقاعد بعد توزيع البقايا	D'Hondt
أ	٤٢٠٠٠	(١٠٠٠٠٠/٤٢٠٠٠)×٥=٢.١	٢	٢
ب	٣١٠٠٠	(١٠٠٠٠٠/٣١٠٠٠)×٥=١.٥٥	١	٢
ج	١٢٠٠٠	(١٠٠٠٠٠/١٢٠٠٠)×٥=٠.٦	١	٠
د	١٥٠٠٠	(١٠٠٠٠٠/١٥٠٠٠)×٥=٠.٧٥	١	١

بعد حساب المقاعد وفق هير بشكل مبدئي حصلت كل قائمة (أ ، ب ،ج ،د) على (٢.١ ، ١٥٥، ٠.٦ ، ٠٧٥) على التوالي ، فتكون /أ/ حصلت على مقعدين ، /ب/ حصلت على مقعد ، و/ج/ لم تحصل على مقعد، و/د/ لم تحصل على مقعد.

فيكون بقي مقعدين لم يوزعا ، يتم توزيعها على أساس أكبر البواقي بناءً على الترتيب التنازلي للكسور العددية، فتكون النتيجة كما في الجدول السابق.

وبالمقارنة بين نتائج كل من ـ هوندت وهيرـ على نفس المثال نجد أن أسلوب هير مناسب أكثر للأحزاب الصغيرة ويقلل من ضياع الأصوات.

٣ـ طريقة سانت ليغو:

يُعاب على طريقة هوندت أنها تُحابي الطرف القوي، ولتلافي تلك الثغرة تم إيجاد صيغة معدلة لآلية هوندت، مما يجعلها أكثر اقترابا من مفهوم العدالة في التوزيع، وتسمى بـ **سانت ليغو**، فابتكرت سنة/١٩١٠/، وأخذت بها الدنمارك ثم تبعها في العام/١٩٥١/ كل من النرويج والسويد، فتعتمد هذه الطريقة على ذات قواعد آلية هوندت والخلاف الوحيد عن هوندت في أن

عملية قسمة الأصوات تكون على الأرقام (١ ثم ٣ ثم ٥ ثم ٧ ...الخ) حتى الوصول الى رقم عدد مقاعد الدائرة [1].

لنفترض أن دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد و عدد الأصوات الصحيحة فيها /١٠٠٠٠٠/، وكانت أربع قوائم تتنافس فيها /أ، ب، ج، د/ وحصلت على التوالي:

/٤٢٠٠٠,٣١٠٠٠,١٢٠٠٠,١٥٠٠٠/.

أ- نقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على الأرقام **(١ -٣ - ٥ -٧ -٩).**

القائمة	١	٣	٥	٧	٩
أ	٤٢٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠	٦٠٠٠	٤٦٦٦
ب	٣١٠٠٠	١٠٣٣٣	٦٢٠٠	٤٤٢٨	٣٤٤٤
ج	١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٢٤٠٠	١٧١٤	١٣٣٣
د	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٤٢	١٦٦٦

ب - نُرتب القواسم تنازلياً إلى أن نصل إلى عدد المقاعد المخصص للدائرة

١ً -٤٢٠٠٠ ، ٢ً -٣١٠٠٠ ، ٣ً -١٥٠٠٠ ، ٤ً -١٤٠٠٠ ، ٥ً -١٢٠٠٠

ج - لحساب عدد مقاعد كل قائمة، فنجد أنَّ الرقمان (١ً و٤ً) يعودان للقائمة(أ)

فنجد أن الرقم (٢ً) يعود للقائمة (ب)

فنجد أن الرقم (٣ً) يعود للقائمة (د)

فنجد أن الرقم (٥ً) يعود للقائمة (ج)

---

[1] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي العراق، مرجع سابق ٦٩.

فتكون النتيجة النهائية :للقائمة(أ) مقعدان، وللقائمة (ب) مقعد، وللقائمة(ج)مقعد والقائمة (د) مقعد .

ومن ثَمَّ تم تعديل هذه الطريقة فبقيت تتبع نفس الآليات لكن القسمة على **(١.٤ ثم ٣ ثم ٥ ثم ٧ ثم ٩ ....الخ).**

القائمة	١.٤	٣	٥	٧	٩
أ(٤٢٠٠٠)	٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠	٦٠٠٠	٤٦٦٦
ب(٣١٠٠٠)	٢٢١٤٢	١٠٣٣٣	٦٢٠٠	٤٤٢٨	٣٤٤٤
ج(١٢٠٠٠)	٨٥٧١	٤٠٠٠	٢٤٠٠	١٧١٤	١٣٣٣
د(١٥٠٠٠)	١٠٧١٤	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٤٢	١٦٦٦

وبالترتيب ً١ -٣٠٠٠٠ ، ً٢ -٢٢١٤٢ ،ً٣ -١٤٠٠٠ ،ً٤ -١٠٧١٤ ، ً٥ -١٠٣٣٣

ولتقسيم المقاعد نتَّبع نفس الآلية فيكون الرقمين (ً١و ً٣) للقائمة (أ) فلها مقعدين، والرقمين (ً٢ و ً٥) للقائمة (ب) فلها مقعدين ، والرقم (ً٤)للقائمة (ج)فلها مقعد.

٤ـ الحاصل الانتخابي المعدل:

وهو النظام المعتمد في سويسرا ، فيُطبق هذا النظام عندما يكون الحاصل الانتخابي أعلى من عدد الأصوات التي نالتها بعض القوائم أو لا يُمكن توزيع كافة المقاعد ، فيتم إضافة رقم (١) الى المقاعد المخصصة للدائرة ثم نقوم بقسمة عدد الأصوات في كامل الدائرة على عدد المقاعد مضافا اليه (١) ثم لحساب عدد المقاعد لكل قائمة نقوم بقسمة عدد أصوات القائمة على عدد المقاعد مضافا اليه (١) واذا لم يتم توزيع كافية المقاعد نُعيد العملية لكن بإضافة رقم (٢) الى عدد المقاعد المخصص للدائرة [١].

[١] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٩١-٣٩٢.

تطبيق:

لنفترض أنَّ دائرة انتخابية لها/٥/مقاعد و عدد الأصوات الصحيحة فيها /١٠٠٠٠٠/، وكانت أربَع قوائم تتنافس فيها /أ، ب، ج، د/ وحصلت على التوالي /٤٢٠٠٠,٣١٠٠٠,١٢٠٠٠,١٥٠٠٠/

فيكون الحاصل الانتخابي المعدل =١٠٠٠٠٠/٥+١=١٦٦٦٦

ولحساب عدد المقاعد لكل قائمة ،للقائمة (أ)=٤٢٠٠٠/١٦٦٦٦=مقعدين وللقائمة(ب) =٣١٠٠٠/١٦٦٦٦=مقعد واحد، أما كلا القائمتين المتبقيتين لم يحصلا على مقاعد، لذلك نُعيد تعيين الحاصل الانتخابي بإضافة رقم(٢) إلى عدد المقاعد المخصَّصة للدائرة ليُصبح=١٠٠٠٠٠/٧=١٤٢٨٥، لكن أيضاً ستبقى القائمة (ج) بدون تمثيل، لذلك نقوم بإضافة رقم (٣) لعدد المقاعد لُصبح كالتالي=١٠٠٠٠٠/٨=١٢٥٠٠، ونُكرر العملية حتى يتم توزيع كافة المقاعد.

رابعاً. توزيع المقاعد داخل اللوائح الفائزة:

Allocating The Seats Inside The Winner Lists

١. توزيع المقاعد في ظل القوائم المغلقة :

لا تُثار مسألة توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين في ظل اللوائح المغلقة حيث يَقترع الناخب للقائمة التي يُفضلها دون أن يمنح تفضيلاً لمرشح معين، ثم يُسمى المرشحون الفائزون بالمقاعد التي أحرزتها اللائحة تبعا لتسلسل أسمائهم فيها فالأسماء التي تكون في أسفل القوائم لا تكون مهيئةً للفوز، طالما أنه من شبه المستحيل أن تفوز قائمة بنسبة(١٠٠٪) ، فالغرض من ذكر هذه الأسماء إنَّما يكون لتهيئة الكوادر الحزبية الناشئة، كي تحتل مكان القيادات الحالية مستقبلاً، أو بمثابة إعلان بعض الشخصيات عن ولائها لحزب معين

دون رغبة منها في الاشتراك فعليا في الانتخابات[1]، وطُّبق هذا النظام في انتخابات البرلمان العراقي في (٢٠٠٥/١/٣٠ وَ ٢٠٠٥/١٢/١٥) كما طبق في انتخاب مجالس المحافظات في (٢٠٠٥/١/٣٠)، و يُطبق في الكيان الصهيوني وهولندا وتركيا[2].

ويُعاب على هذا الأسلوب أنه يزيد من قبضة القيادات الحزبية في تسمية مرشحي القوائم و تحديد مراتبهم ، فالناخب يكون تحت رحمة لجان الأحزاب وغيرها من الجهات الضاغطة والمسؤولة عن ترتيب المرشحين ،لأن المقاعد ستوزع حسب ترتيب المرشحين في اللائحة ،فيمكن أن تضع مرشحا في راس القائمة مع أن ناخبيه الأَقلُ عدداً.

٢ـ توزيع المقاعد في ظل القوائم المفتوحة والحرة :

في حال كان نظام القائمة المفتوحة أو نظام حرية تشكيل القوائم هو المطبق، فيَحق للناخب أن يُجري التعديلات على القائمة بالحذف أو الإضافة أو التعديل أو لتصل في حالة القوائم الحرة إلى حريته في تشكيل قائمته، وفي كل الأحوال يتم إحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ويكون المقعد الذي حصلت عليه القائمة من نصيب المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات بالمقارنة مع منافسيه بنفس القائمة، فإذا حصلت القائمة على مقعدين، يُعطى المقعد الثاني للمرشح الثاني في عدد الأصوات، وهكذا حتى يتم توزيع كافة المقاعد التي حصلت عليها القائمة [3]، فيمكن القول هنا بأن

---

[1] انظر :ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ، المركز الوطني للمعلومات و الدراسات (بيروت، ١٩٩٢)،ص٢٦٦.

[2] انظر : د. درباز محمد ، النظم الانتخابية و نظام انتخاب مجالس محافظات العراق و اقليم كردستان (السليمانية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، ٢٠١٢)، ص٢٢.

[2] انظر : د. علي غالب العاني ،و نوري لطيف ،القانون الدستوري ،مرجع سابق ،ص٥١-٥٢.

نظام التمثيل النسبي مُطبق لتوزيع المقاعد بين القوائم ،لكن نظام الأغلبية هو المطبق في توزيع المقاعد بين مرشحي القائمة الواحدة .

إلا أن استخدام نظام حرية تشكيل القوائم يحتاج إلى درجة عالية من النضج والوعي السياسي، وأن يكون للناخب دراية معينة في الثقافة الانتخابية، مما يُعيب الأخذ بها في المجتمعات الأمّية أو حديثة العهد بالديمقراطية.

وتم استخدام نظام القوائم المفتوحة في التمثيل النسبي في العراق مع إمكانية منح االصوت لمرشح معين في انتخابات مجالس المحافظات العراقية عام/٢٠٠٩/ ، و في انتخابات مجلس النواب العراقي عامي /٢٠١٠ و ٢٠١٤/.

٣. توزيع المقاعد في ظل النظام التفضيلي :

وهو أن يقون الناخب بترتيب الأفضليات لمرشحيه المفضلين، إذ يقوم بوضع رقم/١/ بجانب مرشحه المفضل أولاً، ثم/٢/ بجانب مرشحه ذو التفضيل الثاني، هكذا دوليك.

وعند توزيع المقاعد على القائمة، يتم منح المقعد الأول للمرشح الذي حصد على أكبر عدد من التفضيلات الأولى، ثم يتم توزيع الأفضليات الثانية لذلك المرشح على بقية المرشحين كنسبة من الأصوات إلى أن يتم توزيع الأفضليات الثانية كاملاً، فاذا تجاوز أحد المرشحين العتبة يفوز بالمقعد الثاني، وإلا يتم حذف المرشح الذي حصا على أدنى عدد من الأصوات كتفضيل أول ليتم توزيع التفضيلات الثانية لهه على بقية المرشحين، وهكذا حتى يتم توزيع المقاعد.

الفرع الرابع

القضايا المتعلقة بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

Issues associated to Electoral Systems

إن نظام التمثيل النسبي بوصفه نظاماً معقداً ويتضمن العديد من العمليات والآليات الحسابية التي تتغير تبعاً لتغير العوامل المرتبطة ببعضها البعض بحيث كل منها يُؤثر على نتائج توزيع المقاعد، وهذه العوامل هي التالية :

أولاً- حجم الدائرة الانتخابية *Magnitude Of Constituency* :

يتفق خبراء الانتخابات حول العالم على حقيقة كون حجم الدائرة الانتخابية هو أحد العناصر الأساسية المؤثرة في قدرة النظام الانتخابي على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل يُحقق التناسبية، فالمقصود بحجم الدائرة الانتخابية في هذا النطاق هو عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة، علما أن حجم الدائرة الانتخابية في بعض النظم ينحسر في انتخاب مرشح واحد عنها كما هو الحال في ظل نظام الفائز الأول، وفي ظل النظم النسبية وبعض نظم الاغلبية كنظام الكتلة والكتلة الحزبية والصوت المحدود وغير المتحول فإنها تتطلب دوائر انتخابية متعددة التمثيل، و فيما يتعلق بنظم التمثيل النسبي والدوائر الانتخابية فحجم الدائرة الانتخابية وعدد ممثليها، يُشكل عاملاً حاسماً في تحديد مدى نسبية نتائج الانتخابات، فترتفع درجة النسبية في الدوائر الانتخابية كبيرة الحجم ذات التمثيل العددي الكبير، لأن ذلك يضمن للأحزاب الصغيرة الحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية وعلى النقيض من ذلك فان الدوائر ذات التمثيل العددي القليل تقلل من درجة النسبية فيكون تأثير نسبة الحسم أكبر بكثير[1].

---

[1] انظر : *Andrew And Others , Electoral systems design , op.cit., p.77,82.*

تطبيق :

في حال دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين فقط ،يتوجب على أي قائمة مشاركة في الانتخابات أن تحصل مالا يقل عن (٢٠٪+١) من أصوات الناخبين لضمان الفوز بمقعد واحد من المقاعد ، أمّا الحزب الذي يحصل على (١٥٪) فلن تسنح له الفرصة للحصول على أي مقعد ، مما سيُؤدي إلى ضياع تلك الأصوات ويقلل من درجة النسبية ، وعلى العكس لو خُصص للدائرة الانتخابية تسع مقاعد فأي قائمة تحصل على (١٠٪+١) ستحصل على مقعد .

تكمن المشكلة في تنامي حجم الدوائر من ناحية عدد المقاعد وبالتالي من زاوية الحجم الجغرافي أيضا الذي غالباً ما يؤدي إلى ضعف الرابطة بين العضو المنتخب ودائرته وهو الأمر الذي ينتج عنه تبعات خطيرة في المجتمعات التي تلعب فيها العوامل المحلية دوراً قوياً في السياسة ، أو حيث يتوقع الناخبون أن يُحافظ العضو على روابط قوية مع جمهور الناخبين و يعمل ممثلا لهم في الهيئة المنتخبة .

إن النتيجة النهائية للفائزين بالمقاعد في المجالس المنتخبة ، تتأثر بشكل مضطرد مع حجم وشأن الحزب السياسي - أي عدد الممثلين المنتخبين عن الحزب في كل دائرة انتخابية ، فلو تم انتخاب ممثل واحد عن حزب ما في الدائرة ، فسيكون ذلك الممثل على الأرجح رجلاً ، وينتمي الى الأكثرية العرقية أو الاجتماعية ، أمّا في حال لو تم انتخاب مُمثّلين أو أكثر عن تلك الدائرة ، فذلك سيفسح مجالاً أكبرَ لزيادة فرص النساء وممثلي الأقليات في الوصول إلى المقعد المنتخب ، ويمكن القول إنَّ كبر حجم الدائرة الانتخابية

(سبعة ممثلين أو أكثر) وقلة عدد الأحزاب السياسية المتنافسة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة حجم أو شأن الحزب السياسي[1].

ونتيجة لذلك يدور نقاش حيوي حول مستوى حجم الدائرة ويوافق الباحثون كمبدأ عام على أنَّ عدد مقاعد الدائرة الذي يتراوح بين /٣ ـ٧/ مقاعد يعمل بشكل جيد ، وهناك اتفاق آخر على أن الأعداد الفردية /٣ـ ٥ـ ٧ ـ٩ /تؤدي إلى نتائج أفضل، وبشكل خاص في حال وجود نظام الحزبين، وفي الكثير من الحالات يكون العدد الأعلى مرغوباً ، بل وضرورياً لضمان تمثيل و تناسب جيدين.

وتتبع الدوائر الانتخابية في العديد من البلدان التقسيمات الادارية (حدود الولاية أو المحافظة) وهو ما قد يعني التفاوت الكبير في حجم الدوائر، فالأرقام القصوى العالمية أو المنخفضة من هذا النوع والامتداد تميل إلى إعطاء نتائج أكثر تطرفاً، فقد تصل نهايات هذا التمدد في حجم الدوائر إلى اعتبار البلد بأكمله دائرة واحدة، وهو ما يمنح الأحزاب الصغيرة فرصاً كبيرة للفوز[2].

فيُشكل الكيان الصهيوني على سبيل المثال دائرة انتخابية واحدة تنتخب/١٢٠/ عضواً مع وجود نسبة حسم (٣.٢٥٪) مما يعني أنّ أي قائمة ستشارك في توزيع المقاعد ستكون كحد أدنى حصلت على (٣.٢٦٪) من الأصوات، مما يُعطي الأحزاب والائتلافات التي حصدت نسبة ضئيلة من الأصوات كحد أدنى أكثر من (٣.٢٥٪) الحق في الحصول على نسبة من المقاعد مماثلة لنسبة الأصوات التي حصلت عليها.

---

[1] انظر : : شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Proportional Representation* على الرابط:
https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/default

[2] انظر : ريما الرفاعي ، الانتخاب ،مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

أمّا في حال تقسيم البلد لدوائر متعددة العضوية فقد تلعب الاعتبارات السياسية من قبل السلطة الحاكمة على عدم العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية كما حدث في الجزائر إذ انتُهكَت قاعدة تقسيم الدوائر الانتخابية بناء على عدد السكان مع أول انتخابات تشريعية في الجزائرفي ظل التعددية الحزبية إذ قسّم القانون رقم (٠٧/٩١) المؤرخ في /٣ نيسان ١٩٩١/ الدوائر الانتخابية إلى وحدات جغرافية صغيرة دون مراعاة للاعتبارات السكانية، حيث خصص لمناطق بها كثافة سكانية عالية عدد من المقاعد أقل من المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، فخصص للجزائر العاصمة (٢١) مقعداً علماً أن عدد سكانها ما يقارب ثلاثة ملايين نسمة وخصص لمدينة تيزي أوزو التي يُقارب عدد سكانها (٧٠٠ الف)٢٠ مقعداً، فغلب على هذه الآلية في تحديد الدوائر الانتخابية الطابع السياسي، بهدف من الحزب الحاكم ألا وهو إضعاف الحزب المنافس (الجبهة الاسلامية للإنقاذ)، فيكون بشكل تقريبي صوت كل ناخب من تيزي أوزو يعادل صوت ما يقارب أربعة مقترعين من العاصمة الجزائر فيجب أن تحصل القائمة في العاصمة على أربع أضعاف القائمة في تيزي أوزو لتحصل على مقعد واحد مما يؤدي إلى عدم تناسبية وعدم وجود عدالة في التمثيل.

ففي تشيلي حيث تُستخدم صيغة تناسبية في ظل دوائر مزدوجة حيث يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب /١٢٠/ عضواً يتم انتخابهم من خلال /٦٠/دائرة انتخابية، حيث تقوم الكيانات السياسية بتقديم قوائم تضم مرشحين و تفوز القائمة بالمقعد الأول بمجرد حصولها على ما يزيد عن (٣٣.٤٪) من الأصوات وتحتاج القائمة الى (٦٦.٧٪) للفوز بكلا المقعدين، فالتحالفان: الوسط اليساري والتكتل اليميني المعارض فازا بكل المقاعد في الدوائر /١١٩/ مقعداً ماعدا مقعداً واحداً في انتخابات /٢٠٠١/، وغالباً ما

يفوز كل من التحالفين بمقعد في الدائرة، وقد أدى هذا النظام إلى حرمان الحزب الشيوعي من التمثيل على الرغم من حصوله على نسبة تتراوح بين (٥٪ -٧٪)، لذلك هذا النظام يقوض من مميزات التمثيل النسبي من ناحية عدالة التمثيل والشرعية[١].

وفي حالة نظام الصوت الواحد المتحول إذا تم استخدام نظام الدوائر الفردية، سيتحول هذا النظام إلى نظام الصوت البديل، لكن مع بقاء ميزة فوز المرشح الذي يحصل على أفضليات تتجاوز دروب كوتا بغض النظر عن كونها تشكل أغلبية مطلقة أم لا، وفي حال نظم الأغلبية فكلما يزداد حجم الدائرة، تنخفض درجة التناسبية، لأنه في ظلها من يحصد أغلبية الأصوات يحصل على كل المقاعد.

وفي الختام يمكن القول أنّ قياس مدى التناسبية في النظام انتخابي والرابطة بين الناخبين والمرشحين و عدالة النظام و تمثيليته ترتكز على عامل جوهري ألا وهو حجم الدائرة الانتخابية .

ثانياً. الشراكة الانتخابية *Electoral Partnership*:

إنّ نسبة الحسم المرتفعة تهدف بشكل أساسي إلى إبعاد الأحزاب الصغيرة عن الساحة السياسية، ويكون هذا الاستبعاد تلقائياً في حال تقاسم مجموعة من الأحزاب الصغيرة أصوات مجموعة محددة من الناخبين، فلا تُحقق أي تمثيل، لكن بهدف إيجاد حل لهذه الاشكالية تم اللجوء الى آلية الشراكة الانتخابية، فتقوم تلك الأحزاب الصغيرة بالدخول إلى المعركة الانتخابية معاً، دون الانخراط في حزب واحد ،فتبقى مستقلة عن بعضها وتظهر مُنفصلة على ورقة الاقتراع، والتصويت لصالح أي حزب في التكتل يُعتبر صوتا لصالح التكتل برمته، مما يساعدها على تجاوز نسبة الحسم

---

[١] انظر : *Andrew And Others , Electoral System Desihn , op.cit., p. 78-81.*

للحصول على تمثيل في المجلس المنتخب، ويستخدم هذا الأسلوب في عدد من بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية التي تعتمد نظام القائمة النسبية، إلا أن استخدامه محدود جداً في بلدان أفريقيا وآسيا العاملة بنظم التمثيل النسبي. وفي أندونيسيا على سبيل المثال تم إلغاؤه في العام /١٩٩٩/ بعدما وجدت بعض الأحزاب أن مستويات تمثيلها كأحزاب مستقلة تراجعت على الرغم من فوز تكتلاتها بمقاعد تمثيلية[1].

لابد من تمييز مفهوم الشراكة الانتخابية عن تشكيل الائتلافات الحكومية التي تتشكل في حال لم يكن بمقدور حزب ما أن يستحوذ على الأغلبية البرلمانية لتشكيل حكومة، فيعمد على الدخول بائتلاف مع أحزاب أخرى ليُشكلوا كتلة واحدة يُحقق ممثلوها الأغلبية البرلمانية حتى يتم تكليف الائتلاف بتشكيل الحكومة.

ثالثاً. المرشحون المستقلون و نظم التمثيل النسبي *Independent Candidates And PR*:

من الأخطاء الشائعة أنه لا يمكن للمرشحين المستقلين المشاركة في الانتخابات في ظل نظم التمثيل النسبي، وهذا غير صحيح على الرغم من تنفيذ معظم الانتخابات في ظل هذا النظام بمشاركة مرشحين عن الأحزاب السياسية فقط، إلا أن بعض الباحثين يرون أن نظام الصوت الواحد المتحول *STV* يتمحور حول المرشح الفرد، وعليه فإن مشاركة المرشحين المستقلين في ظله أمر اعتيادي في بلد مثل ايرلندا و في كثير من الحالات في ظل قائمة التمثيل النسبي يتم التعامل مع المرشح المستقل و كأنه حزب سياسي من عضو واحد، يقوم بتقديم قائمة تضم مرشحاً واحداً فقط يمكنه الفوز بأحد المقاعد في حال حصوله على العدد الكافي لذلك من أصوات الناخبين، وقد

---

[1] انظر : : شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Apparentement*، على الرابط:
https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02e/esd02e04.

سمح العراق بالترشيح الفردي في انتخاباته التشريعية بشرط اعتبار كل مرشح كيان سياسي مستقل، وسندرس ذلك بالتفصيل عند دراسة التجارب الدولية في الفصل الثاني من دراستنا.

رابعاً. القوائم المغلقة و المفتوحة والحرة *Open/Closed/ Free Lists*:

يوجد عدة صيغ معتمدة في التصويت في ظل نظام قائمة التمثيل النسبي، فبينما يقوم هذا النظام بشكل جوهري على أساس طرح التكتلات السياسية و الأحزاب لقوائم من المرشحين، فانه من الممكن أن يفسح المجال أمام الناخبين لحرية أكبر في الاختيار والمفاضلة بين المرشحين الأفراد، بالإضافة للمفاضلة بين الأحزاب وهذه الصيغ ثلاث (قوائم مغلقة/قوائم مفتوحة/ قوائم مزج أو نظام حرية تشكيل القوائم).

إن نظام القائمة المغلقة هو الأكثر انتشاراً في ظل قائمة التمثيل النسبي، فيكون ترتيب المرشحين على القائمة ثابتا، وفق الترتيب الذي يضعه الحزب الذي يقوم بتسمية القائمة، فلا يحق للناخبين التعبير عن أية خيارات أو مفاضلة فيما بين المرشحين أو الأحزاب أو إجراء أي تعديل فإمّا أن يصوت للقائمة كما هي أو لا .

إن نظام القائمة المغلقة في ظل التمثيل النسبي مطبق في جنوب أفريقيا، فتتضمن ورقة الاقتراع أسماء الأحزاب و رموزها بالإضافة الى صورة قائد الحزب دون أن تشتمل على أسماء المرشحين ،فيقوم الناخب بالتصويت لصالح الحزب المفضل، مما يفسح المجال بالنسبة للأحزاب لتضمين قوائمها مرشحين معينين يصعب عليهم الفوز بالانتخابات بطريقة أخرى (أقليات ، نساء، ..)[1]، لكن سلبياتها تتمثل في عدم قدرة الناخبين على الاختيار بين مرشحي الحزب

---

[1] انظر : ريما الرفاعي، الانتخاب، مرجع سابق، ص١٣١.

الواحد، كما أن القوائم المغلقة تعتبر أقل قدرة على التفاعل مع المتغيرات المتسارعة في الجو العام، ففي ألمانيا الشرقية قبل الوحدة في انتخابات عام/١٩٩٠/، وقبل اليوم المحدد لإجراء الانتخابات بأربعة أيام تم اكتشاف أن المرشح الأول على قائمة أحد الأحزاب، كان عميلاً لدى أحد أجهزة الاستخبارات السرية، لكن الناخبين المؤيدين لهذا الحزب لم يكن بإمكانهم سوى الاقتراع لذلك المرشح لكون القوائم مغلقة، على الرغم من أنه قد طُرد مباشرة من الحزب فور اكتشاف عمالته[١].

وتستخدم العديد من أنظمة التمثيل النسبي في أوربا نظام القوائم المفتوحة على أساس نظام القائمة النسبية، فيكون للناخب فيها حرية المفاضلة بين المرشحين والأحزاب بشكل اختياري غالباً، لكن عموما ونتيجة الولاءات الحزبية يُصوت المقترعون للقائمة الحزبية كاملة كما هي دون المفاضلة بين المرشحين وبدون ممارسة هذا الحق.

وفي السويد (٢٥٪) من الناخبين يمارسون هذا الحق باختيار المرشحين والأحزاب، مما يؤدي إلى فوز بعض المرشحين في الانتخابات علماً أن فوزهم كان من الصعب فيما لو كانت مغلقة[٢].

وفي بعض الدول كالبرازيل وفنلندا، يُفرض على الناخبين الاقتراع لصالح المرشحين الأفراد، فيكون مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب هو مجموع أصوات الحزب، ويتم ترتيب المرشحين في القوائم بناء على الترتيب التنازلي للأصوات التي حصلوا عليها.

---

[١] انظر: شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان: *Open, Closed, and Free Lists* على الرابط:
http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02e/esd02e03

[٢] انظر: *Andrew And Others , Electoral System Design , op. cit., p.84.*

ويمكن القول بأنّ هذا النظام يعطي درجة عالية من حرية المفاضلة والاختيار بين المرشحين والأحزاب، لكنها غالباً ما تؤدي إلى خلق جو من الصراعات في ساحة الحزب الواحد في محاولة لكسب أكبر عدد ممكن من أصوات مؤيدي الحزب، كما في بعض الحالات تُؤدي إلى فوات المنفعة المرجوة من قوائم حزبية تشتمل على تنوع بين المرشحين، كحرمان بعض الأقليات من حقها في التمثيل أو عدم التصويت لصالح النساء.

ففي سيريلانكا، يُعتمد نظام القائمة النسبية مع القوائم المفتوحة، حيث قام حزب الأكثرية (السنهاليز) بوضع مرشحي الأقلية (التاميل) في مواضع متقدمة في القائمة، لكن بسبب اعتماد نظام القائمة المفتوحة ، فقد عمد الناخبون إلى التصويت لصالح الأكثرية (السنهاليز)، وفي كوسوفو نجح عدد أكبر من المتطرفين في الانتخابات بعد التحول من نظام القائمة المغلقة الى نظام القائمة المفتوحة ، ولكن في بولندا تم انتخاب عدد أكبر من النساء في ظل القائمة المفتوحة عما سيكون عليه الحال في ظل القوائم المغلقة، حيث عبر البولنديون عن رغبتهم بانتخاب عدد أكبر من النساء[1].

وقد يُتَّبع أحياناً نظام يقوم على أساس المزج بين القوائم، كما في لوكسمبورغ وسويسرا حيث يتمتع الناخب بعدد من الأصوات بعدد المقاعد في الدائرة الانتخابية، ويملك الناخب الحق بالتصويت لصالح مرشح واحد أو عدة مرشحين سواء كانوا ينتمون لحزب واحد أم عدة أحزاب، فالناخب لا يكون مقيداً بالتصويت لصالح حزب معين، ويوجد نوع آخر يتمثل في أن يتمكن الناخب من إعطاء أكثر من صوت واحد لمرشح ما يدعمه، لزيادة حظوظه في الفوز بالانتخابات.

---

[1] انظر : شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Open, Closed, and Free lists*، *على الرابط:*
http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02e/esd02e03

المطلب الثاني

تقدير نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و دراسة النظم المختلطة وشبه النسبية

Evaluation of PR and Studying both(Combined and Semi-PR) Electoral Systems

بعد الانتهاء في المطلب السابق من الحديث عن نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وشرح تفاصيله وحيثياته مع الأمثلة التطبيقية، لابد من تقدير ميزاته وعيوبه ومقارنته مع نظام الأغلبية و ثم الانتقال للأنظمة المختلطة التي يُشكل التمثيل النسبي جزءا منها والتعريج على موضوع النظم شبه النسبية التي لا يُوجد لها تصنيف محدد مع الأنظمة السابقة.

ستتم دراسة هذا المطلب من خلال الفروع الأربعة التالية :

الفرع الأول : تقدير نظام التمثيل النسبي

الفرع الثاني : النظم الانتخابية المختلطة

الفرع الثالث : النظم شبه النسبية

الفرع الرابع : نظام التمثيل النسبي وآليات تمثيل الأقليات.

الفرع الأول

تقدير نظام التمثيل النسبي

Evaluation Of PR

سنتناول في هذا الفرع الحديث عن مزايا نظام التمثيل النسبي وعيوبه.

أولاً ـ مزايا نظام التمثيل النسبي *Advantages Of PR*:

إنّ نظام التمثيل النسبي يحقق الإنصاف والعدالة، لأن كل أيديولوجيا سياسية ستحصل على مقاعد تتناسب مع قوتها الانتخابية، والقرارات التي ستتخذ في البرلمان ستُعبر حقيقة عن الارادة الشعبية، لأن الأحزاب السياسية والتكتلات السياسية، حُكماً أكثر تعبيراً وتمثيلاً ـ لاسيما في حالة حصول كل منها على مقاعد تتناسب مع قوتها ـ عن الآراء الشعبية من الممثل المنتخب بشكل فردي بسبب العلاقات الشخصية.

فالتكتلات السياسية في يومنا هذا تُمثل مختلف توجُهات وطبقات الشعب، فلا يُمكن القبول باحتكار السلطة والنفوذ من قبل فئة معينة.

ويُعتبر التمثيل النسبي أفضل أسلوب لتحقيق التعددية السياسية والديمقراطية، فنظام التمثيل النسبي يقوم على أساس المفاضلة بين الأفكار والأيديولوجيات السياسية و ليس بين الأفراد، فالمعركة السياسية تقوم بين الأفكار والبرامج التي تطرحها الأحزاب ومرشحيها، فيصبح النائب ممثلاً للوطن بأكمله لا للمصالح المحلية.

كما أن حجم الدوائر الانتخابية الكبير نسبياً يجعل من إمكانية التلاعب و الغش شبه معدومة.

إنّ التمثيل النسبي يُساعد على تفادي النتائج الشاذة التي يفرزها النظام الأكثري، فالتمثيل النسبي يُؤدي إلى وجود مجلس تشريعي أكثر تمثيلاً لفئات المجتمع و بشكل خاص في الديمقراطيات حديثة النشأة التي غالبا ما

تعاني من انقسامات حضارية واجتماعية، حيث أن التمثيل النسبي يُساعد في إشراك كل المجموعات ذات القاعدة الشعبية في البرلمان، كلٌ منها بحسب قوتها، فيكون النظام الانتخابي قادراً على إدارة النزاع السياسي في البلاد.

ويتمتع نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي بمجموعة من المميزات عموماً التي تنطبق على كل أنواعه:

١. تعمل نُظم التمثيل النسبي على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل دقيق، فتعمل على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق نسبتها من أصوات الناخبين، في الوقت الذي تسمح فيه للأحزاب الصغيرة بالوصول إلى البرلمان من خلال الحصول على أعداد محدودة من أصوات الناخبين دون الحاجة لعقد هذه الأحزاب اتفاقاتٍ انتخابيةٍ قد تكون أحياناً شاذة[١]، فتساعد أيضاً على التقليل من نسبة الأصوات المهدورة، مما يزيد من قناعة الناخبين بأهمية أصواتهم و دورها في العملية الانتخابية و أنها ستُحدث تأثيراً ولو متواضعاً، كما تُحفز هذه النظم تشكيل الأحزاب السياسية والتكتلات الانتخابية من قبل المرشحين المتقاربين فكرياً، مما يساهم في إيضاح السياسات والأيديولوجيات المختلفة القائمة ضمن مجتمع ما .

٢. يُساهم في تجذير مبدأ الشراكة في الحكم بين الأحزاب والمجموعات ذات الاهتمامات المختلفة، فتعتبر الشراكة السياسية أمراً لابد منه في الديمقراطيات الناشئة بين الأكثرية العددية والأقلية التي تسيطر على القوة الاقتصادية، وهذا يُساعد على تملك القرارات من قبل الائتلاف ويفرض أساليب في العمل أكثر مكاشفة وقابلية للمحاسبة[٢].

---

[١] انظر : سام دلة، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص٣٠٣.

[٢] انظر : جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص٦٥.

٣ـ تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي والاقتصادي على المدى البعيد ـ وفق ما تُشير إليه التجربة البرلمانية في أوربا الغربية ـ حيث يوجد تكتلات سياسية ائتلافية تتعاون للتخطيط الوطني، وليس حزبان رئيسيان يتصارعان على السلطة، إذ أنّ التجربة الأوربية قد أثبتت أن الحكومات الائتلافية غالباً ما تسعى لتحقيق الاستقرار والتنمية الوطنية، بينما نظم الأغلبية غالباً ما تفرز نظام الحزبين (معارضة وحكومة) يتناوبان على الحكم، مما قد يخلق عوائق أمام التنمية الاقتصادية على المدى الطويل[1].

٤ـ تُحفز هذه النظم الأحزاب والتكتلات السياسية والمرشحين الأفراد على توجيه خطابهم السياسي إلى أُطر واسعة من الناخبين، أكبر من نطاق الدائرة التي فيها مؤيدوهم، حيث إن الحافز الحقيقي في ظل التمثيل النسبي الحصول على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن مصدرها، إذ يُمكن لصوت واحد أن يُساعد قائمة في الحصول على مقعد إضافي أو حصول مرشح على تفضيل ثانٍ او ثالث قد يُساعده في الحصول على المقعد الانتخابي.

٥ـ تقود هذه النظم إلى الحد من هيمنة الإقطاع السياسي، من خلال ما تمنحه للأقليات السياسية من تمثيل في المجالس المنتخبة، فتحد من سيطرة الأطراف والقوى الكبرى على كامل مقاعد الدائرة، مما يحد من هيمنتها على سلطة اتخاذ القرار.

إن اعتماد نظام التمثيل النسبي على أساس الدائرة الوطنية الكبرى يحقق مزايا إضافية[2]:

ً١ـ يحقق الاندماج الوطني، فيلتقي ناخبو كل تكتل و منطقة مع ناخبي المناطق والتكتلات الأخرى، وكما يساعد في تحقيق التنمية إذ أنه يُجبر

---

[1] انظر: جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية، المرجع السابق، ص ٦٥.

[2] انظر :عصام اسماعيل ، النظم الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ٤١١-٤١٥.

الكتل السياسية على توجيه خطاب على المستوى الوطني الشامل لمعالجة قضايا إنمائية شاملة على صعيد الدولة مما يُساهم في خلق الأحزاب الوطنية، لأنه بعد الخروج من الخطابات الطائفية والمناطقية لا يُمكن تحقيق الخطاب الوطني المُؤثر والفعال ما لم يتم تجسيده في إطار مشروع حزبي يعمل على تحويله إلى واقع ملموس.

٢ـ يحقق المساواة والعدالة الحسابية حيث يكون الحاصل الانتخابي للمقعد الانتخابي واحداً و يجعل من المستحيل التلاعب في تخصيص المقاعد و يحمي من الانتهاكات التي قد تصيب قاعدة توزيع المقاعد بناء على عدد السكان ـ كما حدث في الجزائر من تلاعب تحدثنا عنه سابقاً، كما يُحقق المساواة في قوة أصوات الناخبين ،ويقلل من الأصوات الضائعة إذ أن الناخب يكون على يقين بأن كل صوت له دور في النتائج الانتخابية.

٣ـ يساهم في تعزيز التكتلات النيابية التي تتقدم ببرنامج انتخابي محدد يكون قد تم التوافق عليه مسبقاً بين مرشحي الكيان السياسي .

ثانياً. عيوب نظام التمثيل النسبي :

١ـ يُشجع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الصغيرة على ابتزاز الأحزاب الكبيرة عند تشكيل الحكومة كما هو الحال للأحزاب الدينية المتطرفة في الساحة الحزبية للكيان الصهيوني، حيث تقوم الأحزاب الصغيرة بفرض شروطها على الأحزاب الكبيرة[1] بسبب التعددية الاستقطابية التي يتميز بها نظام التمثيل النسبي .

---

[1] انظر : خالد صافي ، الانتخابات الفلسطينية ، دراسة حالة في الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني ، خالد شعبان (مشرف عام)، منتدى غزة للدراسات السياسية و الاستراتيجية الثاني (غزة، مركز التخطيط الفلسطيني ، ٢٠٠٩)، ص٧٧.

٢ـ نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي نظام معقّد ويتسم بدرجة من الغموض وتوزيع المقاعد يخضع لقواعد رياضية يصعب على عامة الناس ادراكها[١].

٣. كذلك ضعف الرابطة بين البرلمان والناخبين لتصل إلى درجة الانقطاع في ظل الدائرة الوطنية الواحدة، حيث إن الناخب لا يملك القدرة على تحديد هوية وشخصية المرشح، و تبدو ظاهرة الانقطاع جلية عندما تُوزع المقاعد على أساس الدائرة الوطنية، ولا يكون قد تم توزيع المقاعد مناطقياً، فقد تفوز احدى القوائم بعشرة مقاعد ويأتي هؤلاء النواب العشرة من منطقة واحدة، ففي مثل هذه الحالة فوراً يشعر المنتمي إلى هذا الحزب أنه غير ممثل على الصعيد المحلي، لأن أيا من مرشحي منطقته لم يفز في الانتخابات، فانعدام الترابط بين النائب وناخبيه من الناحية الجغرافية، ينشأ عن أن النائب لم يعُد مرتبطا بجمهور منطقته كارتباطه بالمنهج الذي يعتمده الحزب الذي يمثله فمثلاً اعتماد النظام النسبي على أساس الدائرة الوطنية كما في ناميبيا وجنوب افريقيا أو الكيان الصهيوني، يُؤدي إلى اضعاف الصلة بين الناخبين وأعضاء البرلمان، فالناخبون لا يمكنهم تقرير من سيمثلهم أو حتى لن يتمكنوا من حجب الثقة عن شخص ثبتت عدم كفاءته، وتتزايد هذه المخاوف في ظل الدول النامية التي يغلب عليها الطابع الريفي، حيث أنَّ رغبة الناخبين في شخص يُمثلهم مناطقياً أقوى إلى حد كبير من غبتهم بممثل لهم ينتمي الى حزب سياسي لا يتعاطون معه بشكل فاعل [٢].

٤. يُعطي الأحزاب المتطرفة اليمينية واليسارية الفرصة لأن تحصل على تمثيل في المجالس المنتخبة، كما حدث في حكومة (فيمار) في ألمانيا نتيجة ضغوطات المجموعات المتطرفة، كما يمكن أن ينخفض الدعم الشعبي

---

[١] انظر: رقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨.

[١] انظر :عصام اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية، مرجع سابق ،ص٤١٥-٤١٦ .

لحـزب مـا ، لكنـه يبقـى ذا دور في الحكومـة فبقـي الحـزب الـديمقراطي المسيحي شريكاً بارزاً في الحكومة لسبع عشرة سنة على الرغم من هبوط أسهمه لدى الجماهير.

٥- إن النظم النسبية تفرز في العادة حكومات ائتلافية ،قد لا تقوى على تنفيذ سياسات متماسكة ، فإيطاليا عانت مدة (٥٠)عاماً من التحولات غير المستقرة للحكومـات الائتلافيـة[١] ، وهـذا مـا يُـؤدي إلى صـعوبة مـرور التشـريعات في المجلس النيابي وضعف الإمكانية مستقبلاً في تنفيذ سياسات متماسكة .

فمـن أخطـر عيـوب هـذا النظـام أنـه لا يـؤدي الى قيـام أغلبيـة قويـة ، ممـا يؤدي إلى حدوث الأزمات الوزارية و زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة.

٦- غالباً ما يؤدي إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية و تعددها وتشتت الأصوات تحت قبة البرلمان[٢] ، فقد تنشأ أحزاب لا تستند إلى قاعدة شعبية وبدون مبـادئ أو برامج سياسـية حقيقيـة ، لأن غالبيـة الأحـزاب سـتدخل البرلمـان وتحتـل عـدداً من المقاعد بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها.

---

[١] انظر : د. غازي كرم، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الشارقة، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص١٧٧-١٧٨.

[٢] انظر : سام دلة، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

ثالثاً- مقارنة بين كل من نظامي الأغلبية و التمثيل النسبي

Comparative Between PR And Majority Systems :

وبالمقارنة بين النظامين نستنتج ما يلي:

١- الاعتباران اللذان يتحكمان في المفاضلة بين النظامين :

أ – الاعتبار الأول :يتمثل في التساؤل عن أيّ النظامين أقرب إلى الروح الديمقراطية و إلى تحقيق العدالة والمساواة في العملية الانتخابية.

ب - الاعتبار الثاني :هو أيهما أكثر تحقيقاً للاستقرار السياسي والثبات الحكومي الذين لابد من توافرهما لتحقيق تقدم وازدهار أي دولة.

ومما لامجال للشك فيه أن نظام التمثيل النسبي هو الأقرب الى تحقيق المبدأ الديمقراطي، وإلى إيجاد العدالة والمساواة في ممارسة حق الانتخاب للمواطنين وبين الأحزاب السياسية المتنافسة، فيُحقق التناسبية بين الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد التي يكسبها، وهوما لا تُحققه نظم الأغلبية، وعلى النقيض من ذلك فان نظام التمثيل النسبي غالبا لا يُحقق الاعتبار الثاني الخاص بالاستقرار الحكومي، لأنه من الصعب جداً في ظل التمثيل النسبي أن تقوم أغلبية برلمانية قوية تكون قادرة على تولى الحكم وتشكيل الحكومة كما يحدث في ظل نظام الأغلبية[١]، ولظاهرة عدم الاستقرار الوزاري نتائج تترتب من الناحيتين الإدارية والسياسية[٢]:

فمن الناحية الإدارية :يؤدي عدم الاستقرار الوزاري بالوزير إلى ترك وزارته قبل الأوان، فلا تتيح له الفترة الزمنية القصيرة الاطلاع على المسائل والأمور العالقة وتنفيذ سياسة الحكومة، مما يؤدي إلى خلل في العمل الإداري.

---

[١] انظر : د. حسن البحري ، الانتخاب، مرجع سابق، ص ٧٣.

[٢] انظر : د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق، ص٣٣٤-٣٣٥.

ومن الناحية السياسية :فإن عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات بشكل سريع يُؤدي إلى فقدان الوزراء للشعور بالمسؤولية، وعدم التفاني في العطاء والعمل، خاصة وأن تغيير الحكومة يُعفي الوزير من المسؤولية السياسية عن تصرفاته في الحكومة المستقيلة، حتى ولو اشترك في الحكومة الجديدة.

وعلى الرغم مما سبق لا يُمكن لأحد أن يجزم بأفضلية أحد النظامين على الآخر بصفة مطلقة على المدى البعيد، لأن تفضيل أحدهما على الآخر مرهون بالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل دولة و بمدى الفعالية التي يُحققها النظام المطبق في الواقع العملي.

٢ـ التمثيل النسبي يجعل أساس المفاضلة بين الأفكار والبرامج لا بين الأشخاص و هذا ما يُحققه الانتخاب على أساس الأغلبية وفق نظام القوائم، مع أن هذه الميزة تسقط في حال تم إقرار مبدأ حُرية تشكيل القوائم .

٣. فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وهدر الأصوات : إن نظام التمثيل النسبي يُخفض من نسبة الأصوات المهدورة مما يُشجع على المشاركة السياسية عكس الأغلبية.

٤ـ الكثير من الباحثين يعتبرون التمثيل النسبي مسؤولاً عن حالات عدم الاستقرار السياسي في البلدان التي اعتمدته، بسبب تشجيعه على تعدد الأحزاب فيها، حيث يربطون عادة بين استخدام نظام التمثيل النسبي وعدم الاستقرار السياسي إلى تجارب جمهورية فايمار في ألمانيا، والجمهورية الرابعة في فرنسا وإيطاليا منذ عام /١٩٤٥/، غير أنه من اللافت عند المقارنة **في فرنسا** بين الفترة الممتدة من /١٩٢٨/ إلى /١٩٣٦/ وهي ـ الفترة التي اعتمد فيها الاقتراع الأكثري في الدوائر الفردية على دورتين ـ والسنوات الممتدة من (١٩٤٥) الى (١٩٥٦) و هي ـ الفترة التي اعتمد فيها النظام النسبي أولاً ثم

المختلط ذو المفاعيل النسبية - هو التشابه و التوافق في الانقسامات وعدم الاستقرار داخل هذه المجالس[1].

وفي ألمانيا، لا يختلف الأمر كثيراً عند إجراء المقارنة بين تكوين الرايشتاغ (الجمعية الوطنية الألمانية) في المرحلة التي تسبق /١٩١٤/ ـ فترة اعتماد النظام الأكثري في دوائر فردية على دورتين ـ و مرحلة جمهورية فايمار من /١٩١٨/ إلى /١٩٣٤/ ـ فترة اعتماد التمثيل النسبي ـ فنجد التشابه الكبير من ناحية التشرذم السياسي، فبينما كان يوجد سبعةَ عشرَ حزباً عام /١٩٠٧/ ـ في ظل الاقتراع الأكثري ـ كان يوجد خمسةَ عشرَ حزباً بين عامي /١٩٢٨/ و /١٩٣٠/ ـ في ظل التمثيل النسبي، و**في ايطاليا**، رغم أنها عاشت فترة من عدم الاستقرار الحكومي بعد الحرب العالمية الثانية، إلَّا أنه لا يمكن نكران أنها كانت تتمتع بدرجة من الاستقرار السياسي فيها، ويتجلى ذلك في أنه على الرُغم من أن الحكومات المتعاقبة التي تشكلت في ايطاليا إلا أنها كانت تتشكل من عناصر الأحزاب ذاتها وغالبا من رجالات السياسة أنفسهم[2].

الفرع الثاني

النظم الانتخابية المختلطة

Mixed Electoral Systems

من أجل التقليل من عيوب كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، والاستفادة من محاسنهما، لجأت العديد من الدول إلى اعتماد النظم

---

[1] انظر : تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٦١-٦٢.

[2] انظر : تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان، المرجع السابق، ص ٦٢.

المختلطة ، حيث يتركب النظام المختلط من نوعين مختلفين من الأنظمة الانتخابية ويعملان معاً بشكل مترابط أو مستقل، حيث يقوم الناخبون بالاقتراع بموجبهما ، وتجتمع نتائج كلا النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة المنتخبة ، فيستخدم في ظل النظام المختلط أحد أشكال نظم الأغلبية والذي غالباً ما يكون بالاستناد الى دوائر أُحادية التمثيل، بالإضافة إلى أحد نظم التمثيل النسبي، حيث تُستخدم نسب متفاوتة للتصويت وفق كل نظام، حسب ظروف البلد ونوع النظام المختلط المعتمد.

ونذكر بعض الدول التي اعتمدت النظام المختلط حيث سيكون الرقم الأول عدد أعضاء البرلمان ،و الثاني عدد المقاعد حسب الأغلبية ، والثالث حسب نظام التمثيل النسبي :

ألبانيا	١٤٠ -١٠٠- ٤٠-	أرمينيا	١٣١ -٧٥- ٥٦-
أذربيجان	١٢٥ -١٠٠- ٢٥-	جورجيا	٢٣٥ -٨٥- ١٥٠-
مقدونيا	١٢٠ -٨٥- ٣٥-	روسيا	٤٥٠ -٢٢٥- ٢٢٥-
أوكرانيا	٤٥٠ -٢٢٥- ٢٢٥-	ليتوانا	١٤١ -٧١- ٧٠-
بوليفيا	١٣٠ -٦٨- ٦٢-	المكسيك	٥٠٠ -٣٠٠- ٢٠٠-
السنغال	١٢٠ -٦٥- ٥٥-	اليابان	٤٨٠ -٣٠٠- ١٨٠-
ايطاليا	٦٣٠ -٤٧٥- ١٥٥-	كوريا الجنوبية	٢٧٣ -٢٢٧- ٤٦-

لكن ايطاليا تخلت عن النظام المختلط ـ كان النظام الانتخابي يوزع المقاعد البرلمانية(٧٥ ٪ من المقاعد وفق نظام الفائز الأول و ٢٥٪ وفق نظام التمثيل النسبي) .. و اعتنقت النظام النسبي في عام ٢٠٠٥ [١].

---

[١] انظر :

Jim Martin, Mixed Electoral Systems, MMM vs. MMP, Unique Systems or Two Sides of the Same Coin? , Graduate Program in International Relations , December, 2006.p25.

وأجرت ايطاليا اصلاح انتخابي بالقانون (٥٢) تاريخ ٢٠١٥/٥/٦ ليصبح نافذا في بداية ٢٠١٦ وأبقت على نظام التمثيل النسبي لكن بجولتين[١].

وبلغاريا كانت قد اعتمدت نظام التمثيل النسبي عام ١٩٩٠ لانتخابات البرلمان التأسيسي الذي أقر دستور بلغاريا عام ١٩٩١ ، لكن تخلت بلغاريا عن النظام المختلط واعتنقت نظام التمثيل النسبي مع نسبة حسم (٤٪) و تقسيم البلاد إلى/٣١/دائرة انتخابية.

وفي جورجيا يُشترط حصول المرشح للانتخابات الفردية على (٣٣٪) على الأقل من الأصوات وأن يُشارك في الانتخابات أكثر من (٥٠٪) من الذين لهم حق الاقتراع ونسبة الحسم (٧٪) حيث تُقسم مقاعد البرلمان إلى /٨٥/ مقعداً بنظام الانتخاب الفردي وفق الأغلبية و/١٥٠/ مقعداً يتم انتخابهم بموجب التمثيل النسبي[٢].

و هناك نوعان من النظم الانتخابية المختلطة : نظام تناسب العضوية المختلطة والنظام المتوازي.

أولاً. نظام تناسب العضوية المختلط *(Mixed Member Proportional)* **:**

هو أحد النظم الانتخابية المختلطة، حيث تُستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر أحد نظم الأغلبية عادة، حيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في نسبية النتائج المنبثقة عن نظام الأغلبية[٣] .

---

[١] انظر : : موسوعة ويكيبيديا الحرة،بعنوان *Italian Electoral Laws* ،*على الرابط:*
https://en.wikipedia.org/wiki/Italian_electoral_law_of_2015

[٢] انظر : جعفر ابراهيم حجي ،تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي ، مرجع سابق ،ص ٦٨ .

[٣] انظر : *Andrew And Others , Electoral Systems Design , op.cit., p.95.*

ويقوم هذا النظام بدمج المزايا الإيجابية لنظامي الأغلبية والتمثيل النسبي ويُطبق حالياً في سبع بلدان، منها/ألمانيا ،نيوزيلندا ، فنزويلا/ وكان مطبقاً في إيطاليا سابقاً قبل عام/٢٠٠٥/.

وبموجبه يتم انتخاب قسم من أعضاء البرلمان بموجب إحدى نظم الأغلبية عادة ما يكون نظام الدوائر ذات العضوية المنفردة والقسم المتبقي يتم انتخابه وفق نظام القائمة النسبية، **ففي تايوان مثلاً**، يتم استخدام نظام الصوات الواحد غير المتحول في الترشيح الاسمي لانتخاب /٦/برلمانيين من السكان الأصليين[١]،و/٧٣/مقعداً وفق نظام الأغلبية- دوائر منفردة العضوية، و /٣٤/مقعداً وفق نظام القائمة النسبية.

فالفكرة الأساسية لهذا النظام تكمن في تسوية الأثر غير النسبي الناتج عن نظام الانتخاب بالأغلبية، وذلك من خلال توزيع مقاعد إضافية وفقاً لنظام التمثيل النسبي، فيستند هذا النظام إلى نظام مرحلي بسيط، حيث توزع المقاعد وفقاً لنظام الأغلبية ، ثم يتم التعويض وفقا للنظام النسبي، والتي عادة لا يُسمح فيها بمشاركة الأحزاب الكبيرة التي شاركت في نظام الانتخاب بالأغلبية[٢].

لو فاز حزب بما نسبته (١٠٪)من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية، في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب النظام الآخر، فسيُعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للانتخاب وفقاً لنظام التمثيل

---

[١] انظر :

Frank C. Thames, Martin S. Edwards, Differentiating Mixed-Member Electoral Systems, Comparative Political Studies,(Texas UN, Sage Publications, 2006), p.4.

[٢] انظر : د. مازن حسن ، النظم الانتخابية ، دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها و الانعكاسات على السياق المصري، مرجع سابق، ص٣٩.

النسبي، بما يكفل له الحصول على (١٠) بالمئة من مقاعد الهيئة المنتخبة، وقد يطبق هذا النظام من خلال إعطاء الناخبين إمكانيتين للخيار تتبع كل منهما لواحد من النظامين الانتخابيين، أو من خلال اعطائهم خيارا واحدا يتمثل في الاقتراع لصالح المرشحين في دوائرهم الانتخابية ويتم احتساب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من خلال تجميع أصوات مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية .

مثال تطبيقي (ألمانيا):

هذا النظام مطبق في ألمانيا حيث يتم انتخاب نصف أعضاء مجلس (البوندستانج) وفقاً لنظام الفائز الأول حيث تُقسم البلاد إلى /٢٩٩/ دائرة انتخابية فردية، ويتم الاقتراع فيها حسب نظام الأغلبية النسبية، ويتم انتخاب باقي أعضاء البوندستاج حسب نظام قائمة التمثيل النسبي، حيث تُقسم البلاد إلى /١٦/ دائرة انتخابية. كان يتم استخدام طريقة نايماير في توزيع المقاعد . لكن تم العدول عنها إلى آلية سانت ليغو بعد الاصلاح الانتخابي، حيث يجب على الحزب ليتمكن من الحصول على تمثيل في البرلمان أن يحصل على أكثر من (٥٪) من الأصوات على المستوى الفدرالي أو يحصل على ثلاث مقاعد فردية في الدوائر الفردية على الأقل، ويعتبر عدد الأصوات التي فاز بها الحزب وفق نظام القائمة النسبية في الولاية الفيدرالية هو الأساس في حساب المقاعد التي يفوز بها الحزب، ويتميز النظام الانتخابي الألماني بخاصية المقاعد الإضافية، التي تظهر عندما يفوز حزب بدوائر انتخابية فردية في ولاية فدرالية أكثر عن ما يحق له وفقاً لعدد الأصوات التي فاز بها عن طريق القوائم النسبية على المستوى الفدرالي، فيحتفظ المرشحون الفرديون بمقاعدهم التي فازوا بها، ويزيد العدد الإجمالي للنواب بمقدار المقاعد الإضافية، فتتم زيادة عدد مقاعد البوندستاج لضمان أن يحصل تعويض الخلل

الذي يحدث بسبب نظام الأغلبية، فكل قائمة حزبية تحصل على مقاعد تتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها في الدائرة الانتخابية[1].

مزايا نظام تناسب العضوية المختلط :

أ- يتمتع بمزايا نظام التمثيل النسبي، وفي الوقت نفسه يُسهم في إبقاء رابطة بين الممثلين المنتخبين ومناطق جغرافية محددة، مما يُقوي صلتهم بناخبيهم[2].

ب - يمكن لنظام تناسب العضوية المختلط أن يحقق نفس المستويات من النسبية في نتائج الانتخابات بتوجيه ناخبي الحزب لعدم التصويت لصالح مرشحه في دائرة معينة، حيث تكون حساباتهم قد بينت لهم بأن انتخاب مرشح معين بموجب تناسب العضوية المختلط لن يُعطي الحزب مقعداً إضافياً بل يعمل على استبدال مرشح بآخر سيتم انتخابه من خلال القائمة الحزبية.

عيوب نظام تناسب العضوية المختلط :

أ- كثيراً ما لا يكون الناخبون على دراية بأهمية الصوت الثاني للقائمة في توزيع المقاعد النهائي للهيئة المنتخبة - إذ يتم إعطاء الناخب صوتان، الأول للحزب والثاني لممثله المحلي - مما قد يؤدي إلى إيجاد شريحتين من الممثلين المنتخبين، إحداهما مسؤولة أمام الناخبين في الدائرة التي فاز بالمقعد الانتخابي عنها، والنوع الثاني الذين لا يشعرون بأية مسؤولية أخرى غير تلك التي تربطهم بالحزب الذي تم انتخابهم على قائمته، دون أية روابط جغرافية[3].

---

[1] انظر : موسوعة ويكيبيديا الحرة ، على الروابط :
https://en.wikipedia.org/wiki/Electoral_system_of_Germany#Voting_system
https://en.wikipedia.org/wiki/German_federal_election,_2013#Electoral_system
https://www.loc.gov/law/help/national-parliaments/germany.php.
https://en.wikipedia.org/wiki/Negative_vote_weight.
*تاريخ زيارة المواقع :*٢٠١٦/١١/٢ http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esy/esy_de

[2] انظر : *Andrew and others, Electoral systems engineering, op.cit., p.95.*

[3] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص ٥٩.

ب ـ يحفز هذا النظام على ما يُسمى بالاقتراع الاستراتيجي، حيث يقوم الناخب بالتصويت للمرشح ذو الحظوظ الأوفر عوضا عن التصويت لصالح مرشحه المفضل[1].

ثانياً ـ النظام المتوازي *Parallel System*:

يتكون هذا النظام من مزيج من إحدى نظم الاغلبية وأحدى نظم التمثيل النسبي مع وجود استقلالية في آلية العمل لكلا النظامين، فكل منهما يعمل على حده، إذ لا يعمل نظام التمثيل النسبي على معالجة الخلل في تناسب النتائج الذي يتركه نظام الأغلبية.

في ظل هذا النظام قد يُعطى الناخب ورقة اقتراع واحدة ،فيُدلى بصوته للحزب الذي يدعم برنامجه السياسي ويصوت للمرشح المفضل لديه ، كما يُمكن أن يُعطى الناخب ورقتين منفصلتين للاقتراع، واحدة منهما للانتخاب بموجب الأغلبية والأخرى بموجب نظام التمثيل النسبي[2].

مثال تطبيقي:

إن هذا النظام مُطبق في كوريا الجنوبية لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التي كانت تتألف من /٢٩٩/ عضوا يتم انتخاب /٢٢٤/ منهم بموجب نظام الفائز الأول و الـ /٧٥/ مقعداً المتبقية يتم انتخابها بموجب نظام التمثيل النسبي، لكن لاحقاً في /٢٠١٤/ أوصت المحكمة الدستورية الكورية بإجراء تعديل على توزيع الدوائر الانتخابية لأنها أصبحت غير متناسبة مع التوزيع السكاني ولا تحقق التمثيل المتساوي، ليتم تعديل أعضاء الجمعية الوطنية في شباط /٢٠١٦/ لتصبح /٣٠٠/عضواً يتم انتخاب /٢٥٣/عضواً

---

[1] انظر : جعفر ابراهيم حاجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق ،ص٦٩.

[2] انظر : د. سرهنك حميد البزرنجي، الأنظمة الانتخابية و المعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات (منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠١٥)، ص ١٧٥.

وفقاً لنظام الفائز الأول و /٤٧/ عضواً وفقاً لنظام القوائم الحزبية المغلقة على أساس التمثيل النسبي، مع وجود عتبة تمثيل هي خمس مقاعد فردية أو الحصول على (٣٪) من مجموع الأصوات الصحيحة الكلي[١].

مزايا النظام المتوازي:

أ- للناخب حق اختيار ممثل للدائرة، وممثل للحزب، فيعمل على الحد من الخلل الحاصل في نسبية النتائج إلى حد ما.

ب - تُعطى الأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات فرصاً أكبر في الحصول على المقاعد إذا ما كان عدد المقاعد كافياً وعتبة التمثيل منخفضة، في حال فشلت في الحصول على مقاعد في الانتخابات بالأغلبية.

ج - يؤدي إلى تفتيت النظام الحزبي بدرجة أقل من نظام التمثيل النسبي النقي[٢].

د - تقليل نسبة الأصوات الضائعة، ومسؤولية الأعضاء المنتخبين أمام الناخبين لوجود التمثيل الجغرافي في الدوائر الانتخابية [٣].

عيوب النظام المتوازي :

أ -مثل نظام تناسب العضوية المختلط، يفرز نوعين من الممثلين .

ب -نظام معقد نسبياً، فيحتاج الناخبون في ظل النظام المتوازي إلى حد أدنى من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب.

---

[١] *انظر :* موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *South Korean Legislative Elections. 2016*،على الرابط *https://en.wikipedia.org/wiki/South_Korean_legislative_election,_2016*

[٢] انظر : د. سرهنك حميد البزرنجي ،الأنظمة الانتخابية ، المرجع السابق ،ص ١٧٥.

[٣] انظر :لجنة مالاوي الانتخابية، بعنوان *Parallel Electoral System*، على الرابط: *http://www.mec.org.mw/news_updates/2016-04-03-Parallel_Electoral_System.html*

ج -لا يمكن ضمان نسبية تامة في نتائج الانتخابات مما ينتج عنه استبعاد بعض الأحزاب السياسية من الحصول على أي تمثيل لها على الرغم من فوزها بأعداد لا بأس بها من أصوات الناخبين[1].

ثالثا-المقارنة بين نوعي النظم المختلطة:

١. أوجه التشابه :

أ ـ كلاهما يفرز نوعين من الأعضاء المنتخبين.

ب ـ كلاهما يدمج بين مزايا التمثيل النسبي والأغلبية.

ج ـ كلاهما يمتازان بالتعقيد نسبياً ويحتاج الناخبون إلى حد أدنى من الأساسيات المتعلقة بالمعرفة الانتخابية.

د ـ كلاهما قد يُحفز على الاقتراع الاستراتيجي، حيث يقوم الناخبون بالتصويت للمرشح الأوفر حظاً عوضاً عن المرشح المفضل.

٢. أوجه الخلاف :

أ ـ نظام تناسب العضوية المختلط أكثر نسبية كونه يعمل على تصحيح الخلل التي تنتج عن نظام الأغلبية .

ب ـ كلا النظامان الانتخابيان في ظل تناسب العضوية المختلط يعملان معا ويكملان بعضهما بعضا ، على العكس من النظام المتوازي حيث يعمل كل من النظامين بشكل منفصل.

---

[1] انظر : أشكال النظم الانتخابية، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٨.

الفرع الثالث

النظم شبه النسبية

Semi Proportional Systems

بالإضافة إلى نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة، هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تتطابق في تفاصيلها و في مضمونها مع أي من التصنيفات السابقة لكن في طريقتها لترجمة الأصوات تقع بين النسبية التي تؤمنها نظم التمثيل النسبي *PR* وبين مبدأ الأغلبية العددية التي تؤمنها نظم الأغلبية وهي، نظام الصوت الواحد غير المتحول، النظام المحدود، ونظام بوردا وسنتناولها تباعاً .

أولاً- نظام الصوت الواحد غير المتحول *Single Non-Transferable Vote System* **:**

وهو نظام تمثيل شبه نسبي يجمع بين الدوائر المتعددة المقاعد و طريقة فرز الأصوات المطبقة في الانتخاب بالأغلبية لمقعد واحد، فيُدلي الناخبون بصوت واحد[1].

إنّ نظام الصوت الواحد غير المتحول هو النظام الانتخابي الذي يكون فيه لكل ناخب صوت واحد، في دائرة انتخابية متعددة التمثيل، بحيث لا يكون لكل ناخب الا صوت واحد، يستخدمه لصالح مرشح واحد، ويفوز من ينال العدد الأعلى من الأصوات، وخلافاً لنظام الفائز الأول، فانّه يتم في دوائر متعددة العضوية، حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد لكل دائرة انتخابية فيفوز المرشحون الحاصلون على أعلى عدد من الأصوات[2].

---

[1] انظر : عصام اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

[2] انظر : د.سرهنك حميد البزرنجي ، الأنظمة الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.

مزايا نظام الصوت الواحد غير المتحول[1]:

أ- إمكانية تمثيل أحزاب الأقلية بصورة أنجع من نظم الأغلبية ، كما يزيد من فرص فوز المستقلين في الوصول للمقعد البرلماني، ويتميز بكونه نظام سهل الفهم و التطبيق.

ب - يسهم هذا النظام في دفع قيادات الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً، لتوجيه مؤيديها لتوزيع أصواتهم على مرشحي الحزب، والتزامهم بتوجيهات القيادات الحزبية.

عيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول :

بما أن هذا النظام يقوم على أساس تنافس مرشحي الحزب الواحد للحصول على الأصوات، فانه سيدفع مرشحي الحزب الواحد للتناحر وأحيانا يقود للانقسامات الداخلية في الحزب، مما قد يؤدي إلى خلق سياسية الزبائنية الانتخابية *Clientelistic Politics* [2].

أ - عادة ما ينتج عن استخدام هذا النظام ضياع الكثير من الأصوات، وبشكل خاص في ظل وجود شروط ترشح سهلة، مما يدفع أعداداً كبيرةً للترشح للانتخابات[3]، وتشتت الأصوات بين المرشحين الكُثر، فلا يتمكنون من الفوز لضياع الكثير من الأصوات .

---

[1] انظر : *Andrew and others, Electoral systems engineering, op.cit., p.113.*

[2] سياسية الزبانية الانتخابية تعني ان ينتهج المرشحون سياسات معينة لتقديم اغراءات لمجموعة من الناخبين للحصول على أصواتهم.

[3] انظر : *Andrew And Others ,Electoral Systems Design , op.cit., p. 117 .*

ج ـ يتطلب هذا النظام من الأحزاب السياسية اتباع استراتيجيات معقدة، فيما يتعلق بتسمية مرشحين وإدارة أصوات ناخبيهم، لذلك يجب على واضعي السياسات الحزبية أن يكونوا على درجة عالية من الخبرة الفنية والعملية، وهذا من الصعب توفُّره في الأحزاب حديثة النشأة في البلدان التي خرجت حديثا من الحروب و لازالت حديثة العهد بالديمقراطية.

ثانياً ـ نظام التصويت المحدود *Limited Vote* **:**

إنّ هذا النظام يقع وسطاً بين نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت الجمعي[1]، فهو أحد نظم الانتخاب بالأغلبية التي تستخدم في الدوائر متعددة المقاعد، ويكون للناخب فيها عددٌ من الأصوات أقل من عدد المقاعد الخاصة بالدائرة الانتخابية، فمثلا لوكان للدائرة/٧/ سبعة مقاعد، يكون للناخب خمسة أو أربعة أصوات، إلّا أنّ الواقع العملي يفترض أن يكون للناخب عدد من الأصوات أقل من عدد المقاعد بواحد أو اثنين، فليس للناخب الحق في التصويت للائحة كاملة كما لا يحق له أن يشطب كل المرشحين ويُبقي على مرشح واحد فقط [2] ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى عدد من الأصوات، وقد استخدم نظام التصويت المحدود في بعض الدوائر الانتخابية في إنكلترا فيما بين عامي /١٨٦٧ـ١٨٨٥/، ويُستخدم في الانتخابات التشريعية في جبل طارق ،فُيعطى الناخب ثمانية أصوات لاقتراع خمسة عشر مقعدا[3].

---

[1] انظر : جعفر ابراهيم حجي، تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق ،ص ٧١.

[2] انظر : عصام اسماعيل وآخرون ، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

[3] انظر : د. عمرو هاشم ربيع ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص١١٢.

مـع العلـم بـأنني أنتقـد اعتبـاره نظـام تمثيـل شـبه نسـبي، لأنـه يتميـز بخصائص نظام الصوت الجمعي ويعمل بآلياته، لكنه يُعطي الأقليات فرصة أكبر في الحصول على تمثيل، فيمكن اعتباره احدى وسائل تمثيل الأقليات كما سنرى لاحقاً في الفرع الرابع.

مزايا التصويت المحدود :

يعد نظاما سهلاً، يُحقق تمثيلاً أكبر للأقليات من نظام الفائز الأول .

عيوب نظام التصويت المحدود :

يتسبب بحدوث خلل في التمثيل فهو غير قادر على تأمين التناسب بين الأصوات والمقاعد[1]، كما يؤدي إلى حدوث انقسامات داخلية في الأحزاب كما في نظام الصوت الواحد غير المتحول، وضياع عدد من الأصوات، كما في الصوت الواحد غير المتحول لكن بدرجة أخف كونه يمنح الناخب عدداً أكبر من الأصوات، مما قد يُشجع المرشحين لتنسيق برامجهم السياسية للحصول على أكبر عدد من الأصوات .

كما يؤدي إلى إضعاف الأغلبية بوسيلة صناعية بحتة، كما أن مسألة اكتساب الأقلية لمقاعد ليست مضمونة مطلقاً، فحزب الأغلبية يستطيع أن يفوز بجميع مقاعد الدائرة إذا ما نظم صفوفه جيداً والتزام ناخبوه بتعليمات القيادات الحزبية[2].

ثالثاً. نظام بوردا *Borda Count System* **:**

هو نظام انتخابي اشتُق اسمه من اسم مبتكره وهو (جين تشارلز دي بوردا)، والذي قام بوضع هذا النظام الانتخابي عام /١٧٧٠/، وهذا النظام

---

[1] ففي عام /١٩٨٢/ حصل الحزب الاشتراكي الاسباني على (٤٧%) من الأصوات مقابل (٦٥%) من المقاعد، ولمزيد من المعلومات انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

[2] انظر : سرهنك حميد البزرنجي ، الأنظمة الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.

يعد من النظم التفضيلية، حيث يقوم الناخب بترتيب المرشحين فيُعطي الناخب صوته للمرشح الذي يفضله في المقام الأول بترتيب واحد، ثم يعطي الترتيب الثاني لمرشحه الثاني و هكذا، وبالتالي فهو نظام تفضيلي يتشابه مع النظام التفضيلي أو الصوت الواحد المتحول، إلَّا أنه يختلف عنهم من خلال إعطاء كل مرشح عدداً من النقاط وفقاً لترتيبه في بطاقة الاقتراع، فنظام بوردا وُضع في الأصل لانتخاب دوائرَ ذاتِ مرشح واحد، إلا أنه لا يوجد مانع قانوني أو واقعي من تطبيقه في الدوائر متعددة التمثيل[1]، ففي هذا النظام هناك عملية عدٍّ واحدة ،فيتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد، فعلى سبيل المثال لو خُصص للدائرة الانتخابية ثلاث مقاعد فان المرشحين الثلاثة الحائزون على أعلى النقاط هم الفائزون .

يُطبق هذا النظام في ناورو فقط وهي إحدى جزر المحيط الهادي

مزايا نظام بوردا[2]:

يُقلل من ظاهرة عرض الرشاوى على الناخبين، ويُعطي الناخب الحق في اختيار ممثله دون التقيد بالقائمة المفروضة عليه، فهو بذلك تجسيد حقيقي للإرادة .

عيوب نظام بوردا :

يحتاج الى ثقافة ووعي انتخابي على درجة عالية

---

[1] انظر : د. عمرو هاشم ربيع ، موسوعة المفاهيم و المصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

[2] انظر : سرهنك حميد البزرنجي، الأنظمة الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٧٩.

الفرع الرابع

نظام التمثيل النسبي وآليات تمثيل الأقليات

PR And The Mechanisms of Minorities' Representation

يجب التمييز بين نظام التمثيل النسبي بالمعنى العلمي الدقيق ، وبين الوسائل التي تهدف فقط إلى إعطاء الأقليات فرصةً للتمثيل، أي تمكين أحزاب الأقلية من الحصول على بعض المقاعد في البرلمان، دون أنْ يكون التمثيل متناسبا مع أهميتها ، فالوسائل التي تتيح فرصة لتمثيل الأقليات يقتصر أثرها على تخفيف عيوب التمثيل وفق نظام الأغلبية .

ومن الوسائل التي تمكن من تمثيل الأقليات : **التصويت المحدود أو الناقص، وتجميع الأصوات و الكوتا** . أما الطرق الفنية التي تستعمل لتحقيق التمثيل النسبي فهي آليات التمثيل النسبي وآليات توزيع المقاعد التي تم التطرق لها سابقا.

أولاً ـ طريقة التصويت المحدود :

وقد تم الحديث عن هذا النظام في الفرع السابق .

ثانياً ـ التصويت التراكمي *Cumulative Voting* **أو تجميع الأصوات :**

في هذه الطريقة يكون لكل ناخب عدد من الأصوات مساوٍ لعدد المقاعد الانتخابية المخصصة للدائرة، و للناخب الحرية في توزيع اصواته كما يشاء، فإما أن يوزعها على المرشحين كافة أو أن يوزعها بين مرشح واحد أو أكثر ، فعلى سبيل المثال لو كان للدائرة أربعة مقاعد ، يمتلك الناخب أربعة أصوات ليقترع بموجبها ، فمن حقه أن يوزعها كما يشاء، كأن يوزعها على مرشحين أو كلها لمرشح واحد[1].

---

[1] انظر : د. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

وتُستخدم طريقة التصويت التراكمي باستمرار في حوكمة الشركات[1]، واتبع التصويت التراكمي في /٧/ ولايات أمريكية، فاستخدم لانتخاب أعضاء مجلس النواب في ولاية الينوي بين عامي /١٨٧٠ -١٩٨٠/، كما استخدم في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر لانتخاب أعضاء المجلس التعليمي في بعض المدارس. كما في آذار عام /٢٠١٢/ ،أكثر من /٥٠/ مجلس محلي في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد الصوت التراكمي، بالاستناد الى قانون حق التصويت الوطني لعام/١٩٦٥/، من بينهم /بيوريا و الينوي/ لانتخاب نصف أعضاء مجلس المدينة ، كما في مقاطعة سلتون التابعة لولاية ألاباما لانتخاب مجلس المقاطعة والمجلس التعليمي، كما أن المحاكم في بعض الأحيان تأمر باستخدامه كحل لبعض القضايا كما حدث في عام /٢٠٠٩/ في منطقة بورت شستر التابعة ل نيويورك التي اعتمدت لأول مرة التصويت التراكمي في انتخاب اعضاء مجلس الأمناء في عام/٢٠١٠/[2].

إنّ الغاية الأساسية من هذه الطريقة إتاحة المجال أمام الأقليات السياسية للحصول على مقعد نيابي في المجلس المنتخب، فالأقلية في ظل هذا النظام

---

[1] أما حوكمة الشركات بالمفهوم الواسع، الذي تتبناه مدونة حوكمة الشركات في فلسطين فيقصد به "مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة ."وعليه، تهتم حوكمة الشركات، بشكل رئيسي، بالأسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.نقلا عن موقع الحوكمة لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية ،٢٠١٣ على الموقع **http://www.hawkama.ps/Pages/About.aspx**
تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٥/٥

[2] انظر : موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *Cumulative Voting*، تاريخ االزيارة : ٢٠١٦/٥/٥
https://en.wikipedia.org/wiki/Cumulative_voting

تستطيع أن تجمع أصواتها على مرشح واحد بغية الفوز في الدائرة الانتخابية وأثبت اتباع هذا الطريقة نجاعتها في حصول الأقليات على عدد معين من المقاعد النيابية[1] فهذه الطريقة في التصويت تمنح الأقليات السياسية والعرقية فرصة أكبر في الحصول على مقاعد في الهيئات المنتخبة، من خلال توجيه الناخبين لمنح أصواتهم لمرشح محدد، فيجب على أحزاب الأقلية أن تكون دقيقة في خططها وتوجيهاتها وتعليماتها لجمهور ناخبيها للحصول على التمثيل المرضي وقد تقود إلى تهميش شبه كامل للأقليات العرقية والسياسية إذا ما قامت بتسمية عدد كبير من المرشحين، إذ تضيع الأصوات بين المرشحين.

ويُؤخذ على هذه الطريقة أنها تُؤدي الى التمثيل المشوه للجسم الانتخابي وفي حالة عدم تنظيم الأغلبية لصفوفها، فإنها سوف تخسر المعركة الانتخابية و هذا ما حصل في ولاية (ألينوى) في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام /١٨٩٢ -١٨٩٤/، وعكس هذه الحالة يؤدي إلى إضعاف الأقلية - أي التنظيم الجيد للأغلبية ومنح أصواتها لمرشح واحد في كل دائرة انتخابية[2].

ولبطاقة الاقتراع نوعين، أحدهما، وهو الأبسط في الاقتراع التراكمي ويسمى **الاقتراع التراكمي المتساوي** حيث يقوم الناخبون بتدوين خياراته من المرشحين الذين يرغب بالتصويت لهم و آليا يجري تقسيم الأصوات بينهم، فهذه الطريقة لا تسمح للناخب بأن يخصص مستويات مختلفة من الدعم للمرشح المفضل أكثر له، لكنه يجعل من الأفضل دعم قائمة ما من المرشحين ،أمّا الطريقة الثانية والأكثر تعقيداً وشيوعاً هي الطريقة على أساس النقاط، حيث يُمنح الناخب عددا من النقاط بعدد المقاعد و يُعطى له حرية الخيار لتوزيع النقاط بين المرشحين على بطاقة الاقتراع، حيث يُشار إلى

---

[1] انظر : سرهنك حميد البزرنجي ، الأنظمة الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧-١٤٨.

[2] انظر : سرهنك حميد البزرنجي، المرجع السابق، ص ١٤٨.

هـذه النقـاط علـى أنهـا الأصـوات الـتي تُمـنح للناخـب[1]، إلا أن الـنمط الأول يُمكن اعتباره نمطاً من أنماط التصويت بالقائمة مع حرية تشكيل القوائم.

ثالثاً.أنظمة الكوتا :

بكل أنواعها سواء الكوتا النسائية أم الكوتا الخاصة بتمثيل المصالح والمهن[2] ، كالكوتا النسائية أو الكوتا التي يتم بناء عليها تخصيص نسبة معينة من المقاعد للعرقيات أو الطوائف المختلفة كالكوتا التي اعتمدها القانون الانتخابي الأردني بتخصيص مقاعد معينة للمكونات الشركسية والمسيحية والشيشانية.

وبالنسبة لتمثيل الأقليات، فان وجود خلل في التمثيل المتوازن يكون خطيراً لتأثيره على استقرار النظام السياسي في حال عدم إقرار أقلية معينة بشرعية النظام السياسي لأنها كانت قد حُرمت من التمثيل، فتهدف الكوتا في مثل هذه الحالات إلى تصحيح الخلل وتحقيق مشاركة وتمثيل أكثر عدلاً من خلال تفعيل وسائل التمييز الايجابي[3].

وبذلك نجد أن وسائل تمثيل الأقليات عبارة عن آليات وطرق خُصصت فقط لزيادة تمثيل الأقليات بآليات مصطنعة، والغرض منها هو وصول عدد أكبر من فئات معينة إلى مقاعد المجالس المنتخبة، بينما نظم التمثيل النسبي هي أنظمة انتخابية تهدف إلى تحقيق العدالة في التمثيل فكل كيان سياسي يحصل على مقاعد تتناسب مع قوته الانتخابية بغض النظر عن زيادة عدد المقاعد للأقليات أم لا.

---

(1) انظر: د. عمرو هاشم ربيع ، موسوعة المفاهيم و المصطلحات الانتخابية و البرلمانية ، مرجع سابق ص١٠٧.

(2) الكوتا Quota : و هي نظام تخصيص عدد معين من المقاعد في المجالس المنتخبة لمجموعة معينة من الأشخاص (مهنية ، عرقية ، طائفية ،أو على أساس الجنس .....)

(3) انظر : شبكة المعرفة الانتخابية، بعنوان *Legislated Quotas for National Minorities* *http://aceproject.org/ace-en/topics/pc/pca/pca03/pca03b/default*

ملخص الفصل الأول

مع التوسع في قاعدة الهيئة الناخبة بعد إقرار نظام الاقتراع العام ، وبروز الأحزاب السياسية، أصبح يتوجب على البرلمان أن يكون ممثلاً لجميع المواطنين باتجاهاتهم المختلفة و أمانيهم المتنوعة ومصالحهم المتفاوتة، لا أن يكون البرلمان ممثلا للأمة كهيئة مجردة.

إنّ اختيار النظام الانتخابي المناسب مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد /التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية / عامل محوري في تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلدان كافةً و خاصة ذات المكونات المختلفة.

تتمتع النظم الانتخابية بأهمية في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية و لها دور في تأجيج النزاعات والصراعات في البلد أو الحد منها وإقصائها.

تتعدد أسباب نشأة النظم الانتخابية وتتنوع الأسس التي تقوم عليها النظم مما يؤثر على أهدافها التي تتباين من نظام لآخر، فيمكن القول أن النظم الانتخابية ليست حيادية، بل لها الدور الفاعل في تمثيل القوى السياسية ونمط الحكم على حد السواء، واتباع أحد الأنظمة لا ينتج عن اعتبارات نظرية أو تقنية بحتة فقط، بل ينجم عن دراسة و مقارنة النتائج المتوقعة، والأخذ بالاعتبار المعطيات السياسية الموجودة في الدولة، لذلك نجد دائما أن رغبة الأغلبية أو من في مواقع السلطة يدعمون تبني نظام انتخابي، يبدو لهم أنه الأفضل لتحقيق مصالحهم.

إنَّ النظم الانتخابية تتفرع إلى عدة أنواع تبعا لمعيار التقسيم (فردي - قائمة) أم (مباشر- غير مباشر) أم (أكثري - تمثيل نسبي - مختلط).

إنّ الأنواع الثلاثة الرئيسية (أغلبي - نسبي - مختلط) تتفرع إلى اثني عشر نظاماً انتخابياً فرعياً.

فنظم الانتخاب بالتمثيل النسبي توسعت على حساب نظم الأغلبية لما تحققه من عدالة في التمثيل و إعطاء فرص للأقليات للوصول إلى المجالس المنتخبة وتشجيع الحياة السياسية وتباين الأفكار والبرامج و لابد من الانتباه عند اختيار آلية توزيع المقاعد لتفاوت النتائج التي تترتب على كل منها.

إن الترشح الفردي في ظل التمثيل النسبي ممكن بشرط اعتبار المترشح الفرد لائحة مستقلة ويدخل المعركة الانتخابية بوصفه لائحة تحتوى مرشحا واحدا و يفوز المرشح في اللائحة المنفردة العضوية بمقعد انتخابي في حال تجاوز مجموع أصواته القاسم الانتخابي.

فيما يتعلق بالنظم المختلطة التي تجمع بين إحدى نظم الأغلبية وأحد نظامي التمثيل النسبي نجد أنها تجمع في حسناتها مزايا كل من النظامين محاولةً قدر المستطاع تجنب مثالبهما .

أمّا بشأن النظم شبه النسبية فهي في طريقتها لترجمة الأصوات التي تقع بين النسبية التي تؤمنها أنظمة التمثيل النسبي *PR* وبين مبدأ الأكثرية العددية ، فهي قليلة التطبيق و ذات نتائج غريبة في بعض الأحيان.

وبالمقارنة بين التمثيل النسبي والآليات المخصصة لتمثيل الأقليات يكون الفصل الأول قد انتهى ويخصص الفصل الثاني للحديث عن آثار نظم التمثيل النسبي وحالات تطبيقية عن دول عربية وغربية تطبقه وأخيراً الحديث عن النظام الانتخابي السوري ومدى إمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في الانتخابات السورية ، وتقديم مقترح حول النظام الانتخابي الأنسب.

الفصل الثاني

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

(آثاره-تجارب دولية-إمكانية تطبيقه في سورية)

تمهيد وتقسيم :

يترتب على النظم الانتخابية نتائج هامة تمس مفاصل الحياة السياسية في الدول، وتلعب دوراً حاسماً عند إجراء الدراسات الانتخابية للمفاضلة بينها، ولما كان نظام التمثيل النسبي هو موضوع الدراسة، سنتَطرَّق في هذا الفصل للحديث عن آثاره على صعيد المؤشرات السياسية التي ترتبط مباشرة معه، ودراسة تطبيقات نظم التمثيل النسبي في عدد من الدول العربية والغربية، ودراسة النظام الانتخابي السوري و نتائجه، وإمكانية تطبيق نظام التمثيل النسبي في سورية.

يقسم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ودراسة تجارب دولية.

المبحث الثاني : الانتخابات البرلمانية السورية وإمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

المبحث الأول

آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و دراسة تجارب دولية

The Impacts Of PR And Studying International Experiences

أثبتت البحوث العلمية في مجال النظم السياسية خلال سنوات عدة، أن هناك مؤشراتٍ سياسيةً معينة كالنظم الحزبية، ومعدلات المشاركة في الانتخابات العامة ونسب تمثيل فئات الشعب المختلفة تتأثر بالنظم الانتخابية بصورة متباينة، ولابد من أخذها بعين الاعتبار عند دراسة و تحليل النظم الانتخابية، على اعتبار أنّ نظم التمثيل النسبي تُشكل ثورة في عالم النظم الانتخابية لما توفره من عدالة في التمثيل، وإفراز نتائج انتخابية تتناسب والقوة التي يتمتع بها كل حزب يدخل غمار المعركة الانتخابية، وظهور اتجاه عالمي يدعو لاعتمادها سندرس في هذا المبحث آثار نظم التمثيل النسبي ومقارنتها مع النظم الأخرى، و نتطرق لتحليل نظم التمثيل النسبي في عدد من الدول العربية والغربية.

وسنتحدث عن ذلك من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني : دراسة تجارب انتخابية دولية

المطلب الأول

آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي (دراسة مقارنة)

The Impacts of PR(Comparative Study)

أثبتت الدراسات أن نظام التمثيل النسبي، يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله يُؤثر على النظام الحزبي فيُشجع على التشرذم الحزبي، و يزيد من معدلات التناسب بين المقاعد والأصوات، كما أنه يلعب دوراً مُهمًّا في التأثير في الانشقاقات الاجتماعية وتحويلها إلى انقسامات سياسية تُؤثر على خيارات الناخبين، كما له دور مهم في رفع مستوى تمثيل المرأة والأقليات.

وسندرس في هذا المطلب آثار نظم التمثيل النسبي من خلال الفروع الأربعة الآتية:

الفرع الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على النظام الحزبي

الفرع الثاني : نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والانقسامات الاجتماعية

الفرع الثالث: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ومعدلات المشاركة الانتخابية

الفرع الرابع: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وتمثيل النساء والأقليات

الفرع الأول

آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على النظام الحزبي

The Impacts of PR On The Party System

تلعب الأحزاب السياسية دوراً فاعلاً ومحورياً في أي نظام سياسي ديمقراطي، كتبسيط وهيكلية الخيارات الانتخابية، والتنظيم والحشد في سياق الحملات الانتخابية، كما تعمل على توضيح وتجميع المصالح المختلفة، وفتح قنوات التواصل والمناظرة، وممارسة عملها كمؤسسات سياسية فكرية، وتحديد الخيارات ومجالات المفاضلة التي يفاضل بينها الناخبون في الانتخابات العامة، وقادتها غالباً هم من يحكمون البلاد.

وتلعب الأحزاب دوراً حاسماً في تطوير مبادرات السياسة العامة في الدولة، فالنظم الحزبية لا تنشأ من الفراغ و إنّما تتأثر في كافة مراحل نموها وتشكيلها بالسياق الذي تعمل في إطاره حيث يعتبر النظام الانتخابي من أهم مكونات هذا السياق[1].

إن لهندسة النظم الانتخابية دوراً مهماً في البلدان التي تعاني من حالات عدم الاستقرار السياسي أو تشرذم في النظام الحزبي كما في إيطاليا والكيان الصهيوني، أوفي البلدان التي تهيمن فيها سياسة الحزب الواحد كما في سنغافورة واليابان، لكنْ من الممكن أن تُؤثر النظم الانتخابية بشكل غير مباشر على العديد من ملامح عمل الأحزاب كما في قوة الروابط والعلاقات بين المواطنين والأحزاب أو حتى تُؤثر في محددات الخيار الانتخابي.

---

[1] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

إنّ نقطة البداية لتحليل أي أثر للنظم الانتخابية على الحياة الحزبية هي مقولة دوفرجيه حول العلاقة بين النظم الانتخابية والأحزاب السياسية **فقانون دوفرجيه الأول** (نظام الاقتراع الأكثري على درجة واحدة يميل لإنتاج ثنائية حزبية)، أما **القانون الثاني** (نظام الدورتين و التمثيل النسبي يميلان لإنتاج تعددية حزبية)[1].

وقبل الدخول بدراسة آثار النظم الانتخابية على النظام الحزبي، لابد من التطرق باختصار لما يُعتبر حزبا هامشياً *Fringe Parties* والأحزاب الهامة *Relevant Parties*.

ليس هناك تعريف جامع وعالمي للأحزاب الهامشية لكن هناك مجموعة من الخصائص المشتركة والمتداخلة للأحزاب الهامشية في السياق السياسي للعبارة، فعادة الأحزاب الهامشية هي التي تجذب فقط شرائح صغيرة من الناخبين، كما أنها صغيرة من ناحية العضوية الحزبية، وقياداتهم لا تنتمي عادةً إلى الجماعات النخبوية الراسخة ذات التاريخ السياسي، وأيديولوجية هذه الأحزاب تعتبر من قبل معظم الناخبين غير مترابطة، أو ليست ذات صلة بالتوافق السياسي، فيمكن القول بعبارة أخرى بأن الأحزاب الهامشية ليست جزء من التيار السياسي في البلد، وليست من الأحزاب الهامة[2].

---

(1) انظر: *Pippa Norris , Electoral Engineering , voting rules and political behavior , Cambridge Studies in comparative politics ,(Cambridge University Press, 2004), p.81.*

(2) انظر : *Kai Arzheimer , The final version appeared in James Alt et al(Eds) , The Encyclopedia of Political Science .CQ Press , 2011, p.1.*

Giovanni Capoccia , Anti – System Parties A conceptual Reassessment, Article in Journal of Theoretical politics 14 , no 1 (January 2002), p.9-35.

Jolly, Seth Kincaid, "The europhile fringe? Regionalist party support for European integration, "European Union Politics 8, no.1 (March 2007), p.109-130.

معظم الأحزاب الهامشية ليست هامشية بسبب أفكارها المتطرفة التي يضمرها مؤيدوها بل لأنها تميل الى العمل على قضية واحدة ليست كافية لتأمين المستويات اللازمة من الدعم السياسي ، من الأمثلة على الأحزاب الهامشية على سبيل المثال وليس الحصر : الأحزاب الدينية / الأحزاب العرقية والمناطقية ، لكن في حالات معينة يمكن لبعض الحركات الهامشية من دخول معترك الحياة السياسية كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية فتمكن الحزب الوطني الاسكتلندي من دخول معترك الحياة السياسية.

ولابد أيضاً من التعريف بالأحزاب الهامة *Relevant Parties* التي تُعرف بأنها الأحزاب التي حصلت على أكثر من عتبة معينة من الأصوات الوطنية أو المقاعد البرلمانية.

أولاً. نظم الأغلبية و الثنائية الحزبية *Majority System And Party Dualism*:

تميل نظم الأغلبية عادة لإفراز نظام الحزبين بسبب عاملين رئيسيين :

الأول : عامل ميكانيكي، حيث تتطلب نظم الأغلبية أن يحصل الحزب المنافس في الانتخابات على غالبية الأصوات للفوز بمقعد انتخابي في الدائرة الانتخابية، التي يكون من الصعب على الأحزاب الصغيرة الحجم أو الأحزاب الجديدة تحقيقها، ويترتب على ذلك ألَّا تحصل هذه الأحزاب على الأصوات اللازمة التي تؤهلها للفوز بالانتخابات كون قاعدتها الشعبية أصغرَ من القاعدة الشعبية للأحزاب القديمة والكبيرة الحجم، مما يُؤدي إلى غياب ظهور تعددية حزبية في النظام الحزبي للدولة[1].

أما **العامل الثاني النفسي**، إذ يقوم المؤيدون للأحزاب الصغيرة أو ذات الفرص الضئيلة في الفوز بالتفكير بطريقة عقلانية للتصويت لصالح الحزب صاحب الفرص الكبيرة بالفوز لعدم ضياع أصواتهم، إذا ما صوتوا لصالح الحزب صاحب الفرص القليلة، وبالتالي لن تشكل أصواتهم وزناً كافياً لدعم حزبهم للوصول إلى المقعد الانتخابي، فيلجأ مؤيدو هذه الأحزاب لما يُسمى بالتصويت الاستراتيجي، فيقترعون لصالح التفضيل الثاني أو الثالث[2].

---

[1] انظر : د. مازن حسن ، النظم الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ٥٤-٥٥.

[2] انظر :

Andr´e Blais and R. Kenneth Carty. 1991. "The psychological impact of electoral laws – measuring Duverger's elusive factor." British Journal of Political Science 21(1):p. 79–93

ولتوضيح كلا العاملين سندرس المثال الآتي :

لنفترض وجود نظام أغلبية، وفي دائرة انتخابية معينة هناك ثلاث قوىً سياسية تتصارع للفوز بالمقعد الانتخابي، وكان توزع الدعم الشعبي لها كالآتي:

الحزب (أ) له دعم شعبي بمقدار ٢٠٪ من الأصوات

الحزب (ب) له دعم شعبي بمقدار ٤٥ ٪ من الأصوات

الحزب (ج) له دعم شعبي بمقدار ٣٥ ٪ من الأصوات

فيكون أمام الحزب (أ) أحد خيارين :

- إمّا الاتفاق مع الحزب /ج/ على تقديم تنازلات في دوائر أخرى مقابل أن يسحب مرشحه في هذه الدائرة، ويحوّل مؤيديه للتصويت لصالح /أ/، أو بالعكس التنازل عن الترشيح هنا مقابل أن يقوم /ج/ بتوجيه مؤيديه للتصويت لصالح /أ/ في دوائر أخرى، وفي هذه الحالة نجد أن النظام الانتخابي يتحول فعلياً إلى نظام الحزبين لوجود اتجاهين يتنافسان على المقعد.
- يكون أمام الحزب (أ) الاستمرار في المعركة الانتخابية رغم ضعف احتمالات فوزه في الدائرة ، وستكون النتيجة خسارته، وهدر أصوات مؤيديه وتكرار ذلك على عدد من المرّات خلال دورات انتخابية متعاقبة سيؤدي إلى اندثار الحزب واستبعاده سياسياً، وكذلك الأمر سيتحول النظام الانتخابي إلى نظام الثنائية الحزبية.

وتعمل الآليتان ضد أي حزب جديد أو لا يتمتع بقاعدة شعبية واسعة مقارنة بالحزبين الآخرين، لكن إذا ما نجحت تلك الأحزاب الضعيفة في توسيع قواعدها، بصورة تجعله أقوى من الحزبين الآخرين، فستعمل هنا الآليتان لصالحه ضد مصلحة الأحزاب الأخرى، مع الأخذ بالاعتبار مدى التوزع أو التركيز الجغرافي لمؤيدي الحزب الأضعف في دائرة معينة، ويتحول

الحزب الأضعف إلى أحد الحزبين الكبيرين المنافسين فيها ، فيستفيد من العامل الميكانيكي، ومن الأمثلة على ذلك نجاح حزبي تكتل الكيبيك وحزب الإصلاح في المناطق التي يتركز فيها المتحدثون باللغة الفرنسية ، وكذلك الأحزاب الوطنية في اسكتلندا و ويلز في بريطانيا ، حيث تقوم في مناطق تركيز المواطنين الاسكتلنديين و الويلزيين لكنَّ قدرتها على الفوز في الانتخابات على المستوى الوطني بقيت محدودة.

وتواجه الأحزاب الصغيرة في ظل الانتخاب بالأغلبية عقبات كالتوزع والتركيز الجغرافي لداعمي الحزب، فتشكل نظم الأغلبية إشكالية بالنسبة للأحزاب ذات الدعم البسيط المنتشر على مدى عدة دوائر كحزب الخضر الأسترالي أو حزب المحافظين الكنديين التقدمي[1].

ثانياً. نظام التمثيل النسبي و التعددية الحزبية *PR And Multipartyism* :

يعتبر التمثيل النسبي نظاماً انتخابياً يقود إلى العدالة في التمثيل، ولا يعكس فقط صورة الرأي العام، بل يبرر حركة الشارع و يعطيها الزخم والشرعية ، فالتمثيل النسبي يمنح الأحزاب الجديدة درجة من الحماية[2] والاستمرارية، فيُعطِي ناخبيها القدرة على دعم حزبهم لإظهار مدى قوته وفعاليته و يحصل الحزب على مقاعد تتناسب مع ما حصده من أصوات .

ففي ألمانيا مثلاً، عَرفت الشيوعية بفضل نظام التمثيل النسبي نمواً أكبر و أسرع مما عليه الحال في فرنسا ، حيث تم الحد من اندفاعها بنظام الأغلبية، فالتمثيل النسبي هنا لم يسمح فقط بولادة حركات جديدة، بل مكنها من الصعود والنمو، حتى لو كان سينتج عن صعودها ونموها

---

(1) انظر : *Pippa Norris , Electoral Engineering , op.cit., p. 82.*

(2) انظر : محمد عيسى العيساوي ، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص١٧٢-١٧٣.

كارثة، فصعود الفاشستية والنازية بين عامي /١٩٢٢ و١٩٢٣/خير مثال على ذلك[١].

فنجد أنه عند تطبيق نظام التمثيل النسبي يختفي العاملان اللذان يؤديان إلى ظهور حزبين كبيرين، لأن ما يحدث عادة هو اختفاء الفروقات الكبيرة بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب ونسبة المقاعد التي يحتلها بالفعل في المجلس المنتخب مما يُفيد الأحزاب التي تكون في المركز الثالث والرابع لتَيقُن الناخبين الداعمين لها بأن أصواتهم لن تذهب هدراً وكل صوت سيلعب دوراً عند ترجمة الأصوات الى مقاعد وبخلاف الحال ستتضرر تلك الأحزاب لو كان النظام الأغلبي هو المطبق بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا وخصوصا التصويت الاستراتيجي.

ويترتب على إتباع نظام التمثيل النسبي نتائج متلاحقة، المباشرة منها هي وضع حد للتوجه نحو نظام الحزبين، فلا يوجد ما يدفع الأحزاب ذات التوجهات المختلفة للاندماج وتوحيد قواها على أساس أن انقسامها لا يُلحق ضرراً كبيراً بها[٢].

لكن في بعض الأحيان إذ يكون النظام شديد التعددية، تكون هناك حاجة ملحة لتشكيل حكومات ائتلافية فتُجْبَر الأحزاب في بعض الأحيان للتعاون مع أحزاب صغيرة متطرفة من أجل تشكيل ائتلاف يُحقق الأغلبية، وهنا قد تعمل أنظمة التمثيل النسبي لصالح الأحزاب المتطرفة، لأن الأحزاب الصغيرة تحصل على قدر كبير من السلطة أكبر من حجمهما وما تستحقه

---

[١] انظر : عصام اسماعيل، الأنظمة الانتخابية، ص١٣٣.

[٢] انظر : د . مازن حسن ، النظم الانتخابية ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

حسب أصواتها وذلك عندما تكون الأحزاب الكبيرة بحاجة للائتلاف مع الأحزاب الصغيرة لتحقيق الأغلبية[1].

والنتيجة الثانية غير المباشرة وهي زيادة احتمال حدوث انشقاقات بين الأحزاب إذ إنّ مجموع ما سيحصل عليه حزبان منشقان عن بعضها، لا يكون أقل بكثير عما كانا سيحصلان عليه في فترة توحدهم فيما لوكانا حزبا واحداً، وكل ما في الأمر أنّ ذلك قد يُسبب إرباك نفسي للناخبين.

إن الأثر المضاعف الذي قد ينجم عن نظام التمثيل النسبي، يظهر في حالتين رئيسيتين، أولهما، حالة الانشقاقات التي قد تحدث داخل الأحزاب القائمة بالفعل وثانيهما ظهور أحزاب جديدة، علماً أن الحالة الأولى ليست قاصرةً على نظم التمثيل النسبي، فالانشقاقات الحزبية قد تحدث في ظل نظم الأغلبية، لكنها تبقى ذات طابع مؤقت ومحدود، وتنتهي إمّا بتقرير الفصيلين الاندماج مجدداً أو أن يقرر أحد الفصيلين الاندماج مع حزب منافس كما حدث مع الليبراليين الوطنين في بريطانيا الذين انضموا لحزب المحافظين لاحقاً[2].

إن كثرة عدد الأحزاب التي يُشجعها التمثيل النسبي يؤدي إلى تشتيت الأصوات داخل البرلمان، ويخلق صعوبة في إيجاد أغلبية برلمانية قوية تمكنها من تشكيل حكومة، وهذا بدوره يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية ينتج عنها أزمات سياسية، وبالتالي حالة عدم استقرار سياسي في الدولة، بسبب ضعف الحكومات الناجم عن كثرة عدد الأحزاب لأن أياً منها لم يتمكن من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي تمكّنه من تشكيل الحكومة لوحده أو

---

[1] انظر :شبكة المعرفة الانتخابية آيس،بعنوان:*The Effect of Electoral System on Party System*
https://aceproject.org/ace-en/topics/pc/pcc/pcc04/pcc04c

[2] انظر : د. مازن حسن ، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٥٨.

بالتعاون مع حزب آخر، وبالتالي تكون الحكومة مشكلة من أحزاب هشة ضعيفة من السهل إسقاطها في حال الخلاف بين المكونات الحزبية أو حتى في حال الخلاف مع المعارضة[1].

وفي ظل نظام التمثيل النسبي تتمكن الفصائل الحزبية المنشقة الاستمرار في المنافسة الحزبية، إذ إنّ التمثيل النسبي يُؤمن لها الحماية في الحصول على مقاعد تتناسب مع أصواتها وبالتالي يؤمّن لها الوقاية من الاطاحة بها خارج النظام، وهذا ما نجده غالباً يُصاحب التحول من نظم الأغلبية إلى التمثيل النسبي - حدوث انشقاقات داخل الأحزاب القائمة- إمّا بانقسام حزب قائم إلى حزبين أو أكثر أو أن يباشر بتشكيل حزب جديد يضم في عضويته عدد من قادة حزب قديم لا يزال قائماً.

وأمّا بالنسبة لحالة ظهور أحزاب جديدة، فالواقع العملي يؤكد على أن نظم التمثيل النسبي تفرض عملياً حاجزاً انتخابياً - كحد أدنى من الأصوات لازم لدخول أي حزب إلى البرلمان - أقل بكثير من العتبة التي تفرضها نظم الأغلبية التي تشترط إمّا أغلبيةٌ مطلقة أو نسبية، أمّا في ظل نظم التمثيل النسبي يكون بمقدور الحزب الدخول للبرلمان ب (١٠٪ أو ٢٠ ٪) من الأصوات في الدائرة الانتخابية المعنية حتى لو كان ترتيبه الثالث أو الرابع في الدائرة وخصوصاً إذا كان عدد المقاعد المخصص للدائرة كبيرا مثلا /١٠/ مقاعد.

إن الحقائق السابقة تدركها الأحزاب الجديدة مع الوقت، والتي عادة لا تكون كبيرة الحجم، مما يمنحها دافعاً قوياً للتشكّل والظهور وخوض غمار المنافسة الانتخابية، باعتبار أنها بحصولها على عدد غير كبير من الأصوات تستطيع أنْ تحصد لنفسها عدد من المقاعد في البرلمان، على عكس نظم

---

[1] انظر : حسن فهد عيسى، دور الأحزاب و نظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (جامعة دمشق، ٢٠١٦)، ص ٢٢٨.

الأغلبية ولعل هذا السبب كان دافعاً للعديد من الدول التي أخذت بنظام التمثيل النسبي عندما وضعت ضوابط معينة بهدف منع ظهور أحزاب جديدة صغيرة تسعى للاستفادة من النظام الانتخابي القائم، خوفاً من تفتت النظام الحزبي القائم، مثل استخدام طريقة *d'Hondt*، أو المتوسط الأكبر، اللتين تتمتعان بدرجة عالية من عدم النسبية، وبالتالي لا يُحفزان قيام واستمرار الاحزاب الصغيرة[1]، أو تشريع عتبة تمثيل مرتفعة للحد من ذلك.

إنه لمن المهم جداً الاشارة إلى أن نظم التمثيل النسبي قد تخلق أثراً انكماشياً، وهو أن مثل هذه النظم تتطلب عادة أحزاب على درجة عالية من التنظيم والمأسسة والالتزام الحزبي ـ لأنها من جهة تكون مجبرة على خوض انتخابات يكون التنافس فيها بصورة أكبر على أساس برامج متباينة وأقل على أساس شخصية المرشحين، ومن جهة اخرى لأنها تتمتع بسلطة قوية ليس فقط في اختيار مرشحيها وإنما في ترتيبهم على القائمة الحزبية المعنية ـ وهذا الأمر الذي قد لا يتوافر في كثير من الأحزاب، وبالتالي تستطيع فقط الأحزاب التي تمتلك مثل هذه القدرات التنظيمية الاستمرار والدخول في معترك الحياة السياسية[2].

ثالثاً ـ الاختبار العملي (دراسة مقارنة للتمثيل الحزبي في ظل النظم الانتخابية) :

Practical Test (Comparative Study of The Party Representation In Electoral Systems)

لابد من شرح بعض المصطلحات التي سترد في الدراسة العملية كالتالي:

- العدد الوسطي للأحزاب البرلمانية *Parliamentary Parties* يُعرَّف بمتوسط الأحزاب التي ربحت مقعدا واحدا على الأقل.
- العدد الوسطي للأحزاب المهمة *Relevant Parties*وهو متوسط عدد الأحزاب التي حصلت على ٣٪ أو أكثر من المقاعد النيابية.

---

[1] انظر : د. مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٥٩.
[2] انظر : د. مازن حسن، النظم الانتخابية، المرجع السابق، ص ٦٠.

- العدد الوسطي للأحزاب البرلمانية الفعالة *Effective Parliamentary Parties* (حسبت من قاعدة بيانات CSES بطريقة لاكسو وتاغبيرا ١٩٧٩)[١].

إنّ التقديرات الواردة في الجدول تستند إلى الانتخابات الوطنية للبرلمان الأدنى *lower house* في /١٧٠/ بلدا أجريت فيها الانتخابات التشريعية حول العالم بين الأعوام /١٩٩٥ -٢٠٠٠/، والجدول الوارد أدناه/٢ -١/ يُظهر متوسط عدد الأحزاب السياسية البرلمانية والأحزاب المهمة في تلك البلدان، حيث /٨٣/ بلداً منها تطبق نظام الأغلبية و/٢٦/ بلداً يطبق النظام المختلط و /٦١/ بلداً يطبق نظام التمثيل النسبي.

جدول (٢. ١)[٢] يُظهر متوسط عدد الأحزاب السياسية البرلمانية والأحزاب المهمة في تلك البلدان، حيث /٨٣/ بلداً منها تطبق نظام الأغلبية و/٢٦/ بلداً يطبق النظام المختلط و /٦١/ بلداً يطبق نظام التمثيل النسبي

النظام الانتخابي	العدد الوسطي للأحزاب البرلمانية	العدد الوسطي للأحزاب المهمة	عدد الدول
كل نظم الأغلبية	**٥.٢٢**	**٣.٣٣**	**٨٣**
الصوت البديل	٩.٠٠	٣.٠٠	١
تصويت الكتلة	٥.٦٠	٤.٧٥	١٠
نظام الجولتين	٦.٠٠	٣.٢٠	٢٣
الفائز الأول	٤.٧٥	٣.٠٩	٤٩
كل المختلطة	**٨.٨٥**	**٤.٥٢**	**٢٦**
المتوازي	٨.٨٩	٣.٩٤	١٩
تناسب العضوية	٨.٧١	٦.١٧	٧
كل نظم التمثيل النسبي	**٩.٥٢**	**٤.٧٤**	**٦١**
الصوت الواحد المتحول	٥.٠٠	٢.٥٠	٢
القائمة النسبية	٩.٦٨	٤.٨٢	٥٩
الرقم الكلي	**٧.٠٥**	**٤.١٢**	**١٧٠**

[١] انظر: *Pippa Norris, Electoral Engineering, op. cit., p.84.*

[٢] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.84.*

إنّ الجدول /١.٢/ يُبيّن أن العدد الوسطي للأحزاب البرلمانية كان (٥.٢٢) في البلدان المطبقة لنظم الأغلبية و(٨.٨٥) في البلدان المطبقة للنظم المختلطة، و(٩.٢٥) في البلدان المطبقة نظم التمثيل النسبي، ولاشكَّ في أن متوسط عدد الأحزاب في البلدان المطبقة التمثيل النسبي هو ضعف العدد في البلدان المطبقة نظام الأغلبية.

كما أن الجدول يُظهر فيما يتعلق بالأحزاب المهمة - التي حصلت على أكثر من ٣٪ من المقاعد النيابية - أنَّ العدد الوسطي للأحزاب المهمة في ظل نظم الأغلبية هو (٣.٣٣) و في ظل النظم المختلطة (٤.٥٢) و في ظل التمثيل النسبي (٤.٧٤).

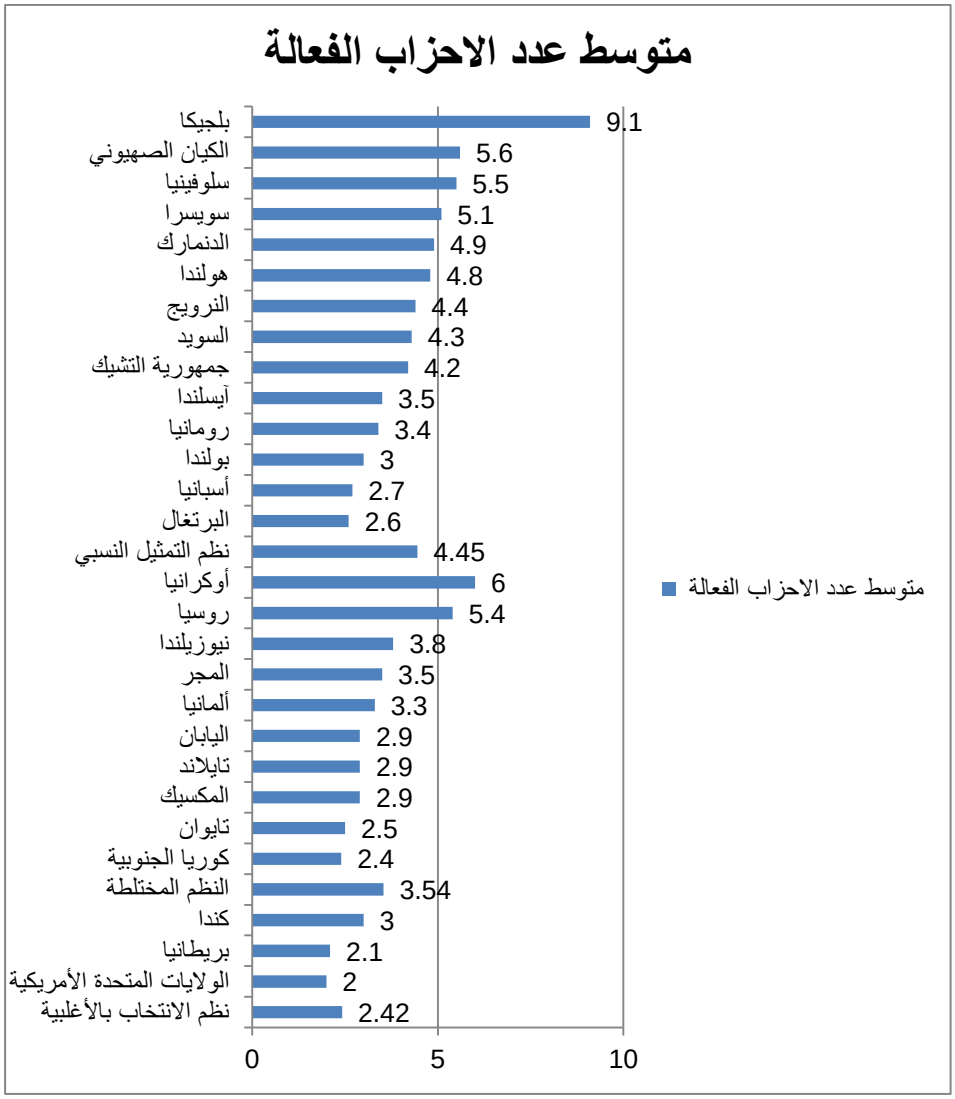
إننا نجد فروقاتٍ هامةً بين الأنواع الفرعية لعوائل النظم الانتخابية، فعلى سبيل المثال في الدول المطبقة للتمثيل النسبي نجد فروقات في العدد الوسطي للأحزاب البرلمانية والمهمة بين الدول المطبقة لنظام القائمة النسبية والدولتين المطبقتين لنظام الصوت الواحد المتحول (مالطا وإيرلندا)، ففي الدول المطبقة لنظام القائمة النسبية نجد أن العدد أكبر بما يُقارب الضعف، وبالمقارنة بين الأنظمة الفرعية لنظام الأغلبية نجد أنها تتباين بدرجة واضحة وخصوصاً ما بين نظام الصوت البديل الذي حقق أعلى متوسط فيما يتعلق بالأحزاب البرلمانية وأدنى متوسط فيما يتعلق بالأحزاب المهمة، ونظام الفائز الأول الذي حقق أدنى متوسط فيما يتعلق بالأحزاب البرلمانية و(٣.٠٩) بالنسبة للأحزاب المهمة و أكبر من المتوسط الذي حققه الصوت البديل .

إن قانون دوفرجيه يقول بوجود فروقات هامة في النتائج على النظام الحزبي، بين نظام الفائز الأول *FPTP* ونظام الأغلبية على جولتين *Second Ballot Runoff* وهذا ما نجده في الجدول، إذ أن متوسط عدد الأحزاب البرلمانية

والأحزاب المهمة في(٢٣)بلداً تطبق نظام الجولتين أكثر من متوسط عدد الأحزاب البرلمانية و المهمة في (٤٩) بلداً يطبقون نظام الفائز الأول، وفي الوقت نفسه نجد أنّ مُتوسط عدد الأحزاب في الدول التي تُطبق نظام القائمة النسبية أكبر بكثير من البلدان التي تطبق نظام الجولتين.

وعلى الرغم من النتائج التي توصلنا إليها، فإن متوسطات عدد الأحزاب يمكن أن تُخفي تباينات كبيرةً، لأنه يوجد فروقات رئيسية وطنية ضمن كل نوع من الأنواع الرئيسية، فهذه الفروقات بين المتوسطات الناتجة عن العلاقة بين النظام الحزبي و النظام الانتخابي في كل بلد تكون مشروطة بالتوزيع الجغرافي لمؤيدي الحزب، ومستوى عتبة التمثيل، والحجم الوسطي للدائرة الانتخابية، وتتأثر بأي تحيز ناتج عن التلاعب الحزبي بالنظام الانتخابي.

ولتوضيح ما سبق سندرس بشكل مقارن متوسط عدد الأحزاب البرلمانية الفعالة*Effective Number Of Parliamentary Parties* في (٣٠) بلداً من النتائج الواردة في قاعدة بيانات CSES دراسة مفصلة واردة في الجدول التالي.



الشكل البياني(٢ -١) [1] يبين الجدول متوسط عدد الأحزاب الفعالة في/٣٠/ بلداً بناءً على النتائج الواردة في منظمة الأمن والتعاون في أوربا OSES

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.86-87.*

لمزيد من المعلومات حول الأحزاب الفعالة الرجوع الى موسوعة ويكيبيديا الحرة :تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/١٢/١٩

((The Effective Number of Parties))

http://www.partypolitics.org/Volume16/v16i2p171.htm

لابد من شرح مفهوم عدد الأحزاب الفعالة ، ببساطة هو عدد الأحزاب الحقيقية أو المهمة في ظل النظم الحزبية التي تكون فيها الأحزاب متباينة الأحجام، فمثلا لابد من التمييز بين كوكبة من أربعة احزاب

ومن خلال قراءة الجدول نجد مجدداً أن متوسط عدد الأحزاب الفعالة في ظل نظم الأغلبية(٢.٤٢)، بالمقارنة مع (٣.٥٤)في النظم المختلطة و (٤.٤٥) في ظل نظم التمثيل النسبي، وبتحليل النتائج نجد أن الدول الأنجلو أمريكية مجتمعةً تستخدم نظام الفائز الأول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون متوسط الأحزاب الفعالة (٢.٠) وفي المملكة المتحدة (٢.١)، لكن (٣) في كندا، وذلك بفعل الأحزاب الإقليمية التي تعتمد على الأقليات المتركزة جغرافيا في دوائر بعينها، كما نلاحظ نوعاً من التداخل بين أنظمة الأغلبية وأنظمة التمثيل النسبي قليلة النسبية كما هو الحال في إسبانيا التي يكون عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية الواحدة قليلاً جداً، ومن ثم متوسط عدد الأحزاب البرلمانية الفعالة بها (٢.٧) وكذلك بالنسبة لبولندا حيث المتوسط بها (٣) إذ أنّها تطبق حاجز انتخابي مرتفع (٧٪)، فمتوسط عدد الأحزاب الفعالة في ظل النظم النسبية في الدول التي يمكن اعتبارها تتميز بتعددية حزبية برلمانية يتراوح بين (٣.٤) و(٥.٦) وصولاً إلى بلجيكا التي تُعتبر في قمة الهرم من ناحية التعددية الحزبية البرلماني بمتوسط(٩.١).

إنّ النظم المختلطة تُظهر اختلافاتٍ أساسيةً في المنافسة الحزبية، فبعض الأنظمة الانتخابية المختلطة المستقلة (المتوازية) مع نظام الدوائر الانتخابية منفردة العضوية كـ (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان) تتمتع برقم وسطي للأحزاب البرلمانية الفعالة أقرب لما هو عليه في ظل نظم الأغلبية، لكنْ بمقارنة النتائج في النظم المختلطة التابعة (تناسب العضوية المختلط) مع النتائج في الدول المطبقة لنظام القائمة النسبية كـ (نيوزيلاندا و هنغاريا) نجد أنها

حصلت على(٠.٠٥٢,٠.٠٤٥,٠.٠٠٢,٠.٠٠١)، حيث هنا فعليا يوجد نظام الثنائية الحزبية وبين كوكبة أخرى من أربعة أحزاب حصلت على(٠.٤٠,٠.٢٥,٠.٢٠,٠.١٥)حيث هنا فعليا يوجد تعددية حزبية. ويمكن قياس الأحزاب الفعالة اما بحسب الأصوات فنكون أمام الأحزاب الانتخابية الفعالة و اما بحسب المقاعد التي حصلت عليها فنكون أمام الأحزاب الفعالة البرلمانية .

تتمتع بمتوسط للأحزاب الفعالة أقرب إلى نظم التعددية الحزبية المألوف في ظل التمثيل النسبي .

وعموماً في تحليل النتائج الانتخابية نجد أن الجدول السابق الذي يتضمن دراسة مقارنة للعدد الوسطي للأحزاب الفعالة في ثلاثين دولة من قاعدة بيانات CSES تدعم قانون دوفرجيه عموماً والذي يقضي بأنَّ نظم الأغلبية تميل نحو إفراز نظام الحزبين و نظم التمثيل النسبي تميل نحو إفراز تعددية سياسية، لكنَّ الباحثة بيبا نوريس ترى بأن الجدولين السابقين وإن كانا يتضمنان معلومات عموماً تؤكد مقولة دوفرجيه، ولكن لا يمكن الأخذ بالنص على اطلاقه ففي الشكل البياني/٢ -١/ عند مقارنة العدد الوسطي للأحزاب الفعالة نجد أنها تتراوح ما بين (٢.٤٢) في نظم الأغلبية و(٤.٤٥) في نظم التمثيل النسبي، وبقراءة النتائج نجد فروقاتٍ واضحةً بين أنواع النظم ضمن العائلة الانتخابية الواحدة وبالمقارنة مع نتائج الدول في ظل التمثيل النسبي نجد التباين الصريح بين إسبانيا وبلجيكا وكلاهما يتبعان نظام التمثيل النسبي، كما التباين بين كندا التي تعتمد إحدى نظم الأغلبية والبرتغال التي تعتمد إحدى نظم التمثيل النسبي[1].

إن التباينات السابقة بين أنواع النظم الانتخابية في العائلة الواحدة غالباً ما تكون راجعة لعوامل التوزيع الجغرافي لمؤيدي الأحزاب، أو مميزات النظام الانتخابي كعتبة التمثيل العالية أو إتباع احدى طرق (هوندت أو المتوسط الأقوى) التي تتميز بمحاباتها قليلاً للأحزاب الكبيرة، أو لجوء صنّاع القرار إلى إتباع أساليب المحاباة الحزبية أو إساءة توزيع الدوائر الانتخابية، ومن العوامل الهامة والمؤثرة الانقسامات الاجتماعية والتي سنتطرق لها لاحقاً إذ أنها تلعب دوراً محورياً في تغيير السلوك الانتخابي.

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering,* Ibid., p.86.

رابعاً- نظام التمثيل النسبي و تناسبية الأصوات مع المقاعد

PR And The proportionality Of Votes To Seats :

إنّ العديد من الدراسات توصلت إلى أنّ تناسبية الاصوات إلى المقاعد كانت أكبر بكثير في ظل نظم التمثيل النسبي عنها في ظل نظم الأغلبية، مع وجود بعض الفروقات بين العوائل الرئيسية نفسها وبين النظم الفرعية لكل منها، فيتم قياس النسبية في هذه الدراسة وفق ثلاثة معايير[1]:

- النسبة المئوية للأصوات التي حصدها الحزب الفائز في المركز الأول، وذلك لإيجاد مؤشر يشرح الى مدى أيٍّ من النظم الانتخابية يولّد أغلبية أصوات للحزب القائد.
- النسبة المئوية للمقاعد التي ربحها الحزب في المركز الأول، لإيجاد مؤشر بمدى أي النظم الانتخابية يولد أغلبية برلمانية للحزب القائد.
- مؤشر روز للتناسب لإظهار علاقة الأصوات بالمقاعد (نسخة موحدة لمؤشر لوسيمور -هانبي).

إن مؤشر لوسيمور -هانبي هو من أكثر البدائل المستخدمة لقياس التناسب، إذ يضيف القيم المطلقة للفروقات في نسب كل من الأصوات والمقاعد ثم تُقسم على الرقم (٢)، ولسهولة التفسير- إن مؤشر روز يمكن أن يوحَّد - وهو نفس مؤشر لوسيمور -هانبي للتناسب - تتراوح قيمته بين (٠) و(١٠٠)، فنظم الأغلبية توفر مكافأة للحزب الفائز بالمركز الأول لكن تفرض بشكل ما عقوبة على الأحزاب الأخرى، لذلك فان عدم مكافأة الفائز يوفر مؤشراً آخر على عدم التناسب[2].

---

(١) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.88.*

(٢) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.* 88.

إن دراسة التناسبية تؤكد إلى حد بعيد التوقعات بأن نظام التمثيل النسبي يُنتج أكبر قدر من التناسب بين الأصوات والمقاعد (R^2=0.95)، حيث القليل من الأحزاب تتبعثر لتُظهر درجة قليلة من عدم التناسب بين الأصوات والمقاعد، بينما النظم المختلطة أيضا تُظهر درجة من التناسب بين الأصوات والمقاعد وبمستوى أقل(R^2=0.93)، ودرجة التناسب بين الأصوات والمقاعد هي الأقل في ظل نظم الأغلبية، حيث نشاهد أكبر مستوى من التبعثر في ظل نظم الأغلبية حيث (R^2=0.81)[1]، ويمكن إرجاع تدني مستوى التناسبية بسبب عدم قدرة الأحزاب الصغيرة ذات الدعم الضئيل أو المُوزعة على مساحة جغرافية واسعة من الحصول على مقاعد في البرلمان بسبب ارتفاع عتبة التمثيل في ظل نظم الأغلبية.

وسنرى في الجدول (٢ـ٢) تحليل المؤشرات لقدرة النظم الانتخابية على خلق أغلبية عاملة وفعالة في البرلمان للحزب القائد من خلال مقارنة نسبة الأصوات للمقاعد التي حصل عليها الحزب القائد في الانتخابات الوطنية التي أُجريت بين الاعوام (١٩٩٥ -٢٠٠٠) في (١٧٠) بلدا[2].

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibd., p.89.*

[2] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibd., p.89 .*

جدول(٢ -٢)[1] يبين الجدول النسبة المئوية للأصوات و المقاعد التي حصل عليها الحزب القائد في برلمانات /١٧٠/ بلداً، ويبين نسبة الأصوات للمقاعد فيها .

	مؤشر روز لقياس التناسب	النسبة المئوية لأصوات الحزب القائد	النسبة المئوية لمقاعد الحزب القائد	عدد البلدان
كل نظم الأغلبية	**٨١.٩**	**٥٤.٥**	**٥٦.٨**	**٨٣**
الصوت البديل	٨٤.٠	٤٠.٣	٤٥.٣	١
تصويت الكتلة	٧٥.٦	٥٢.٩	٥٦.٢	١٠
نظام الجولتين	٩٢.٢	٥٤.٨	٥٧.٨	٢٣
نظام الفائز الأول	٨٣.٠	٥٥.١	٥٧.٨	٤٩
كل المختلطة	**٨٥.٠**	**٤٦.٨**	**٤٩.٥**	**٢٦**
المتوازي	٨٢.٦	٥١.٧	٥٣.٩	١٩
تناسب العضوية	٩٠.١	٣٣.٩	٣٦.٩	٧
كل نظم التمثيل النسبي	**٩١.٢**	**٤٥.٣**	**٤٣.٨**	**٦١**
الصوت المتحول	٩٣.٩	٤٥.٣	٥٠.١	٢
القائمة النسبية	٩١.١	٤٤.٥	٤٣.٦	٥٩
الكلي	٨٧.٢	٤٨.٧	٥٠.٠	١٧٠

وبدراسة النتائج الواردة في الجدول يمكن التوصل إلى أنه في ظل نظم الأغلبية يحصل الحزب في المركز الأول على (٥٤.٥٪) من الأصوات و(٥٦.٨٪) من المقاعد، وبذلك فهو يحصل على أغلبية برلمانية قوية. وفي ظل النظم المختلطة نجد أن النظام المختلط المستقل (المتوازي) يمنح الحزب في المركز الأول أغلبية برلمانية قوية كافية لتشكيل الحكومة لكن على النقيض من ذلك نجد كلاً من نظامي تناسب العضوية المختلطة ونظم التمثيل النسبي تتمتع بدرجة عالية من التناسبية ويكون الحزب في المركز الأول فيها غير قادر على تشكيل الحكومة بدون القيام بتحالفات مع

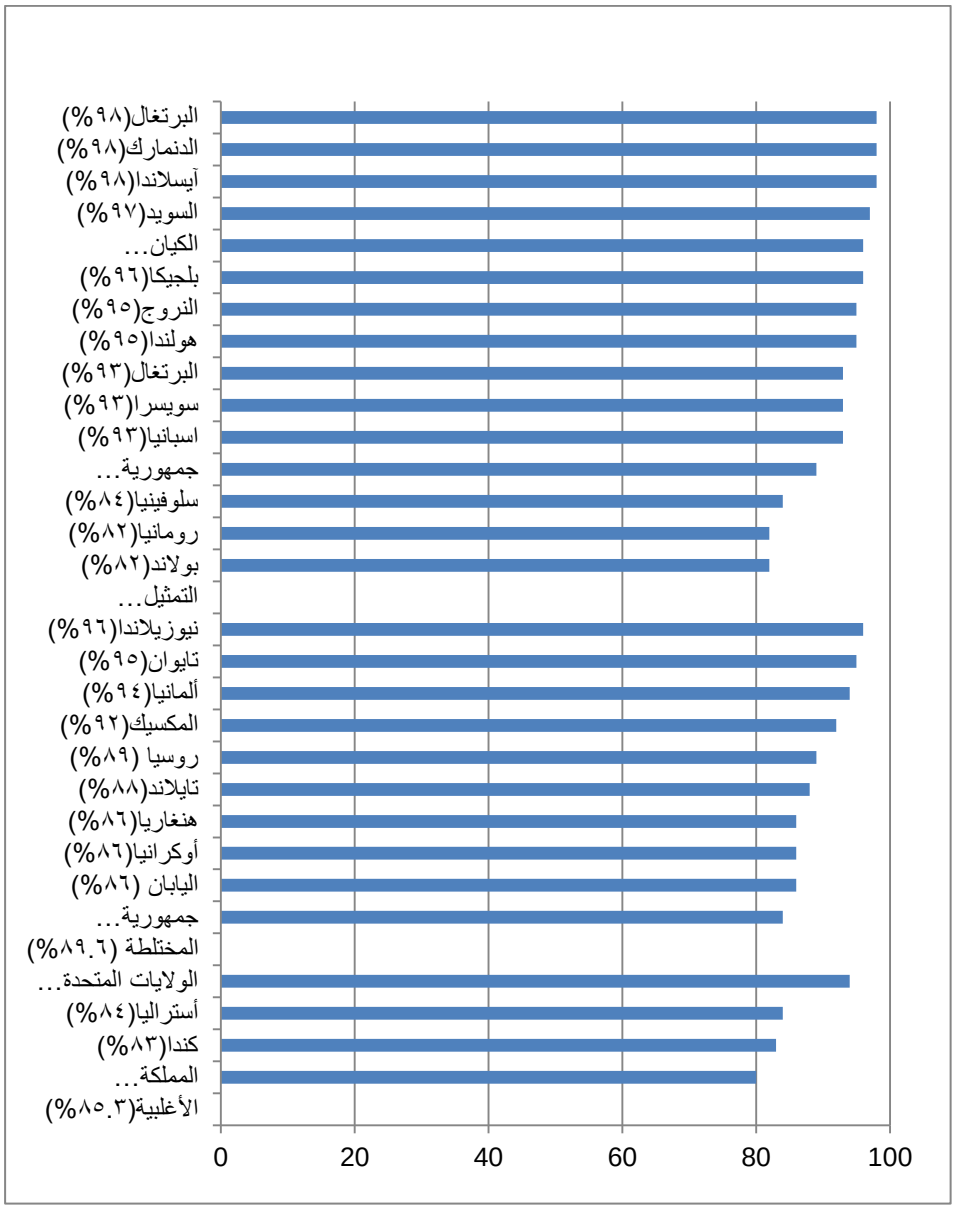
---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.89.*

كيانات سياسية أخرى، وبذلك يمكن القول بأن نظم الانتخاب بالأغلبية عموماً والنظام المتوازي المختلط يتميزان بدرجة ضعيفة من التناسبية وفي الوقت نفسه يمنحان الحزب الفائز في المركز الأول الأغلبية البرلمانية الفاعلة لتشكيل الحكومة، فهما بذلك يدعمان خلق حكومات الحزب الواحد ويُضعفان من فرص التعددية السياسية البرلمانية، وعلى النقيض من ذلك في ظل نظم التمثيل النسبي ونظام تناسب العضوية المختلط فإننا نجد درجة عالية من التناسبية بين المقاعد والأصوات، لكنهما لا يمنحان الحزب في المركز الأول الأغلبية البرلمانية الكافية لتشكيل حكومة، بل لابد من تشكيل الائتلافات السياسية لتجاوز العتبة اللازمة لتشكيل الحكومة، وبذلك هما يدعمان التعددية السياسية و جعل البرلمان يمثل مختلف الشرائح السياسية في المجتمع قدر الامكان.

وبمقارنة نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب القائد في ظل كل من النظم الانتخابية نجد أنه في ظل نظم الأغلبية تكون العتبة الانتخابية للأصوات التي يجب أن يتجاوزها الحزب في المركز الأول للدخول في التشكيلة الحكومية كحزب قائد على أساس متوسط الأصوات التي فاز بها الحزب القائد هي أكثر بما يُقارب (١٠٪) مما هي عليه في ظل كل من نظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة.

ولدراسة النتائج السابقة بتفصيل أكبر، سنحلل النتائج الواردة في الشكل البياني /٢-٢/.



الشكل البياني (٢ -٢)[1] يبين الجدول متوسط التناسبية البرلمانية بين نسب الأصوات والمقاعد في عدد من الدول الأوربية

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.92.*

فنجد أن متوسط التناسبية البرلمانية في ظل نظم الأغلبية كان (٨٥.٣) و(٨٩.٦)في ظل النظم المختلطة و(٩٢.٦) في ظل نظم التمثيل النسبي، ويمكن إرجاع سبب التناسبية العالية في الولايات المتحدة الأمريكية مع أنها تطبق نظام الفائز الأول إلى سيطرة نظام الحزبين على البرلمان والتوزيع العادل للأصوات.

إن مستوى التناسب كان عموماً أكبر في ظل نظم التمثيل النسبي عما هو عليه في ظل نظم الأغلبية والمختلطة، ودرجة التناسب المنخفضة في كل من بولاند ورومانيا يمكن إرجاعها الى عتبة التمثيل العالية أو الحجم الصغير للدوائر الانتخابية[1]، وتحتل النظم المختلطة موقعا وسطاً بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي.

كما وجدت الدراسة في البلدان محل المقارنة في الجدول بأن متوسط هيمنة الفائز ـ مُمَثَّلا بالفرق بين نسبة الأصوات و نسبة المقاعد للحزب الفائز، وبقدرتهم البرلمانية على قيادة الأحزاب الأخرى) كانت (١٢.٥)نقطة مئوية في ظل نظم الأغلبية، و(٧.٤)نقطة مئوية في ظل النظم المختلطة، و(٥.٧)نقطة مئوية في ظل نظم التمثيل النسبي، لذلك في ظل نظم الأغلبية ان الحزب الذي يفوز ب(٣٧.٥٪) او أكثر من الأصوات يمكن أن يضمن أغلبية برلمانية (أكثر من ٥٠٪) من المقاعد، بينما في ظل نظم التمثيل النسبي يجب على الحزب الحصول على (٤٤.٣٪) أو أكثر من الأصوات لتحقيق نتائج متماثلة[2].

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.90-93.*

[2] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.89.*

وبعد قراءة النتائج نتوصل إلى أن نظم الانتخاب بالأغلبية تميل لإنتاج حكومات أُحادية الحزبية، وخلق برلمان يتمتع بأغلبية قوية وتهميش للأحزاب السياسية الصغيرة، على النقيض من نظم التمثيل النسبي التي تعمل على خلق برلمان أكثر شمولية حزبية وتعددية حزبية، وإعطاء فرص للكيانات السياسية الصغيرة للحصول على تمثيل لها في المجلس المنتخب، لكنها تُؤدي إلى خلق حكومات ائتلافية، وذلك لصعوبة خلق أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة، دون تشكيل ائتلافات سياسية بين الأحزاب الداخلة في المعركة الانتخابية.

الفرع الثاني

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والانقسامات الاجتماعية

PR And The Social Cleavages

قبل الحديث عن آثار نظام التمثيل النسبي والانقسامات الاجتماعية، لابد من دراسة السياسات الانقسامية *Cleavage Politics* التي تنجم عن الانقسامات الاجتماعية وأثرها على السلوك الانتخابي في التصويت للأحزاب السياسية.

أولاً. آثار السياسات الانقسامية للانشقاقات الاجتماعية على السلوك الانتخابي:

The Impacts Of Social Cleavages politics On The Electoral Behavior

لدراسة النتائج الاحصائية المقارنة المأخوذة من قاعدة بيانات *CSES* ودراسة تصنيفات خيارات التصويت في ظل الانتخابات التشريعية والرئاسية فقد تمَّ ترميز التصويت بمقياس من (١٠)نقاط بين أحزاب اليسار واليمين بناء على العوائل الحزبية المحددة في قاعدة بيانات *CSES*، إذ تصنيف العوائل الحزبية كالتالي: (١) الشيوعية، (٢)البيئية، (٣)الاشتراكية، (٤)الاشتراكية الديمقراطية، (٥)الليبرالية اليسارية، (٦)الليبرالية، (٧)

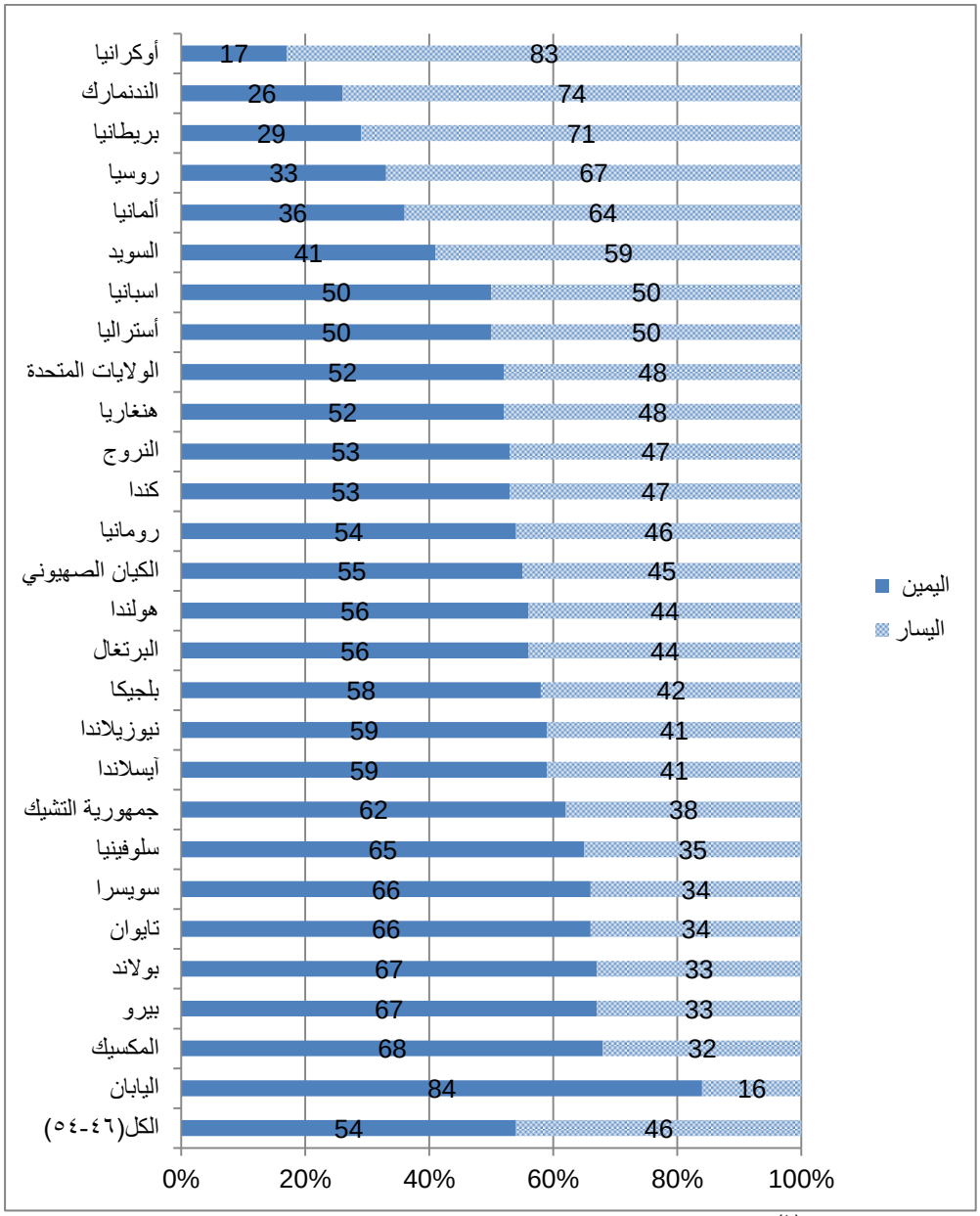
المسيحية الديمقراطية، (٨) الليبرالي اليميني، (٩) المحافظين، (١٠) القومية/الدينية، وهناك مجموعة من الأحزاب لا يمكن تصنيفها بشكل موثوق بين اليسار أو اليمين التقليدي، كالأحزاب المناطقية والعرقية والزراعية.

وفي تفسير النتائج هناك معامل إيجابي يدل على التصويت لصالح الأحزاب اليمينية، كما أنّ مقياس ال(١٠) نقاط وُزع بين الأحزاب اليسارية من(١) إلى (٥) والأحزاب اليمينية من(٦) إلى (١٠)، علماً أن قاعدة بيانات CSESقد صُمِمت لإنتاج عينات وطنية متساوية الحجم، ففي الرسم البياني / ٢ -٣/ تظهر نتائج الانتخابات التشريعية في طيف من البلدان من اليابان والمكسيك حيث تسود الكتل اليمنية الى أوكرانيا والدنمارك حيث تسود الكتل اليسارية[1].

ولتوضيح نسب التصويت لصالح اليمين أو اليسار في كل مجموعة مجتمعية نجد الشكل البياني/ ٢ـ٤/ الذي يُوضح نسب التصويت في الانتخابات التشريعية في/٢٨/ دولة، بدون أي محددات أولية، إذ تم استخدام مقياس من (١٠) نقاط كمتغير تابع مع المتغيرات المستقلة الواردة في القائمة.

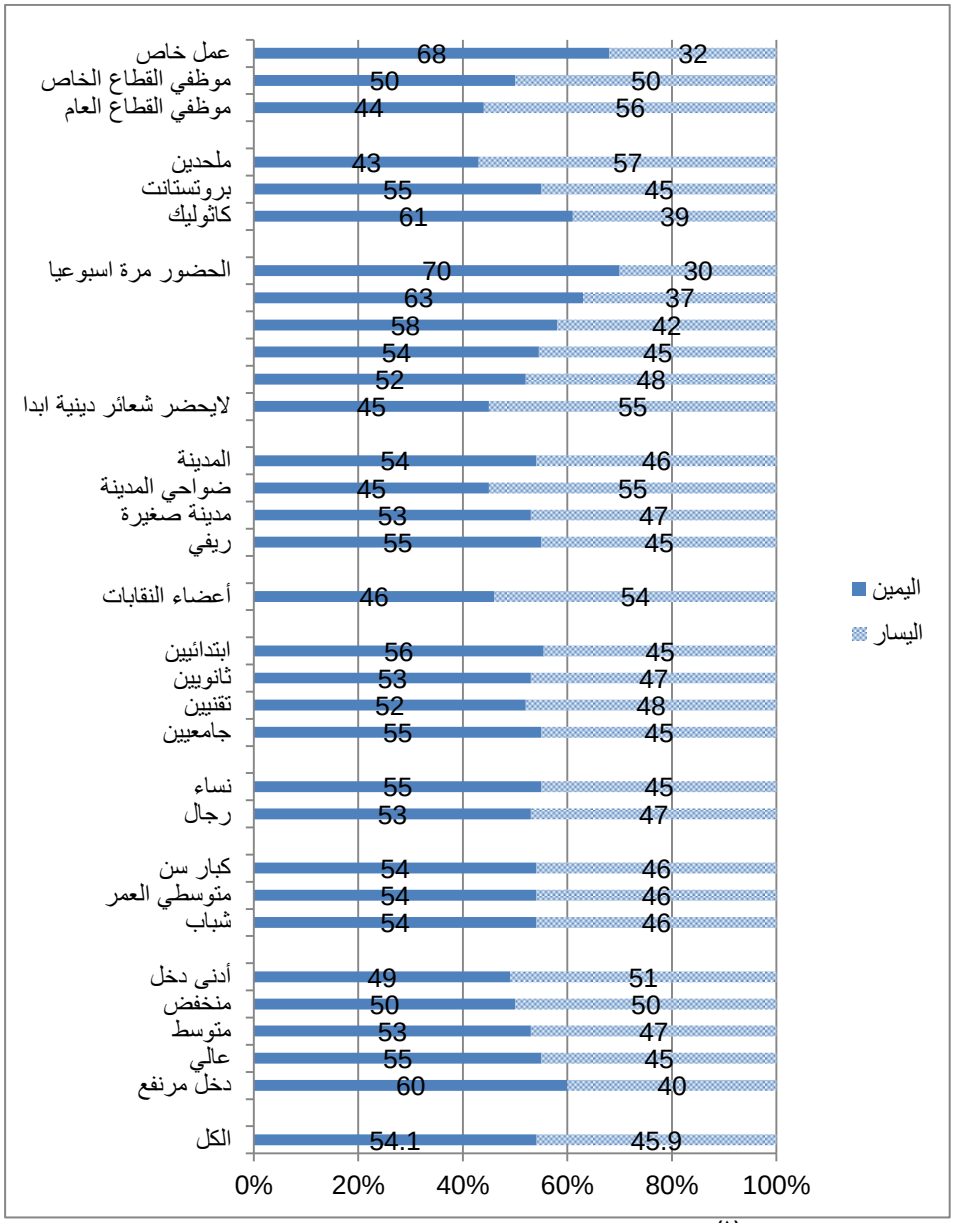
---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.104*
.



الشكل بياني(٢-٣)[١] يُبين توزع دعم الكتل اليمينية واليسارية في الانتخابات التشريعية للمجلس الأدنى في هذه البلدان، موزعة على مقياس من عشر نقاط من(١) الشيوعية حتى (١٠)الوطنية، ثم فُرغت النتائج لكتل يمين ويسار .

[١] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.105.*



الشكل البياني (٢-٤)[1] الذي يبين النسب من التقسيمات الاجتماعية للمقترعين لصالح اليمين أو اليسار في الانتخابات التشريعية بين أعوام (١٩٩٦-٢٠٠٢) ، إن الأرقام مأخوذة من المرجع المذكور أدناه لكن مع حذف بعض العوامل المتعلقة بالعمل و قام الباحث بإعادة حساب المتوسطات الكلية بما يتوافق مع التعديلات التي قام بها من حذف بعض العوامل وإزالة تأثيرها .

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.106.*

لقد رصدت نماذج المتغيرات المستقلة آثار الانقسامات الاجتماعية *Social Cleavages* القياسية التي تؤثر عادة على التصويت في الجدول /٢-٣/ في الصفحة التالية، فقد أُدخلت العوامل الديموغرافية لأول مرة في النماذج كالعمر و الجنس(ذكر=١ ، أنثى=٠)، كما أدخلت المؤشرات الرئيسية المرتبطة بشكل وثيق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي *Socioeconomic Status*متضمنة التعليم (باستخدام مقياس من اربع نقاط بداية بالمدارس الابتدائية الى المؤهلات الجامعية)، الدخل الأسري باستخدام مستوى من(١/٥)، والطبقة المهنية(باستخدام مقياس من خمس نقاط) وما إذا كان الشخص عضو في نقابة (المقياس ١ / ٠)، بالإضافة إلى اللغة الرئيسية المستخدمة في البلاد(مُرمزة بـ ١/٠) لقياس الأغلبية اللغوية، والتدين باستخدام معيار تكرار حضور الشعائر الدينية، وأخيرا تم إضافة مقياس الانتماء الشخصي اليمين - اليسار لقياس قوة الهويات الاجتماعية مقابل المعايير البديلة للأيديولوجية السياسية[1].

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.104.*

الجدول(٢ -٣)[1] يبين النموذج الدعم المتوقع للأحزاب اليمينية في جملة من الانتخابات التشريعية في عدد من البلدان.

	Model A				Model B				
	B	S.E	Beta	Sig	B	S.E	Beta	Sig	
Social Structure					-				
العمر	-٠.٠٠٨	٠.٠٠١	-٠.٠٥	***		٠.٠٠١	-٠.٠٤	***	
الجنس(ذكر)	٠.٢٢٦	٠.٣٥	٠.٠٥	***	٠.١١٢	٠.٠٣٢	٠.٠٢	***	
التعليم	٠.٠٤٠	٠.١٨	٠.٠٢	*	٠.٠٤٧	٠.٠١٧	٠.٠٢	**	
الدخل	٠.١١٣	٠.١٤	٠.٠٦	***	٠.٠٨١	٠.٠١٢	٠.٠٥	***	
عضوية النقابات	-٠.٦٠٩	٠.٤٠	- ٠.١١	***		٠.٠٣٦	-٠.٠٧	***	
الأغلبية اللغوية	٠.٣٦٢	٠.٣٦	٠.٠٨	***	٠.٢٢٤	٠.٠٣٣	٠.٠٥	***	
التدين	٠.٣١١	٠.١٠	٠.٢٤	***	٠.١٨٩	٠.٠٠٩	٠.١٥	***	
IDELOGY									
ايديولوجية اليمين أو اليسار					٠.٤٠٩	٠.٠٠٦	٠.٤٣	***	
التناسق	٤.٦								
R^2 المعدل	٠.٠٧٤				٠.٢٤٨				

إن نتائج نموذج الانحدار للعينة المجمعة للانتخابات التشريعية *Legislative Elections* في (٢٨) دولة حيث النموذج Aيتضمن المتغيرات الهيكلية، ثم الموديل B أضاف (معيار أيديولوجية اليمين -اليسار)، فالنتائج في الموديل A تُظهر نمطين:

أولهما: في العينة المجمعة كل العوامل الهيكلية المعيارية أثبتت بشكل ملحوظ ارتباطها بخيار التصويت لليمين أو اليسار. وفي كل البلدان، كان المقترعون في سن الشباب ميالون للتصويت لليسار أكثر من آبائهم وأجدادهم، كما ان

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.107.*

الرجال ميالين للتصويت لصالح اليمين أكثر من النساء، وبشكل عام بينت مؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي(SES) أثبتت عضوية النقابات أقوى تنبؤاً للسلوك الانتخابي، و يأتي من بعدها الدخل و التعليم، كما أن عامل اللغة كان مهماً، إذ توجهت الأقليات اللغوية للتصويت لصالح اليسار، وكان العامل الديني*Religiosity* من بين أكثر العوامل الهيكلية وضوحا كأفضل تنبؤ بالدعم الانتخابي للأحزاب اليمينية[1].

ثانيهما: أنّ جميع العوامل الهيكلية تميزت بأنها ذات دلالة إحصائية هامة وتساهم بتفسير (٧٪) فقط من التباين في السلوك التصويتي*Voting Behavior* لكن عند إضافة العامل السياسي الايديولوجي *Ideological Political* للعوامل الأخرى فنجد أنه قد أثّر على مستوى تأثير تلك العوامل الديموغرافية، وساهم بنسبة(٢٥٪) في تفسير السلوك الانتخابي، بينما كان (٧٪) في ظل العوامل الديموغرافية فقط مما يعني أنه ذو أهمية كبيرة و يساهم بتفسير (١٨٪) من السلوك الانتخابي لصالح اليمين.

ولمزيد من التفاصيل حول الدول نجد الجدول /٢-٤/ الذي يتضمن المعلومات التفصيلية حول تأثير كل متغير على السلوك الانتخابي بالتفصيل في عدد من الدول.

---

(1) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.107-108.*

الجدول(٢ -٤) [1] يبين الجدول المعلومات التفصيلية حول تأثير كل متغير على السلوك الانتخابي بالتفصيل في عدد من الدول

R^2المعدل	الايديولوجي	الهويات الاجتماعية الأخرى		الحالة الاقتصادية الاجتماعية				ديموغرافية		نوع النظام البلد	
	مكانة اليمين واليسار	التدين	الأغلبية اللغوية	عضوية النقابات	الطبقة	الدخل	التعليم	جنس	العمر		
٠.٥٦٣	*** ٠.٤٦١	*** ٠.١٠٤	٠.٢٤٣	*** -٠.٢٦٧	٠.١٧	٠.٠٦٣	٠.٠٠٨	٠.٠٠٥	٠	P B	ت.ن السويد
٠.٥١٢	*** ٠.٦٣٥			-٠.٠٣٩		* ٠.٠٨٥	** -٠.١٧٥	٠.٠٩٩	-٠.٠٠٧	P B	ت.ن آيسلاند
٠.٤٥٢	*** ٠.٥٣٩	*** ٠.٢٠٤	*** ٠.٨٧٣	-٠.٢٨٤	-٠.٠٣٣	* -٠.١٣٣	** -٠.١٨٤	٠.٢٦٢	-٠.٠٠٤	P B	ت.ن سويسرا
٠.٤٣١	*** ٠.٦٦٦	* ٠.١٢٧	٠.٠٠١	٠.١٤٠	-٠.٠٩٩	٠.٠٦٥	-٠.٠١٩	٠.١٤٣	-٠.٠٠٧	P B	ت.ن التشيك
٠.٤١٦	*** ٠.٣٩٠	*** ٠.٣٨٣	* -٠.٥٥٠	-٠.٠٥٥	-٠.٠٧٦	-٠.٠٠٧	-٠.١٨١	* -٠.٤١٨	٠.٠١١	P B	ت.ن الكيان الصهيوني
٠.٤٠٩	*** ٠.٥٩١	** ٠.٠٨٤		* -٠.٢٠٥	٠.٠١٥	* -٠.٠٩٠	* ٠.١١٨	٠.٠٧٤	٠.٠٠٧	P B	ت.ن النروج
٠.٣٧٢	*** ٠.٤٤٨	*** ٠.٣٢٦		*** -٠.٠١٢	* -٠.٠٩٩	*** ٠.١٤٥	٠.١١٨	٠.٠٦٧	٠.٠٠٣	P B	ت.ن هولندا
٠.٣٦٣	*** ٠.٣١١	*** ٠.١٥٩		-٠.٢٢٧	٠.٠١٧	-٠.٨٢	٠.٠٧١	٠.٠٦٩	-٠.٠٠٦	P B	ت.ن بولندا
٠.٢٧٦	*** ٠.٥٦٣	* ٠.٢٣٦	-٠.٢٣٣	* -٠.٧١٣	-٠.٠٧١	٠.٠٩٦	٠.١٧٨	٠.٠٢١	٠.٠٠٩	P B	ت.ن اسبانيا
٠.٢٤٣	*** ٠.٤٥١	*** ٠.١٦٣	*** ٠.٧٩٩	-٠.٠٠٩	٠.٠٣٢	٠.٠١٩	-٠.٠٨٩	*** ٠.٣٧٤	٠.٠٠٤	P B	ت.ن بلجيكا
٠.١٤١	*** ٠.٣٢٤			-٠.٣١٢		-٠.٠٢٤	-٠.٠٣٠	٠.٠٢٤	-٠.٠٠١	P B	ت.ن الدنمارك
٠.٠٧٣	* ٠.٠٥٣	* ٠.٠٩٦	-٠.٦١١	٠.١٣٤	-٠.١٣٢	٠.٠٨٤	* ٠.١٦٩	٠.٢٠٤	** -٠.٠١٢	P B	ت.ن رومانيا
٠.٠٣٤	*** ٠.١٧٢	** -٠.١٥٣	٠.٠٠١	٠.١٦٣	-٠.٠٥٧	٠.١٤٩	-٠.٠٠٣	-٠.٢٣٣	* ٠.١٦	P B	ت.ن البرتغال
٠.٠٢٣	***									P	ت.ن سلوفينيا

[1] قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على المعلومات الواردة في كتاب الهندسة الانتخابية ل بيبا نوريس ، لكن الباحث قام فقط بنقل المعلومات المتعلقة بالانتخابات التشريعية ، وقام بتصنيف كل عائلة من عوائل النظم الانتخابية سوية وذلك لتسهيل اجراء المقارنات، ت.ن (نظام التمثيل النسبي)، م(نظام مختلط)، أ(نظام أغلبية).*P(significance)* الأهمية، $Adjusted\ R^2$ (يُفسر كمية التباين في السلوك الانتخابي في كل دولة بسبب الانقسامات الاجتماعية أي أن قيمة R^2تساهم بتفسير النتيجة بمقدار هذه القيمة). لمزيد من المعلومات :

Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.110-111 .

	B	٠.٠٠٥	-٠.٢١٢	٠	٠.٠١٧		-٠.٠٢٣			٠.٠٧٩	
٠.٠٠٩	P ت.ن بيرو				**					***	
	B	-٠.٠٠٤	٠	٠.٠٦٨	-٠.١٠٦		-٠.١٩٠			٠.٣٣٤	
٠.٤٧٨	P م أوكرانيا	**		**				***	***	***	
	B	٠.٠٢٥	٠.٣٨٩	٠.٥٥١	-٠.٠٥٠	٠.٠٩٧	-٠.١١٠	٠.١٠٠	٠.٤٤٠	٠.٤١٢	
٠.٢٥٥	P م هنغاريا	***							***	***	
	B	-٠.٠١٦	٠.٠٥١	٠.٠٥٦	-٠.٠٤٦	-٠.١٠٦	-٠.١٧٩		٠.١٤٢	٠.٤٣٣	
٠.٢٥٤	P م نيوزيلاند						**		***	***	
	B	-٠.٠٠١	٠.٠٢٣	-٠.٠٩٩	٠.٠٢٦	٠.٠١٦	-٠.٤٦٣	-٠.٢٤١	٠.١٤٥	٠.٤٦٢	
٠.٢٣٦	P م ألمانيا			**	**		***		***	***	
	B	٠.٠٠٦	٠.١١٢	-٠.١٥١	٠.١٠٩	-٠.٠٢٣	-٠.٤٦٥		٠.١٣٩	٠.٣٣٤	
٠.٢٠٧	P م روسيا				***					***	
	B	-٠.٠٢٩	-٠.٦٢٨	٠.٢٩٧	٠.٦٥٩	٠.١٥٧	-٠.٧٢٥	-٠.٠٠١	٠.١٢٦	٠.٦١١	
٠.٠٤٤	P م تايوان							***			
	B	٠.٠٠٩	-٠.٢٠٣	٠.٠٥١	٠.٠٢٠	٠.٠٧١	-٠.٢٨١	٠.٠١٠	-٠.١٦١	٠.١١٣	
٠.٠٣٣	P م مكسيك				**					***	
	B	٠.٠٠٤	-٠.٠٦٠	٠.٠٢٢	٠.١٦٦		-٠.٣١٣			٠.١٢٨	
٠.٠١٣	P م كوريا									*	
	B	٠.٠٠٥	-٠.٠٧٢	-٠.١٠٨	٠.٠٢٦		٠.٤١٥			٠.٠٤٠	
٠.٣٠٤	P أ بريطانيا	***			***	***	**			***	
	B	٠.٠١٠	-٠.٠٨٨	-٠.٠٩٢	٠.٢٠٠	-٠.٢٠١	-٠.٣٣٥	٠.٢٢٠	٠.٠٢٤	٠.٣٨٠	
٠.١٨٤	P أ الولايات المتحدة الأمريكية				***		***		***	***	
	B	-٠.٠٠١	٠.١٩٢	٠.٠٩٢	٠.٣٦٠	-٠.٠٥٨	-٠.٨٠٨		٠.١٢٨	٠.٢٧١	
٠.١٦٤	P أ أستراليا						***		**	***	
	B	٠.٠٠٣	-٠.٠٤٢	-٠.٠٤٢	٠.٠٥٠	-٠.٠٥١	-٠.٣٩٦		٠.٠٧١	٠.٢٤٧	
٠.٠٨٥	P أ كندا		*			***		**		***	
	B	٠.٠٠٤	٠.٣٠١	٠.٠٦٤	-٠.٠٠٦	٠.٢١٦	-٠.١٢٧	٠.٤٨٤	٠.٠٢٩	٠.٣٢٨	

***P.001 , **P.01 , *P.05

دراسة حالات عملية :

بعد دراسة البيانات الواردة في الجدول /٤.٢/ يمكن قراءتها كالتالي :

١ـ في السويد(نظام تمثيل نسبي):

إن البنية الهيكلية (الاجتماعية) ـ عضوية النقابات و التدين ـ و البنية الايديولوجية ـ اليمين أو اليسار ـ ساهمت بقوة (٥٦.٣٪) في تفسير السلوك الانتخابي بالتصويت لصاح اليمين، أي أن البنيتين الاجتماعية والأيديولوجية في السويد مسؤولتان عن (٥٦.٣٪) من توجيه السلوك الانتخابي للمقترعين بالتصويت لصالح اليمين .

٢ـ في نيوزيلاند (نظام مختلط):

إن البنيـة الهيكليـة (الاجتماعيـة) ـ عضـوية النقابـات و التـدين ـ و البنيـة الايديولوجيـة ـ اليـمين أو اليسـار ـ سـاهمت بقـوة (٢٥.٤٪) في تفسـير السـلوك الانتخـابي بالتصـويت لصـاح اليـمين، أي أن البنيـتين الاجتماعيـة والايديولوجيـة في نيوزيلاند مسؤولتان عن (٢٥.٤٪) مـن توجيـه السـلوك الانتخـابي للمقترعـين بالتصويت لصالح اليمين .

٣ـ في أستراليا (نظام أغلبية) :

إن البنيـة الهيكليـة (الاجتماعية)ـ عضـوية النقابـات و التـدين ـ و البنيـة الايديولوجيـة ـ اليـمين أو اليسـار ـ سـاهمت بقـوة (١٦.٤ ٪) في تفسـير السـلوك الانتخـابي بالتصـويت لصـاح اليـمين، أي أن البنيـتين الاجتماعيـة والايديولوجيـة في أسـتراليا مسـؤولتين عـن ١٦.٤٪ مـن توجيـه السـلوك الانتخـابي للمقترعـين بالتصويت لصالح اليمين .

ثانياً ـ الاستراتيجيات الحزبية في ظل نظام التمثيل النسبي*The Party Strategies In PR*

إن العتبـة الانتخابيـة تشـكل الحـافز للأحـزاب لإتبـاع اسـتراتيجيات التجسير أو استراتيجيات الربط*(Bridging or Bonding Strategies)*[1] في حملاتها الانتخابية، بناءً على نظرية أن الأحـزاب هـم أسـياد مصـيرهم *Masters of their fate*لـذلك يمكـنهم بشـكل فعّـال تعزيـز أو ضـعاف الـروابط بـين المقترعـين والأحـزاب، وتم ربـط هـذه الافتراضـات النظريـة بالقواعـد الانتخابيـة، علـى أسـاس أن نظـم الانتخـاب بالأغلبيـة، تـوفر صـعوبات انتخابيـة أمـام الأحـزاب لتحقيق الأغلبية البسيطة أو المطلقة في الدوائر الانتخابية، وبذلك فالأحزاب الناجحة ستتبنى سياسات التجسير *Bridging Strategies)* فتكون مصممة لجمع الأصوات بشكل عشوائي و متنوع إذ يُمكن ان تَلقى الحملة الانتخابية التأييد

[1] ان هذين المصطلحين حديثان ولا يوجد مرادف لهما باللغة العربية، فقام الباحـث بترجمتـهما كمـا يعنيان، وشرحهما.

من قاعدة واسعة من المقترعين، فتسعى الأحزاب التجسير إلى خلق قاعدة أوسع من التحالفات بين المجموعات الاجتماعية والأيديولوجية في الهيئة الناخبة، فيكون ذلك عموماً من خلال التركيز في حملاتها الانتخابية على القضايا غير الاشكالية والتي تحقق موقعا وسطاً بين القضايا المشتركة على نطاق واسع بين الناخبين (كالنمو الاقتصادي، و أهمية وجود خدمات عامة فعالة، فهذه الاستراتيجيات تجلب الجماهير غير المتجانسة*Heterogeneous* إلى مدى واسع من التوافق العام، وخلق نوع من التوافق بين مختلف الأجيال، والهويات العرقية والاجتماعية، مما يوفر جواً من المصالح المترابطة المتفق عليها واطاراً من الولاء العام[1].

وبناءً على أن نظم التمثيل النسبي تفرض عتبات انتخابية أقل بكثير مما هو عليه في نظم الأغلبية فُيسهل ذلك وصول الأحزاب الى المجالس المنتخبة، مما يُشجع كثرة الأحزاب السياسية التي يتميز كل منها بخصائص متميزة عن غيره، ويدفعها الى التركيز في حملاتها الانتخابية على برامجها ومبادئها السياسية أولاً، دون أن يحفزها بشكل رئيسي لتوجيه خطابها الانتخابي لقاعدة أوسع من الناخبين للوصول الى البرلمان، فيُشجع ذلك الأحزاب على تبني استراتيجيات الربط بين الناخبين *Bonding Strategies* أولاً، فهذه الاستراتيجيات تركز على الحصول على الأصوات من قواعد ضيقة من الهيئة الناخبة(كالعمال ذوي الياقات الزرقاء، أو الأقليات، أو النقابيين)، إذ تقوم على جذب المواطنين المنسجمين وذي الاهتمامات المشتركة في قضايا معينة، سواء لأنهم يتشاركون نفس الطبقة، أو المعتقدات، أو الهويات العرقية أو الاثنية أو الايديولوجية، فأحزاب الربط، تكون منظمات متماسكة، وتعزز مصالح أعضائها، وتطور شبكات اجتماعية متماسكة، وهذه

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, Ibid., p.10.*

الاستراتيجيات تكون فعالة حزبياً، لأنها أسهل بالنسبة للأحزاب لحشد الناخبين الذين ينتمون لقطاعات معينة ذات طابع اجتماعي أو ايديولوجي معين، التي تكون متميزة في كل من هذه المجموعات، فالنظام الحزبي في ظل التمثيل النسبي يكون أقرب لأن يوصف بكونه نابذا، في الفضاء الايديولوجي للمنافسة الحزبية، بدلاً من التمركز حول النقطة المحورية[1]، ولكن يمكن توجيه النقد لهذا الرأي من حيث أن نظم التمثيل النسبي تدفع الأحزاب لتوجيه خطابها الانتخابي إلى قاعدة واسعة من الناخبين لكسب مزيد من الأصوات وإن لم يكن ذلك بدرجة التحفيز نفسها التي تتمتع بها نظم الأغلبية، لكن القول بأن نظم التمثيل النسبي يدفع إلى استراتيجيات الترابط على إطلاقه غير دقيق.

لذلك يمكن التوصل إلى أن استراتيجيات الترابط التي تتبناها الأحزاب في ظل نظم التمثيل النسبي، تحافظ بقوة على الفروقات بين الانقسامات الاجتماعية، كما تعزز الولاء الحزبي والأيديولوجي للناخبين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الفروقات بين الانقسامات السياسية النابعة عن تلك الانقسامات الاجتماعية والفروقات الايديولوجية، بينما تعمل نظم الأغلبية على النقيض من ذلك إذ تعمل على الحد من تلك الانقسامات من خلال البرامج الشمولية التي تطرحها وتغطي مساحة واسعة من اهتمامات الناخبين، فتساهم في حشد تأييدهم لتلك البرامج ذات القاعدة الواسعة.

---

(1) انظر: *Gray W. Cox, Centripetal and Centrifugal Incentives In Electoral Systems,(American Journal Of political Science, 1990, 34, 4), P.903-911,919-924.*

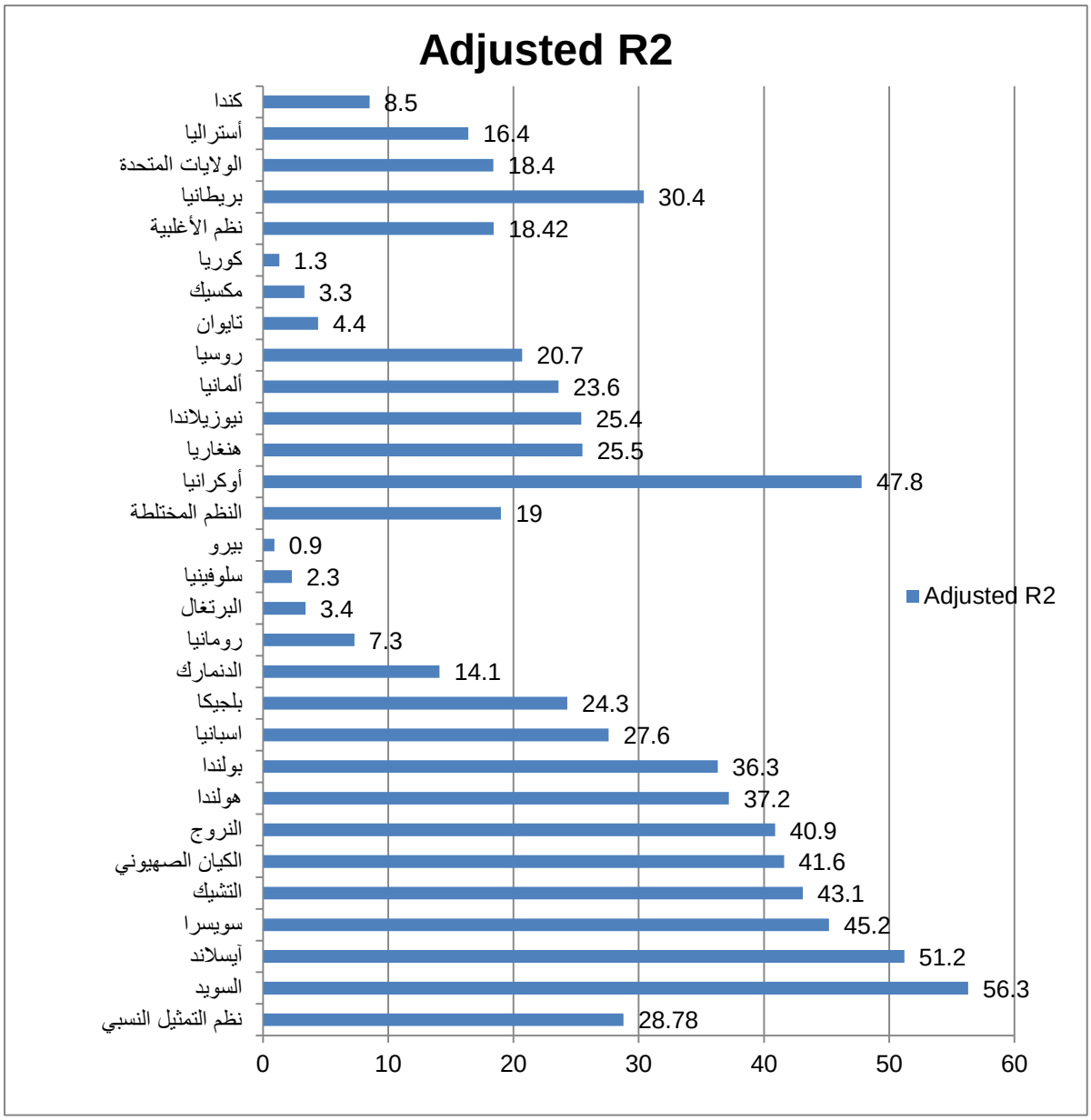
ثالثاً. العلاقة بين نظام التمثيل النسبي و السياسات الانقسامية :

The Relationship Between PR And Cleavage Politics

لدراسة العلاقة بين النظم الانتخابية *Electoral Systems* والسياسات الانقسامية *Cleavage Politics* قمنا بدراسة جدول الباحثة بيبا نوريس مع إجراء بعض التعديلات في حساب المتوسطات فقط لنتائج الانتخابات التشريعية دون الرئاسية[1]، فنجد الشكل البياني /٢ -٥/ على أساس معامل *Adjusted* R^2 الوارد في الجدول السابق بالتفصيل للدول حسب نظامها الانتخابي الذي تطبقه في انتخاباتها التشريعية، إذ أن المعامل R^2 يمكن أن يُفهم على أنه مقدار التباين في حجم التصويت بين اليمين و اليسار مُفسرا بالآثار المختلطة للعوامل الاجتماعية والايديولوجية.

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, op.cit., p.119,120,121.*



الشكل البياني (٢ -٥) قوة الانقسامات السياسية حسب نوع النظام الانتخابي

فبعد أن توصلنا إلى أنّ نظم التمثيل النسبي تعمل على ترسيخ الانقسامات الاجتماعية التي ينتج عنها السياسات الانقسامية التي تؤثر على السلوك الانتخابي للمقترعين، وبمقارنة هذه النتيجة مع النتائج في الرسم البياني ٢/ -٥/يمكننا القول إن نظم التمثيل النسبي تتميز بمتوسط معامل

R^2(٢٨.٧٨٪) الذي يُفسر التباينات في السلوك الانتخابي في التصويت لصالح اليمين أو اليسار على أساس الانقسامات الاجتماعية والايديولوجية بنسبة (٢٨.٧٨٪)في خمسة عشر بلدا يطبقونه ومتوسط R^2(١٨.٤٢٪) في ظل نظم الأغلبية في أربع دول تطبق نظم الأغلبية، وبذلك يكون في ظل نظم التمثيل النسبي أعلى بمقدار (١٠٪).

وما يمكن انتقاده في هذه الدراسة هو نقص الحالات التطبيقية والدراسات لنقص عدد الدول التي تمت فيها هذه الاستبيانات، لكن إذا ما قمنا بدمج ما توصلنا اليه في الفقرة السابقة - أن نظم الاغلبية توفر ظروف تحفز الأحزاب على اتباع استراتيجيات بناء الجسور وتوسيع الخطاب و البرنامج السياسي، فتؤدي الى الحد و التقليل من أثر الانقسامات الاجتماعية والايديولوجية، وأن نظم التمثيل النسبي توفر ظروف وعوامل كعتبة التمثيل المنخفضة و كثرة الاحزاب و التناسب بين الأصوات و المقاعد، مما تشجّع الاحزاب على اتباع استراتيجيات الربط بين المجموعات المنسجمة اجتماعياً أو ايديولوجياً، فتحافظ أو تزيد من التباعد بين المجموعات الاجتماعية مما يعزز من الانقسامات الاجتماعية والايديولوجية-، ومع ما وجدناه في هذا الجدول، نتوصل إلى أن الدول التي تطبق نظم التمثيل النسبي كانت عموماً تتميز بمعدل R^2 مرتفع قد يصل في بعض الدول كالسويد الى(٥٦.٣٪)، وآيسلاندا الى (٥١.٢٪)، ولا يؤثر على نتيجة الدراسة ما نجده في البيرو- بسبب الظروف الخاصة بها - بينما في الدول التي تطبق الأغلبية وتعتبر بريطانيا من أكثرها تأثرها بالعوامل الايديولوجية والاجتماعية، نجد معامل R^2 بنسبة (٣٠٪).

الفرع الثالث

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و معدلات المشاركة الانتخابية

PR And The Turnout

سنتحدث في هذا الفرع عن مفهوم المشاركة السياسية في الانتخابات، ومدى تأثُرها بالنظم الانتخابية

أولاً- مفهوم المشاركة السياسية في الانتخابات العامة:

The Concept Of Political Participation In General Elections

إن المشاركة السياسية تُصنف كمحدد رئيسي لنجاح العملية الديمقراطية، حيث يتمكن المواطنون من المساهمة في الحياة السياسية بغية توجيه السياسات العامة حسب إرادتهم من خلال مشاركتهم السياسية في ممارسة حقهم بالانتخاب[1]، لتشكيل مجالس منتخبة تستمد شرعيتها من القاعدة الشعبية الداعمة لها.

وتُعرّف المشاركة السياسية على أنها إعطاء أفراد المجتمع الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم إذ يقررون بأنفسهم مواجهة وحل مشكلاتهم، والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، كما يُعطي الحق للمواطنين المساهمة في صياغة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه بالحياة في ظله[2].

فكلما زادت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات العامة، كلما كان القرار الجماعي الذي يتخذه الناخبون في أية انتخابات أكثر تعبيراً عن

---

[1] انظر : ثامر غازي الزبن، المشاركة السياسية في الأردن ومشاركتها مع قوانين الانتخاب(٢٠٠١-٢٠١٣)، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣-٢٠١٤)، ص ١٧.

[2] انظر : سعد ابراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، (مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٣١.

إرادة فئات أكبر من المجتمع، وكلما ازدادت الثقة في نتيجة الانتخابات، كما يُعطي ذلك انطباعاً عن مدى ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي الذي يعيشون في ظله، فكلما شعر المواطنون بدرجة أكبر من التأثير و الفعالية السياسية، أقدموا بصورة أكبر على المشاركة في الانتخابات العامة[1].

إن المشاركة السياسية قد تكون عملاً ايجابياً، بالذهاب لصناديق الاقتراع لاختيار الممثلين في المجالس المنتخبة، أو عملاً سلبياً ـ الامتناع عن التصويت ـ علماً أن عزوف المواطنين أو أغلبهم عن ممارسة حقهم في التصويت، قد يكون رسالة مقصودة، تحمل معاني الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيراً عن عدم الاقتناع بجدوى الذهاب إلى صناديق الاقتراع كوسيلة لتغيير السياسات القائمة، أو حتى إظهار عدم اكتراث بالقضية التي تدور حولها الانتخابات[2].

وبصورة عامة، هناك فروق واضحة ـ أحيانا تكون شاسعة ـ بين الديمقراطيات المختلفة فيما يتعلق بنسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات العامة بها.

من وجهة نظر أدبيات النظم السياسية خصوصاً، فإن النظام الانتخابي المطبق في الدولة يكون له غالباً دورٌ في إحداث هذه الفروق ـ ولو على الأقل بصورة جزئية ـ فعادةً ما تُصنف نظم التمثيل النسبي باعتبارها أكثر أنواع النظم الانتخابية قدرة على زيادة معدلات المشاركة، حتى مع تحييد مستويات التنمية البشرية التي تختلف من دولة لأخرى و التي قد يكون لها أثر إيجابي

---

[1] انظر: د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

[2] انظر: حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٦)، ص ١٩-٢٢.

على معدلات المشاركة(باعتبار أن الدولة التي يكون مواطنوها أكثر تعليماً وأكثر دخلاً تُظهر بطبيعة الحال معدلات أعلى للمشاركة)[1].

فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها تأثير على انخفاض نسب المشاركة، ويمكن تفسير ذلك من خلال سعي الفرد إلى تلبية حاجاته الأساسية المتمثلة بالعمل ولقمة العيش، ويُفَسِّر ذلك نموذج (ماسلو) للحاجات الانسانية، إذ إن الفرد بشكل عام يسعى أولاً إلى تلبية هذه الحاجات الأساسية، وفي حال إشباعها فانه ينتقل إلى حاجات أخرى، ويكون لديه استعداد للمشاركة في العمل السياسي، وقد تكون هذه الظاهرة مقصودة سياسياً إذ نجد أن كثيراً من الأنظمة السياسية في العالم تعمل بشكل رئيسي على إشغال المواطنين في البحث عن الحاجات الأساسية هادفةً إلى التقليل من مشاركتهم السياسية، و يُفسِّر ذلك انخفاض مستوى الثقافة السياسية والمعرفة السياسية والوعي السياسي لكثير من أفراد المجتمع حول أبعاد وأهمية المشاركة السياسية وتأثيرها على أوضاعهم المعيشية[2].

ثانياً ـ دراسة أثر نظام التمثيل النسبي على معدلات المشاركة :

Studying The Impacts Of PR On The Turnout

إن الدراسات الانتخابية عموماً أثبتت أن نوع النظم الانتخابية على علاقة وثيقة بمستوى المشاركة السياسية، وأن نظم التمثيل النسبي تحقق مستويات مشاركة أعلى من نظم الأغلبية بالرغم من تحييد عوامل التنمية البشرية، فالانتخابات التشريعية التي أُجريت عام/١٩٩٠/ في الدول المشمولة بمشروع الدراسة المقارنة للنظم الانتخابية، ولدت في ظل نظم التمثيل النسبي(٧٥٪) كمتوسط معدل مشاركة*Vote/Valid vote as a proportion of the voting age*

---

[1] انظر: د.مازن حسن، النظم الانتخابية، المرجع السابق، ص ٦٥.

[2] انظر : ثامر غازي الزبن، المشاركة السياسية في الأردن وعلاقتها مع قوانين الانتخاب، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

(نسبة أصوات الناخبين المشاركين/ الناخبين في سن التصويت)، وأعلى بمعدل (١٠٪) من المتوسط في ظل نظم الأغلبية[١].

وأكدت دراسة لاحقة أُجريت في/١٦٤/ بلداً في تسعينيات القرن الماضي النتائج السابقة حول أثر نظم التمثيل النسبي على معدلات المشاركة وارتفاعها في ظله، إذ أنّ نوع النظام الانتخابي هو عامل ثابت، وليس متغيراً باستمرار[٢]، كالعمر أو التعليم أو الدخل الذين يتغيرون باستمرار.

الجدول(٢ -٥)[٣] النظم الانتخابية ومعدلات المشاركة في(١٦٤)بلدا، ١٩٩٠

نوع النظام الانتخابي	متوسط نسبة المشاركة عدد المصوتين من الناخبين في سن التصويت	متوسط نسبة المشاركة عدد المصوتين من الناخبين المسجلين	عدد الدول
نظم الأغلبية			
الصوت البديل	٦٥.٥	٩٢.٩	٢
نظام الجولتين	٥٨.٥	٦٥.٠	٢١
الفائز الأول	٦١.٢	٦٧.٧	٤٣
الصوت الواحد غير المتحول	٥٢.٦	٥٩.٨	٢
تصويت الكتلة	٥٦.٥	٧٠.٩	٩
كل نظم الأغلبية	**٦٠.٤**	**٦٨.٣**	**٧٧**
النظم المختلطة			
تناسب العضوية المختلط	٦٦.٦	٧١.٩	٧
النظم المختلطة المتوازية	٦٣.٥	٦٩.٠	١٩
كل النظم المختلطة	**٦٤.٠**	**٧٠.٤**	**٢٦**
نظم التمثيل النسبي			
القوائم النسبية	٧٠.٠	٧٤.٤	٥٩
الصوت الفردي القابل للتحويل	٨٣.٤	٨١.٧	٢
نظم التمثيل النسبي	**٧٠.٠**	**٧٤.٦**	**٦١**
المجموع	**٦٥.٠**	**٧٠.٨**	**١٦٤**

(١) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, op, cit., p.161.*

(٢) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering ,Ibid., p.161.*

(٣) انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering ,Ibid., p.162.*

إنّ الجدول يُوضح أثر النظم الانتخابية على معدلات المشاركة، مُقاسة كنسبة من عدد السكان في سن التصويت، ثم من عدد الناخبين المسجلين.

إن النتائج في الجدول السابق لم تستبعد أي عوامل قد تُؤثر على معدلات المشاركة.

بتحليل النتائج في الجدول السابق نلاحظ أن نظم التمثيل النسبي قد حققت أعلى معدلات مشاركة في كلتا الحالتين بمتوسط(٧٠٪ و٧٤.٦٪)، ونلاحظ وجود تقارب بسيط إلى حد ما في معدلات المشاركة بين نظم الأغلبية والنظم المختلطة و خصوصاً الأغلبية مع النظام المختلط المتوازي.

كما حافظ نظام التمثيل النسبي على فارق نقاط (٩.٦٪) و(٦٪) لصالحه أكثر مما هو عليه في كل من نظم الأغلبية والمختلطة على التوالي فيما يتعلق بمتوسط معدلات المشاركة من بين كل المؤهلين للتصويت.

وكما حافظ نظام التمثيل النسبي على فارق نقاط (٦.٣٪) و(٤.٢٪) لصالحه، أكثر مما هو عليه في كل من نظم الاغلبية و المختلطة على التوالي فيما يتعلق بمتوسط معدلات المشاركة من الأشخاص المسجلين .

إن نظام الصوت الواحد القابل للتحويل ***STV*** قد حقق معدلات مشاركة أكثر من نظام القائمة النسبية ***LP*** بدرجة ملحوظة بأكثر من (١٣٪) بالنسبة للمؤهلين للتصويت، و أكثر من(٧.٩٪) بالنسبة للأشخاص المسجلين في سجلات الناخبين.

إن نظام الصوت البديل، قد حقق أعلى مستوى من معدلات المشاركة بين نظم الأغلبية، ويمكن إرجاع ذلك إلى كونه يمنح المقترعين إلى حد ما درجة من حرية المفاضلة بين المرشحين.

ويمكن إرجاع سبب ارتفاع معدلات المشاركة في ظل التمثيل النسبي إلى أنها نظم أكثر عدلاً، فلا يوجد أصوات ضائعة تقريباً، مما يُشجع

المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية، كما أن نظم التمثيل النسبي تمتاز بتشجيع تعدد الأحزاب، مما يُوفر للناخب خياراتٍ انتخابيةً أكثر، فيدفعه للإدلاء بصوته وممارسة عملية الاقتراع[1]، بالإضافة إلى ما تتميز به نظم التمثيل النسبي عموماً ألا وهو عتبة التمثيل المنخفضة نسبياً بالمقارنة مع بقية النظم، مما يشجع المواطنين للمشاركة لتيقنهم بأن أصواتهم لن تذهب سدىً.

أما في ظل نظم الأغلبية، فقد يرى مؤيدو الأحزاب الصغيرة أو الأحزاب الهامشية، والتي قد تكون كتلها التصويتية موزعة على مناطق متفرقة بالبلاد، أنه لا فائدة من المشاركة بالتصويت في الدوائر التي لا تكون فيها هي أحد لاعبي الرهان الرئيسيين، باعتبار أن مشاركتهم لن تشكل فارقاً كبيراً فيمن سيحصد مقعد الدائرة التي يكون لهم حق التصويت فيها، وبالتالي من سيشكل الحكومة، ويضع السياسات العامة[2].

إن الحجّة المتعلقة بالأصوات الضائعة، تبدو قوية جداً، وخاصة في حالة ما يُعرف بالمقاعد الآمنة، وذلك في حالة المقاعد التي يكون قد فاز بها الحزب الحاكم في الانتخابات السابقة ويشارك في المنافسة الانتخابية على ذات المقاعد في الانتخابات اللاحقة، فيكون من المستبعد جدا أن يخسر المرشح صاحب المقعد[3].

---

[1] انظر : *Pippa Norris, Choosing Electoral Systems, Political Institutions Special Issue Of The International Political Science Review,(Vol 18, 3, July 1997), p.9.*

[2] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٦٨.

[3] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, op .cit., p.162.*

الفرع الرابع

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و تمثيل النساء والأقليات

PR And The Representation Of Women And Minorities

إن تمثيل النساء والأقليات، يعتبر من المؤشرات السياسية الهامة والتي يتم دراسة مدى تَأثُّرها بالنظم الانتخابية عند تحليل و قراءة نتائج تطبيق النظم الانتخابية، وسنتعرض لها تباعاً.

أولاً- تمثيل النساء في البرلمانات *The Women's Representation In Parliaments* :

إن موقع المرأة في المجتمع، ومشاركتها في الانتخابات يُشكل أحد أهم المعايير، التي تُعبر عن عدالة وديمقراطية الحياة السياسية في البلد، وتمثيل المرأة في البرلمان أصبح اليوم ضرورة ديمقراطية ومجتمعية[1].

إن مهمة التمثيل من أهم وظائف أي نظام انتخابي، ويرى الكثير من الفقهاء أن قدرة النظام الانتخابي على تمثيل فئات المجتمع المختلفة، أحد أهم معايير الحكم عليه، ومن هذه الفئات النساء، اللواتي يمثلن ديموغرافياً نسباً كبيرة في المجتمعات حوالي(٥٠٪)، إلَّا أنها عادة لا تقترب من هذه النسبة في التمثيل، ولو بفروق صغيرة[2].

فوفقاً للبيانات الواردة في الاتحاد الدولي للبرلمانات، نرى أن التمثيل البرلماني للنساء في المجالس النيابية حول العالم يرتفع ببطء، لكن باستقرار خلال العقود الأخيرة، فكانت نسبة تمثيل النساء (٤.٩٪) في عام/١٩٦٠/، و(٥.٤٪) في عام/١٩٧٠/، و(٨.٧٪) في عام/١٩٨٠/، و(٩.١٪) في عام/١٩٩٠/، و(١١.٩٪) في عام/٢٠٠٠/، و(١٦.٣٪) في عام/٢٠٠٥/، و(١٨.٦٪)

---

[1] انظر : جعفر ابراهيم حجي، أثر النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

[2] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٧١.

إلى تاريخ٣٠(تشرين الثاني في عام ٢٠٠٨)[١].

وعلى المستوى الاقليمي في الأمريكيتين، وأوربا، نجد أن النساء حصلن على (٢١.٧٪ و٢١.٢٪) من المقاعد البرلمانية على التوالي في الدول ذات المجلس التشريعي الواحد، والمجلس الأدنى في الدول ذات المجلسين، لتاريخ(٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨). وبدون الدول الاسكندنافية، كان متوسط تمثيل النساء في أوربا (١٩.٣٪)، وفي آسيا(١٨.٣٪)، وفي صحارى افريقيا(١٨.٠٪)، أما في دول المحيط الهادئ فكان(١٣.١٪)، وفي الدول العربية ظهر أصغر متوسط(٩.٧٪)، مع وجود فروقات هائلة بين الدول[٢].

وعلى المستوى الوطني، لتاريخ(٣٠ تتشرين الثاني ٢٠٠٨) استطاعت فقط ثلاث دول أعضاء في مجلس أوربا *The Council Of Europe*[٣]، الوصول إلى التمثيل المتوازن لكلا الجنسين بـ (٤٠٪) كحد أدنى لأي من الجنسين هي (فنلندا، هولندا، السويد)، و سبع دول حققت (الكتلة الحاسمة *Critical Mass*٣٠٪) وهي(بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، آيسلاندا، النروج، اسبانيا)

---

(١) انظر : *Michal Krennerich, Report on the Impact of Electoral Systems On Women's Representation In Politics, European Commission For Democracy Through Law, Venice Commission,(Strasbourg, 16 June 2009), p.5.*

(٢) انظر : *Michal Krennerich, Report on the Impact of Electoral Systems On Women's Representation In Politics*, Ibd, p.5-6.

(٣) ان مجلس أوربا يتألف من(٤٧) دولة، وقد تم تأسيسه في الخامس من آذار عام ١٩٤٩من قبل عشرة دول من أوربا الشرقية، والمادة الرابعة من قانون المجلس تفتح باب الانضمام لأي بلد أوربي، شريطة تلبية معايير الديمقراطية وحقوق الانسان، تقريبا غالبية الدول الأوربية انضمت الى المجلس، باستثناء بيلاروس ودولة الفاتيكان و بعض الدول التي يكون الاعتراف فيها محدود كآسيا الوسطى و كازاحستان.

The Council of Europe has 47 member states. It was founded on 5 May 1949 by ten Western European states.

Article 4 of the Council of Europe Statute specifies that membership is open to any European country, provided they meet specific democratic and human rights standards. Nearly all European states have acceded to the Council of Europe, with the exception of Belarus, the Vatican City, predominantly Central Asian Kazakhstan,[1] as well as some of the states with limited recognition.

انظر موسوعة ويكيبيديا الحرة ،على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/Member_states_of_the_Council_of_Europe

و هنـاك خمـس عشـرة دولـة حققـت بـين(٢٠ -٣٠٪) وهي(النمسـا، بلغاريـا، كرواتيـا، ايطاليـا، لاتيفيـا، بولانـدا، البرتغـال)، أمـا الـدول الـتي حققـت بـين(١٠٪ -٢٠٪) هي(أذربيجـان، المملكـة المتحـدة، سـلوفينيا)، وفي أدنـى الترتيـب جـاءت الـدول الـتي حققـت أقـل مـن (١٠٪) وهي(مالطـا، أرمينيـا، أذربيجان، حورجيا، أوكرانيا، تركيا)[١].

ثانياً ـ آثار نظام التمثيل النسبي على تمثيل النساء في البرلمانات:

The Impacts Of PR Systems On Women's Representation In Parliaments

وفقـاً لتقريـر لجنـة فينـيس، كانـت البلـدان الـتي تُطبـق نظـم التمثيـل النسبي، تتميز بارتفاع نسبة تمثيل النساء في برلماناتها، عمّا هـي عليـه النسـب في الدول التي تُطبق نظم الأغلبية، وكانت البلدان التي تطبق النظم المختلطة، تفضي إلى إيجاد تمثيل أكبر للنساء من نظم الأغلبية، لكـن بدرجة أقل من نظم التمثيل النسبي[٢].

ولدراسة التـأثير المختلف للنظم الانتخابية نجد الجدول/٢ـ٦/[٣]، الـذي يُظهـر بـأن متوسـط نسـبة تمثيـل النسـاء كانـت الضـعف تقريبـاً في ظـل نظـم التمثيل النسبي عنها في ظل نظم الانتخاب بالأغلبية، ففي حين كانت هذه النسبة(٨.٥٪) في نظم الانتخاب بالأغلبية، و(١١.٤٪) في ظل النظم المختلطة، بلغت(١٥.٤٪) في ظل نظم التمثيل النسبي.

---

[١] انظر : *Michal Krennerich, Report on the Impact of Electoral Systems On Women's Representation In Politics*, Ibd, p. 6.

[٢] انظر : *Lydie Err, Impact of electoral systems on women's representation in politics, Committee on Equal Opportunities for Women and Men,(Luxembourg, 8 September 2009), p.2.*

[٣] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص٧١-٧٢.

الجدول(٢ -٦) نسبة تمثيل النساء في المجلس الأدنى لـ (١٨٢) بلداً لعام(٢٠٠٠)

النظام الانتخابي	النسبة المئوية لتمثيل المرأة في المجلس الأدنى للبرلمان	عدد الدول
نظم الانتخاب بالأغلبية	**٨.٥**	**٨٩**
نظام الصوت البديل	١١.٢	٢
تصويت الكتلة	٧.٢	٩
الدورتين	٩.٦	٢٤
نظام الفائز الأول	٨.٥	٥٤
النظم المختلطة	**١١.٢**	**٢٩**
تناسب العضوية المختلط	٨.٧	٢١
المتوازي	١٨.٠	٨
نظم التمثيل النسبي	**١٥.٤**	**٦٤**
الصوت الفردي القابل للتحويل	١٠.٦	٢
القوائم النسبية	١٥.٦	٦٢
المجموع	**١١.٧**	**١٨٢**

قد يثور نقد للربط بين النظم الانتخابية ونسب تمثيل النساء، على أساس أن هذه النسب قد تكون نتيجة للثقافات السائدة في الدول، وليس بسبب النظام الانتخابي بحد ذاته، على اعتبار أن هناك ثقافات بلغت درجة من التطور والعدالة، مما يجعلها داعمة لفكرة دخول ومشاركة المرأة في الحياة السياسة، في حين أن ثقافات أخرى ترى من ذلك قضية تخالف القيم والعادات، وتكون المصادفة هي من جعلت الدول التي تطبق نظم التمثيل النسبي، تمتاز بثقافات داعمة لحقوق المرأة والمساواة، وعلى العكس تطبق الدول التي تسود فيها الثقافات المحافظة على العادات والتقاليد التي لا تدعم حقوق المرأة، نظم الأغلبية، ولحسم ذلك النقد، يجب مقارنة أثر النظم

الانتخابية المختلفة على نسب تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في ظل الدول التي تتمتع بنفس الثقافات السائدة، وهو ما يؤدي إلى تحييد عنصر الثقافة، ويختبر أثر النظم الانتخابية دون عناصر أخرى[1].

إن الجدول/٢ـ٧/ يُقسم ذات الدول (١٨٢) بلداً في الجدول السابق إلى مجتمعات ما بعد الصناعية، وصناعية، وزراعية، ثم يختبر أثر كل من النظم الانتخابية في كل منها على حدة .

الجدول(٢ -٧) [2]يقسم البلدان الى ما بعد صناعية، وصناعية، وزراعية، ويدرس آثار النظم المختلفة في ظل كل منها، و يعطي الفروقات بين متوسط نسب التمثيل النسبي و الاغلبية و المختلط على التوالي.

نوع المجتمع	النظام الانتخابي	متوسط نسبة تمثيل النساء(٢٠٠٠)	عدد الدول
ما بعد الصناعي	تمثيل نسبي	٢٩.٥	١٢
	مختلط	١٩.٤	٤
	أغلبية	١٦.٩	٥
	الفروقات	**١٢.٦ -١٠.١**	
صناعي	تمثيل نسبي	١٢.٦	٢٤
	مختلط	١٢.٩	١٢
	أغلبية	١٠.٨	١٩
	الفروقات	**١.٨ -٠.٣**	
زراعي	تمثيل نسبي	١١.٧	٢٤
	مختلط	٨.٦	١١
	أغلبية	٧.٤	٥٧
	الفروقات	**٤.٣ -٣.١**	

[1] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

[2] انظر : د. مازن حسن، المرجع السابق، ص ٧٤.

إن النتائج الواردة في الجدول، تُؤكد صحة العلاقة بين نظم التمثيل النسبي، وارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمانات، إذ تكون الفروقات شاسعة في المجتمعات ما بعد الصناعية، بفارق قدره(١٢.٦٪) عن نظم الأغلبية، و(١٠.١٪) عن النظم المختلطة، وينقص هذا الفارق في المجتمعات الصناعية لتقترب النتائج لكن مع الحفاظ على الفارق، ليكون متوسط تمثيل النساء أكثر في ظل نظم التمثيل النسبي، كما أن الفروقات في المجتمعات الزراعية (٤.٣٪) لصالح نظم التمثيل النسبي، و أكثر بـ(٣.١٪) من النسب في ظل النظم المختلطة.

إن مقارنة النتائج بين شقي الأنظمة المختلطة، تقودنا إلى أن متوسط ترشيح و فوز النساء بمقاعد برلمانية في ظل الشق النسبي من النظام المختلط يكون أكثر مما هو عليه في شق الأغلبية، كما في انتخابات نيوزيلندا عام /١٩٩٦/ حيث تم انتخاب(١٥.٤٪) من أعضاء البرلمان من النساء في الدوائر منفردة العضوية، مقارنة مع انتخاب (٤٥.٥٪) من البرلمانيين من النساء في ظل القوائم النسبية، وهو ما نجده أيضاً في ظل النظام المتوازي في ليتوانا في انتخابات عام/٢٠٠٤/، حيث كانت نسبة النساء الفائزات وفقاً لنظام الفائز الأول في الدوائر منفردة العضوية(١٨.٣٪)، بينما تم انتخاب(٢٢.٩٪) من البرلمانيين من النساء في الانتخابات على أساس القائمة النسبية، وكما في انتخابات عام/٢٠٠٦/ في فلسطين تم انتخاب/١٧/ سيدة من أصل/١٣٢/برلماني في ظل النظام المتوازي، وجميعا تم انتخابهم في ظل نظام القوائم النسبية، إذ لم تفز أي سيدة في الانتخابات التي جرت وفق نظام الأغلبية [١].

---

[١] انظر : *Michal Krennerich, Report on the Impact of Electoral Systems On Women's Representation In Politics, Op, Cit, p.8-9.*

ثالثاً- نظام التمثيل النسبي و تمثيل الأقليات :

PR And The Minorities' Representation

إنّ نُظم التمثيل النسبي، من أكثر النظم الانتخابية الموصى بها في المجتمعات المنقسمة، وخصوصاً في حالة ما بعد النزاعات المسلحة، حيث تُعتبر نُظم التمثيل النسبي العنصر الأساسي لتقاسم السلطة بعد النزاعات والذي يُساهم بدوره في عملية بناء السلام[1]، وإن كان لا يمكن نكران أن نظم التمثيل النسبي غالباً ما تزيد من حدة الانقسامات الاجتماعية وتساهم في تنشيط النزعات والانتماءات تحت الوطنية، على الرغم من دورها في إرضاء الأقليات من خلال السماح لبعض ممثليهم بالوصول إلى المجالس المنتخبة.

إنَّ الاتجاه التقليدي الذي يدعم مقولة إن نظم التمثيل النسبي لها أفضلية عن نظم الأغلبية، فيما يتعلق بآثارها على الأقليات سواء الدينية، أو العرقية، أو اللغوية، يستند في ذلك على آليتين رئيسيتين:

أولهما، أن نُظم التمثيل النسبي تُتيح تكوين برلمانات أكثر تمثيلا للسكان عنها في حالة نظم الأغلبية، وبالتالي تكون الأقليات فيها ممثلة نيابياً بصورة أكبر إذا ما قررت تشكيل حزب سياسي(أو أحزاب سياسية)، لخوض غِمار المعركة الانتخابية، **وثانيهما** أنَّ الانتخابات التي تجري وفقاً لنظام التمثيل النسبي ترفع من درجة تأييد النظام السياسي عموماً لدى الناخبين، ومنهم الأقليات، ويعود ذلك للطبيعة الاندماجية التي تخُص هذه النظم[2].

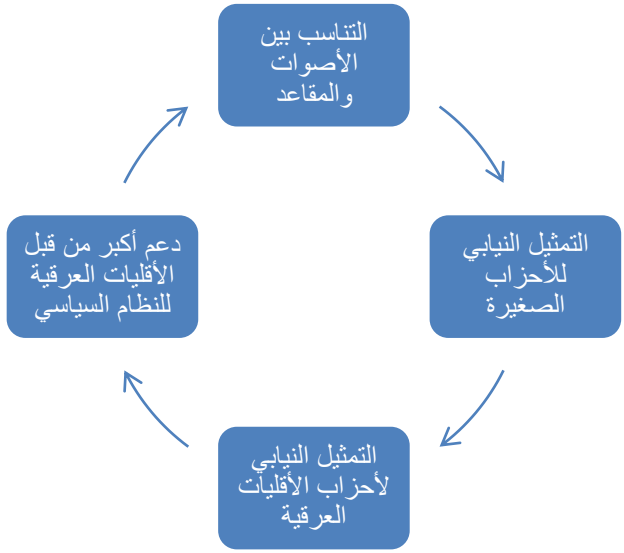
يمكن تلخيص العلاقة السابقة من خلال الشكل البياني[3] /٦.٢/.

---

[1] انظر : *Wolfgang Wagner, Electoral Systems and the Representation of Minorities The case of ethnic Albanians in Macedonia, Paper prepared for presentation at the Peace Science Society, International Studies Association, Joint International Conference, (Budapest, June, 2013), p.1.*

[2] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٧٨.

[3] انظر : Pippa Norris, Electoral Engineering, Op, Cit, p.211.



الشكل البياني (٦.٢) العلاقة بين نظم الانتخاب بالتمثيل النسبي والأقليات

باختبار الفرضية الأولى، فإنه من الصحيح اعتبار نظم التمثيل النسبي، أكثر نسبية من النظم الأخرى، وتتيح فرصةً للحصول على تمثيل أكبر للأحزاب الصغيرة التمثيل في البرلمان، إلَّا أنّه لا يوجد دليل مُثبت علمياً يُؤكد فرصته في زيادة تمثيل الأقليات، ومن المهم جداً التفرقة بين الديمقراطيات المستقرة - والتي يُقصد بها غالباً غرب أوربا والولايات المتحدة - والديمقراطيات الجديدة، إذ إنّ النوع الأول من الديمقراطيات، يتميز تلقائياً بمناخ سياسي يحترم التعددية - كما في هولندا و بلجيكا والسويد - وتنتشر فيها ثقافة عامة تقوم على قبول الآخر، لا تتوفر في الديمقراطيات الناشئة، وبشكل خاص إذا كانت هذه الديمقراطيات قد عانت في وقت قريب من تناحر على أساس عرقي، أو أثني، أو ديني، حتى وإن لم يتطور إلى درجة النزاع المسلح، ولا

بوجد دليل علمي بأنّ الاحتقانات الطائفية فيها قد تقلّصت بسبب النظم الانتخابية[1].

إن نظم التمثيل النسبي وبخاصة في حالة اعتماد دوائر انتخابية كبيرة نسبياً، تعتبر الأفضل وإن لم تكن النظام الوحيد الذي يضمن التمثيل الوصفي للانقسامات في البلد، الذي يُعتبر العنصر الحاسم لنجاح عملية بناء السلام المستدام في البلدان بعد النزاعات، أو حتى للحد من النزاعات السياسية العرقية *(Armed Ethno political Conflict)*[2].

ووفقاً لإحدى الدراسات التي أجريت على الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا، وهي عادة القارة التي تمثل النموذج الجيد لدراسة الاختلافات الأثنية والعرقية نظراً لكثرة عددها وتنوعها في دول هذه القارة، فإن نظم التمثيل النسبي نجحت في التقليل من حدة الصراعات الأثنية في الدول الأفريقية المتعددة عرقياً عن طريق إدماج ممثلي هذه الأقليات في البرلمانات المنتخبة، وتشجيع الأحزاب في ظل التمثيل النسبي على تقديم قوائم حزبية متوازنة عرقياً، إلَّا أنّ ذات الدراسة وجدت أن نجاح نُظم التمثيل النسبي في تحقيق هذه الأهداف يتوقف على الدرجة التي يتم بها (أو تم بها) تسييس الاختلافات العرقية في الدولة المعنية، وكذلك عمق وحدة هذه الاختلافات، ودرجة التحول الديمقراطي التي تمر بها الدولة، ومدى التركيز أو الانتشار الجغرافي للعرقيات المختلفة في الدولة[3]، وتذهب بعض الدراسات إلى أن الاعتماد الاعتباطي لنظم الأغلبية في الدول التي تعاني من نزاعات على أسس عرقية أو

---

[1] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٧٨.

[2] انظر : *Wolfgang Wagner, Electoral Systems and the Representation of Minorities The case of ethnic Albanians, op, cit., p.2.*

[3] انظر: د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩.

طائفية، يمكن أن يُؤدي إلى تخريب مبادرة السلام بكاملها، خصوصا عندما تكون الانقسامات العرقية مسيسة[1].

وقد انتقد عدد من الفقهاء كـ دونالد هورويتزDonald Horowitz وآخرون نظم التمثيل النسبي، ووصفوها بأنها تعمل على تعزيز الهويات العرقية[2]، وذلك لأن نظم التمثيل النسبي تجعل الأحزاب السياسية تعمل على خلق قواعد انتخابية بناءً على توجيه خطابها السياسي وبرامجها السياسية إلى مجموعة معينة من الناخبين للحصول على تأييدهم الانتخابي.

وفي اختبار الفرضية الثانية حول مدى تأثير النظم لانتخابية في الدول ذات الاختلافات الدينية أو العرقية، والتي تذهب إلى أن الدول المتعددة عرقياً تتميز بارتفاع نسبة تأييد النظام السياسي فيها عموماً عندما يتم تطبيق نظم التمثيل النسبي، كون هذه النظم تعمل على إدماج ممثلي الأقليات في المجالس المنتخبة، وحتى في تشكيل الحكومات في بعض الأحيان، فلا تشعر الأقليات بالتهميش السياسي، فوفقاً لدراسات أُجريت لمعرفة مدى هذا التأثير، كانت المخرجات أنه لم يتم التوصل إلى نتائج حاسمة، تجزم بصحة ذلك، بل تم التوصل الى نتائج متناقضة، فتوصلت دراسة أجريت في(١١)دولة من دول الاتحاد الأوربي، بعضها يطبق نظم التمثيل النسبي والأخرى نظم الأغلبية، إلى أن نسبة رضا المؤيدين للأحزاب الفائزة في الانتخابات في الدول التي تطبق نظم الأغلبية كانت أعلى بكثير، من درجة الرضا التي عبر عنها مساندو الأحزاب التي خسرت في الانتخابات، بينما كان الفارق ضئيل جدا بين نسبة

---

[1] انظر : *Timothy Murithi, Electoral Systems and The Management Of Ethnic Conflict in Africa, (Keele University, there is no publishing year), p.5.*

[2] انظر : *Wolfgang Wagner, Electoral Systems and the Representation of Minorities The case of ethnic Albanians, Op, Cit, p.2.*

..

الرضا لمؤيدي الأحزاب الفائزة وتلك التي خسرت في الدول التي تطبق نظم التمثيل النسبي[١].

وفي دراسة أخرى أُجريت على/٢٥/ ديمقراطية قديمة وجديدة، تم التوصل إلى نتائج تُخالف التوقعات، فكانت الثقة المؤسساتية - الثقة في البرلمانات - عموماً أكبر لدى الناخبين الذين يعيشون في بلدان تطبق نُظم الأغلبية عنها في الدول التي تُطبق نظم التمثيل النسبي، وفي دراسة أجريت على بلد واحد (نيوزيلاندا) وفق نفس المعايير التي أجريت بها الدراسة السابقة، حيث تم اتباع نظام التمثيل النسبي بدلاً نظام الأغلبية، كانت النتاج تدل على مواقف إيجابية أكثر للنظام السياسي بين الداعمين لأحزاب الأقليات وسكان الماوري[٢]، فتوصلت الدراسة إلى أنه بعد اتباع نظام تناسب العضوية المختلط، أظهر داعمي أحزاب الأقليات زيادة أكبر في درجة الفعالية السياسية[٣]من بقية الناخبين، على الرغم من عدم وجود ارتفاع موازٍ في الثقة السياسية[٤].

---

[١] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

[٢] الماوري وهم السكان الأصليون في نيوزيلاندا، ويقدر عددهم اليوم بحوالي(٦٠٠)ألف نسمة، انظر : موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *Maori People* https://en.wikipedia.org/wiki/M%C4%81ori_people.

[٣] تعني الفعالية السياسية أن ثقة وايمان المواطنون بالحكومة، و بقيمها، لدرجة انه يمكنهم فهم و التأثير في الششؤن السياسية، ان مشاعر الفعالية السياسية بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، و لم تُثبت الدراسات أية علاقة بين الثقة العامة بالحكومة و القادة السياسيين و التصويت، انظر : موسوعة ويكيبيديا الحرة بعنوان *Political Efficacy*، على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/Political_efficacy .

[٤] انظر : *Pippa Norris, Electoral Engineering, op. cit., p.215.*

المطلب الثاني

دراسة تجارب انتخابية دولية

Studying Of International Electoral Experiences

لاقى نظام التمثيل النسبي انتشاراً واسعاً في بلدان العالم، وتبنته العديد من الدول العربية والغربية، واتبعت كل منها آليات مختلفة لتطبيقه طبقاً للظروف التي يمر بها البلد، فاعتمدت بعض الدول نظام الدائرة الواحدة ثم عدلت عنه إلى نظام الدوائر المتعددة كالعراق ، ودول أخرى اتبعت نظام التمثيل النسبي حديثاً كتونس، أمّا ايرلندا اتبعت نظام الصوت الواحد المتحول، والسويد تعتنق نظام قائمة التمثيل النسبي، ودراسة التجربة الانتخابية في هذه الدول الأربعة تغطي تطبيقات كافة أنواع نظم التمثيل النسبي.

سندرس في هذا المطلب التجارب الانتخابية في الدول السابقة وفق المخطط الآتي :

الفرع الاول : دراسة التجربة العراقية

الفرع الثاني: دراسة التجربة التونسية

الفرع الثالث : دراسة التجربة السويدية

الفرع الرابع : دراسة التجربة الايرلندية

الفرع الأول

دراسة التجربة العراقية

Studying The Iraqi Experience

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق /٢٠٠٣/ مر العراق بحالة من عدم الاستقرار السياسي، وعُدلت القوانين الانتخابية فيه عدة مرات حتى عام /٢٠١٤/، لذلك من المهم جداً دراسة المراحل التي مرت بها التجربة الانتخابية العراقية من أول انتخابات عراقية بعد الاحتلال الأمريكي حتى آخر انتخابات برلمانية عام /٢٠١٤/.

أولاً ـ التجربة الانتخابية العراقية بين (٢٠٠٥-٢٠١٠) :

١ـ الانتخابات النيابية الأولى (كانون الثاني ٢٠٠٥):

وقّع برايمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق الأمر /٩٦ لعام ٢٠٠٤/في ١٥ حزيران، للدفع باتجاه الاستقرار السياسي في العراق، حيث تم اعتماد نظام التمثيل النسبي على أساس اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة لانتخاب السلطة التشريعية الانتقالية المسماة بالجمعية الوطنية، فتم تحديد يوم /٣١ كانون الثاني/ كموعد نهائي لإجراء الانتخابات وحدد عدد أعضاء الجمعية الوطنية بـ/٢٧٥/ عضواً وتم تخصيص نسبة لتمثيل النساء (كوتا) لا تقل عن ربع المقاعد البرلمانية و العمل على تحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع كافة[1].

لقد تمّ اعتماد نظام الدائرة الواحدة في انتخابات الجمعية الوطنية في /٣٠ كانون ٢ لعام ٢٠٠٥/، وعلى الرّغم من الانتقادات التي وجهت إلى الدائرة الانتخابية الوطنية الواحدة فقد أصرَّت عليها سلطة الائتلاف كونه

---

[1] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

الأنسب لظروف العراق، حيث لا يوجد إحصاءات سكانية دقيقة، وفي حال وجودها فإنها محل خلاف بين القوى السياسية[1]، إذ إن نظام الدائرة الواحدة يحتوي التنوع الواسع الذي كان العراق يشهده آنذاك، فيعمل على إعطاء أكبر قدر من الشراكة الحقيقية في العملية السياسية عن طريق عدم إهمال أي صوت من أصوات الناخبين[2]، فحتى في حالة مقاطعة مكون ما أو منطقة معينة للانتخابات، فان نظام الدائرة الواحدة يضمن التمثيل لها، فتكون عملية المقاطعة غير ملموسة على المستوى السياسي.

واعتمد النظام الانتخابي طريقة هير كوتا لتوزيع المقاعد على الكيانات السياسية الفائزة، وعلى الباقي الأكبر لتوزيع البواقي، ويكون القاسم الانتخابي الطبيعي هو عتبة التمثيل ويُحسب بقسمة إجمالي الأصوات الصحيحة على (٢٧٥)[3].

ولقد تم اعتماد نظام القائمة النسبية المغلقة، فلا يحق للناخبين تغيير ترتيب أسماء المرشحين على القائمة، إذ لا يقل عدد أسماء المرشحين في أي قائمة عن/١٢/ ولا يزيد عن /٢٧٥/ مرشحاً، و يجوز ترشيح الأفراد الذين اعتمدتهم المفوضية واعتبرتهم كيان سياسي كقائمة تتكون من مرشح واحد، واشترط القانون أن يكون اسم امرأة ضمن أول ثلاثة مرشحين و اثنتين ضمن أول ست مرشحين[4].

---

[1] انظر : جعفر ابراهيم حجي، أثر النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

[2] انظر: منى حسين عبيد، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣، بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٠، ص ١٥٧.

[3] انظر : الأمر /٩٦/ بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٤، القسم الثالث.

[4] انظر : الأمر /٩٦/ بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٤، القسم الرابع.

٢ـ الانتخابات النيابية الثانية (كانون الأول ٢٠٠٥):

جاء القانون رقم /١٦/لعام ٢٠٠٥ ليحكم هذه الانتخابات، حيث حل موضع الأمر /٩٦لعام ٢٠٠٤/، ليتمتع مجلس النواب بدورة انتخابية كاملة تستمر أربع سنوات[١].

وفي ظل هذا القانون تم اعتماد نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على أساس دوائر متعددة، إذ تم تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية تتطابق مع الحدود الادارية وتختص كل دائرة بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات /ك٢ ٢٠٠٥/، حيث يتكون مجلس البرلمان من /٢٧٥/ مقعداً، يتم توزيع /٢٣٠/ على الدوائر الانتخابية و/٤٥/ مقعداً تعويضياً، كما اعتمد القانون نظام القائمة المغلقة مع جواز الترشيح الفردي، بحيث لا يقل عدد المرشحين في الدائرة عن ثلاثة، ولا يزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة، كما اشترط القانون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين، واثنتان ضمن أول ستة مرشحين[٢].

ويتم توزيع المقاعد بشكل أولي بحساب القاسم الانتخابي في كل دائرة انتخابية (بقسمة مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصص لها)، ولحساب عدد المقاعد المخصص لكل كيان (يتم قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الكيان على القاسم الانتخابي)، ويتم توزيع المقاعد المتبقية بطريقة الباقي الأقوى[٣].

ولتوزيع المقاعد التعويضية يتم حساب المعامل الانتخابي الوطني (بقسمة مجموع الأصوات الصحيحة في العراق على ٢٧٥)، ثم لتحديد عدد المقاعد

---

[١] انظر : جعفر ابراهيم حجي، أثر النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

[٢] انظر : المواد / ٩/، /١٠/، /١١/، /١٥/ من قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥.

[٣] انظر : المادة /١٦/ من قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥

المخصصة لكل كيان سياسي، تتم (قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الكيان على مستوى العراق على المعدل الوطني)، ويتم توزيع المقاعد التعويضية على الكيانات السياسية التي لم تحصل على تمثيل في الدوائر الانتخابية بشرط حصولها على أصوات تعادل المعامل الوطني[1].

ففي انتخابات (ك١ ٢٠٠٥) تم اتباع طريقتين لتوزيع المقاعد التعويضية الوطنية المتبقية والتي كانت /٤٤/ مقعدا :

وفقاً لطريقة أكبر المتوسطات، حيث تم توزيع (٤٠) مقعداً على الكيانات الفائزة بنسبة ما حصلت عليه من أصوات على المستوى الوطني، ثم تم اتباع طريقة أكبر البواقي، فتم توزيع المقاعد الأربعة المتبقية على الكيانات التي لديها أكبر باق من ناتج قسمة أصواتها على المستوى الوطنية على عدد المقاعد التعويضية[2].

إن العراق في تلك الانتخابات يكون قد جمع بين التمثيل النسبي الكامل على المستوى الوطني، والتمثيل النسبي التقريبي على أساس دوائر انتخابية متعددة.

٣ـ الانتخابات النيابية عام /٢٠١٠/ :

لاحقاً تم تعديل القانون رقم /١٦ لعام ٢٠٠٥/ بالقانون رقم /٢٦لعام ٢٠٠٩ /ليحكم الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠١٠[3].

فيتكون مجلس النواب العراقي من /٣٢٥/ مقعداً /٣١٠ مقعداً عاماً للمحافظات +٨ مقاعد للمكونات + ٧ مقاعد تعويضية/ ،ويتم توزيع /٣١٨/مقعداً وفق الجدول الوارد في النظام رقم(٢١) لسنة (٢٠١٠)[4].

---

[1] انظر : المادة /١٧/ من قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥.
[2] انظر : محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص٩٥.
[3] انظر : محمد عيسى العيساوي، المرجع السابق، ص ١١٠.
[4] انظر : القسم الثاني، من النظام رقم (٢١) لانتخابات مجلس النواب العراقي (٢٠١٠)

ولقد تم منح /٨/ مقاعد للمكونات كالآتي:

(٥ مقاعد للمكون المسيحي في محافظات، بغداد، نينوى، كركوك، دهوك، أربيل)

(مقعد واحد للمكون الأيزيدي في محافظة نينوى)

(مقعد واحد للمكون الشبكي في محافظة نينوى)

(مقعد واحد للمكون الصابئي المندائي في محافظة بغداد)

على ألّا يؤثر على نسبتهم في حال مشاركتهم في القوائم الوطنية[١].

اعتمد القانون نظام القائمة المفتوحة، بشرط ألّا يقل عدد المرشحين في القائمة عن ثلاثة ولا يزيد عن الضعف، كما منح القانون حق الترشيح الفردي[٢]، فيصوت الناخبون بشكل اجباري للقائمة أولاً، ومن ثم بشكل اختياري لأحد المرشحين.

يتم توزيع المقاعد بحساب القاسم الانتخابي في كل دائرة انتخابية، (بقسمة عدد الأصوات الصحيحة المقترعة في الدائرة ـ مطروحاً منها الأصوات التي اقترعت لصالح المكونات ـ مقسوماً على عدد المقاعد المخصص للدائرة)، ويتم استبعاد الكيانات التي يقل مجموع أصواتها عن القاسم الانتخابي ولحساب عدد المقاعد الأوّلي لكل قائمة نقوم (بقسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على القاسم الانتخابي)، ويتم تخصيص المقاعد للقوائم وفق الأعداد الصحيحة الناتجة، فإذا فاز جميع مرشحي قائمة ما يتم استبعادها من أي توزيع لاحق للمقاعد وتعتبر قائمة مستنفذة، وتحسب حصة القائمة من المقاعد الشاغرة التي لم يتم توزيعها وفق المعادلة الآتية:

---

[١] انظر: الفقرة ثالثاً من المادة الأولى من القانون رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩.

[٢] انظر: المادة /٣/ من القانون رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩.

حصة القائمة من المقاعد الشاغرة=مجموع أصوات الكيان ❖ عدد المقاعد الشاغرة
مجموع أصوات الكيانات غير المستنفذة في الدائرة

فتُمنح المقاعد للعدد الصحيح دون الكسر العشري، وفي حال بقاء مقاعد أخرى شاغرة بعد التوزيع تُمنح للقائمة التي لديها أكبر كسر عشري[1].

توزع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استنادا الى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم.

أما شُغل المقاعد التعويضية فيتم ذلك بقسمة عدد المقاعد للكيان على المستوى الوطني على (٣١٠) ثم يُضرب الناتج بـ /٧/ ، فتوزع المقاعد وفقا للعدد الصحيح، وتُوزع المقاعد المتبقية حسب أكبر البواقي، إذ يتوجب على الكيانات السياسية الحاصلة على المقاعد التعويضية تقديم قوائم بمرشحيها لشغل هذه المقاعد[2].

ثانياً- انتخابات مجلس النواب لعام/ ٢٠١٤/ :

لقد صدر القانون رقم /٤٥ لعام ٢٠١٣/ ليحكم انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٤ عوضاً عن القانون رقم /٢٦ لعام ٢٠٠٩/.

١- النظام الانتخابي وفق القانون رقم /٤٥/ لعام ٢٠١٣:

يتكون مجلس النواب وفق القانون (٤٥) من /٣٢٨/ مقعداً، يتم توزيع /٣٢٠/ مقعداً منها على المحافظات وفقاً لحدودها الإدارية، حسب الجدول المرفق بالقانون، وتكون /٨/ مقاعد مخصصة للمكونات (كوتا)، توزع كالآتي :

---

[1] انظر : القسم الثالث من النظام رقم (٢١) لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠.

[2] انظر :القسم الرابع من النظام رقم (٢١) لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ و تعديلاته بالقرار رقم (١٥) تاريخ ٢٠١٠/٣/٣١.

(٥ مقاعد للمكون المسيحي في محافظات بغداد، نينو، وكركوك، دهوك، وأربيل).

مقعد واحد للمكون الأيزيدي في محافظة نينوى .

مقعد واحد للمكون الصابئي المندائي في محافظة بغداد.

مقعد واحد للمكون الشبكي في محافظة نينوى[١].

اعتمد القانون نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على أساس دوائر متعددة مع اتباع نظام القوائم المفتوحة، حيث لا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة، فيحق للناخب التصويت للقائمة و أحد المرشحين فيها، ويجوز الترشيح الفردي كما اشترط القانون عند تقديم القائمة مراعاة تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال، فيجب ألّا يقل عدد النساء المرشحات عن (٢٥٪) في القائمة وأن لا تقلّ نسبة تمثيل النساء في المجلس عن (٢٥٪)[٢].

ويتم توزيع المقاعد /٣٢٠/ على القوائم المتنافسة وفق آلية سانت ليغو المعدلة[٣]، ويُراعى ضمان حصول المرأة على (٢٥٪) على الأقل من المقاعد، ومن ثَمّ يتم إعادة ترتيب أسماء المرشحين ضمن القوائم حسب تسلسل

---

[١] انظر : المادة /١١/ من قانون الانتخابات العراقي رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣.

[٢] انظر : المواد /١٣,١٢/ من قانون الانتخابات العراقي رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣.

[٣] حيث يتم **أولاً** حساب عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها لكل قائمة مشاركة في التنافس على مقاعد الدائرة/**ثانياً** يتم ترتيب قوائم الكيانات المتنافسة في الدائرة الانتخابية حسب عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها من الأعلى للأدنى،/ **ثالثاً** يتم تقسيم الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم على الأرقام (١*٣*٥*٧*٩*١١*.....الخ) حتى نحصل على نتائج قسمة تعادل عدد مقاعد الدائرة بعد ترتيب هذه النتائج تنازليا/**رابعاً** يتم تخصيص مقعد للقائمة التي حصلت على أعلى ناتج قسمة، ويخصص المقعد الثاني للقائمة التي حصلت على ثاني أعلى ناتج قسمة، وهكذا دواليك حتى يتم استنفاذ جميع المقاعد المخصصة للدائرة .

انظر : القسم الثالث من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٤) لسنة (٢٠١٤) .

أصواتهم، ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات، وفي حال تساوي أصوات المرشحين يتم اللجوء للقرعة بحضور المرشحين أو ممثلي الكتل المعنية[1].

ويتم توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين بغض النظر عن جنس المرشح، لكنَّ النظام الانتخابي يضمن حصول النساء على نسبة تمثيل لا تقل عن (٢٥٪) أي /٨٣/ امرأة، وفي حال عدم تحقق النسبة المذكورة، وكما تم تعيينها في كل محافظة يتم اتباع التالي :

١. يتم تخصيص مقعد من المقاعد التي حصلت عليها القائمة للمرأة بعد كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال.

٢. في حالة عدم تحقق نسبة النساء في القائمة وفق الفقرة السابقة يتم اتباع التالي لتحقيق النسبة:

أ. تحدد حصة كل قائمة من النساء من خلال قسمة عدد المقاعد المخصصة للقائمة على ثلاثة على أن تهمل الكسور العشرية.

ب ـ حساب العدد المتبقي من مقاعد النساء في كل قائمة فائزة من خلال طرح عدد مقاعد النساء الفائزات وفقاً للفقرة السابقة من حصة القائمة من النساء.

ج ـ يتم تخصيص مقعد للنساء بعد كل فائزين اثنين من الرجال بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصل عليها الرجال.

د ـ إذا لم يتم استكمال المقاعد المطلوبة للنساء وفقاً لما ورد أعلاه فيتم تخصيص مقعد للنساء من مقاعد القوائم التي حصلت على مقعدين ومن الأدنى الى الأعلى ويتم استبدال المرشح الفائز بالمقعد الثاني بالمرشحة الحاصلة على أعلى الأصوات ضمن نفس القائمة.

---

[1] انظر : المادة /١٤/ من قانون الانتخابات العراقي (٤٥) لعام ٢٠١٣.

ه ـ اذا لم تحقق جميع الخطوات في هذا النظام العدد المطلوب من مقاعد النساء ،يتم تخصيص مقاعد القوائم التي حصلت على مقعد واحد فقط، للنساء ومن الأدنى إلى الأعلى إلى أن يتم تحقيق العدد المطلوب ووفقاً للآلية المرسومة في هذا النظام.

و ـ يستبدل المرشح الحاصل على أعلى الأصوات في القائمة الحاصلة على مقعد واحد في الدائرة الانتخابية الواحدة بمرشحة من نفس القائمة حاصلة على أعلى أصوات النساء في نفس القائمة[1].

أما بخصوص توزيع مقاعد المكونات ، فتخصص مقاعد المكونات (الصابئي المندائي، الشبكي، الإيزيدي) للقائمة الحاصلة على أعلى الأصوات بين القوائم التي تتنافس على مقعد المكون، أمّا بخصوص مقاعد المكون المسيحي فيتم ترتيب مرشحي القوائم المتنافسة الفائزة على مقاعد المكون المسيحي حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ومن الأعلى إلى لأدنى وحسب الدوائر التي ينتمون إليها ، ومن ثّمَّ يُعطى مقعد الدائرة للمرشح الحاصل على أعلى أصوات المرشحين المتنافسين ضمن هذه الدائرة ، ويعطى مقعد للمرشح الحاصل على أعلى الأصوات في دائرة أخرى وهكذا حتى يتم توزيع جميع مقاعد المكون المسيحي، وإذا حصلت قائمة منفردة على مقعد فإن مرشحها ستكون له الأولوية في الحصول على مقعد المكون في هذه الدائرة، وإذا حصلت قائمتان منفردتان أو أكثر على مقعد و كان مرشحوها من نفس المحافظة فيتم تخصيص المقعد للقائمة الحاصلة على أعلى ناتج قسمة وفي حال التساوي يتم اللجوء للقرعة[2].

---

[1] انظر : القسم الثالث، الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء)، من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٤) لسنة (٢٠١٤) .

[2] انظر : القسم الرابع من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٤) لسنة(٢٠١٤).

٢. تطبيق (محافظة المثنى) :

لقد تم تخصيص (٧) مقاعد لمحافظة المثنى، سندرس حالة محافظة المثنى من خلال الكيانات السياسية الثلاثة الأولى التي حصلت على أعلى الأصوات.

فحصلت على الأصوات كالآتي :

الجدول (٢. ٨)[1] يبين عدد الأصوات التي حصلت عليها الكيانات الثلاثة الأولى

الكيان	الأصوات التي حصل عليها	القسمة على ١.٦	القسمة على ٣	القسمة على ٥	القسمة على ٧
دولة القانون	١٤٨٢٦٣	٩٢٦٦٤	٤٩٤٢١	٢٩٦٥٢	٢١١٨٠
المواطن	٥٤٦٧٠	٣٤١٦٨	١٨٢٢٣	١٠٩٣٤	٧٨١٠
الأحرار	٢٧٨٤٨	١٧٤٠٥	٩٢٨٢	٥٥٦٩	٣٩٧٨

بالترتيب التنازلي لنتائج القسمة :

١٤٨٢٦٣ -٩٢٦٦٤- ٥٤٦٧٠- ٤٩٤٢١- ٣٤١٦٨- ٢٩٦٥٢- ٢٧٨٤٨-

فتحصل قائمة ائتلاف دولة القانون على (٤) مقاعد، وقائمة ائتلاف المواطن على (مقعدان)، وقائمة ائتلاف الأحرار على مقعد واحد

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على النتائج الواردة في الصفحة الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط :

http://www.ihec.iq/ar/index.php/news-archive/6075.html

ثالثاً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية /٢٠٠٥-٢٠١٤/ :

الجدول(٢. ٩)[1] يبين نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية بين /٢٠٠٥ -٢٠١٤/

	ك٢ ٢٠٠٥	ك١ ٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي في دائرة وطنية/قوائم مغلقة	التمثيل النسبي في دوائر متعددة/ قوائم مغلقة	التمثيل النسبي في دوائر متعددة/ قوائم مفتوحة	التمثيل النسبي في دوائر متعددة /قوائم مفتوحة
آلية توزيع المقاعد	هير كوتا و الباقي الأكبر	القاسم الانتخابي وأكبر البواقي	القاسم الانتخابي/ توزيع المقاعد الشاغرة حسب نسبة أصوات القائمة	سانت ليغو المعدلة
عدد مقاعد مجلس النواب	٢٧٥	٢٧٥	٣٢٥	٣٢٨
معدلات المشاركة	٪٥٨.٦	٪٧٦.٦٣	٪٦٢.٣٩	٪٦٣.٦٩
نسبة تمثيل النساء	٨٧ امرأة ٪٣١.٦٣	٧٠ امرأة ٪٢٥.٤٥	٨٢ امرأة ٪٢٥.٢٣	٨٣ امرأة ٪٢٥
عدد الكيانات المشاركة	١١١	٣٦١	٢٩٧	٢٧٧
عدد الكيانات الفائزة	١٢	١٢	١٤	٣٩

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على النتائج الواردة في كل من :
الصفحة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي على الرابط :
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/15284-2014
الصفحة الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط :
http://www.ihec.iq/ar

الفرع الثاني

دراسة التجربة التونسية

Studying The Tunisian Experience

بعد ثورة /٢٠١٠/ في تونس، مرت تونس بمرحلة انتقالية تم خلالها انتخاب مجلس وطني تأسيسي (٢٠١١)، ليتولى المهام في البلاد ريثما يتم اقرار نظام انتخابي مناسب لانتخاب أعضاء مجلس النواب ، وفي عام /٢٠١٤/ تم إقرار قانون الانتخابات ليحكم الانتخابات النيابية عام /٢٠١٤/.

أولاً- الانتخابات النيابية التونسية قبل (٢٠١١) *Legislative Elections Before 2011*:

قبل /٢٠١١/ كان من الناحية الواقعية نظام الحزب الواحد سائداً - حزب التجمع الدستوري الديمقراطي - التابع للرئيس زين العابدين بن علي، وكان ذلك الحزب وزارة الداخلية يفرضان هيمنة كاملة على العملية الانتخابية، التي كانت تجري ضمن إطار قانوني صُمم خصيصا لكي يضمن الهيمنة السياسية للحزب الحاكم آنذاك، وفرض نظام انتخابي يخلو من التجانس والتكافؤ، فالنظام الانتخابي الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت كان يتسم بالتعقيد، ومصمماً بطريقة تضمن للحزب الحاكم استمرار سيطرته على الحكم[1].

كان مجلس النواب يتألف من /١٨٢/عضواً، ويُتبع نظام التصويت المختلط، حيث كان يتم اختيار /١٤٤/ نائباً وفقاً لنظام الأغلبية البسيطة مع اتباع نظام القوائم الحزبية المغلقة، فالقائمة الفائزة تحصل على كامل المقاعد في الدائرة الانتخابية، والمقاعد الـ/١٩/ المتبقية، فتُوزع بشكل تناسبي بين

---

[1] انظر : التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، (أتلانتا، مركز كارتر،٢٠١١)، ص١٧.

الأحزاب غير الفائزة بمقاعد على مستوى الدوائر على أساس نسبة الأصوات التي حصلت عليها على المستوى القومي[1].

و في آخر انتخابات نيابية عام /٢٠٠٩/ ، صدر مرسوم رئاسي يُحدد عدد مقاعد مجلس النواب بـ /٢١٤/ مقعداً، حيث تم تخصيص /١٦١/ مقعداً، أي بنسبة (٧٥٪) من المقاعد ليتم التنافس عليها في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء على أساس نظام الكتلة الحزبية. فالقائمة التي تفوز بأكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية تفوز بكامل مقاعد تلك الدائرة ـ وهو ما كان يصب في صالح حزب الأغلبية (الحزب الحاكم آنذاك)، أما المقاعد المتبقية /٥٣/ مقعداً يتم التنافس عليها على المستوى الوطني على أساس التمثيل النسبي[2].

ثانياً. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١١) :

لم يُحدد المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠١١) في تونس عدد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، الذي سيقوم بدور سن دستور جديد للبلاد، بل حدد قاعدة ((نائب لكل ستين ألف ساكن))، وأضاف مقعداً واحداً لكل دائرة بقي فيها أكثر من ثلاثين ألف ساكن دون تمثيل بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها وفق قاعدة مقعد لكل (٦٠٠٠٠) ساكن، ويكون التصويت حسب الدوائر الانتخابية، بحيث كل ولاية دائرة انتخابية واحدة أو تُقسم إلى عدة دوائر، وبشرط ألّا يتجاوز عدد المقاعد المخصص للدائرة عشرة مقاعد، كما منح المرسوم مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن (٢٧٠٠٠٠) نسمة، ومقعداً إضافياً للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٧٠٠٠٠وَ٥٠٠٠٠٠) نسمة، ويجب على القوائم أن تضم مرشحين من مختلف

---

[1] انظر : وسام حسام الدين الاحمد، النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠١٠)، ص ١٤٥.

[2] انظر : التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، مرجع سابق، ص١٧.

أنحاء الدائرة الانتخابية، وأن يكون سِنُّ أحدهم على الأقل دون الثلاثين عاماً[1].

إن النظام الانتخابي المعتمد هو نظام التمثيل النسبي في دوائر متعددة مع اتباع نظام القوائم المغلقة وتوزيع المقاعد المتبقية وفق قاعدة أكبر البقايا، فإذا شاركت في الدائرة الانتخابية قائمة واحد فقط، فإنها تُعتبر فائزة مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها، أما إذا شاركت أكثر من قائمة فيتم حساب القاسم الانتخابي في كل دائرة انتخابية (بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصص لها)، وتحصل القائمة على مقاعد بقدر عدد المرات التي تحصلت فيها على القاسم الانتخابي، وتُوزع المقاعد على القائمة حسب الترتيب الوارد فيها، وفي حال بقاء مقاعد لم تُوزع يتم منحها على أساس طريقة الباقي الأكبر في الدائرة الانتخابية، وفي حال تساوي قائمتين أو أكثر يتم منح المقعد للمرشح الأصغر سناً[2].

ولقد اشترط القانون مبدأ المناصفة والتناوب في القوائم بين المرشحين والمرشحات، ولا تُقبل القائمة التي تخالف هذه القاعدة إلا بحدود ما يفرضه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر، كما اشترط القانون أن يكون عدد المرشحين في كل قائمة مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة[3].

---

[1] انظر : الفصلين /٣١/، /٣٣/ من المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠١١) بتاريخ (١٠) أيار (٢٠١١) الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

[2] انظر : الفصول /٣٢/، /٣٤/، /٣٥/، /٣٦/ من المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠١١) بتاريخ (١٠) أيار (٢٠١١) الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

[3] انظر : الفصلين /١٦/، /٢٦/ من المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠١١) بتاريخ (١٠) أيار (٢٠١١) الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

ثالثاً. الانتخابات النيابية لعام (٢٠١٤):

١. النظام الانتخابي وفق القانون الأساسي رقم (١٦) لعام (٢٠١٤):

جاء القانون الأساسي رقم /١٦ لعام ٢٠١٤/ بتاريخ ٢٦ أيار /٢٠١٤/ ليحكم الانتخابات النيابية التونسية لعام /٢٠١٤/.

فوفقاً للقانون /١٦/ يتم تقسم الدوائر الانتخابية، ويُحدد عددها بقانون يصدر قبل سنة على الأقل من الانتخابات التشريعية، ويكون التصويت في دورة واحدة، ويتم اتباع نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة في دوائر متعددة مع طريقة أكبر البقايا لتوزيع المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأولي، وفي حال تقدمت قائمة واحدة للانتخابات في الدائرة الانتخابية تُعتبر فائزة مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها، أمَّا إذا ترشحت أكثر من قائمة يتم كمرحلة أولى توزيع المقاعد على أساس القاسم الانتخابي في الدائرة (بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصص لها)، وفي حال بقاء مقاعد دون توزيع يتم اتباع طريقة أكبر البقايا لتوزيعها، ويتم إسناد المقاعد للقوائم وفق الترتيب الوارد فيها على اعتبار أن النظام المتبع فيها هو نظام القوائم المغلقة، وفي حال تساوي بقايا الأصوات لقائمتين أو أكثر يتم تغليب المرشح الأصغر سناً[1].

واشترط القانون تقديم قوائم تحتوي على عدد مرشحين مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة للدائرة، وتقديم الترشيحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال واتباع قاعدة التناوب في القائمة ذاتها، وتُرفض القوائم التي تخرق هذين المبدأين إلا في حدود ما يفرضه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر، كما اشترط القانون حصة (كوتا) للفئة العمرية، إذ اشترط

---

[1] انظر: الفصول /١٠٦-١١٠/ من القانون الأساسي رقم (١٦) لعام (٢٠١٤) المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

في القوائم المنافسة في الدوائر الانتخابية المُخصص لها أربعة مقاعد فأكثر أن يتم تضمين اسم مرشحة أو مرشح دون سن الخامسة والثلاثين، تحت طائلة تخفيض المعونة المالية التي تقدمها الدولة للحزب في حال مخالفة ذلك، وقد فرض القانون تقديم قائمة تكميلية تحتوي مُرَشَّحين على الأقل ولا يتجاوز عدد المرشحين فيها ما هو عليه في القائمة الأصلية مع مراعاة المبادئ الخاصة بالكوتا[1].

٢ـ تطبيق (دائرة باجة):

لقد شاركت في الانتخابات في دائرة باجة /٤٤/ قائمة، وكان مجموع الأصوات الصحيحة المدلى بها (٧٩٤٤٦) صوت، سنقوم بعرض الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي حصلت على نسبة مقبولة (أكثر من ٨٠٠ صوت).

الجدول (٢ -١٠)[2] يبين الجدول الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي حصلت على نسب مقبولة من الأصوات في دائرة باجة في انتخابات /٢٠١٤/

الترتيب	القوائم	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١	قائمة حركة نداء تونس	٣٠٤٥٧	٪٣٨.٣٥
٢	قائمة حزب حركة النهضة	١٦٨٧٤	٪٢١.٢٤

[1] انظر : الفرع الثاني (تقديم الترشحات) من القسم الأول (الانتخابات التشريعية) في باب (المترشح) القانون الأساسي رقم (١٦) لعام (٢٠١٤) المتعلق بالانتخابات والاستفتاء .

[2] قام الباحث بإعداد الجدول بالاستناد الى المعلومات الواردة في الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وعلى المعلومات الواردة في الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

انظر : على الرابطين:

الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات *http://www.isie.tn/ar*

الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب التونسي :

http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/composition/liste_circonscription.jsp?cc=10

٣	قائمة حركة الشعب	٧٥٩٨	٪٩.٥٧
٤	قائمة حزب الاتحاد الوطني الحر	٤٤١١	٪٥.٥٥
٥	قائمة الجبهة الشعبية	٢٥٨٢	٪٣.٢٥
٦	قائمة حزب المبادرة	١٥٠٢	٪١.٨٩
٧	قائمة الحزب الجمهوري	١٤٤٦	٪١.٨٢
٨	قائمة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	١١٩٣	٪١.٥٠
٩	قائمة حزب التيار الديمقراطي	١٠٢٣	٪١.٢٩
١٠	قائمة حزب آفاق تونس	٨٧٤	٪١.١٠
١١	قائمة الحركة الدستورية	٨٣٦	٪١.٠٥

لحساب الأصوات التي تستحقها كل قائمة :

١ ـ نقوم بحساب القاسم الانتخابي على مستوى الدائرة

(٦/٧٩٤٤٦=١٣٢٤١)

٢ ـ بقسمة الأصوات التي حصلت عليها القوائم على القاسم الانتخابي:

نجد أن قائمة حركة نداء تونس تحصل على مقعدين ويبقى /٣٩٧٥/ صوتاً دون تمثيل، وقائمة حزب حركة النهضة تحصل على مقعد واحد ويبقى /٣٦٣٣/ صوت دون تمثيل، أمّا بقيّة القوائم يكون ناتجها ذو كسر عشري غير صحيح، لذلك نبدأ بتوزيع المقاعد المتبقية وفق قاعدة أكبر البقايا، فتحصل كل من قائمة حركة الشعب، وقائمة حزب الاتحاد الوطني الحر، وقائمة حركة نداء تونس على مقعد واحد ليكون التوزيع النهائي للمقاعد كالآتي :

حركة نداء تونس (٣) مقاعد

قائمة حركة النهضة مقعد واحد

قائمة حركة الشعب مقعد واحد

قائمة حزب الاتحاد الوطني الحر مقعد واحد

وبذلك يكون تم توزيع المقاعد الستة المُخصصة لدائرة باجة.

رابعاً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية (٢٠١١-٢٠١٤) :

الجدول (٢-١١)[1] يبين الجدول نتائج الانتخابات التشريعية في تونس بين أعوام/٢٠١١-٢٠١٤/

	المجلس الوطني التأسيسي ٢٠١١	مجلس نواب الشعب ٢٠١٤
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي في دوائر متعددة مع قوائم مغلقة	التمثيل النسبي في دوائر متعددة مع قوائم مغلقة
آلية توزيع المقاعد	القاسم الانتخابي وأكبر البقايا	القاسم الانتخابي في كل دائرة وأكبر البقايا
عدد مقاعد مجلس النواب	٢١٧	٢١٧
معدل المشاركة	٥٢٪	٧٠.٠٤٪
نسبة تمثيل النساء	٤٩ امرأة (٢٧٪)	٦٨ امرأة(٣١.٣٪)
عدد القوائم المشاركة	١٥١٥ قائمة ائتلافية وحزبية ومستقلة	١٣٢٧قائمة ائتلافية وحزبية ومستقلة
عدد القوائم الفائزة	٢٧	١٨

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاستناد إلى المعلومات الواردة في كل من :

التقرير النهائي لمركز كارتر حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١١)

التقرير النهائي الذي أعدته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية (٢٠١٤)

الفرع الثالث

دراسة التجربة السويدية

Studying The Swedish Experience

تُعتبر السويد بلداً ديمقراطياً من أوائل القرن العشرين، فلم تُعان كباقي دول أوربا من حالات ديكتاتورية أو احتلال، إذ بدأت حركة الإصلاح الانتخابية فيها من عام/١٩٤٥/[١]، إذ تتميّز بنظام انتخابي عالي التناسبية وقادراً على أن يعكس مستوى الدعم الشعبي للقوى السياسية.

أولاً- الانتخابات النيابية السويدية بين(١٩٤٥-١٩٩٧):

إن السويد تُطبق نظام قائمة التمثيل النسبي من عام/١٩٤٥/، إذ كان عدد أعضاء المجلس /٢٣٠/ مقعداً، موزعة على/٢٩/ دائرة انتخابية، ويتم توزيع المقاعد على الأحزاب في انتخابات المجلس الأدنى باستخدام طريقة هوندت دون وجود عتبة تمثيل رسمية لدخول الأحزاب في البرلمان[٢].

ولاحقاً تم إجراء إصلاح انتخابي عام/١٩٥٢/، إذ تم اعتماد آلية سانت ليغو المعدلة بدلاً من هوندت في توزيع المقاعد على الأحزاب، وبقي القانون الانتخابي دون تعديلات تذكر حتى عام /١٩٦٩/، حيث انتقلت السويد من نظام المجلسين *bicameral* إلى نظام المجلس الواحد *unicameral*، إذ تم زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى /٣٥٠/ مقعداً بحيث /٣١٠/مقعداً منها تُوزع كمقاعد ثابتة للدوائر الانتخابية، و/٤٠/ مقعداً تُوزع كمقاعد تعويضية على المستوى الوطني، كما تم تشريع عتبة تمثيل وطنية (٤٪)، واتباع أسلوب

---

(١) انظر : *Elwin Reimink And Torbjorn Bergman, Electoral System Change in Europe Since 1945: Sweden, ESCE project, there isn't publishing date, p.2.*

(٢) انظر : *Elwin Reimink And Torbjorn Bergman, Ibid.Cit., p.3-4.*

سانت ليغو المعدل لتوزيع المقاعد على الأحزاب، وبقي النظام الانتخابي على حاله، إذ إنّ التعديلات كانت تتناول فقط حجم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصص لها، حتى عام/١٩٧٤/ حيث تم إنقاص عدد المقاعد التعويضية الوطنية مقعداً واحداً، ثم في عام/١٩٩٤/ تم زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتصبح /٢٩/ دائرة[١].

ثانياً. الانتخابات السويدية (٢٠١٤):

لقد جاء قانون الانتخابات السويدية رقم /١٥٧/ لعام/١٩٩٧/ ليحكم الانتخابات السويدية منذ عام/١٩٩٧/و مازال سارياً حتى آخر انتخابات نيابية أجُريت عام/٢٠١٤/، علماً أن القانون الانتخابي لم يطرأ عليه إلا تعديلات طفيفة في انتخابات /٢٠١٤/، وكانت التعديلات سابقاً تتناول فقط عدد المقاعد المخصص للدوائر الانتخابية.

١. الانتخابات البرلمانية السويدية *Riksdag* (٢٠١٤):

إن القانون/١٥٧/ لعام/١٩٩٧/ حكم الانتخابات السويدية لعام /٢٠١٤/.

تجري الانتخابات العامة السويدية ـ البرلمان و مجالس الأقاليم و مجالس البلديات ـ كل أربع سنوات[٢]، ثاني أحد من شهر سبتمبر[٣].

يتكون الرايكسداج من /٣٤٩/ مقعداً، يُخصص /٣١٠/ مقاعد منها كمقاعد ثابتة على مستوى المحافظات *Permanent Seats*، و/٣٩/ مقعداً

---

[١] انظر : *Elwin Reimink And Torbjorn Bergman, Ibid.Cit, p. 4-8.*

[٢] انظر : *Article/3/, Ordinary Elections, Chapter/3/: The Riksdage, The Instrument OF Government.*

[٣] انظر : *Handbook, Elections In Sweden , Issued by The Electoral Authority (Valmyndigheten), Edition 6, January 2014, p. 2.*

كمقاعد تعويضية *Adjustment Seats* على المستوى الوطني[1]، إذ تم تقسيم البلاد إلى /٢٩/ دائرة انتخابية لتوزيع المقاعد الثابتة[2].

يتم اعتماد نظام الانتخاب بقائمة التمثيل النسبي، وأُعطي الحق للأحزاب بأن تتقدَّم بأكثر من قائمة واحدة في كل دائرة انتخابية، ومنح القانون الناخب حق الاقتراع التفضيلي، بالسماح له بإعطاء صوته لمرشح واحد فقط، ويَتم الاقتراع وفق إحدى ثلاث أنماط من بطاقات الاقتراع[3]:

الأولى (بطاقة اقتراع اسمية): حيث يتم ذكر اسم الحزب و أسماء المرشحين ويكون للناخب حق إعطاء صوته لأحد المرشحين فقط .

الثانية (بطاقة اقتراع حزبية): لكن تحتوي فقط في رأس القائمة اسم الحزب ويكون للناخب إذا أراد أن يكتب اسم المرشح الذي يمنحه صوته

الثالثة (بطاقة اقتراع فارغة): إذ يستلم المقترع بطاقة اقتراع فارغة و يكتب عليها اسم الحزب الذي يريد ، ويكون له أن يمنح صوته لأحد المرشحين إذا أراد.

وقد فرض القانون عتبة ينبغي على الأحزاب تجاوزها حتى تشارك في معادلة توزيع المقاعد على القوائم، وهي أن يحصل الحزب على (٤٪) على الأقل من الأصوات على المستوى الوطني، أو أن يحصل الحزب على (١٢٪) من

---

[1] انظر : *Article/6/, Distributions Of Seats Among Constituencies, Chapter/3/, The Riksdage, The Instrument OF Government.*

[2] انظر : *Linda Berg And Henrik Oscarsson,The Swedish General Elections, Article in Electoral Studies 38, November 2014, p.1.*

[3] انظر : *Handbook, Elections In Sweden , Issued by The Electoral Authority (Valmyndigheten), Edition 6, January 2014, p.9.*

انظر أيضاً :شبكة المعرفة الانتخابية آيس، بعنوان *Sweden :Counting Ballots* على الرابط : *https://aceproject.org/ace-en/topics/vc/vcy/vcy_se.*

الأصوات في الدائرة الانتخابية حتى يتسنى له المشاركة في عملية توزيع المقاعد الثابتة لتلك الدائرة[1].

وبعد حساب الأصوات يتم أولاً توزيع المقاعد الثابتة/٣١٠/ مقاعد على الأحزاب في كل دائرة انتخابية على أساس الأصوات التي حصل عليها كل حزب وفق طريقة الأعداد الفردية المعدلة *Adjusted odd-number method* وهذه الآلية ذات آلية سانت ليغو المعدلة بالقسمة على الأرقام /١.٤.٣.٥.٧.٩ ، ....)[2]، .وبعد توزيع المقاعد الثابتة، تُجمع أعداد المقاعد الثابتة التي حصل عليها كل حزب في كل دائرة انتخابية ويكون مجموعها/٣١٠/مقاعد، ليتم بعد ذلك العمل على توزيع المقاعد التعويضية على مستوى البلد، إذ يتم حساب مجموع أصوات كل حزب على مستوى البلد كدائرة واحدة و يتم توزيع /٣٤٩/ مقعداً وفق ذات الطريقة ـ سانت ليغو ، إذ يتم إجراء مقارنة بين كلا التوزيعين للمقاعد ـ أي بين مجموع حصص الأحزاب من المقاعد في كل دائرة على حدة وبين حصة الحزب باعتبار السويد دائرة واحدة ـ فإذا حصل حزب ما على مزيد من المقاعد في حال اعتبار السويد بأكملها دائرة واحدة، يكون من حق هذا الحزب الحصول على مقاعد تعويضية إضافية بمقدار الزيادة، ويحصل الحزب على المقعد الإضافي الزائد في الدائرة الانتخابية التي يكون فيها أعلى البواقي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه في حال لم يحصل حزب ما على مقاعد ثابتة في جميع الدوائر، يتم اعتبار أصواته كاملة في الدوائر التي لم يحصل فيها على مقاعد، كباقي في تلك الدائرة.

---

[1] انظر : *Article/7/, Distribution Of Seats Among Parties, Chapter/3/, The Riksdage, The Instrument OF Government.*

[2] انظر : *Linda Berg And Henrik Oscarsson, The Swedish General Elections , op.cit., p.1.*

لكن في حال حصل حزب ما على مقاعد أكثر في التوزيع على مستوى الدوائر مما حصل عليه على المستوى الوطني، فيبقى ذلك الحزب محتفظاً بمقاعده التي كسبها في التوزيع على مستوى الدوائر المتعددة [1].

وبعد الانتهاء من توزيع المقاعد على الأحزاب، تعمل الإدارة الانتخابية على توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة على مرشحي الأحزاب في تلك الدائرة، إذ يتم توزيع المقاعد أولاً على المرشحين الذين حصلوا على أعلى الاصوات الشخصية التفضيلية *Personal Preference Voting* ـ وهي الأصوات التي حصل عليها المرشح وفق التصويت لشخص محدد تحت مسمى حزب محدد وبغض النظر عن عدد القوائم التي أُدرج اسم المرشح فيها، فإنه يُشترط أن يكون ذلك المرشح قد حصل على (٥٪) من أصوات الحزب في الدائرة الانتخابية، فيحصل صاحب أعلى الأصوات على المقعد الأول وصاحب أعلى ثاني أصوات يحصل على المقعد الثاني وهكذا، لكن في حال كان عدد المرشحين الذين تجاوزوا تلك العتبة غير كاف لتوزيع المقاعد التي فاز بها الحزب، يتم اللجوء لطريقة العدد الصحيح الكلي *The Whole Number Method* الذي يعني أنه يتم ترتيب أوراق الاقتراع في مجموعات يترأس كل منها نفس اسم المرشح، مع استبعاد أسماء المرشحين الذين حصلوا على مقاعد وفق طريقة التصويت التفضيلي الشخصي، وبعد تجميع أوراق الاقتراع في مجموعات لها رئيس القائمة نفسه، يتم حساب عدد أوراق الاقتراع في كل مجموعة ويكون هو الحاصل الذي سيتم التنافس على أساسه، والمرشح رئيس القائمة الذي يحصل على أكبر عدد من أوراق الاقتراع التي يترأسها ـ أي أكبر عدد من الأصوات ـ يفوز بالمقعد البرلماني، ولتخصيص المقعد الثاني

---

[1] انظر : *Handbook, Elections In Sweden , Issued by The Electoral Authority (Valmyndigheten), op.cit., p.16-17.*

يتم إعادة ترتيب أوراق الاقتراع - بعد تجاهل أسماء المرشحين الذين حصلوا على مقاعد في عملية العد الأول - بحيث يتم تشكيل مجموعات جديدة تتضمن أوراق اقتراع يترأسها مرشحون جدد، لكن في مثل هذه الحالة يتم حساب الرقم النسبي الذي يتم التنافس على أساسه في المجموعات التي دخلت في عمليات الحساب السابقة بتقسيم عدد أوراق الاقتراع على /٢/، ثم /٣/، وهكذا.....

وتكون طريقة العدد الصحيح أبسط ما يمكن عندما يُرشح الحزب ورقة اقتراع واحدة في الدائرة الانتخابية التي سيتم فيها اختيار الأعضاء والبدلاء، وعملياً حينئذٍ يتم اختيار الأعضاء وفق ترتيب أسمائهم في ورقة الاقتراع، إذ إن ترتيب المرشحين في كافة أوراق الاقتراع يكون نفسه، فيفوز المرشح صاحب الترتيب الأول في ورقة الاقتراع، ولتوزيع باقي المقاعد في مثل هذه الحالة يتم تشكيل مجموعة جديدة واحدة فقط بعد تجاهل اسم المرشح الفائز وفق الترتيب الأول ويكون المرشح الثاني واحداً في كافة أوراق الاقتراع ويُحسب العدد النسبي الذي يتم التنافس على أساسه هنا من خلال قسمة عدد أوراق الاقتراع - عدد أصوات المجموعة - على /٢/، وإذا حصل المرشح الثاني على المقعد الثاني يتم القسمة على /٣/ بما أن أوراق الاقتراع تحتوي على نفس المرشح الثالث وهكذا.. إلى أن يتم تخصيص المقاعد على المرشحين[1].

---

[1] انظر : *Handbook, Elections In Sweden , Issued by The Electoral Authority (Valmyndigheten), Ibid., p.20-21.*

سنجد في الجدول/٢ -١٢/ نتائج الانتخابات التشريعية السويدية لعام /٢٠١٤/.

الجدول (٢ -١٢)[1] يبين نتائج الانتخابات التشريعية السويدية لعام /٢٠١٤/

عدد الدوائر	عدد الأعضاء	نسبة النساء	معدل المشاركة	عدد الأحزاب الفائزة
٢٩ دائرة انتخابية لتوزيع ٣١٠ مقاعد و السويد دائرة واحدة لتوزيع ٣٩ مقعدا	٣٤٩ منهم ٣١٠ أعضاء للمقاعد الثابتة و٣٩ على مستوى السويد	١٥٧ مقعداً ٤٥٪	٨٥.٨١٪	٨

[1] قام الباحث بإعداد الجدول بناءً على المعلومات الواردة في :

Handbook, Elections In Sweden , Issued by The Electoral Authority (Valmyndigheten)

Beslut, Dnr:14-424/4, 20/09/2014, Fördelning av mandat och fastställelse av vilka kandidater som har valts till ledamöter och ersättare i valet till riksdagen 2014

٢- تطبيق (دائرة بليكينجا) [1]:

الجدول (٢ -١٣) يبين عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في تلك الدائرة، وتوزيع المقاعد على الأحزاب الفائزة

الحزب	عدد الأصوات	عدد الأصوات الفردية	عدد المقاعد التي فاز بها الحزب	المقاعد التعويضية
M	١٩٨٤٢(٪١٩.٣٩)	٤٦٣٩(٪٢٣.٦٧)	١	-
CEN	٥٧٩٢(٪٥.٦٧)	١٤٣٣(٪٢٤.٧٤)	-	-
FP	٣٩٨٤(٪٣.٩٠)	٨٣٣(٪٢٠.٩١)	-	-
KD	٣٤٨٣(٪٣.٤١)	٦٨١(٪١٩.٥٥)	-	-
SAP	٣٧٩٨١(٪٣٧.١٥)	٩٥٣٧(٪٢٥.١١)	٣	-
VP	٤٧٤٦(٪٤.٦٤)	١٠٨٨(٪٢٢.٩٢)	-	-
MP	٤٩٦٩(٪٤.٨٦)	٩٥٨(٪١٩.٢٨)	-	-
SD	١٨٩٦٠(٪١٨.٥٥)	٦٣١٩(٪٣٣.٣٣)	١	-
FI	١٧٠١(٪١.٦٦)	٦٦٠(٪٣٨.٨٠)	-	-
Others	٧٨٥(٪٠.٧٧)	٢١٩(٪٢٧.٩٠)	-	-

[1] قام الباحث بدراسة التجربة الانتخابية البرلمانية السويدية في دائرة بليكينجا بناءً على النتائج الـواردة في قرار السلطة الانتخابية في السويد لتوزيع المقاعد البرلمانية بين الأحزاب و لتخصيص المقاعد للمرشحين في انتخابات/٢٠١٤/، انظر:

Beslut, Dnr:14-424/4, 20/09/2014, Fördelning av mandat och fastställelse av vilka kandidater som har valts till ledamöter och ersättare i valet till riksdagen 2014, S.8,39,78.

لقد حدد القانون عدد المقاعد الثابتة المخصصة للدائرة في انتخابات عام /٢٠١٤/ ب /٥/ مقاعد.

سنقوم أولاً بتوزيع المقاعد الثابتة على الأحزاب، بناءً على طريقة سانت ليغو المعدلة، وفق الجدول الآتي

بالترتيب التنازلي لنواتج القسمة :

الحزب	القسمة على ١.٤	القسمة على ٣	القسمة على ٥
M	١٤١٧٢	٦٦١٤	٣٩٦٨
CEN	٤١٧٣	١٩٣٠	١١٥٨
FP	٢٨٤٥	١٣٢٨	٧٩٦
KD	٢٤٨٧	١١٦١	٦٩٦
SAP	٢٧١٢٩	١٢٦٦٠	٧٥٩٦
VP	٣٣٩٠	١٥٨٢	٩٤٩
MP	٣٥٤٩	١٦٥٦	٩٩٣
SD	١٣٥٤٢	٦٣٢٠	٣٧٩٢
FI	١٢١٥	٥٦٧	٣٤٠
Others	٥٦٠	٢٦١	١٥٧

١ـ ٢٧١٢٩ /٢ـ ١٤١٧٢ /٣ـ ١٣٥٤٢ /٤ـ ١٢٦٦٠ /٥ـ ٧٥٩٦

فنجد أن الحزب السويدي الديمقراطي الاجتماعي *SAP* قد حصل على ثلاثة مقاعد ـ الأول والرابع والخامس ـ

والحزب المعتدل *M* حصل على المقعد الثاني

و حزب الديمقراطيين السويديين *SD* حصل على المقعد الثالث وبذلك يكون تم توزيع المقاعد الثابتة

إن الأحزاب لم تحصل على مقاعد تعويضية في هذه الدائرة.

و كان توزيع المقاعد على الفائزين كالتالي :

يتم أولاً توزيع المقاعد التي فاز بها الحزب وفق الأصوات الشخصية التي حصل عليها المرشحون مع شرط تجاوز عتبة (٥٪) و يحصل على المقعد المرشح الحاصل على أعلى الأصوات الشخصية التفضيلية، ويتم توزيع المقاعد المتبقية وفق الآلية التي تم شرحها سابقا وفق آلية حساب الأصوات النسبية المقارنة لكل مرشح بعد توزيع المقاعد على المرشحين وفق عدد الأصوات الشخصية التفضيلية، ونجد الجدول(٢ -١٤) الذي يوضح توزيع المقاعد على المرشحين في دائرة بليكينجا.

الجدول (٢ -١٤) يبين توزيع المقاعد على المرشحين في دائرة بليكينجا.

الحزب / المرشحين الفائزين	الأصوات الشخصية التفضيلية ونسبتها المئوية من أصوات الحزب	الأصوات النسبية المقارنة
حزب المعتدلين		
أ . إنغبلوم	١٧٠٩ (٨.٦٢٪)	
الحزب السويدي الديمقراطي الاجتماعي		
م. مانهامر	٢٩٣٧(٧.٣٧٪)	
ب .جيبسون		٣١١٠٢
س. سفينسون		١٥٥٥١
حزب الديمقراطيون السويديون		
ج. آكسون	٥٧٣٠(٣٠.٢٢٪)	

الفرع الرابع

دراسة التجربة الايرلندية

Studying The Irish Experience

بعد أن استقلت ايرلندا عام /١٩٢٢/، قام الايرلنديون بوضع دستورهم ليحكم سلطات الدولة، ونص الدستور على إيجاد برلمان يتألف من مجلسين المجلس الأدنى *Dáil Éireann*، والمجلس الأعلى *Seanad*، وسنتناول في دراستنا المجلس الأدنى *House Of Representatives* لأنه منتخب بالكامل ويمثل الإرادة الشعبية، ومن المهم جداً دراسة التجربة الايرلندية لأنها واحدة من دولتين فقط واللتين تُطبقان نظام الصوت الواحد المتحول على مستوى العالم.

أولاً- الانتخابات النيابية الايرلندية - المجلس الأدنى (١٩٢٥-٢٠١١):

لقد حدد الدستور الايرلندي منذ نشأته نظام الانتخاب بنظام الصوت الواحد المتحول[١]، وبالتالي منح الدستور النظام الانتخابي الحماية القانونية الدستورية، إذ لا يمكن تعديل النظام الانتخابي إلا بتعديل الدستور وفق استفتاء شعبي، وحاول أكبر الأحزاب الايرلندية تعديل الدستور عامي /١٩٥٨ و ١٩٦٨/ ليتم اعتماد نظام الفائز الأول *FPTP*، لكن كل محاولات التعديل باءت بالفشل[٢].

وأوجب الدستور أن يتم حل مجلس الممثلين بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء، إذ يجب أن يتم تحديد موعد

---

[١] انظر : *Section/2/ of Article/16/ of the Irish Constitution /1922/.*

[٢] انظر : شبكة المعرفة الانتخابية آيس،بعنوان : *Republic Of Ireland: The Single Transferable Vote In Action* على الرابط : تاريخ الزيارة ٢٠١٧/١/٢٩:
http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esy/esy_ie

الانتخابات التالية بعد الحل بما لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ الحل، وحدد الدستور المدة الأقصى للمجلس بـ /٧/ سنوات، وأحال الدستور الى القوانين الوطنية لتنظم الاحكام الخاصة بإمكانية اعتبار رئيس المجلس الشعبي للمجلس المنحل مُنتخباً حُكماً في الدورة التالية[1].

لم يُحدد الدستور عدد أعضاء مجلس الشعب، إذ ترك تقدير ذلك للقانون الانتخابي، وتراوح عدد المقاعد النيابية منذ الاستقلال حتى انتخابات عام/٢٠١١/ بين/١٥٣/ لتوزيعهم على /٣٠/ دائرة انتخابية حسب قانون عام /١٩٢٣/ و/١٦٦/ ليتم توزيعهم على /٤٣/ دائرة انتخابية، حسب القانون /٢٠٠٩/[2]، الذي جاء معدلاً لقانون الانتخاب رقم /٢٣/لعام/١٩٩٢/.

ثانياً. الانتخابات النيابية الايرلندية. المجلس الأدنى لعام(٢٠١٦):

١. النظام الانتخابي الايرلندي في انتخابات (٢٠١٦):

إن القانون رقم/٧/ لعام/٢٠١٣/ أضاف بعض التعديلات على قانون الانتخابات /١٩٩٢/ من جانب عدد النواب وعدد الدوائر الانتخابية، كما القانون رقم/٥/ لعام /٢٠١٦/ عدَّل بعض النصوص المتعلقة بتسجيل الناخبين.

إن النظام الانتخابي في هذه الانتخابات هو نظام الصوت الواحد المتحول، لانتخاب /١٥٨/مرشحاً في /٤٠/ دائرة انتخابية.

---

(١) انظر : *Section/2/ of Article/13/ of the constitution.*
Section/3.2/ of Article/16/ of the constitution.
Section/5/ of Article/16/ of the constitution.
Section/6/ of Article /16/ of the constitution.

(٢) انظر: *Section /1/ of Article/50/ of the Electoral Act /1923/.*
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *Electoral (Amendment) Act 2009* على الرابط : تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٠١/٢٩
https://en.wikipedia.org/wiki/Electoral_(Amendment)_Act_2009.

وفرض القانون حداً أعلى لفترة ولاية المجلس ألا وهي /٥/سنوات[١].

وحدد عدد أعضاء كل دائرة انتخابية بين /٣ -٥/ أعضاء[٢].

كما جرى تطبيق كوتا حيادية [٣] في انتخابات /٢٠١٦/ وذلك بناءً على إضافة تعديل لقانون الانتخاب عام/٢٠١٢/ وهي أول مرة يتم فرض كوتا في تاريخ ايرلندا، إذ فرض القانون على ألا تقل نسبة أحد الجنسين في الترشيحات عن (٣٠٪) وفي حال مخالفة هذه القاعدة القانونية يُحرم الحزب المخالف من (٥٠٪) من التمويل الحكومي [٤].

لا يوجد قوائم انتخابية في ايرلندا، فيتم قيد كافة المرشحين على بطاقة الاقتراع وفقاً للأبجدية، ويكون لكل ناخب صوت واحد، إذ يقوم بترتيب أفضلياته على ورقة الاقتراع، فيكتب بجانب اسم مرشحه المفضل رقم

---

(١) انظر : *Article/2/ of the Electoral (Amendment) , Dáil constituencies Act/2013/.*

Article/33/ of the Electoral Act, Number/23/, /1992/ .
Article/37/ of the Electoral Act, Number/23/,/1992/.

(٢) انظر : *Chris Terry, The 2016 Irish General Election-PR and the Local Link, (Electoral Reform Society, London, United Kingdom, 2016), P.11.*

(٣) الكوتا الحيادية : وهو نظام حصص يتم بموجبه تخصيص حد أعلى أو حد أدنى لكلا الجنسين، نموذجياً لا أكثر من ٦٠% ولا أقل من ٤٠% لأي من الجنسين .

Gender-neutral quota provisions set a minimum and maximum for both sexes, typically no more than 60% and no less than 40% of positions for both sexes انظر : *Drude Dahlerup And Others, Electoral Gender Quota Systems And Their Implementation In Europe, Study Requested by The European's Parliament's Committee on Women's Right And Gender Equality, September 2008, p.16.*

(٤) انظر : مقالة منشورة على صفحة الويب ل مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تاريخ الزيارة : ٢٠١٧/٠١/٣١ على الرابط :

http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2016/03/16/the-2016-irish-election-demonstrated -how-gender-quotas-can-shift-the-balance-on-female-/representation

/١/، وإلى جانب مرشحه الثاني رقم /٢/، وهكذا..[١]، ويتم توزيع المقاعد داخل الدوائر الانتخابية على النحو التالي:

١ـ تُصنف بطاقات الاقتراع أولاً وفقاً للأفضلية الأولى، ويتم عدها.

٢ـ يتم حساب دروب كوتا، وهي الحصة الانتخابية (عدد الأصوات) اللازم للفوز بمقعد انتخابي، ويفوز المرشح الذي يحصل على أصوات أُعطيت له كأفضلية أولى بحيث تكون أكثر من تلك الحصة.

وتحسب دروب كوتا وفق المعادلة التالية: (عدد الأصوات الصحيحة/عدد المقاعد للدائرة+١)+١

فيمكن القول وفقا لمعادلة دروب كوتا بأن الدائرة الانتخابية التي لها ثلاث أعضاء ستكون الحصة الانتخابية فيها / (٢٥)٪ +١/، أما في الدوائر ذات أربع أعضاء ستكون الحصة/(٢٠)٪+١/، وإذا كانت الأصوات التي حصل عليها المرشح كأفضليات أولى تجاوزت تلك الحصة، يتم توزيع باقي الأصوات الزائدة بالتناسب على بقية المرشحين وفقا للأفضليات الثانية لأصواته، أما إذا لم يحصل أي من المرشحين على أصوات تكفي لحصوله على مقعد، يتم شطب المرشحين الذين حصلوا على أدنى الأصوات، ويتم توزيع أصواتهم بالتناسب وفق التفضيلات الثانية على المرشحين، ويفوز المرشح الذي يتجاوز الحصة، ويتم توزيع الأصوات بسلسلة من العمليات الحسابية إلى أن يتم توزيع كل المقاعد[٢].

فيمكن القول إنّ النظام الانتخابي الايرلندي يمنح الناخب مساحة واسعة من حرية الاختيار أثناء ممارسته لحقه في الاقتراع، إذ إن الناخب

---

[١] انظر : د.مازن حسن، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٥.

[٢] انظر : *Chris Terry, The 2016 Irish General Election-PR and the Local Link, Op.Cit, p.7-8.*

يمارس حقه بترتيب الأفضليات على ورقة الاقتراع دون التقيد بتوزيع الأفضليات لمرشحي حزب معين واحد فقط، بل يمكن له أن يمنح كل تفضيل لمرشح من حزب ما.

الجدول (٢ -١٥)[1] يبين الجدول نتائج الانتخابات التشريعية الايرلندية لعام/٢٠١٦/

عدد الدوائر	عدد الأعضاء	نسبة النساء	معدل المشاركة	عدد الأحزاب الفائزة
٤٠	١٥٨	٣٥ (٢٢٪)	٦٥٪	٩

٢ـ تطبيق (دائرة آويس) :

إن دائرة آويس الانتخابية خُصصت بـ/٣/ مقاعد انتخابية و في الانتخابات النيابية الأخيرة للمجلس الادنى التي أجريت عام/٢٠١٦/، كان عدد الأصوات الصحيحة فيها /٣٨٨٦٨/ صوتاً، ونسبة التصويت بلغت (٦١.٦٩٪)، وكانت الحصة الانتخابية (دروب كوتا) للحصول على مقعد في تلك الدائرة هي **(٣/٣٨٨٦٨+١) + ١ =٩٧١٨** صوتاً.

إن الجدول /٢ـ١٦/ يوضح عدد المرشحين في دائرة آويس و الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل عملية عد.

---

[1] قام الباحث باعداد هذا الجدول بالاعتماد على نتائج انتخابات /٢٠١٦/ الواردة في الموقع الالكتروني *THE IRISH TIME* على الرابط التالي: *http://www.irishtimes.com/election-2016/results-hub*

و بالاعتماد على النتائج الواردة

*Chris Terry, The 2016 Irish General Election-PR and the Local Link, op.cit., p.*16-17.

الجدول (٢ -١٦)[1] يبين عدد المرشحين في الدائرة والأصوات التي حصل عليها كل منهم في كل عملية عد

المرشح	النسبة المئوية كتفضيل أول	عملية العد الأولى	عملية العد الثانية	عملية العد الثالثة
S.F	٪٣٥.٠٦	**١٣٦٢٦**		
C.F	٪٢١.٥٣	٨٣٧٠	٩٢٩٨	**٩٥٢٥**
B.S	٪٢١.٢١	٨٢٤٢	٩٥٦٢	**١٠٠٩٢**
T.C	٪١٠.٨٩	٤٢٣٣	٤٧٣٥	٥١٤٠
J.W	٪٧.٣٥	٢٨٥٦	٣٣٩٤	٣٨٩٦
S.M	٪٣.٩٦	١٥٤١	٢١٦١	

من خلال دراسة الجدول السابق نجد أنّ المرشح الأول *S.F* حصل على /١٣٦٢٦/ صوت كأفضليات أولى، فتجاوز الحصة الانتخابية ليكون قد حصل على المقعد الانتخابي الأول عن تلك الدائرة، فيتم بعد ذلك توزيع الأصوات الزائدة نسبياً حسب التفضيلات الثانية لأصواته، وعلى الرغم من عملية توزيع الفائض لم يتجاوز أيٌ من المرشحين الآخرين الحصة الانتخابية لذلك نقوم بشطب المرشح الذي حصل على أقل الأصوات ونقوم بتوزيع التفضيلات الثانية لأصواته نسبياً على باقي المرشحين فيحصل المرشح *B.S* على عدد أصوات يتجاوز العتبة فيحصل على المقعد الثاني، فيكون قد تم توزيع مقعدين من أصل ثلاثة ويبقى مقعد واحد شاغراً، ولكن جاء في قانون الانتخابات الايرلندي لعام/١٩٩٢/ في البند/٢/ من المادة/١٢٤/ أنه في حال

---

[1] قام الباحث بإعداد الجدول بناءً على نتائج الانتخابات الايرلندية لعام/٢٠١٦/ المنشورة على الموقع الالكتروني لصحيفة *The Irish Time* على الرابط التالي : تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٠١/٣٠
http://www.irishtimes.com/election-2016/laois

بقاء مقعد واحد دون تخصيص، وكان عدد أصوات أحد المرشحين أكثر من مجموع أصوات بقية المرشحين مع وجود أصوات فائضة لم تُوزع، فيجب اعتبار هذا المرشح منتخباً للمقعد المتبقي[1].

وبذلك يكون قد تم توزيع المقاعد الثلاثة المخصصة للدائرة الانتخابية.

[1] انظر : *Section/2/ of Article /124/ of The Electoral Act/1992/.*

المبحث الثاني

الانتخابات البرلمانية السورية و إمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

The Syrian Legislative Elections And The Capability Of Applying PR TO SYRIA

إن الحياة النيابية السورية غنية بالكثير من التجارب الانتخابية بدءاً من عام/١٩١٩/ لآخر تجربة انتخابية برلمانية/٢٠١٦/، وقد اعتمد النظام الانتخابي السوري منذ نشأته أسلوب نظام الانتخاب بالأغلبية، فكان لابد لنا في ضوء دراستنا هذه من البحث في إمكانية تطبيق نظام التمثيل النسبي تماشياً مع التوجه العالمي الجديد في اعتماد نظام التمثيل النسبي الذي يتسم بكونه يعطي تمثيلاً عادلاً، ويخلق تعددية سياسية تعكس مستوى الدعم الشعبي والقاعدة السياسية التي يتمتع بها الحزب.

سنتحدث في هذا المبحث عن :

المطلب الأول- الانتخابات البرلمانية السورية منذ /١٩١٩/ حتى آخر انتخابات برلمانية/٢٠١٦/.

المطلب الثاني- دراسة إمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية السورية

المطلب الأول

الانتخابات البرلمانية السورية منذ /١٩١٩/ حتى آخر انتخابات برلمانية/٢٠١٦/.

The Syrian Legislative Elections Since The Independence Till The Last one /2016/

إن الجمهورية العربية السورية مرت بتجارب انتخابية كثيرة منذ الاستقلال عن الاحتلال العثماني /١٩١٨/ مروراً بالانتداب الفرنسي الذي استمر لـ/٢٦/عاماً، وانتهى بالاستقلال عام/١٩٤٦/، وتتالت بعد ذلك على سورية فترة من عدم الاستقرار السياسي تخللها عدد من الانقلابات العسكرية والحركات الثورية، إذ تم تعديل القانون الانتخابي عدة مرات وكان آخرها قانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام/٢٠١٤/ الذي حكم الانتخابات النيابية لعام /٢٠١٦/.

وسنتحدث في هذا المطلب عن الفروع الأربعة التالية:

الفرع الاول- الانتخابات البرلمانية السورية من /١٩١٩/ لعام /١٩٧٣/

الفرع الثاني- الانتخابات البرلمانية السورية من /١٩٧٣/لعام/٢٠٠٧/

الفرع الثالث- الانتخابات البرلمانية السورية /٢٠١٢/

الفرع الرابع- الانتخابات البرلمانية السورية /٢٠١٦/

الفرع الأول

الانتخابات البرلمانية السورية /١٩١٩/ حتى/١٩٧٣/

The Syrian Legislative Elections since/1919/ to/1973/

أولاً- الحياة البرلمانية السورية من /١٩١٩/حتى/١٩٧٣/[١] :

إن أوَّل مجلس برلماني شُكل في سورية لإعلان الاستقلال ووضع دستور عام/١٩١٩/ ،لكنه لم يستمر طويلاً بسبب الانتداب الفرنسي عام/١٩٢٠/ ، ومن ثم تم انتخاب المجلس التمثيلي الأول عام /١٩٢٣/تحت الانتداب، وتتالت المجاس المنتخبة /الجمعية التأسيسية و المجلس التشريعي ومجلس النوّاب حتى عام /١٩٤٣/ ، وبعد الاستقلال تم انتخاب مجلس نواب عام/١٩٤٧/ ، بعد عام واحد من نيل الاستقلال، حيث تم تعديل قانون الانتخاب ليصبح على درجة واحدة بدلاً من درجتين واقتصر آنذاك على إعطاء حق الانتخاب للذكور فقط ممن أتموا العشرين عاماً ، ثم حدث انقلاب حسني الزعيم وتم انتخاب جمعية تأسيسية ومجلس نواب /١٩٤٩/ . وفي تلك الحقبة كان حق الترشح مقصوراً على الذكور ولم تحصل الاناث على حق الانتخاب حتى ذلك التاريخ . ثم تم حل المجلس لاحقاً على اثر انقلاب الشيشكلي وتم انتخاب مجلس نواب جديد/١٩٥٣/ وفق قانون الانتخاب الصادر بتاريخ (١٩٥٣/٧/٣٠) إذ تم منح الإناث حق الترشح بشكل متساو مع الذكور، ولاحقاً تم انتخاب مجلس نيابي لعام/١٩٥٤/ بعد الاطاحة بالحكم العسكري وتسُّلم الحكم من قبل المدنيين، وقد مارس المجلس عمله حتى بداية عهد الوحدة السورية المصرية ، ليتم انتخاب مجلس الامة/١٩٥٨/ لمجلس الوحدة السورية المصرية . وقد تمَّ لاحقاً إعلان الانفصال بين سورية ومصر /١٩٦١/ ، وتمَّ إجراء انتخابات

---

[١] انظر : د.منى غانم وآخرون، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، بحث بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٦، ص ١٥ــ١٨.

لتشكيل مجلس تأسيسي مهمته وضع دستور جديد خلال/٦/ أشهر ليتولى بعدها مهمة المجلس النيابي لمدة أربع سنوات حتى عام/١٩٦٥/، ولكن الأمور جرت على غير ذلك حيث حصلت ثورة/٨ آذار ١٩٦٣/ وتولى زمام السلطة في القطر المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تمت تسميته من قبل قادة الثورة، فكانت الفترة بين /١٩٦٣ـ١٩٧٠/ حافلة بالتطورات السياسية، وكانت بدايتها ثورة الثامن من آذار، وتم تعيين المجلس بقانون صدر عام/١٩٦٥/ . واستمر الوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية على تلك الحال حتى تاريخ(١٩٧٠/١١/١٦) حيث حدثت حركة /١٦ تشرين/ التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد، وهنا بدأ عهد جديد في سورية سنتناوله في الفرع الثاني.

ثانياً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية في الفترة السابقة[1]:

إن الجدول /٢ـ١٧/ يقارن بين نتائج الانتخابات التشريعية في الفترة السابقة.

الجدول (٢ـ١٧) مقارنة بين المجالس التشريعية في سورية منذ الاستقلال الأول /١٩١٩/ حتى /١٩٧٣/.

اسم المجلس	العام	عدد الأعضاء	الحالة السياسية
المؤتمر السوري الأول	١٩١٩	٩٠	تعيين
المجلس التمثيلي الأول	١٩٢٣	٣٣	انتخابات في ظل الانتداب الفرنسي
الجمعية التأسيسية	١٩٢٨	٦٧	=
المجلس التشريعي	١٩٣٢	٧٠	=
مجلس النواب	١٩٣٦	٨٥	=
مجلس النواب	١٩٤٣	١٢٤	=
مجلس النواب	١٩٤٧	١٣١	انتخاب بعد الاستقلال
الجمعية التأسيسية ومجلس النواب	١٩٤٩	١١٣	انتخاب في ظل انقلاب حسني الزعيم
المجلس النيابي	١٩٥٣	٨٣	انتخاب في فترة الشيشكلي
المجلس النيابي	١٩٥٤	١٣٤	انتخاب حتى الوحدة
مجلس الأمة (مجلس الوحدة)	١٩٥٨	٦٠٠ (من بينهم سيدتين)	تم تسمية أعضاء مجلس الأمّة في الإقليمين من قبل رئيس الجمهورية

[1] انظر : د. منى غانم وآخرون، المرجع السابق، ص ١٩ــ ٢٣.

المجلس النيابي(مجلس الانفصال)	١٩٦٢	١٧٣	انتخب لوضع دستور للبلاد
المجلس الوطني	١٩٦٥	٩٥ (بينهم ٨سيدات) ولاحقاً أصبح العدد الكلي (١٣٤) وبينهم (١٢) سيدة	تعيين
مجلس الشعب	١٩٧١	١٧٣(بينهم ٤ سيدات)	تعيين

الفرع الثاني

الانتخابات البرلمانية السورية من/١٩٧٣/حتى/٢٠٠٧/

The Syrian Legislative Elections since/1973/ to/2007/

أولاً- الحياة البرلمانية السورية /١٩٧٣/ حتى /٢٠٠٧/:

قام البرلمان المعين عام ١٩٧١ في شباط عام /١٩٧٣/ بإقرار مشروع الدستور الدائم وعُرض على الاستفتاء الشعبي، وحظي الدستور بالموافقة الشعبية وأصبح نافذاً من (١٣ آذار ١٩٧٣)[1]، وجاء قانون الانتخابات رقم /٢٦/ لعام /١٩٧٣/ ليحكم الانتخابات السورية حتى صدور المرسوم التشريعي /١٠١/ لعام /٢٠١١/.

لم تتناول أحكام الدستور أو قانون الانتخابات العامة طبيعة النظام الانتخابي لأعضاء مجلس الشعب، إلّا أنه انتخاب يتم بالاقتراع السري والمباشر من قبل الناخبين المتمتعين بحق الانتخاب، فبموجب قانون الانتخابات العامة يجري انتخاب أعضاء مجلس الشعب على أساس الدائرة الانتخابية، وتنتخب كل دائرة عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لها، وتعتبر كل محافظة دائرة انتخابية باستثناء محافظة حلب التي تُقسم إلى دائرتين : دائرة

---

[1] انظر : سام دلة، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٧١١ــ٧١٣

مدينة حلب، ودائرة مناطق حلب، ولم تُحدد أحكام الدستور أو أحكام قانون الانتخابات العامة شكل النظام الانتخابي فيما إذا كان الانتخاب يتم بطريقة الانتخاب الفردي بالأغلبية(المطلقة أو النسبية)، أو بطريقة الانتخاب بالقوائم، أو بطريقة الانتخاب وفق نظام التمثيل النسبي[1].

ويُمكن القول إنَّ القانون الانتخابي أفرز نظاما خاصاً كالآتي:

١ـ يُقدم بموجبه الترشيح بشكل فردي، مع السماح للمرشحين بخوض غمار المعركة الانتخابية ضمن قوائم أو لوائح انتخابية مشتركة.

٢ـ يتمتع بموجبه الناخب في كل دائرة انتخابية بحق انتخاب مرشح واحد على الأقل أو عدد من المرشحين يتناسب وعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية التي يقترع بها.

٣ـ يفوز في الانتخاب في كل دائرة انتخابية المرشحون الأوائل ـ حسب عدد المقاعد المخصص للدائرة ولكل فئة فيها ـ الذين حصلوا على أكبر عدد من أصوات الناخبين.

ولقد اعتمد الدستور وقانون الانتخابات العامة السوري، مبدأ تخصيص عدد من المقاعد(كوتا) لفئة معينة من الشعب وهم (العمال والفلاحون)، إذ تم تخصيص (٥٠)٪ على الأقل من مقاعد مجلس الشعب لهم[2].

وحدَّد القانون عدد أعضاء مجلس الشعب وعدد المقاعد المخصص لكل دائرة انتخابية حسب المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم /٤/ تاريخ (١٢/٤/١٩٩٠) المُعدِّل لقانون الانتخاب، ومنح المرسوم/٤/مهمة تحديد موعد الانتخاب وعدد الأعضاء المخصص لكل من القطاعين في كل دائرة انتخابية

---

[1] انظر : سام دلة، المرجع السابق، ص ٧٥٤ــ٧٥٥.

[2] انظر : المادة/٥٣/من الدستور السوري الدائم /١٩٧٣/.
المادة /١٤/ من قانون الانتخابات العامة /٢٦/ لعام /١٩٧٣/ وتعديلاته.

لمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية قبل /٣٠/ يوماً على الأقل من موعد الانتخابات[١].

وقد منح القانون سلطة الرقابة على الانتخابات للجنة مركزية يتم تشكيلها بقرار من وزير الداخلية برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسميه وزير العدل وممثل عن المكتب التنفيذي في المحافظة يسميه المكتب، وتقوم اللجنة المركزية بتسمية لجنة انتخابية للإشراف على سير العملية الانتخابية في كل مركز انتخابي[٢].

وساد البرلمان السوري حالة من الاستقرار السياسي بعد /١٩٧٣/ إذ أصبح يتم انتخابه كل أربع سنوات، وكان أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي يشكلون الغالبية العظمى في البرلمان، وبالتالي كانت تُشكل الحكومات بغالبية بعثية وبما ينسجم مع نتيجة الانتخابات في تلك المرحلة، وواقع أن الجبهة الوطنية التقدمية كانت تشكل الإطار السياسي المسموح العمل من خلاله، فكانت الحياة السياسية محصورة بها بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وكانت تُطعّم الوزارة ببعض الوزراء من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلين.

---

[١] انظر : المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم /٤/ لعام ١٩٩٠.
المادة /١٦/ من قانون الانتخاب /٢٦/ لعام /١٩٧٣/ وتعديلاته.

[٢] انظر : المواد /٢٦/، /٢٨/ من قانون الانتخابات العامة /١٩٧٣/ تعديلاته .

ثانياً. مقارنة نتائج الانتخابات التشريعية السورية في الفترة السابقة :

إن الجدول (٢-١٨) يبين المقارنة بين نتائج الانتخابات في الفترة السابقة

الجدول (٢-١٨)[1] مقارنة بين المجالس التشريعية السورية من/١٩٧٣/ حتى/٢٠٠٧/

اسم المجلس	العام	عدد الأعضاء	الحالة السياسية
الدور التشريعي الأول	١٩٧٣	١٨٦ (بينهم ٥ إناث)	انتخاب
الدور التشريعي الثاني	١٩٧٧	١٩٥ (بينهم ٦إناث)	انتخاب
الدور التشريعي الثالث	١٩٨١	١٩٥(بينهم ١٢إمرأة)	انتخاب
الدور التشريعي الرباع	١٩٨٦	١٩٥ (بينهم ١٦إمرأة)	انتخاب
الدور التشريعي الخامس	١٩٩٠	٢٥٠ (بينهم٢١إمرأة)	انتخاب
الدور التشريعي السادس	١٩٩٤	٢٥٠ (بينهم ٢٤إمرأة)	انتخاب
الدور التشريعي السابع	١٩٩٨	٢٥٠ (بينهم٢٦إمرأة)	انتخاب
الدور التشريعي الثامن	٢٠٠٣	٢٥٠(بينهم ٣٠ امرأة)	انتخاب ـ وهو أول مجلس ينتخب بعد تولي الرئيس بشار الأسد.
الدور التشريعي التاسع	٢٠٠٧	٢٥٠(منهم ٣٢ امرأة)	انتخاب

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المعلومات الواردة في كل من :

د.سام دلة، القانون الدستوري، مرجع سابق.

د. منى غانم وآخرون، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق.

الصفحة الرسمية لحزب البعث العربي الاشتراكي /القيادة القومية على الرابط

http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4031:4031&catid=83&Itemid=119&lang=ar

وكانت الأحزاب المشاركة في الأدوار التشريعية من الدور التشريعي الأول إلى الدور التشريعي السابع هي (حزب البعث العربي الاشتراكي - الحزب الشيوعي السوري – حزب الاتحاد الاشتراكي العربي - الحزب الوحدوي الاشتراكي – الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي - حركة الاشتراكيين العرب) بالإضافة إلى المستقلين، لكن في الدورين التشريعيين الثامن والتاسع شارك بالإضافة إلى ما سبق، ثلاث أحزاب جديدة وهي (الحزب القومي السوري الاجتماعي - حزب العهد الوطني - حزب الاتحاد العربي الديمقراطي)[1].

وفي تلك الفترة الممتدة بين /١٩٧٣/ حتى /٢٠١١/ كانت تفوز أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلون فقط بسبب حصر العملية السياسية في البلد بالحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها والتي كانت تُشكل الإطار السياسي في البلد.

الفرع الثالث

الانتخابات البرلمانية السورية /٢٠١٢/

The Syrian Legislative Elections /2012/

أولاً- النظام الانتخابي في انتخابات /٢٠١٢/:

كان من المفترض أن يتم تحديد موعد الانتخابات التشريعية التالية في عام/٢٠١١/، لكن منذ بداية ذلك العام بدأت الحرب تعصف بالبلد، مما دفع القيادة السياسية في محاولة منها لتهدئة الحال في البلاد أن تقوم بمجموعة من

---

[1] انظر : محمد حبيب عيسى، الحياة البرلمانية والدستورية في سورية، بحث منشور على موقع المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، تاريخ نشر البحث (١٣ نيسان ٢٠١٦) على الرابط :
http://ncro.sy/?p=3660

الخطوات على طريق الديمقراطية والاصلاح والانفتاح السياسي وكان أولها (إصدار السيد رئيس الجمهورية المرسوم/١٠٠/ الخاص بقانون الأحزاب، ثم أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم /١٠١/ ليحكم الانتخابات العامة في البلد، وكان آخرها عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الذي حظي بقبول الشعب بناءً على استفتاء عام أُجري في شباط /٢٠١٢/).

لقد تناول الدستور الجديد الإطار العام للسلطة التشريعية، فحدد ولاية مجلس الشعب بأربع سنوات ميلادية، إذ يتم اختيار النواب بطريقة الانتخاب السري والمباشر و العام والمتساوي، ومنح الدستور كسابقه فئتي العمال والفلاحين حصة (كوتا) ٥٠٪ على الأقل من المقاعد البرلمانية، كما منح الدستور المحكمة الدستورية العليا الاختصاص بالنظر في الطعون الخاصة بصحة العضوية في مجلس الشعب[١].

وجاء المرسوم التشريعي /١٠١/ لعام /٢٠١١/ ليحكم الانتخابات في الجمهورية العربية السورية، فمنح حق الرقابة على الانتخابات إلى لجنة قضائية تُسمى (اللجنة العليا للانتخابات) تحل محل اللجنة المركزية التي كانت تمارس الدور الرقابي على العملية الانتخابية والتي كان يتم تشكلها من قبل السلطة التنفيذية ـ وزير الداخلية ، ويتفرع عن اللجنة العليا للانتخابات وفق المرسوم /١٠١/ لجان فرعية ثلاثية قضائية في المحافظات برئاسة قاض بمرتبة مستشار استئناف وتُسمى بقرار من اللجنة العليا[٢].

اعتبر القانون أن كل محافظة دائرة انتخابية عدا محافظة حلب التي تُقسم إلى دائرتين : مدينة حلب و مناطق محافظة حلب[٣].

---

[١] انظر : المواد /٥٦/، /٥٧/، /٦٠/، / ٦٦/، من الدستور السوري النافذ /٢٠١٢/.

[٢] انظر : المواد /٩ــ١٢/ من قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي /١٠١/لعام ٢٠١١.

[٣] انظر : المادة /١٧/ من قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي /١٠١/لعام ٢٠١١.

ومن خلال قراءة نصوص قانون الانتخابات العامة يمكن الوصول إلى أن النظام الانتخابي المعتمد هو نظام الانتخاب بالقائمة في دوائر متعددة العضوية على أساس الأغلبية النسبية مع حرية تشكيل القوائم، ويتم توزيع مقاعد الدائرة وفق تسلسل الفائزين كل منهم حسب قطاعه الذي دخل الانتخابات على أساسه وبحسب عدد المقاعد المخصصة لكل قطاع.

ثانياً. نتائج الانتخابات التشريعية /٢٠١٢/:

الجدول (٢- ١٩)[1] يبين الجدول نتائج الانتخابات التشريعية السورية /٢٠١٢/

عدد الأعضاء	معدل المشاركة	عدد الأحزاب الفائزة	عدد النساء	عدد الدوائر الانتخابية
٢٥٠	٥١.٢٦٪	١١+ مقاعد المستقلين	٣٠ أي بنسبة ١٣٪	١٥
لقد فاز حزب البعث العربي الاشتراكي بـ/١٥٩/ مقعداً أي ما يُعادل (٦٣.٣٪) من مجموع المقاعد، وحصل المستقلون على /٦٥/ مقعداً أي ما يُعادل (٢٦٪) من مجموع المقاعد و/٢٦/ مقعداً متبقية حصلت عليها بقية أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والأحزاب الجديدة حديثة النشأة				

[1] قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على المعلومات الواردة في :

ـــ المعلومات التي حصل عليها من خلال زيارته لمجلس الشعب عام/٢٠١٥/.

ـــ مقال بعنوان : أعضاء مجلس الشعب في سورية ٢٠١٢ على الرابط : تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/١٣
http://www.derekalmhbe.com/vb/showthread.php?t=8831

فكان توزيع الانتماء السياسي لأعضاء مجلس الشعب في انتخابات /٢٠١٢/ كالتالي :

الجدول (٢- ٢٠)[1] يبين عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب في الانتخابات التشريعية /٢٠١٢/

الحزب	عدد النواب	النسبة المئوية
حزب البعث	١٥٩	٪٦٣.٦
الحزب الوحدوي الاشتراكي	٤	٪١.٦
الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي	١	٪٠.٤
الاتحاد الاشتراكي العربي	٣	٪١.٢
الاشتراكيين العرب	٢	٪٠.٨
العهد الوطني	١	٪٠.٤
الحزب الشيوعي السوري	٢	٪٠.٨
الحزب الشيوعي السوري الموحد	٣	٪١.٢
الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي	١	٪٠.٤
الحزب السوري القومي الاجتماعي	٧	٪٢.٨
الارادة الشعبية	٢	٪٠.٨
المستقلون	٦٥	٪٢٦

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بناء على المعلومات التي حصلت عليها من خلال زيارته لمجلس الشعب /٢٠١٥/ ، بغض النظر عن حالات الوفاة أو الاستقالة في حال حدوثها.

الفرع الرابع

الانتخابات البرلمانية السورية /٢٠١٦/

The Syrian Legislative Elections /2016/

لقد تغير قانون الانتخابات العامة السوري، ليأتي القانون /٥/ لعام /٢٠١٤/ ليحكم الانتخابات التشريعية السورية عام/٢٠١٦/.

أولاً- النظام الانتخابي السوري في انتخابات/٢٠١٦/:

لقد أخذ المشرع السوري في الفقرة/ب/ من المادة الثالثة من قانون الانتخابات العامة النافذ في مَعْرِض تنظيمه لعملية اقتراع أعضاء مجلس الشعب بمبادئ الاقتراع العام، والسرِّي، والمباشر، والمتساوي، بصورة حرة وفردية و عدم جواز ممارسة هذا الحق بالوكالة[1].

وقد عرفت **المادة الخامسة** من التعليمات التنفيذية لقانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام/٢٠١٤/ المبادئ السابقة كالآتي :

عرفت الاقتراع العام بأنه ((الاقتراع الذي يتقرّر لكل مواطن تحققت فيه شروط الانتخاب))، فمنح المشرع السوري حق الانتخاب لجميع المواطنين ذكورا وإناثاً الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم و توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب، وعلى ذلك يُحظر إجراء أي تفرقة أو تمييز بين الناخبين أثناء ممارسة حقهم في انتخاب أعضاء مجلس الشعب بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المركز الاقتصادي أو الاجتماعي[2].

أما الاقتراع السري فعرفته بأنه ((تمكين المقترع من اختيار المرشح في غرفة سرية))، فكان المُشرِّع السوري حريصاً على تقرير هذا المبدأ لصمان

---

[1] انظر : د.حسن مصطفى البحري، الانتخاب، مرجع سابق، ص ١٧٠.

[2] انظر : د. حسن البحري، المرجع السابق، ص ١٧٠.

إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة، ولتفادي صور الضَّغط الممكن مُمارستها على هيئة الناخبين بهدف توجيههم للتصويت لصالح مرشح معيَّن.

والاقتراع المباشر بأنه ((الذي يتم على درجة واحدة))، ويُقصد به أن يقوم الناخبون بالتصويت لاختيار نوابهم مباشرةً ودون وساطة.

والاقتراع المتساوي بأنه ((الذي يتم دون تمييز بين الذكور والإناث))

و يتمثل هذا المبدأ بعدم التفرقة بين الأشخاص المتمتعين بحق الانتخاب عند قيامهم بممارسة حقهم في الاقتراع وفقاً لثروتهم أو درجة ثقافتهم أو مركزهم الاجتماعي أو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى المبدأ الديمقراطي الذي يقوم في جوهره على مبدأ المساواة، فيُعطي لكل ناخب نصيباً متساوياً في اختيار النواب ويضمن لكل ناخب الحق في أن يكون لصوته الانتخابي الوزن الحسابي نفسه الذي يُعطى لصوت غيره من الأشخاص المُؤهلين لممارسة حق الانتخاب، إذ يُعبر الفقه الدستوري عن تلك المساواة بالمبدأ القائل ((شخصٌ واحدٌ، صوتٌ واحدٌ ـ صوتٌ واحدٌ، قيمةٌ واحدةٌ *One Person, One Vote- One Vote, One Value*))[1]

كما أخذ قانون الانتخابات العامة بأسلوب الاقتراع أو التصويت الشخصي، فألزم كل مواطن متمتع بحق الانتخاب أن يزاول هذا الحق بنفسه أمام لجنة الانتخاب بعد أن يُثبت شخصيته، وليس له أن يتخلى عن حقه في التصويت ولا أن يُوكل غيره بتمثيله في ممارسة هذا الحق فمنع القانون التصويت بالوكالة *Proxy Voting*[2].

---

[1] انظر : د. حسن البحري، المرجع السابق، ص ١٧٧.

[2] انظر : الفقرة/ب/ من المادة /٣/ من قانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام /٢٠١٤/.

الفقرة /ب/ من المادة /٣/ من التعليمات التنفيذية لقانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام /٢٠١٤/

لقد أحال الدستور النافذ/٢٠١٢/ في المادة/٦٠/ إلى القانون مهمة تحديد عدد مقاعد مجلس الشعب وتحديد الدوائر الانتخابية، ومنح العمال والفلاحين نصف مقاعد مجلس الشعب على الأقل، فحددت المادة /٢١/ من القانون عدد أعضاء مجلس الشعب بـ/٢٥٠/عضواً، ونصّت المادة/٢٢/ من القانون ذاته على منح العمال والفلاحين نسبة (٥٠٪) على الأقل من مقاعد مجلس الشعب، وهنا يجب أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب المنتمين إلى القطاع " أ " أي (قطاع العمال والفلاحين) لا يقل عن /١٢٥/ عضواً.

و منح القانون صلاحية تحديد موعد انتخابات مجلس الشعب وتوزيع المقاعد المخصصة لكل قطاع إلى مرسوم يُصدره رئيس الجمهورية، فنصَّت المادة /٢٣/ من القانون رقم /٥/ لعام /٢٠١٤/ على ((يُحدد موعد انتخابات مجلس الشعب بمرسوم يصدر قبل تسعين يوماً من تاريخ انتهاء ولاية مجلس الشعب القائم، ب - ويتضمن المرسوم عدد الأعضاء المخصص لكل من القطاعين - عمال وفلاحين - بالنسبة لكل دائرة انتخابية))

ولا تشترط نسبة (٥٠) ٪ من المقاعد للعمال والفلاحين عند توزيع المقاعد بين القطاعين في الدائرة الانتخابية الواحدة بل يكفي أن تتوافر هذه النسبة على مستوى جميع المقاعد البرلمانية في الدوائر الانتخابية كافة، والسبب في ذلك، هو أن نسبة العمال والفلاحين في بعض الدوائر الانتخابية (كمحافظة دمشق، ومدينة حلب)أقلُّ من نسبة باقي فئات الشعب، والعكس صحيح، إذ أن نسبة العمال والفلاحين في بعض الدوائر تكون أكثر من نسبة باقي فئات الشعب (كما في محافظة إدلب مثلاً)[1].

كما قلنا سابقاً، لقد أحال الدستور إلى القانون مهمة تحديد الدوائر الانتخابية، فنجد المادتين /١٩/، و/٢٠/ من القانون /٥/ لعام/٢٠١٤/ تطرقتا

[1] انظر : د. حسن البحري، المرجع السابق، ص ١٨٦.

لموضوع الدوائر الانتخابية فنصتا على التوالي : ((تجري الانتخابات لعضوية المجلس الشعب على أساس الدائرة الانتخابية، وينتخب في كل دائرة عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لها))، وَ ((تعد كل محافظة دائرة انتخابية بالنسبة لانتخاب ممثليها أعضاء مجلس الشعب عدا محافظة حلب التي تتكون من دائرتين انتخابيتين هما : دائرة مدينة حلب، ودائرة مناطق محافظة حلب)).

فيكون قد تم تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعددة، وكل محافظة تعتبر دائرة انتخابية عدا حلب التي تقسم إلى دائرتين، فتم تقسيم الجمهورية العربية السورية إلى /١٥/ عشر دائرة انتخابية.

و لم يُحدد المشرع السوري صراحة نوع النظام الانتخابي المطبق في اختيار أعضاء مجلس الشعب، ولكن من خلال دراسة نصوص قانون الانتخابات العامة والتطبيق العملي يمكن الوصول إلى أن النظام الانتخابي المطبق هو : نظام الانتخاب بالقائمة في الدوائر متعددة العضوية على أساس الأغلبية النسبية مع حرية تشكيل القوائم[1] (نظام تصويت الكتلة).

ثانياً ـ نتائج الانتخابات التشريعية /٢٠١٦/ :

لقد صدر المرسوم التشريعي رقم /٦٣/ لعام /٢٠١٦/ ـ القاضي بتحديد موعد انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني ـ ب ٢٠١٦/٤/١٣ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب، وحدد عدد المقاعد المخصصة لكل قطاع كالآتي:

١ـ القطّاع " أ " (العمال والفلاحون) : ١٢٧عضواً أي بنسبة (٥٠.٨٪)

٢ـالقطّاع " ب " (باقي فئات الشعب) : ١٢٣عضواً أي بنسبة (٤٩.٢٪)

---

[1] انظر : د.حسن البحري، الانتخاب، مرجع سابق، ص١٩١ ومابدها.

فوزَّعت المادة الثانية من المرسوم /٦٣/ لعام/٢٠١٦/ المقاعد المخصصة لكل قطاع في الدوائر الانتخابية كالآتي :

الجدول(٢١.٢) يبين توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية

الدائرة الانتخابي	عدد أعضاء الدائرة	العدد المخصص للقطاع " أ " العمال والفلاحون	العدد المخصص للقطاع " ب " باقي فئات الشعب
محافظة دمشق	٢٩	١٠	١٩
محافظة ريف دمشق	١٩	١٠	٩
مدينة حلب	٢٠	٧	١٣
مناطق محافظة حلب	٣٢	١٧	١٥
محافظة حمص	٢٣	١١	١٢
محافظة حماه	٢٢	١٣	٩
محافظة اللاذقية	١٧	٩	٨
محافظة إدلب	١٨	١٢	٦
محافظة طرطوس	١٣	٦	٧
محافظة الرقة	٨	٤	٤
محافظة دير الزور	١٤	٨	٦
محافظة الحسكة	١٤	٨	٦
محافظة درعا	١٠	٥	٥
محافظة السويداء	٦	٤	٢
محافظة القنيطرة	٥	٣	٢
مجموع عدد الأعضاء	٢٥٠	١٢٧	١٢٣

و كانت نتائج انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني /٢٠١٦/ كالآتي:

جدول (٢ -٢٢) [١] يبين الجدول نتائج الانتخابات البرلمانية التشريعية /٢٠١٦/

عدد الأعضاء	نسبة المشاركة	عدد الأحزاب الفائزة	عدد الإناث	عدد الدوائر الانتخابية
٢٥٠	٪٥٧.٥٦	٨ أحزاب + المستقلين	٣٣ امرأة (٪١٣.٢)	١٥

وكان توزع الانتماء السياسي لأعضاء مجلس الشعب السوري في انتخابات /٢٠١٦/ كالآتي:

الجدول(٢- ٢٣)[٢] يبين الجدول توزع أعضاء مجلس الشعب حسب الانتماء السياسي

الحزب	عدد الأعضاء	النسبة المئوية
حزب البعث العربي الاشتراكي	١٦٦	٪٦٦.٤
الحزب القومي السوري الاجتماعي	٧	٪٢.٨
الحزب الشيوعي السوري	٢	٪٠.٨
الحزب الشيوعي الموحد	٢	٪٠.٨
حزب العهد الوطني	١	٪٠.٤
حزب الشعب	١	٪٠.٤

[١] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المعلومات الواردة في المصادر التالية :

الصفحة الرسمية لمجلس الشعب السوري

الصفحة الرسمية ل وكالة الأنباء سانا على الرابط التالي :*http://www.sana.sy/?p=370333*

الصفحة الرسمية للبنك العالمي مستقاة من الصفحة الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط :

http://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=SY

[٢] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المعلومات التي حصل عليها من زيارته لمجلس الشعب في شهر تشرين الأول /٢٠١٦/.

الحزب الوحدوي الاشتراكي	٢	٠.٨٪
الاتحاد الاشتراكي العربي	٢	٠.٨٪
المستقلون	٦٧	٢٦.٨٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

وعلى مستوى المحافظات فكان التوزع السياسي لأعضاء مجلس الشعب في الدور التشريعي الثاني /٢٠١٦/:

الجدول(٢٤.٢) [١] يبين الجدول التوزع السياسي لأعضاء مجلس الشعب في كل دائرة انتخابية على حدة .

الدائرة الانتخابية	العدد الكلي في الدائرة	البعثيون	المستقلون	المنتمون لأحزاب الجبهة	الأحزاب المرخصة
دائرة دمشق	٢٩	١٤	١٣	١ شيوعي ١ قومي سوري	٠
ريف دمشق	١٩	١٥	٤	٠	٠
حماه	٢٢	١٥	٥	١ الاتحاد الاشتراكي العربي ١ قومي سوري	٠
مدينة حلب	٢٠	١١	٨	١ حزب العهد الوطني	٠
مناطق حلب	٣٢	٢١	١٠	١ قومي سوري	٠
حمص	٢٣	١٦	٥	١ الشيوعي السوري ١ قومي سوري	٠
اللاذقية	١٧	١٢	٤	١ قومي سوري	٠
إدلب	١٨	١٤	٢	١ الوحدوي الاشتراكي ١ قومي سوري	٠
طرطوس	١٣	١٠	٢	١ قومي سوري	٠
الرقة	٨	٥	٢	١ الشيوعي الموحد	٠

[١] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المعلومات التي حصل عليها من زيارته لمجلس الشعب في شهر تشرين الأول /٢٠١٦/

دير الزور	١٤	١٠	٣	١ الاتحاد الاشتراكي العربي	٠
الحسكة	١٤	٩	٤	١ الشيوعي الموحد	٠
درعا	١٠	٧	٢	١ الوحدوي الاشتراكي	٠
السويداء	٦	٤	١	٠	١حزب الشعب
القنيطرة	٥	٣	٢	٠	٠
المجموع	٢٥٠	١٦٦	٦٧	١٦	١

وبمقارنة النتائج مع الانتخابات التشريعية عام /٢٠١٢/ نجد أن حزب البعث العربي الاشتراكي بقي محافظاً على الصدارة بأغلبية ساحقة، ثم تبعه المستقلون، ويأتي آخراً بقية الأحزاب التي تراوحت المقاعد التي فاز بها كل منها بين /١/ مقعد إلى /٧/ مقاعد.

تطبيق (محافظة حماه):

إن عدد المقاعد المخصص لمحافظة حماه هو/٢٢/ مقعداً، منها /١٣/ مقعداً مخصصة للقطاع "أ"، و/٩/ مقاعد مخصصة للقطاع " ب "، وقد ترشح بشكل أولي في محافظة حماه/٧٠٠/ مرشح لكن انسحب منهم /٥٢٠/ مرشحاً وبقي /١٤٠/ مرشحاً خاضوا المعركة الانتخابية، منهم /١٢٤/ مرشحاً ذكراً و/١٦/ مرشحةً أنثى[1].

وقام مجموعة من المرشحين والمرشحات بخوض المعركة الانتخابية بتشكيل قائمة سميت (بقائمة الوحدة الوطنية) والتي ضمت مستقلين ومتحزبين، بالترتيب الآتي :

[1] قام الباحث بجمع المعلومات التي حصل عليها من زيارته ل مجلس محافظة حماه في شهر تشرين الثاني /٢٠١٦/.

فئة " أ "	فئة " ب "
س . س	أ . م
م . ق	م . ج
غ . إ	خ . الص
ع . الس	ع . الب
ف . و	م . الع
م . الع	م . الب
ح . ح	م . ع
م . ج	د . الم
ح . ع	و . م
ع . أ	
ب . الح	
ع . الاس	
ج . ي	

وبناءً على محضر اللجنة القضائية الفرعية بحماه لإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو مجلس الشعب، فقد بلغ عدد المقترعين في جميع المراكز الانتخابية /٣٢٥١٤٤/ ناخباً، و كان ترتيب المرشحين وفق الأصوات التي حصل عليها كل منهم كالآتي :

الجدول (٢ -٢٥)[1] يبين الترتيب التنازلي لأصوات المرشحين لكل من القطاعين.

الترتيب	القطاع " أ "	الترتيب	القطاع " ب "
١	غ . إ	١	أ . م
٢	م . ج	٢	م . ج
٣	ع . أ	٣	ع . الب

[1] قام الباحث بإعداد هذا الجدول بناء على المعلومات التي حصل عليها من زيارته ل مجلس محافظة حماه في شهر تشرين الثاني /٢٠١٦/، مع وجوب التنويه إلى وجود خلاف مع الأرقام الواردة في محضر اللجنة الفرعية للانتخابات لكن مع بقاء الترتيب التنازلي لأصوات المرشحين نفسه في كلاهما

٤	س .س	٤	م . الع
٥	ع . الس	٥	خ . الص
٦	ف . و	٦	م . ل
٧	م . ق	٧	م . ع
٨	ح . ح	٨	د . الم
٩	ح . ع	**٩**	**و . م**
١٠	م .الع		
١١	ب . الح		
١٢	ج . ي		
١٣	**ع . الا**		

وبالرجوع للمرسوم الخاص بتحديد عدد المقاعد لكل قطاع، نجد أنه خصص مدينة حماه بـ/٢٢/ مقعدا لكلا القطاعين، إذ تم توزيع المقاعد بناء على ترتيب أصوات المرشحين الذين حازوا عليها في كل قطاع على أساس الأغلبية النسبية حتى تم توزيع المقاعد المخصصة لكل قطاع في دائرة محافظة حماه، ونجد أن قائمة الوحدة الوطنية قد فاز مرشحوها بكامل مقاعد دائرة حماه الانتخابية

المطلب الثاني

دراسة إمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية السورية

Studying The Capability Of Applying PR In Syrian Legislative Elections

إن نظام الانتخاب بالأغلبية في الجمهورية العربية السورية أفضى على مر التجارب الانتخابية التشريعية بعد /١٩٧٠/ بفوز حزب البعث العربي الاشتراكي بأغلبية ساحقة للمقاعد في البرلمان، لكن مع إقرار قانون الأحزاب الجديد ونشوء العديد من الأحزاب الجديدة، واعتماد الدستور السوري /٢٠١٢/ مبدأ التعددية السياسية بعد أن كان يعتمد نظام الحزب القائد في دستور /١٩٧٣/، كل ذلك دفع العديد من الباحثين والقانونيين إلى الحديث عن تطبيق التمثيل النسبي في سورية تماشياً مع متطلبات المرحلة الراهنة من السير على طريق الديمقراطية والتعددية السياسية، وخلق معارضة برلمانية فعالة، وهذا ما سنتناوله في مطلبنا هذا كالآتي:

الفرع الأول : نتائج تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على الاستقرار السياسي

الفرع الثاني : آثار نظام الأغلبية في الجمهورية العربية السورية

الفرع الثالث :ا لآثار المحتملة لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في سورية، والنظام المقترح

الفرع الأول

نتائج تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على الاستقرار السياسي

Impacts Of PR On The Political Stability

إن لنظام التمثيل النسبي العديد من الحسنات التي تطرقنا لها سابقاً ـ العدالة في التمثيل وخلق برلمان يكون بمثابة مرآة عاكسة لكافة أطياف الشعب و تشجيع الحياة السياسية بالبلد والعديد من المزايا المذكورة سابقاً.

ولكنَّ السؤال الوارد إلى الذهن هل كان تطبيق التمثيل النسبي دوماً يقود إلى تحقيق تلك المزايا في ظل أي ظروف يعيشها البلد ، أم أنه كان يؤدي أحيانًا إلى نتائج غير محمودة على النقيض من المرجو منه، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا الفرع من خلال عرض نتائج تطبيق نظام التمثيل النسبي في دولة أوربية/إيطاليا/ التي تطبقه منذ القدم، ودولة عربية تطبقه حديثاً /العراق/.

أولاً. نتائج تطبيق التمثيل النسبي في إيطاليا :

لقد تبنَّت إيطاليا نظام التمثيل النسبي حتى عام /١٩٩٣/ إذ عدلت عنه و اتبعت نظام تناسب العضوية المختلط (٧٥٪ من المقاعد على أساس نظام الفائز الأول و ٢٥٪ المتبقية على أساس نظام التمثيل النسبي)، ولكن في عام /٢٠٠٥/ عادت إيطاليا إلى اتباع نظام التمثيل النسبي، ولكن بحلة جديدة في محاولةٍ منها لخلق نوع من الاستقرار السياسي، فتم اعتماد نظام القائمة النسبية لتوزيع المقاعد مع وجود سلسلة من عتبات التمثيل ـ لتشجيع الأحزاب على التكتل و توحيد الصفوف عوضاً عن التشتت والتشرذم ـ فيحق للمقترع أنْ يصوت وفق نظام القائمة المغلقة أي لا يحق له منح صوته لأحد المرشحين، ويتم توزيع المقاعد أولاً على الائتلافات ثم تُوزع بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف بناء على قاعدة الباقي الأكبر ، ولضمان الأغلبية الفعالة في البرلمان، يمُنح الائتلاف أو الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات ـ وقد

حصل على مقاعد أقل من ٣٤٠ مقعداً ـ مقاعد إضافية حتى يُخصص له ذلك العدد من المقاعد/٣٤٠/ مقعداً أي ما يُقارب (٥٤٪)، أما إقليم فوستا فالي فخُصِّص له نائب واحد ويتم اقتراعه وفق نظام الفائز الأول، وتم تعديل قانون الانتخابات الإيطالي لاحقاً /٢٠١٥/ ليحدد القانون عتبة أصوات (٤٠)٪ على الأقل حتى يحق للحزب أن يحصل على المقاعد الإضافية ليحقق نسبة (٥٤)٪ أي ما يعادل /٣٤٠/ مقعداً، وإلّا سيتم إعادة الانتخابات بعد أسبوعين بين الحزبين اللذين حصلا على أعلى الاصوات وأقل من (٤٠)٪ و الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات يفوز بالمقاعد الإضافية ويتم توزيع المقاعد /٢٧٧/ المتبقية بطريقة متناسبة مع الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو ائتلاف في الدورة الأولى[1].

وبدراسة التجربة الانتخابية الإيطالية في الفترات السابقة وباعتماد نظام التمثيل النسبي والنظام المختلط، نجد أن السمة العامة للحياة الحزبية الإيطالية هي التعددية الحزبية المفرطة وعدم الاستقرار الحكومي، فمنذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين تشكلت في إيطاليا سبع وخمسون حكومة، وفي بعض الأحيان سقطت أكثر من حكومة خلال سنة

---

[1] انظر :

-بعنوان *Italian electoral law of 2015*، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/٢/٢١ على الرابط :

https://en.wikipedia.org/wiki/Italian_electoral_law_of_2015

موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *General Aspects of the electoral System*

\Elections to the Chamber of Deputies

The New Electoral System

تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢١ على الرابط

http://www.electionresources.org/it/#NEW

واحدة إمّا لخلاف بين الأحزاب المكونة للحكومة و إمّا نتيجة سحب الثقة من الحكومة من قبل البرلمان[1].

ثانياً ـ نتائج تطبيق التمثيل النسبي في العراق [2] :

إن العراق طبق نوعين من نظم التمثيل النسبي على أساس القائمة النسبية /أولهما كان على أساس الدائرة الوطنية والثاني كان على أساس دوائر متعددة/.

فكان من نتائج تطبيق التمثيل النسبي في العراق من عام /٢٠٠٣/ حتى /٢٠١٤/ عدالة التمثيل البرلماني لمكونات الشعب كافةً ويتمتع بتعددية سياسية كبيرة، إذ تشكلت العديد من الحركات والمنظمات السياسية وأخذت تشارك الكيانات السياسية بأعداد هائلة في العملية الانتخابية، ومنها من اندثر وحل نفسه بعد خسارته في المعركة الانتخابية ـ إذ بعد انتخابات/ ك٢ ٢٠٠٥/ أقدم /٥٤/ حزباً على حل نفسه ـ وأدى نظام التمثيل النسبي إلى خلق تعددية حزبية مفرطة، فكان هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي وحدوث مماطلات والكثير من التأخر لتشكيل الحكومة إذ إنه وفق نص المادة /٧٦/ من الدستور العراقي ((أولاً ـ يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكبر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية))، وبالتالي فكان ذلك دافعاً للأحزاب

---

[1] انظر : حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص٢٣٣,٢٣٠.

[2] انظر :

جعفر ابراهيم حجي، أثر النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص ٢٦٩-٣٢٥.

موسوعة ويكيبيديا الحرةبعنوان : *Al Abadi Government*، تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢٢، على الرابط *https://en.wikipedia.org/wiki/Al_Abadi_Government*

السياسية لتشكيل الائتلافات البرلمانية لتحقيق الأغلبية العددية لتشكيل الحكومة، مما يجعلها هشة ضعيفة من السهل إسقاطها في حال الخلاف بين الأحزاب المكونة لتلك الائتلافات أو حتى في حال الخلاف مع المعارضة، مما يؤدي إلى خلق جو من التوتر الدائم وعدم استقرار حكومي على الرغم من التمثيل العادل الذي وفره التمثيل النسبي في العراق ـ إذ تم تشكيل الحكومة بعد انتخابات (كانون الثان٢ ٢٠٠٥) بثلاثة أشهر.

وفي انتخابات (كانون الأول ٢٠٠٥) تم تشكيل الحكومة بعد ستة أشهر من تاريخ الانتخابات ـ وهذا مؤشر بالغ الدلالة على أن تحقيق الاستقرار السياسي في البلد كان لا يزال مهمة صعبة ، وفي انتخابات /٢٠١٠/تم تأجيل الانتخابات شهرين عن موعدها بسبب تعديل قانون الانتخابات ، وبعد مرور تسعة أشهر على الانتخابات لم يكن قد تم تشكيل الحكومة بسبب الصراع بين الأطراف الثلاثة الرئيسة في العراق (شيعة ـ سنة ـ كرد) إلى أن توصلت الفرق الثلاث إلى اتفاق أربيل لتقاسم السلطة لتشكيل الحكومة الثالثة فكان الفراغ الحكومي بسبب عدم الثقة المشحونة بالانقسام الطائفي والقومي مما زاد الهوة بين الأطراف الرئيسية الثلاثة في العراق، إلى أن تمكنت تلك الأطراف من التوصل إلى اتفاق أربيل لتقاسم السلطة ـ ويمكن القول إنذ نظام التمثيل النسبي حقق التمثيل العادل الحقيقي، لكنه أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب تشجيع الانتماءات والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الوطنية.

فالنظام الانتخابي العراقي كان سبباً في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق واستمراره، وذلك من خلال فرز النظام الانتخابي لبرلمان ضعيف ومنقسم على نفسه، يمثل التفرقة والتجزئة والتقوقع على المناطق والمذاهب والقوميَّات، أكثر مما يُوحد ويجمع، وأدى التمثيل النسبي إلى

تصعيد في وتيرة الصراعات التاريخية الضيقة، ولم يعمل على التخفيف منها، مما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين الأطراف السياسية الرئيسية بدلاً من تقوية الثقة بينها، بل وعمل على تشكيل حكومات تترافق مع أزمات واضطرابات لا يتجاوز حكمها الفعلي على المنطقة الخضراء، بدلاً من أن يعمل على تشكيل حكومات وحدة وطنية، ذات قاعدة سياسية واسعة وقوية وقادرة على فرض الأمن على كل مناطق العراق بالتساوي، و قد استمر الحال في العراق على حالة عدم الاستقرار السياسي وظهر ذلك جلياً بعد انتخابات /٢٠١٤/ إذ تم تشكيل الحكومة بعد ستة أشهر من الانتخابات العراقية، ولم يتم التوافق على تسمية وزيري /الدفاع والداخلية/ حتى شهر تشرين الأول /٢٠١٤/

ويمكن القول إنّ نظام التمثيل النسبي على أساس الدائرة الوطنية الكبرى كان أكثر النظم ملائمة للوضع العراقي، إذ كان التوتر والصراع الطائفي في أدنى مستوى له، وازادت حدة الصراع والتوتر مع التعديلات المتلاحقة.

وما سبق يؤكد النتائج التي توصلنا إليها سابقاً في حديثنا عن آثار نظام التمثيل النسبي على الانقسامات الاجتماعية، والعلاقة الوطيدة بين السلوك الانتخابي و العامل الديني و نوع النظام الانتخابي.

الفرع الثاني

آثار نظام الأغلبية في الجمهورية العربية السورية

Impacts Of Majority System In Syrian Arab Republic

لقد مرّت الجمهورية العربية السورية منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي بتجارب انتخابية كثيرة، منها ما كان في ظل الانتداب الفرنسي، ثم في ظل مرحلة سياسية حرجة مرّت بها البلاد لحين صدور دستور سورية الدائم /١٩٧٣/، واستمرت التجارب الانتخابية السورية بتواتر كل أربع سنوات حتى آخر انتخابات تشريعية /الدور التشريعي الثاني ٢٠١٦/.

أولاً- مرحلة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية قبل /١٩٧٠/ :

مرّت الجمهورية العربية السورية بحياة برلمانية نوعاً ما مستقرة منذ الاستقلال عن الاحتلال العثماني وفي فترة الانتداب الفرنسي لحين الاستقلال عنه، ثم بدأت الجمهورية العربية السورية مرحلة جديدة من الحياة السياسية تتسم بكثرة الانقلابات العسكرية، فتم انتخاب مجلس /١٩٤٧/ الذي تم حلّه لاحقاً من قبل حسني الزعيم إثر الانقلاب الذي قاده عام/١٩٤٩/، والذي كان حلقة البدء لسلسلة من الانقلابات، إذ قام لاحقاً العقيد أديب الشيشكلي بانقلابه وتسلم السلطة لعام /١٩٥٤/ ومن ثمَّ تمت الاطاحة به بحركة انقلابية من ضباط الجيش العربي السوري استمرت حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر وانفصالهما /١٩٦١/ فمرت الجمهورية العربية السورية بما يسمى مرحلة الانفصال حتى قيام ثورة الثامن من آذار /١٩٦٣/ إذ تسلم المجلس الوطني لقيادة الثورة ممارسة القيادة السياسية في القطر حتى ظهور حركة /٢٣ شباط/ التي مارست القيادة السياسية في الجمهورية العربية

السورية حتى تشرين الثاني عام/١٩٧٠/ ،إذ تسلم الحكم آنذاك الفريق الراحل حافظ الأسد[١].

ثانياً- مرحلة الاستقرار السياسي بعد تشرين الثاني /١٩٧٠/:

بعد قيام الفريق حافظ الأسد بحركة /١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠/، شهد الوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية شكلاً من أشكال الاستقرار السياسي، وأصبح البرلمان يُنتخب كل أربع سنوات بانتظام بعد دستور /١٩٧٣/ وفقاً لنظام الأغلبية، واستمر الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، وانتخاب الرئيس بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية، مع استمرار حالة الاستقرار البرلماني والحكومي - إذ كانت الجمهورية العربية السورية في تلك الفترة تعتمد دستورياً نظام الحزب القائد للدولة والمجتمع - فكانت الجبهة الوطنية التقدمية تقوم بمهمة إدارة الحياة السياسية في البلد[٢] وتمثل منبر العمل المشترك في سورية بين الأحزاب والمنظمات المنضوية تحت لوائها كتحالف سياسي يتمتع بالقوة والتماسك السياسي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، فكانت الحياة السياسية في الجمهورية العربية السورية محصورة بين الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلين الذين يدخلون غمار المعركة الانتخابية للفوز بعضوية البرلمان، ويصلون أحياناً للوزارة، إذ استمرت تلك الحالة من الاستقرار البرلماني والحكومي في الجمهورية العربية السورية حتى عام /٢٠١١/.

ففي آذار /٢٠١١/ بدأت ملامح أزمة سياسية في الجمهورية العربية السورية من خلال احتجاجات ومظاهرات خرجت في بعض المدن السورية

---

[١] انظر : د. منى غانم وآخرون، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص ١٥-١٨.

[٢] انظر : د. منى غانم وآخرون، المرجع السابق، ص ٤-٦ ، ١٩.

للمطالبة بإصلاحيات سياسية نحو الانفتاح السياسي والديمقراطية، ونتج عنها أن تقدمت حكومة ناجي العطري الذي كان يرأس مجلس الوزراء من عام /٢٠٠٣/ باستقالتها، وقبلها رئيس الجمهورية، وتم تمديد ولاية مجلس الشعب السوري حتى شباط/٢٠١٢/[1] إذ جرت الانتخابات التشريعية السورية وفقاً للدستور السوري الجديد /٢٠١٢/ بمشاركة مجموعة من الأحزاب حديثة النشأة - التي نشأت بعد إقرار قانون الأحزاب السوري ٢٠١١ - وتم تشكيل الحكومة السورية ومنحها الثقة، ليستمر البرلمان في دورته التشريعية الأولى المدة المقررة دستورياً /٤/ سنوات لعام /٢٠١٦/ إذ جرت انتخابات الدور التشريعي الثاني، وتم منح الحكومة السورية الثقة لتمارس دورها التنفيذي في الدولة، فتمتعت الجمهورية العربية السورية بالاستقرار التشريعي والحكومي خلال الفترة اللاحقة لأحداث /٢٠١١/ في ظل الحرب على الجمهورية العربية السورية، ومقاطعة المعارضة السورية للعمل السياسي.

ومن خلال دراسة التجارب الانتخابية التشريعية السورية نجد عموماً سيطرة الجبهة الوطنية التقدمية على الحياة السياسية في الجمهورية العربية السورية، وفوز المستقلين الذين يدخلون معها بتشكيل القوائم الانتخابية غالباً وكان حضور الأحزاب السياسية حديثة النشأة بعد/٢٠١١/ ضعيفاً، إذ أن النظام الانتخابي السوري، ونتيجة الحضور للجبهة الوطنية التقدمية على الساحة السياسية ووجود برنامج سياسي لها، كان يعمل لصالحها وفسح المجال أمامها للفوز بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية.

---

[1] انظر : المادة /٥٨/ من الدستور السوري، والتي تنص : ((أ- تجري الانتخابات خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ انتهاء مدة مجلس الشعب. ب- يعود المجلس إلى الانعقاد حكماً إذا لم ينتخب غيره ويجتمع بعد انقضاء التسعين يوما ويبقى قائماً حتى يتم انتخاب مجلس جديد.))

الفرع الثالث

الآثار المحتملة لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في سورية والنظام المقترح

The Possibilities of Applying PR In Syria And the Suggested System

سنتحدث في هذا الفرع عن الآثار المحتملة لتطبيق التمثيل النسبي في الجمهورية العربية السورية، وما هو النظام الأفضل للحالة السورية لضمان التمثيل الصحيح في البرلمان مع الحفاظ على الاستقرار السياسي.

أولاً. الآثار المحتملة لتطبيق نظام التمثيل النسبي :

من الدراسات السابقة في المبحث الأول من هذا الفصل، وجدنا أن نظام التمثيل النسبي يلعب دوراً بارزاً في تشجيع التعددية الحزبية ونشوء الأحزاب الصغيرة ذات القاعدة الشعبية الضيقة، ويساهم في تفتيت الأحزاب السياسية إلى كينونات أصغر، إيماناً منها بسهولة وصولها للبرلمان وخصوصاً في البلدان حديثة العهد بالديمقراطية أو التي خرجت حديثاً من النزاعات الطائفية او العرقية، إذ إنّ التمثيل النسبي يعني حصول الكيان السياسي على مقاعد تتناسب مع الأصوات التي حصل عليها، وقد ظهر ذلك جلياً في الفرع السابق عندما تحدثنا عن الاستقرار السياسي والحكومي في كل من إيطاليا والعراق، فكل منهما يعاني من عدم استقرار نتيجة التشرذم المفرط للأحزاب السياسية، وعدم قدرة حزب واحد على تشكيل الحكومة مما يدفعها للتكتل والائتلاف في محاولة منها للحصول على الأغلبية المؤهلة لتشكيل الحكومة، فينتج عن ذلك حكومات هشة وضعيفة قابلة للسقوط بيسر إما بسبب الشقاق الحزبي فيما بين أحزاب الائتلاف الواحد الحاكم، وإمّا بسبب فقدانها لثقة البرلمان .

ولكن هناك مجموعة خصائص في الواقع السوري ناتجة عن كل من تطبيق نظام الأغلبية في الجمهورية العربية السورية و الواقع السياسي، لابد من أخذها بعين الاعتبار قبل البحث في إمكانية تطبيقه :

١ـ بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ليس هناك احصائيات دقيقة لعدد السكان وعدد المواطنين المؤهلين للاقتراع *eligibility for Voting* ـ بسبب حالات النزوح الداخلي والخارجي ـ وتم وفق القانون /٨/ لعام ٢٠١٦ منح عسكريي الجيش وقوى الأمن الداخلي حق ممارسة حق الانتخاب في انتخابات مجلس الشعب أو انتخابات مجالس الإدارة المحلية، وفي ظل انتماء الكثير من المواطنين لقوى الجيش العربي السوري والقوى الرديفة مما يمنح الجيش دوراً سياسياً وهو غير محمود العاقبة في الدول التي تعاني من أزمات.

٢ ـ إن الأحزاب السياسية خارج إطار أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية هي أحزاب حديثة النشأة وفي الظروف الراهنة لن تتمكن من نشر مبادئها وبرامجها على نطاق واسع، لذلك لا تتمتع بقاعدة شعبية تؤهلها لخوض غمار المعركة الانتخابية بقوة والحصول فعلاً على التمثيل الحقيقي لقاعدتها الشعبية.

٣. إن الظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية تترافق مع الدور الذي تلعبه العديد من القوى الإقليمية التي تحاول إثارة نعرات طائفية أو اثنية في المنطقة التي تحتوي مكونات متعددة، مما يشجع على نشوء أحزاب سياسية ذات انتماءات تحت الوطنية وتخوض المعركة الانتخابية تحت غطاء انتماء ضيق ليس وطني.

٤ ـ على مر التجارب الانتخابية السورية، لم نلحظ وجود حملات توعية انتخابية تقوم بها الحكومة، وحتى المرشحون المتحزبون والمستقلون لم يقوموا بحملات انتخابية ودعوات لمناظرات علنية.

٥ـ عدم وجود قانون خاص بتنظيم ترخيص الأحزاب السياسية قبل /٢٠١١/.
٦ـ في النظام الانتخابي السوري الحالي منح نسبة (٥٠)٪ على الأقل للعمال والفلاحين، لاعتبارات سياسية، علماً أن هاتين الفئتين عموماً ينتسبون لمنظمات تابعة سياسياً للجبهة الوطنية التقدمية وذلك وفق المادة /٣/ من ميثاق الجبهة. ويتم ترشيح مرشحين أحياناً عن تلك الفئة هم أبعد ما يكون عن فئتي العمال والفلاحين.
٧ـ نظام الأغلبية يسبب هدراً كبيرا في الأصوات.
٨ ـ نسبة تمثيل النساء في البرلمان السوري قليلة قياساً على المعايير العالمية إذ لم تتجاوز (١٣)٪ منذ بداية الحياة البرلمانية السورية.
٩ـ إن نظام الأغلبية حقق في الجمهورية العربية السورية استقراراً حكومياً وسياسياً، إذ خلق انتخابات دورية منتظمة تجري في مواعيدها، نتيجة لوجود أغلبية برلمانية وحكومية لها ذات الأيديولوجية السياسية وتتبنى نفس البرنامج السياسي.

ففي الجمهورية العربية السورية من المهم جداً السعي لإيجاد نظام انتخابي جديد يتماشى مع المبادئ الديمقراطية التي نص عليها الدستور السوري الجديد/٢٠١٢/ مع الأخذ بعين الاعتبار النصائح الدولية في تصميم النظم الانتخابية، فيجب على النظام الانتخابي السوري أن يكون أكثر مرونة ويخلق تعددية سياسية وحزبية تُغطي كافة أطياف الشعب، ويكون عاملاً مشجعاً على نشوء الأحزاب السياسية ذات التوجهات الوطنية، ويعمل على تفعيل الدور الرقابي للمعارضة السياسية، ويحافظ على حالة الاستقرار البرلماني والحكومي، ويحقق المعايير التي ينصح بها الخبراء الانتخابيون الدوليون وهي :

١ـ بساطة النظام الانتخابي : أن يكون يسر الفهم، يسهل التعامل معه من قبل الناخبين والسياسيين، فالتعقيدات الزائدة تؤدي إلى عدم وضوح النظام وبالتالي صعوبة فهمه، وإلى نتائج غير مقصودة، مما ينجم عنه خلل في ثقة الناخبين به.

٢ـ عدم الخشية من الابتكار والتجديد.

٣ـ الاهتمام بالسياق المحيط والعامل الزمني : فالنظم الانتخابية لا تعمل في الفراغ، إذ نجاحها يعتمد على التوفيق بين الأنماط والأعراف السياسية، والتقاليد الثقافية السائدة، ولا بُدَّ من الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والاجتماعي الذي يتم تصميم النظام الانتخابي في ظله .

٤ ـ شمولية النظام الانتخابي: يجب أن يقوم النظام الانتخابي على أساس الشمولية، سواء في المجتمعات المنقسمة أم المجتمعات المتجانسة، بحيث تعمل على إفراز برلمانات تتمثل فيها مصالح الكافة، بغض النظر عن ارتكاز الأقليات إلى هويات أيديولوجية، أو عرقية، أو عنصرية أو لغوية، أو مناطقية، أو دينية، فاستثناء مجموعات هامة من الرأي العام من التمثيل في البرلمان المنتخب ـ تحديداً في البلدان النامية و حديثة العهد بالديمقراطية ـ من شأنه أن يُؤدي إلى نتائج كارثية.

٥ـ العمل على إرساء الشرعية والقبول بين كافة الأطراف الفاعلين والأساسيين: فيجب أن تشعر كافة المجموعات والفئات الراغبة في المشاركة في العملية الديمقراطية بأن النظام الانتخابي عادل، ويعطيهم جميعاً فرصاً مماثلة للفوز بالانتخابات، فالهدف الأكبر في هذا السياق، هو ألا يتذرع الخاسرون في المعركة الانتخابية بذلك كعذر لرفض النظام الانتخابي أو زعزعة الاستقرار السياسي في النظام الديمقراطي برمته.

٦ـ الموازنة بين تأثير الناخبين وتحفيز قيام أحزاب سياسية ومتماسكة:

إذ فقد ينتج عن إعطاء الناخبين درجات عالية من حرية الاختيار و المفاضلة بين المرشحين من مختلف الانتماءات السياسية إفراز برلمانات متفسخة ومنقسمة لا تحقق لأي كيان سياسي الفوز بالنتائج المرجوة، فيرى علماء السياسة أن قيام الأحزاب على قاعدة شعبية واسعة كأحد العناصر الهامة في نشوء الديمقراطيات الفاعلة والمستدامة.

٧. تقييم التبعات المحتملة لأي نظام جديد في تأجيج الصراعات الاجتماعية أو الحد منها.

ولقد كان أحد مقترحات المعارضة السورية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي مع القوائم المفتوحة وفقاً لخارطة طريق أعدها بيت الخبرة السوري[1].

وبناءً على المعايير والنصائح السابقة للخبراء الدوليين وخصائص الواقع السوري، يمكن القول بأن تطبيق أحد نظم التمثيل النسبي في سورية على الرغم من كونه يحقق عدالة في التمثيل ويؤدي إلى خلق تعددية سياسية وحزبية في الجمهورية العربية السورية، ويؤدي إلى التقليل من الأصوات المهدورة، إلا أنه سيكون له نتائج سلبية على النسيج الاجتماعي السوري، وعلى الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية وحتى على الحياة الحزبية بسبب حداثتها، إذ إنَّ الأحزاب حديثة النشأة لا تتمتع بقاعدة شعبية واسعة، ولا تتمتع ببرامج واضحة، كما أن التمثيل النسبي يمتاز بكلفته العالية، وبكونه يحتاج إلى إدارة انتخابية على درجة عالية من الخبرة والتخصص، إضافة إلى أن تطبيق التمثيل النسبي بشكل صحيح يفترض وجود درجة عالية من الوعي الانتخابي الشعبي حتى لا يقترع الناخبون على

---

[1] انظر : المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية، خطة التحول الديمقراطي في سورية، ٢٠١٣، ص ٢٠١.

أسس اثنية أو طائفية على أساس الانتماءات الضيقة، كما أن التمثيل النسبي في العديد من الدول ذات الديمقراطية الراسخة أدى إلى تفكك الأحزاب السياسية إلى كينونات سياسية أصغر، استناداً إلى أن التمثيل النسبي يمنحها الفرصة للوصول إلى البرلمان بمجرد حصولها على أصوات قليلة.

مما ينجم عن ذلك زعزعة النظام الحزبي، وخصوصاً في حالة التعددية المستقطبة التي قد تسمح لأطراف صغيرة أن تُجبر أحزاب وقوى كبيرة للانصياع إلى شروطها في المفاوضات الائتلافية - كما في حالة الكيان الصهيوني، إذ تلعب فيه الأحزاب اليمينية المتطرفة دوراً حاسما في تشكيل الحكومة في أغلب الأحيان.

فغالبية الحكومات التي تنشأ عن نظم التمثيل النسبي هي حكومات ائتلافية، فيندُر وجود حكومات الحزب الواحد، مما يؤدي إلى صعوبة تمرير التشريعات في البرلمان، وتعطيلها في بعض الأحيان من قبل كتل صغيرة ويصعب عملية تنفيذ السياسات المتماسكة بسبب الوزارات الائتلافية[1].

فيمكن الخلاص إلى أن تطبيق التمثيل النسبي في سورية وإن كان سيؤدي إلى خلق برلمان تمثيلي شديد التنوع وتعددية سياسية عالية، إلا أنه سيكون له آثار سلبية غير محمودة لناحية عدم الاستقرار الحكومي وخلق تعددية حزبية مفرطة، وتنشيط الانشقاقات والانتماءات الضيقة تحت الوطنية.

ثانياً. النظام الانتخابي المقترح :

إن الجمهورية العربية السورية في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها بحاجة إلى قانون انتخابي يُحقق العدالة في التمثيل، ويخلق جواً من التعددية السياسية والحزبية - لكن بشرط ألا تكون مفرطة - وتحتاج في الوقت نفسه إلى استمرار حالة الاستقرار الحكومي لاتخاذ القرارات السريعة والمناسبة

---

[1] انظر : عصام اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ٤١٧.

لمعالجة القصور و الأزمات في الوقت الراهن، فيكون النظام الانتخابي الأمثل هو النظام المتوازي - وهو أحد النظم الانتخابية المختلطة - إذ يتميز النظام المتوازي، بمزايا كل من نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي في محاولة لتغطية عيوبهما، فوفق هذا النظام يتم تخصيص عدد من مقاعد البرلمان ليتم انتخابها على أساس إحدى نظم الأغلبية وباقي المقاعد على أساس إحدى نظم التمثيل النسبي، وفي حال اعتماد الجمهورية العربية السورية للنظام المتوازي، من الأنسب أن يتم تصميمه على النحو الآتي:

١- أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب /٢٥٠/عضواً بحيث يتم تخصيص /١٢٥/ مقعداً من مقاعد البرلمان ليتم انتخابهم على أساس نظام الأغلبية النسبية مع حرية تشكيل القوائم - كالنظام الانتخابي الحالي، وباقي المقاعد /١٢٥/ مقعداً يتم انتخابهم وفق نظام قائمة التمثيل النسبي على أساس الدائرة الوطنية الكبرى وفق نظام القوائم المغلقة، على الرغم من التوجه العالمي إلى رفض أسلوب القائمة المغلقة على أساس أن القائمة المفتوحة أو نظام حرية تشكيل القوائم أكثر ديمقراطية، إلا أنَّ موضوع اختيار القائمة هو موضوع فني بحت، ويرتبط بشكل وثيق بواقع البلد على كافة الأصعدة، و لذلك نرى أن أسلوب القائمة المغلقة هو الأكثر ملاءمةً للواقع السوري وفق حاجات البلد ومستلزمات التحول الديمقراطي والحفاظ على الوحدة الوطنية فهي اعتبارات يكون بالأخذ بها أولى من الأخذ بمعايير مثالية تتلاءم وظروف الديمقراطيات الراسخة التي قطعت شوطاً كبيراً في النظم الحزبية والتثقيف الانتخابي والتوعية الشعبية للأخذ بالاعتبارات الوطنية عوضاً عن الاعتبارات الضيقة.

٢- اتباع أسلوب هير كوتا لتوزيع المقاعد الأولية، ونظام الباقي الأكبر لتوزيع المقاعد المتبقية، فيتم توزيع المقاعد التي تفوز بها القائمة حسب ترتيب

المرشحين الوارد في القائمة الانتخابية، فبتطبيق تلك القواعد يمكن ضمان التمثيل العادل للكيانات السياسية على المستوى الوطني و التقليل قدر الإمكان من هدر الأصوات، كما أنه يزيد من معدلات المشاركة في العملية الانتخابية لأنه يشجع المقترعين على الذهاب والتصويت لصالح البرنامج السياسي الذي يؤيدونه إيماناً منهم بقيمة أصواتهم، على العكس من نظام الأغلبية الذي يساهم في إحجام الناخبين عن التصويت واللجوء أحياناً لما يُسمى التصويت الاستراتيجي وقد تحدثنا عنه سابقاً.

٣ـ إقرار عتبة تمثيل (٢٪) على المستوى الوطني، وذلك لحماية البرلمان من التشرذم والتعددية المفرطة، ومنع الأحزاب الضعيفة من الدخول في البرلمان.

٣ـ يجب أن يشترط القانون تقديم الترشيحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال واتباع قاعدة التناوب في القائمة ذاتها، ويجب أن ترفض القوائم التي تخرق هذا المبدأ.

٤ـ إلغاء الكوتا الخاصة بالعمال والفلاحين[1].

فتطبيق النظام المختلط يساهم في الحد من المشكلات الناتجة عن عدم وجود إحصاءات دقيقة للسكان المؤهلين للتصويت بسبب حالات النزوح الداخلي والخارجي، كما أنه يساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحقيق التمثيل العادل بالإضافة إلى خلق برلمان تمثيلي يُحفز الأحزاب المعارضة على النشوء لتقوم بعملها بالمراقبة والنقد، وتقديم البدائل، ولا يمكن أن تحقق العملية الانتخابية الديمقراطية أهدافها المرجوة بدون وجود أحزاب معارضة تدخل غمار المعركة الانتخابية في اطار الجو الديمقراطي.

ويمكن بذلك القول أن النظام المختلط يُغطي حاجات الجمهورية العربية السورية وينعكس عليها ايجابيا لصالح العملية الديمقراطية والاستقرار الحكومي.

---

[1] راجع هامش الصفحة /١٠١/ من هذه الرسالة .

ملخص الفصل الثاني

إن نظم التمثيل النسبي تلعب دوراً هاماً ذو تأثير واسع الطيف على مجموعة من المؤشرات السياسية، وتختلف بآثارها على تلك المؤشرات عن آثار بقية النظم الانتخابية من العوائل الرئيسية، وحتى بين أنواع نظم التمثيل النسبي ذاتها، وهذا ما درسناه مفصلاً في المبحث الأول من هذا الفصل، فأجرينا دراسة تحليلية مقارنة لآثار نظم التمثيل النسبي على النظم الحزبية، والانقسامات الاجتماعية ومعدلات المشاركة ونسب تمثيل كل من الأقليات والنساء.

كما قمنا بدراسة تجارب انتخابية دولية في بلدان تتمتع بظروف وعوامل سياسية واقتصادية مختلفة، وكل منها تُطبق إحدى نظم التمثيل لنسبي.

وأجرينا في المبحث الثاني دراسة عن تطور النظام الانتخابي السوري والمراحل التي مرت بها التجربة البرلمانية السورية، ودرسنا القوانين الانتخابية القديمة والجديدة في ظل الدستور النافذ، في محاولة لتسليط الضوء على نتائج تلك الانتخابات، ودراسة مدى ملاءمة تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي مع الواقع السوري، وتقديم مقترح لنظام انتخابي مرن ويتميز بقدرته على تحقيق الاستقرار الحكومي ونحن بأمس الحاجة إليه في الوضع الراهن ويحقق تمثيلاً عادلاً في البرلمان وهو ما يتماشى مع الديمقراطية الحقيقية العادلة.

خاتمة

إن الديمقراطية هي الأسلوب الذي تسعى إليه شعوب العالم لممارسة الحكم، والانتخابات هي الآلية المثلى لممارسة الديمقراطية، وهي حق للمواطنين لممارسة دورهم في بناء المجتمع القائم على النظام الديمقراطي الذي يتبنى مبادئ التعددية السياسية، وحرية التعبير، والتداول السلمي للسلطة واحترام وكفالة حقوق الإنسان.

إنَّ لاختيار النظام الانتخابي تأثيراً عميقاً في الحياة السياسية والمستقبلية للبلاد، فالنظام الانتخابي يلعب دوراً مؤثراً في بناء المؤسسات السياسية في الدولة وحتى أن النظم الانتخابية أصبح لها دوراً هاماً أيضاً في إدارة النزاع في المجتمع، ولا يُمكن القول بأن هناك نظام انتخابي أمثل يتناسب وجميع المجتمعات، إذ أنه من الممكن أن يكون نظام انتخابي معين هو سبب الاستقرار والحياة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في بلد ما، وفي الوقت نفسه يكون عامل توتر وصراعات اثنية وطائفية، وحدوث خلل في الاستقرار الحكومي في بلد آخر، وهذا ما وجدناه في الحديث عن التمثيل النسبي وعن الديمقراطية التعددية والاستقرار الحكومي الذي يفرزه في السويد و إيرلندا وتشجيع الأحزاب السياسية لخوض غمار معركة برامج انتخابية وطنية، بينما كانت نتائج تطبيق التمثيل النسبي على النقيض من ذلك في كل من إيطاليا والعراق فأسفر عن تطبيق التمثيل النسبي حدوث خلل في الاستقرار الحكومي، وأدى في العراق إلى تشجيع الانتماءات تحت الوطنية وتعزيز الانتماءات الاثنية والطائفية بدلاً من الانتماءات الوطنية السياسية.

فالنظم الانتخابية الفاعلة ديمقراطياً هي التي تتناسب مع واقع المجتمع وبنيته السياسية، والتي تتميز بالمرونة مع أوضاع البلد على كافة الأصعدة.

تُقسم النظم الانتخابية إلى ثلاث عوائل رئيسية /نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة/ ويتفرع عنها اثنا عشر فرعاً.

فعموماً يمكن القول بأن نظم الأغلبية، أنها نُظم تحقق الاستقرار الحكومي، وتُفرز حكومات قوية وقادرة على معالجة الازمات بسرعة، لكنها ليست عادلة، ولا تترجم الواقع الاجتماعي السياسي بصدق، وتعمل على إلحاق الغبن بالمكونات في المجتمع، وإفراز نظام الحزبين إن لم يكن نظام الحزب الواحد، كما تعمل على التخفيف من معدلات المشاركة، وتهميش دور المرأة، أما نُظم التمثيل النسبي فتعمل عموماً على خلق تعددية سياسية وحزبية، وتمثيل لكافة المكونات في المجتمع، وترفع نسبة تمثيل النساء في البرلمانات وتشجيع نشوء الأحزاب، كما أنها تتميز بدرجة تناسب عالية بين المقاعد والأصوات التي تحصل عليها القوائم، ولكنها تُفرز حكومات متذبذبة هشة غير مستقرة ونظام حزبي متشرذم ومفرط في التعددية، ويؤدي في المجتمعات ذات المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المنخفض إلى خلق برلمان تعددي على أساس الانتماءات تحت الوطنية، ولكن لا يمكن الإيمان بهذا القول على إطلاقه ففي الديمقراطيات الراسخة، والمتمرسة في العمل الديمقراطي والتي تتميز بمستويات عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان للتمثيل النسبي دورٌ في المحافظة على الحياة الديمقراطية وتشجيع ممارستها كما في السويد و إيرلندا، مع التذكير بأن تطبيق نظم التمثيل النسبي يتطلب وجود إدارة انتخابية على درجة عالية من التخصص والخبرة، ويمتاز نظاما الانتخاب بالتمثيل النسبي بكلفتهما المرتفعة نسبياً، أمَّا النظم المختلطة فإنها تحتل موقعاً وسطاً بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي.

ففي السويد كان لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي آثارٌ إيجابية على الاستقرار السياسي، وارتفاع نسبة تمثيل النساء(٤٥٪)، ومعدلات مشاركة عالية (٨٥.٨١) في الانتخابات البرلمانية، وتعددية حزبية منطقية/١٠/ أحزاب ـ في آخر انتخابات برلمانية ٢٠١٤.

وفي إيرلندا، التي تطبق نظام الصوت الواحد المتحول، أيضاً آثارٌ إيجابية من حيث الاستقرار الحكومي، ونسبة تمثيل نساء مقبولة(٢٢٪)، معدلات مشاركة مرتفعة(٦٥٪)، وعدد الأحزاب الفائزة /٩/ـ في آخر انتخابات برلمانية /٢٠١٦/.

وفي العراق كان لتطبيق نظام التمثيل النسبي على مستوى الدائرة الوطنية الكبرى آثارٌ إيجابية من ناحية التعددية الحزبية البرلمانية ونسبة تمثيل النساء (٣١.٦٣٪) ـ بالإضافة إلى استخدام نظام التمثيل النسبي يوجد كوتا دستورية للنساء في العراق ، لكن تحوُّل العراق إلى تطبيق نظام القائمة النسبية على مستوى الدوائر المتعددة، كان له دورٌ في تعزيز الانقسام الاجتماعي على أسس أثنية أو طائفية، وتشرذم النظام الحزبي وتشتته، وانخفاض في مستوى تمثيل النساء، مع ارتفاع في معدلات المشاركة العامة و التي يُعزي الكثير من الباحثين سببها إلى تشجيع المقترعين للتصويت بناءً على الانتماءات تحت الوطنية لصالح الانتماءات الضيقة.

وفي تونس التي تعتبر حديثة العهد في تطبيق الديمقراطية، والتي تبنت نظام القائمة النسبية في دوائر متعددة في كلا التجربتين /٢٠١١و ٢٠١٤/ فقد كانت التجربة الأولى تتميز بمعدلات مشاركة منخفضة(٥٢٪) ونسبة تمثيل نساء (٢٧٪)، وتعددية حزبية مفرطة /٢٧/ قائمة، بينما كانت التجربة الانتخابية الثانية /٢٠١٤/ تتميز بمناخ ديمقراطي، إذ ارتفع معدلات المشاركة

(٧٠.٠٤ ٪) وارتفاع نسبة تمثيل النساء(٣١.٣٪)، و تدني مستوى التشرذم الحزبي ليكون عدد القوائم الفائزة /١٨/قائمة.

إن الفكر السائد حول عدم إمكانية ترشح المستقلين في حال كان النظام الانتخابي المطبق هو نظام قائمة التمثيل النسبي، يمكن نقضه و القول بجواز الترشيح الفردي للمستقلين، لكن باعتبارهم كيان سياسي مستقل يخوضون غمار المعركة الانتخابية كقائمة تتألف من مرشح واحد، ويفوز المرشح بالمقعد الانتخابي إذا حصل على العدد الكافي من أصوات الناخبين التي تؤهله للفوز بالمقعد حسب الطريقة المستعملة في توزيع المقاعد - كما في العراق و تركيا.

إن النظام الانتخابي السوري يعتمد نظام الأغلبية النسبية مع حرية تشكيل القوائم، إذ يفوز المرشحون المستقلون أو المرشحون المتحزبون المشاركون بالقوائم وفق ترتيب الاصوات التي حصلوا عليها، ويتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بدءاً من المرشح الحائز على أعلى الأصوات.

إن النظام الانتخابي السوري حافظ على الاستقرار الحكومي في الجمهورية العربية السورية، وعمل على تشكيل حكومات قوية تسيطر عليها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وذلك بسبب حضورها القوي الدائم في البرلمان، إذ أنها التكتل السياسي الوحيد في الجمهورية العربية السورية قبل /٢٠١١/ والأقوى حتى الآن، فاتباع أسلوب الأغلبية لم يحفز نشوء الأحزاب السياسية في سورية - حتى بعد صدور الدستور الجديد الذي ألغى دور الحزب القائد و اعتمد أسلوب التعددية السياسية - وذلك أن الأحزاب السياسية على دراية بانها لن تحصد أصوات كافية تؤهلها للدخول في البرلمان، لأنها أحزاب حديثة النشأة لا تتمتع بالقاعد الشعبية التي يحتص بها تكتل الجبهة الوطنية

التقدمية صاحبة الحضور القوي في المشهد السياسي السوري، والنظام الانتخابي المستعمل الذي يعمل على منح المقاعد وفق نظام الأغلبية النسبية والتي سيحصل عليها مرشحو الأحزاب السياسية القديمة وذات القاعدة الشعبية، بالإضافة إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة بسبب حالات النزوح الداخلي والخارجي - بسبب الأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية - مما جعل مؤيدي تلك الأحزاب حديثة النشأة - تُحجم عن المشاركة في العملية الانتخابية، و حتى دفع بعض أحزاب المعارضة السورية إلى مقاطعة الانتخابات.

وأخيراً يمكن القول بأن النظم الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى، بغض النظر عن خلفياتها، وفي الدول التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية الحقيقية تهدف النظم الانتخابية إلى تحقيق البساطة والعدالة والفاعلية لإنتاج حكومة مستقرة ومتجانسة، لكن هذه الأهداف متعارضة، ولا يمكن تحقيقها كلها في آن واحد، فالنظام الذي يسعى إلى إفراز أغلبية مستقرة متجانسة، يتعيَّن عليه أن يوسع الاختيار أمام هيئة الناخبين، ويتبنى نُظماً بسيطة ولكنها لا تحقق العدالة في التمثيل، بينما تعمل نظم التمثيل النسبي على توفير ذلك، لكن بتقليل فرص تكوين حكومة متجانسة مستقرة، فتلعب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ومدى نُضجها الديمقراطي والسياسي وطبيعة التكوين الاجتماعي والتقدم الحضاري والثقافي فيها، دوراً محورياً في نجاح النظام الانتخابي في تحقيق أهدافه أم فشله في ذلك.

التوصيات والمقترحات:

١- إن اختيار وتصميم النظم الانتخابية من أهم القرارات المصيرية في حياة البلد السياسية، لذلك لابد من التأني والتروي والاستعانة بالخبراء الدوليين ودراسة التجارب المقارنة عند تصميم نظام انتخابي لبلد ما.

٢ـ على النظم الانتخابية أن تُكرس معايير التداول السلمي للسلطة من خلال تجنب الآليات التي تؤدي إلى تهميش أو اقصاء فئات معينة (أيديولوجية أو اثنية أو طائفية).

٣ـ يجب على النظم الانتخابية أن تعمل على بلورة المعارضة البرلمانية، فالمعارضة السياسية تعد من أهم ركائز الحياة الديمقراطية.

٤ـ يجب أن يحتوي القانون الانتخابي على ضوابط دقيقة وصارمة ملزمة لكل الأطراف الفاعلة في اللعبة السياسية، وتحصينها ضد كل محاولات التلاعب والاستثمار الظرفي لتحقيق مصالح الأغلبية البرلمانية على حساب مصالح بقية الأطراف البرلمانية، فيجب أن تتحلى القواعد بالصرامة والثبات لتفعيل الاستقرار السياسي، وتتحلى بالليونة اللازمة لمعالجة الظروف الطارئة ومواكبة تطور الحركة الديمقراطية.

٥ـ تجنُّب تطبيق نظم التمثيل النسبي في الدول التي تُعاني من انقسامات أثنية وطائفية، إذ يُشجع على تعدد الأحزاب وخلق حكومات ائتلافية غير مستقرة فينتج عن ذلك ديمقراطيات بدائية، وفي حال اعتماده، يفضل اللجوء إلى اعتماد أسلوب الدائرة الوطنية الكبرى، لكونه أكثر ملاءمة للواقع في تلك الدول للاعتبارات التي شرحناها سابقاً.

٦ـ تشجيع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على القيام بحملات التثقيف والتوعية الانتخابية.

٧ـ ضرورة اعتماد البلدان لعتبة تمثيل تتناسب وظروف البلد

٨ـ العمل على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الجمهورية العربية السورية من خلال تقديم الدعم الضروري لها، وتشريع الأنظمة الضرورية لتشجيع قيام المنظمات المدنية وتفعيلها للقيام بدورها في تفعيل مسار العملية الديمقراطية.

٩ ـ اعتماد النظام الانتخابي المتوازي في الجمهورية العربية السورية وفق الآليات التي قمنا بشرحها سابقاً، مع إقرار عتبة تمثيل تكون فعالة في حماية التعددية السياسية من الوقوع في شبك التشرذم والتفكك السياسي.

١٠ـ القيام بإحصاءات دقيقة في الجمهورية العربية السورية، ليمكن الوقوف بدقة على معدلات المشاركة، والتمثيل البرلماني الحقيقي.

١١ـ إلغاء الكوتا الخاصة بالعمال والفلاحين في الجمهورية العربية السورية، إذ أن المبررات السابقة التي دعت لها قد ضعُفت في الوقت الحالي ان لم تكن قد فقدت عذرها، بالإضافة إلى أن المعايير غير الدقيقة في الترشيح لتلك الفئة كان يتم استثمارها لترشيح أشخاص بغض النظر عن المغزى الموجب لها[1].

١٢ ـ اتباع أسلوب التناصف في الترشيحات بين النساء والرجال والتناوب ضمن القوائم ذاتها ـ كنوع من تدابير العمل الايجابية لتحسين وضع حقوق النساء وفرصهن وقدرتهن على الوصول إلى الموارد من أجل التعويض عن الاختلالات الجندرية البنيوية والتغلب على إقصاء النساء من الحياة العامة ـ ريثما يتم تحقيق مبدأ المساواة الجندرية *Gender Parity* في الحياة السياسية ـالمساواة بين النساء والرجال بذات الفرص والحقوق والمسؤوليات في جميع مجالات الحياة بغض النظر عن الجنس.

يوسف رزوق

---

[1] راجع هامش الصفحة /١٠١/ من هذه الرسالة.

ملخص الرسالة

الانتخاب هو الوسيلة الديمقراطية **الوحيدة** لإسناد السلطة للحكّام، ويعدّ ركيزةً ودعامةً أساسيةً لكلّ حكمٍ ديمقراطي سليم، كونه المرجعية الأساسية في تحديد **شرعيّة السلطة داخل المجتمع** مثلما يشكّل الأساس في **تجسيد مفهوم السيادة الشعبية**، أي حق الشعب - باعتباره مصدر السلطات - في حكم نفسه بنفسه عن طريق مَن يختاره لممارسة شؤون السلطة السياسية.

وبناء على ذلك، فإنَّ حقّ الانتخاب يقع موقع الصدارة من الحقوق السياسية ويتبوأ أعلى مكانة وأرفع منزلة منها، ولهذا تُعنى دساتير الدول بالنصّ عليه صراحةً في أصلابها، وتحرص على كفالته وتمكين المواطنين المؤهَّلين لمباشرة حقوقهم السياسية من ممارسته بصورة جدّية، لضمان إسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في إدارة شؤون البلاد.

ويعدّ اختيار النظام الانتخابي واحداً من أهم القرارات الخاصة بالمؤسسات في الدول الديمقراطية، ورغم ذلك فنادراً ما يتم هذا الاختيار بطريقة واعية متأنية، وغالباً ما يجري اختيار النظام الانتخابي بصورة عرَضية، نتيجةً لتضافر مجموعةٍ من الظروف الاستثنائية، أو ظهور اتجاهٍ مؤقت، أو انعطافٍ تاريخي، إضافة إلى التأثير الذي تتركه الدولة المستعمرة، أو الدولة القوية المجاورة صاحبة النفوذ. ومع ذلك فإن اختيار نظام انتخابي معين يؤثّر على كافة المجالات في مستقبل الحياة السياسية في البلاد ؛ وغالباً ما تظل النظم الانتخابية بعد اختيارها ثابتة إلى حدّ ما، طالما تلتفّ المصالح السياسية حول بواعثها، وتستجيب لها.

ويمكن تعريف النظام الانتخابي بأنه تلك الآلية التي يتم من خلالها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى مقاعد في المجلس المنتخب.

وتكمن أهمية النظام الانتخابي في أنه يحدد قواعد اللعبة الديمقراطية ويؤثّر على نتائج الانتخابات، ويحدِّد كيفية توزيع السلطة السياسية .

وحاصل القول، إنَّ نظم الانتخاب تختلف من دولة لأخرى، تبعاً للغاية التي يستهدف تحقيقها كل منها، وبحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ومدى نضجها الديمقراطي والسياسي، وطبيعة التكوين الاجتماعي ودرجة التقدم الحضاري والثقافي لشعبها.

ويمكن حصر النظم الانتخابية في أربعة نظم رئيسية هي : ١ ـ نظام الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر ٢ ـ نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة ٣ ـ نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي ٤ ـ نظام تمثيل المصالح والمهن .

وقع اختيارنا من بين تلك النظم الانتخابية على نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، وهو نظام انتخابي ابتكر في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر إذ بدأت تتعالى الأصوات لاعتنقه، على اعتباره يشكل ثورة في عالم النظم الانتخابية .

وهناك أكثر من /٦٥/ دولة بالعالم تعتمد نظام التمثيل النسبي بشقيه (نظام قائمة التمثيل النسبي ونظام الصوت الواحد المتحول) ومن بين هذه الدول العديد من الدول الأوروبية معظمها من الدول الاسكندنافية، مثل السويد والنرويج والدنمارك، وفي أمريكا اللاتينية كل من البرازيل والأرجنتين، وايرلندا احدى دولتين في العالم تطبق الصوت الواحد المتحول وقد أخذ العراق بتطبيق نظام التمثيل النسبي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وأخذت به تونس أيضا بعد ثورة ٢٠١٠.

وبموجب هذا النظام الانتخابي يمنح كل حزب من الأحزاب السياسية المختلفة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عدداً من المقاعد البرلمانية (مقاعد

المجلس النيابي) يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في الاقتراع، فتصبح قوته في البرلمان مرآة لقوته الانتخابية لدى المقترعين، وفي ذلك ما يفيد أحزاب الأقلية التي تُحرم من التمثيل في الأنظمة الانتخابية الأخرى (ولاسيما نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية أو المطلقة).

ويقوم الأساس المنطقي الذي يقبع خلف جميع نظم التمثيل النسبي على تقليص التفاوت القائم بين حصة حزب من التصويت الوطني وحصته من المقاعد في المجلس المنتخب بصورة واعية.

وهكذا، فإن نظام القائمة النسبية يتطلب أن يتقدم كل حزب سياسي بقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب المتنافسة، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين. فإذا فاز حزب للأغلبية بمعدل ٤٠٪ من الأصوات، يجب أن يفوز تقريباً بمعدل ٤٠٪ من المقاعد البرلمانية،. ونظام الصوت الواحد المتحول يتم اعتماده على أساس الدوائر متعددة العضوية ويتم منح الناخبين حرية مح الأفضليات للمرشحين ويفوز بالمقعد الأول المرشح الذي حصل على أفضليات أولى تتجاوز العتبة (دروب كوتا) ومن ثم يتم توزيع الفائض من أصوات المرشح الفائز على بقية المرشحين كنسبة جزئية من صوت واحد و هكذا حتى يتم توزيع كافة المقاعد.

ويتضح من ذلك، أن الأخذ بنظام التمثيل النسبي يحقق العدالة، وذلك لأنه يترجم "بأمانة" نصيب الحزب من الأصوات القومية (أو الوطنية) إلى نسب مماثلة من المقاعد في المجلس التشريعي.،

كما أنه يضمن تمثيل أحزاب الأقلية بجانب حزب الأغلبية، لأن كل قائمة تفوز بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها،

وذلك بعكس نظام الانتخاب بالأغلبية الذي يعطي جميع المقاعد البرلمانية للقائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات.

ويقتضينا الإنصاف أن نشير هنا إلى أن نظم التمثيل النسبي ـ رغم **المميزات** العديدة التي تتمتع بها، ومن بينها أنها تتجنب النتائج الشاذة وغير العادلة التي تسفر عنها نظم الأغلبية التعددية، وتعمل أيضاً على تيسير وجود هيئة تشريعية أكثر تمثيلاً، وكذلك تسهيل وصول أحزاب الأقلية إلى التمثيل في الهيئة التشريعية، مما يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية، خاصة في البلدان النامية ـ كما أنها تقلل من الأصوات المهدورة وترفع من نسبة حضور النساء في البرلمانات فإنها مع ذلك، تتعرض **لانتقادات** عديدة، أهمها أنها عملية حسابية معقَّدة يصعب على الكثيرين فهمها والإلمام بتفاصيلها، كما أنها **تميل للترويج لحكومات ائتلافية** رغم ما فيها من نواقص، وهو ما يؤدي إلى مشكلات تشريعية خانقة، ومن ثم انعدام القدرة على تنفيذ سياسات متماسكة في فترات تكون فيها الاحتياجات مُلِحَّة، وكثيرا من الأحيان تتأخر الأحزاب التي تعمل على تشكيل الائتلاف في الوصول الى توافق بين الكيانات لتشكيل الائتلاف الحاكم و العراق خير مثال على ذلك اذ في بعض الأحيان تاخر تشكيل الحكومة ٩ أشهر، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المغرب العربي فكلف ملك المغرب رئيس حزب العدالة والتنمية تشكيل الحكومة ولكن بعد انقضاء المهلة أعلن المكلف فشل المفاوضات لتشكيل ائتلاف حاكم، و ظلت إيطاليا تعاني **مدة خمسين عاماً** من التحولات غير المستقرة للحكومات الائتلافية.

كما تعمل نظم التمثيل النسبي في الدول التي تعاني من زمت أهلية وتتميز بمكونات متعددة في المجتمع اثنية وطائفية وثقافية في ظلل نقص الوعي السياسي والديمقراطي على تحفيز نشوء الأحزاب ذات الانتماءات

الضيقة تحت لوطنية وتحفز الناخبين على التصويت لصالح لتلك الأحزاب وعلى اساس تلك الانتماءات دون الوطنية

ولمَّا كانت نظم التمثيل النسبي تعكس **النظام الحزبي** القائم، فإنها قد **تُسَهِّل أيضاً من عملية تفتيته وانقسامه**، فقد تتيح هذه التعددية الاستقطابية لأحزاب الأقلية الصغيرة، في أن تملي رغباتها على الأحزاب الكبيرة في المفاوضات الائتلافية، كما في "الكيان الصهيوني" على سبيل المثال، تتسم الأحزاب الدينية المتطرفة عادة بقدرتها على الحسم بالنسبة لتشكيل الحكومة.

وهكذا، يتبين لنا أن هناك اعتبارين أساسيين يتحكمان في مسألة التفضيل بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي :

الاعتبار الأول يتمثل في التساؤل عن أيّ النظامين أقرب إلى الروح الديمقراطية وإلى تحقيق العدالة والمساواة في العملية الانتخابية ؟

والاعتبار الثاني هو أيهما أكثر تحقيقاً للاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي اللذَيْن لابد من توافرهما لتحقيق تقدّم وازدهار أي دولة ؟

مما لاشك فيه أن نظام التمثيل النسبي هو الأقرب إلى تحقيق المبدأ الديمقراطي، وإلى إيجاد العدالة والمساواة في ممارسة حق الانتخاب بالنسبة للمواطنين وللأحزاب

وعلى النقيض من ذلك، فإن نظام التمثيل النسبي قد لا يحقّق الاعتبار الثاني الخاص بالاستقرار السياسي والحكومي، نظراً لصعوبة قيام أغلبية قوية تتولى الحكم في معظم الأحيان، وهذا ما يتحقق عند الأخذ بنظام الأغلبية .

ومع ذلك، فإنه ليس بمقدور أحد أن يجزم بأفضلية أحد النظامين على الآخر بصفة مطلقة، لأن تفضيل أحدهما على الآخر مرهون بالظروف

السياسية الخاصة بكل دولة، وبمدى النجاح الذي يحقّقه النظام المطبَّق في الواقع العملي.

قائمة المراجع

أولاً- باللغة العربية :

١) الكتب والمؤلفات العامة والمتخصصة :

أحمد سرحان

القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،النظرية العامة، أهم الأنظمة السياسية في العالم، الطبعة الأولى (بيروت ،لبنان ،١٩٨٠).

د. السيد خليل هيكل

القانون الدستوري و الأنظمة السياسية (جامعة أسيوط، كلية الحقوق ،١٩٨٢ - ١٩٨٣).

الطيب حاج عطية وآخرون

الانتخابات، معهد أبحاث السلام (جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٧).

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان (بيروت، ١٩٩٩).

المركز السوري للدراسات السياسية الاستراتيجية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا (واشنطن، ٢٠١٣).

بوكرا إدريس

الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزائر، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٣).

د. ثروت بدوي

النظم السياسية، الجزء الأول النظرية العامة للنظم السياسية (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠).

د. جورجي شفيق ساري

النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا (القاهرة، دار النهضة العربية،ط٢، ٢٠٠٥).

حسن البدراوي

الأحزاب السياسية والحريات العامة (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠).

د. حسن مصطفى البحري

الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية (دمشق، بلا ناشر، الطبعة الثانية ٢٠١٦).

النظم السياسية (دمشق، بلا ناشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٥).

حسن نافعة

مبادئ علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٦).

حمدي حافظ ومحمد عبد الرزاق خليل

الأنظمة الانتخابية في العالم، سلسلة كتب سياسية، الكتاب العاشر (وزارة الارشاد القومي ١٩٥٧).

د. خالد سمارة الزعبي

تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٤).

خالد صافي

الانتخابات الفلسطينية ، دراسة حالة في الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني ، خالد شعبان (مشرف عام)، منتدى غزة للدراسات السياسية و الاستراتيجية الثاني (غزة، مركز التخطيط الفلسطيني ، ٢٠٠٩).

د. درباز محمد

النظم الانتخابية و نظام انتخاب مجالس محافظات العراق و اقليم كردستان (السليمانية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، ٢٠١٢).

رياض العيلة

مبادئ علم السياسة ، الجزء الثاني ، (جامعة الأزهر ،فلسطين ،٢٠١٢).

زهير شكر

الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ١٩٩٤).

د. سام سليمان دلة

مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٢).

د. سرهنك حميد البزرنجي

الأنظمة الانتخابية و المعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات (منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠١٥).

د. سعاد الشرقاوي

النظم السياسية في العالم المعاصر (بدون دار نشر ، ٢٠٠٧).

سليمان صالح العويل

الاستفتاء و أزمة الديمقراطية - دراسة قانونية سياسية مقارنة- (بنغازي، ليبيا منشورات قاريونس، ٢٠٠٣).

ضاهر غندور

النظم الانتخابية، المركز الوطني للمعلومات و الدراسات (بيروت، ١٩٩٢).

د. عبد الغني بسيوني عبدالله

النظم السياسية والقانون الدستوري (الدار الجامعية ، ١٩٩٠).

عبد الله بوكفة

آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري - دراسة مقارنة (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).

عبد المالك زغود وتامر عجرود

النظم الانتخابية و التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس (جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ٢٠١٣/٢٠١٤).

د. عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان

النظم السياسية، (مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ١٩٩٨)

عدنان عودة

النظـام الانتخـابي الفلسـطيني و تـأثيره علـى النظـام السياسـي الحزبـي (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

عصام اسماعيل

النظم الانتخابية ،دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مركز بيروت للأبحاث و المعلومات (منشورات الحلبي الحقوقية ، ط٢، ٢٠٠٩)

عفيفي كامل عفيفي

الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية و القانونية (مصر، دار الجامعيين للطباعة، ٢٠٠٢).

د. علي العاني، و د. صالح جواد الكاظم

الأنظمة السياسية (جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠).

د. علي العاني ونوري لطيف

القانون الدستوري (بغداد، الناشر دار الكتب، بدون سنة نشر).

د. علي هادي حميدي الشكراوي

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على المستوى الوطني (الكامل)،كلية القانون (جامعة بابل، المرحلة الثانية، مادة النظم السياسية ٢٠١١ -٢٠١٢).

د. علي يوسف شكري

مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية ، (القاهرة، ايترال للطباعة للنشر و التوزيع، ط١، ٢٠٠٦).

د. غازي كرم

النظم السياسية والقانون الدستوري، (الشارقة، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

د. غسان بدر الدين وعلي عواضة

المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، (بيروت، دار الحقيقة، ط٢ ،٢٠٠٠).

د. فلاح اسماعيل حاجم

المعالجة القانونية لتنظيم العملية الانتخابية دراسة مقارنة ،٢٠٠٥.

د. فيصل كلثوم

القانون الدستوري والنظم السياسية (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤ -٢٠٠٥).

د. كمال الغالي

مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٣).

د. ماجد راغب الحلو

النظم السياسية، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧).

د. مازن حسن

النظم الانتخابية ، دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها و الانعكاسات على السياق المصري، سلسلة التحول الديمقراطي ،مؤسسة فريدريش ناومان (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١، ٢٠١١).

د. محمد المجذوب

القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).

د. محمد فرغلي محمد علي

نظم اجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء الفقه و القضاء ،دار النهضة العربية، مصر (القاهرة ، ١٩٩٨).

د. محمد كاظم المشهداني

النظم السياسية (جامعة الموصل، ١٩٩١).

د. محمود عاطف البنا

الوسيط في النظم السياسية (القاهرة، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية

أشكال النظم الانتخابية، ورقة بحثية، (المملكة الأردنية الهاشمية ،مجلس النواب، عمان، ٢٠١٤).

منى حسين عبيد

التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣،(بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٠).

د. منى غانم وآخرون

النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، بحث بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٦.

مؤسسة الشركاء الدوليين

النظم الانتخابية، مفاهيم وخبرات دولية، أوراق ورشة عمل، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين (القاهرة، ٢٠١٣).

د. نعمان أحمد الخطيب

الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

د. نوري لطيف

القانون الدستوري و النظام الدستوري في العراق ، (بغداد،ط٢، ١٩٧٩).

وسام حسام الدين الاحمد

النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠١٠).

د. يوسف شباط و آخرون

القانون الدستوري، (منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، قسم الدراسات القانونية، ٢٠٠٦).

٢) الرسائل العلمية :

أ)رسائل الدكتوراه :

أحمد بنيني

الاجراءات المهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، رسالة دكتوراه، (جامعة الحاج خضر ،باتنة ،كلية الحقوق ، ٢٠٠٥ -٢٠٠٦).

جعفر ابراهيم حاجي

تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي العراق نموذجا (٢٠٠٥ -٢٠١٠) ،أطروحة مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس العالمية لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١٣).

زهراء عبد الحافظ محسن الأسدي

الانتخابات وأثرها في استقرار نظام الحكم، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق (العراق،٢٠٠٩).

محمد بوطرفاس

الحملات الانتخابية - دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والفرنسي، رسالة دكتوراه (جامعة منتوري قسنطينة ،٢٠١٠ -٢٠١١).

ب)رسائل الماجستير والأبحاث :

ابراهيم خليل البزم

أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦ - ٢٠١٢). دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،ماجستير العلوم السياسية ، ٢٠١٤).

بن سليمان عمر

تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر ١٩٨٩ -٢٠١٢، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، ٢٠١٣).

بيطام أحمد

الاقتراع النسبي والتمثيلية - حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في القانون العام ،تخصص القانون الدستوري ،(باتنة، جامعة الحاج لخضر، ٢٠٠٤ -٢٠٠٥).

ثامر غازي الزبن

المشاركة السياسية في الأردن ومشاركتها مع قوانين الانتخاب(٢٠٠١ -٢٠١٣)، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣ -٢٠١٤)

حسن فهد عيسى

دور الأحزاب و نظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١٦).

رقم رشيد

النظم الانتخابية واثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق، (جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥ -٢٠٠٦).

ريما الرفاعي

الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية ، رسالة ماجستير (جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١١).

سعد العبدلي

الانتخابات ـ ضمانات حريتها و نزاهتها ـ دراسة مقارنة ،رسالة ماجستير (جامعة بغداد ، ٢٠٠٩).

عبد المؤمن عبد الوهاب

النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون العام، (جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٦ -٢٠٠٧).

علاء محمود

التمثيل النسبي بين النظم الانتخابي، حلقة بحث (جامعة دمشق، كلية الحقوق ، ٢٠٠٦ -٢٠٠٧).

محمد علي لطفي

الأنظمة الانتخابية ـ دراسة مقارنة ـ (الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية والادارية، دبلوم قسم القانون العام، ٢٠٠١).

محمد عيسى العيساوي

أثـر النظـام الانتخـابي علـى الاسـتقرار السياسـي العـراق ٢٠٠٣ -٢٠١٣، رسـالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، (جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٣).

هاشم حسين علي صالح الجبوري

الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية ـ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت، ٢٠١٠).

٣) الدوريات والمقالات والتقارير:

د. بوشناقة شمسة

النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية ، دفاتر السياسة والقانون، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،عدد خاص أفريل)

د. منى جلال عواد

النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد/١٩/،آذار ٢٠٠٤).

جهاد حرب

تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي ، (سلسلة التقارير القانونية (٢١) ٢٠٠٠).

مركز كارتر

التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، (أتلانتا، ٢٠١١).

٤) المعاجم اللغوية و الموسوعات:

د. عمرو هاشم ربيع

موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩).

٥) مؤلفات مترجمة للعربية:

جاك ستيفن

موجز الحقوق الدستورية ،ترجمة الدكتور أحمد السمان، مكتبة الجامعة السورية (جامعة دمشق ، ١٩٦٥).

ستينا لارسرود و ريتا تافرون

التصميم من أجل مساواة ،النظم الانتخابية ونظام الكوتا، الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، تعريب عماد يوسف، (المؤسسة الدولية للديمقراطية ،٢٠٠٥)

موريس دوفرجيه

المؤسسات السياسية و القانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢).

٦) الدساتير والتشريعات:

في سورية:

الدستور السوري النافذ بتاريخ ٢٧ شباط /٢٠١٢/.

قانون الانتخابات العامة السوري الصادر بالمرسوم التشريعي /١٠١/لعام ٢٠١١.

قانون الانتخابات العامة السوري رقم /٥/ لعام /٢٠١٤/ وتعديلاته.

قانون الانتخابات العامة السوري /٢٦/ لعام/١٩٧٣/ وتعديلاته.

قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/لعام ٢٠١١.

التعليمات التنفيذية لقانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام /٢٠١٤/.

في الدول العربية:

الدستور الجزائري لعام /١٩٨٩/

قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم /١٦/ لعام ٢٠١٦

قانون مجلسي الشوري والنواب البحريني، رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٢.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٣٠/٤٦) في ١٧/كانون الأول /١٩٩١

الأمر /٩٦/ في العراق بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٤

قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥

النظام رقم (٢١) لانتخابات مجلس النواب العراقي (٢٠١٠)

قانون الانتخاب العراقي رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩.
النظام رقم (٢١) لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠.
قانون الانتخابات العراقي رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣.
نظام توزيع مقاعد مجلس النواب العراقي رقم (١٤) لسنة (٢٠١٤) .
المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠١١) بتاريخ (١٠) أيار (٢٠١١) الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في تونس
القانون الأساسي رقم (١٦) لعام (٢٠١٤) المتعلق بالانتخابات والاستفتاء في تونس

ثانياً. باللغة الأجنبية:

١) مراجع باللغة الإنكليزية:

1- Afghan Electoral law /2010/.
2-Afghan Constitutions/2004/.
3-Alan Wall And Mohamed Salih , Engineering Electoral Systems (Possibilities and Pitfalls), NIMD Knowledge Center,2007.
4-Andrew Reeve and Alan Ware*; Electoral Systems :A comparative and Theoretical Introduction (London and new York :Routledge, 1992***).***
5-Andrew Reynolds and others , Electoral System Design , (International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2008).
6-Andr´e Blais and R. Kenneth Carty; "The psychological impact of electoral laws – measuring Duverger's elusive factor.(British Journal of Political Science,1991, 21,1).
7-Chris Terry; The 2016 Irish General Election-PR and the Local Link, (Electoral Reform Society, London, United Kingdom, 2016).
8-Donald L.Horwitz and James B. Duke, Electoral Systems And Their Goals , A primer for Decision-Makers , Duke University (Durham , North Carolina, 2003).
9-Drude Dahlerup and Others; Atlas for Electoral Gender Quotas , international Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2013.
10-Drude Dahlerup And Others; Electoral Gender Quota Systems And Their Implementation In Europe, Study Requested by The European's Parliament's Committee on Women's Right And Gender Equality,(September 2008).
11-Electoral Authority in Sweden; Elections In Sweden , (Valmyndigheten), Edition 6, January 2014.
*12-Elwin Reimink And Torbjorn Bergman; Electoral System Change in Europe Since 1945:(Sweden, ESCE project, there isn't publishing date***).**

13-Frank C. Thames, Martin S. Edwards, *Differentiating Mixed- Member Electoral System , Comparative Political Studies,(Texas UN, Sage Publications , 2006).*

14-Giovanni Capoccia , *Anti – System Parties A conceptual Reassessment, Article in Journal of Theoretical politics 14 , no 1 (January 2002), p.9-35.*

15-Gray W. Cox, *Centripetal and Centrifugal Incentives In Electoral Systems ,(American Journal Of political Science, 1990, 34,4).*

14-The Instrument OF Government in Sweden.

15-the Irish Constitution /1922

16- ***the Irish Electoral Act /1923/***

17-the Irish Electoral Act, Number/23/, /1992/

18-Jim Martin; *Mixed Electoral Systems, MMM vs. MMP, Unique Systems or Two Sides of the Same Coin? ,(Graduate Program in International Relations , December, 2006).*

19-Jolly, Seth Kincaid; *"The europhile fringe? Regionalist party support for European integration, "European Union Politics 8, no.1 (March 2007).*

20-Kai Arzheimer*; The final version appeared in James Alt et al(Eds) , The Encyclopedia of Political Science .CQ Press , 2011, p.1.*

21-Krishna Kumar, *Post Conflict Election, Democratization and International Assistance , (London , Lynne Rienner Publisher 1998).*

22-Linda Berg And Henrik Oscarsson*; The Swedish General Elections, Article in Electoral Studies 38, November 2014.*

23-Lydie Err*; Impact of electoral systems on women's representation in politics, Committee on Equal Opportunities for Women and Men,(Luxembourg, 8 September 2009).*

24-Michal Krennerich*; Report on the Impact of Electoral Systems On Women's Representation In Politics, European Commission For Democracy Through Law, Venice Commission,(Strasbourg, 16 June 2009).*

25-Pippa Norris *; Electoral Engineering , voting rules and political behavior , Cambridge Studies in comparative politics ,(Cambridge University Press, 2004).*

26-Pippa Norris*; Choosing Electoral Systems, Political Institutions Special Issue Of The International Political Science Review,(Vol 18, 3, July 1997).*

27-Timothy Murithi *; Electoral Systems and The Management Of Ethnic Conflict in Africa, (Keele University, there is no publishing year).*

28-Wolfgang Wagner*; Electoral Systems and the Representation of Minorities The case of ethnic Albanians in Macedonia, Paper prepared for presentation at thePeace Science Society, International Studies Association,Joint International Conference, (Budapest, June, 2013).*

٢) مراجع باللغة الفرنسية:

1-Gicquel, Jean et Hauriou ,Andre*:Droit Constituionnel et instituions politiques, (Edition Montchrestien,1985).*

2- ***Lavroff, Dimetri***- *Le droit constitutionned de la 5 republica –(Dalloz1995)*
3- Paul Dubois *, La Représentation Proportionelle , soumise à l'expérience Belge , Bruxelles , Misch & Thron , Editeurs, 68,(Rue Royale , 1906.*
4-Philippe .Ardant*, Institutions politiques & politiques &Droit Constitutionnel , 8e ed .Delta, L.G.D.J,(Paris, 1997).*

٣) مراجع باللغة السويدية :

1-Beslut, Dnr*:14-424/4, 20/09/2014, Fördelning av mandat och fastställelse av vilka kandidater som har valts till ledamöter och ersättare i valet till riksdagen 2014*

المواقع الالكترونية :

د. عادل عبد الملك مصطفى

جريدة سودانايل الالكترونية ، النظم الانتخابية و ادارة العملية الانتخابية ، (تاريخ النشر ١٥ أيلول ٢٠١٤)، تاريخ الزيارة : ٢٠١٦/٥/٥، على الرابط:

http://www.sudaress.com/sudanile/72282

مدونة الدكتور عبدالله الفقيه

بعنوان (النظم الانتخابية)، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٠٨/٢٩ على الرابط الآتي:

(http://dralfaqih.blogspot.com/2010/01/blog-post_05.html)

موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *(Tactical Voting)* على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/Tactical_voting

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان*(context of electoral systems)*، على الرابط :
https://aceproject.org/ace-en/topics/es/es30

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *(Criteria For Design)*، على الرابط :

https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esa/esa01

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *(Providing Representation)* على الرابط:

https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esa/esa01

موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان أحداث جوان ١٩٩١، على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/1991 أحداث_جوان

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Proportional Representation* على الرابط :

http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/default

شبكة المعارف الانتخابية بعنوان Proportional Representation على الرابط:
https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/default

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Apparentement* ، على الرابط:

https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02e/esd02e04

شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان: *Open, Closed, and Free Lists*
http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02e/esd02e03
موسوعة ويكيبيديا الحرة، *بعنوان Italian Electoral Laws* ، على الرابط:
https://en.wikipedia.org/wiki/Italian_electoral_law_of_2015
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *South Korean Legislative Elections .2016* على الرابط
https://en.wikipedia.org/wiki/South_Korean_legislative_election,_2016
لجنة مالاوي الانتخابية، بعنوان *Parallel Electoral System*، على الرابط :
http://www.mec.org.mw/news_updates/2016-04-03-Parallel_Electoral_System.html
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *Cumulative Voting* على الرابط :
https://en.wikipedia.org/wiki/Cumulative_voting
شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Legislated Quotas for National Minorities* على الرابط :
http://aceproject.org/ace-en/topics/pc/pca/pca03/pca03b/default
شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *The Effect of Electoral System on Party System* على الرابط:
https://aceproject.org/ace-en/topics/pc/pcc/pcc04/pcc04c
-الصفحة الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية على الرابط :
http://www.ihec.iq/ar/index.php/news-archive/6075.html
-الصفحة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي على الرابط :
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/15284-2014
الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، على الرابط:
http://www.isie.tn/ar
الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب التونسي، على الرابط :
http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/composition/liste_circonscription.jsp?cc=10
شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Sweden :Counting Ballots* على الرابط :
https://aceproject.org/ace-en/topics/vc/vcy/vcy_se
شبكة المعارف الانتخابية، بعنوان *Republic Of Ireland: The Single Transferable Vote In Action* على الرابط:
http://aceproject.org/ace-en/topics/es/esy/esy_ie
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان *Electoral (Amendment) Act 2009* على الرابط :
https://en.wikipedia.org/wiki/Electoral_(Amendment)_Act_2009.

نتائج الانتخابات الايرلندية /٢٠١٦/، على الرابط :
http://www.irishtimes.com/election-2016/results-hub
الصفحة الرسمية لحزب البعث العربي الاشتراكي /القيادة القومية على الرابط :
http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4031:4031&catid=83&Itemid=119&lang=ar
محمد حبيب عيسى، الحياة البرلمانية والدستورية في سورية، بحث منشور على موقع المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، تاريخ نشر البحث (١٣ نيسان ٢٠١٦) على الرابط :
http://ncro.sy/?p=3660
الصفحة الرسمية لنتائج انتخابات مجلس الشعب السوري، على الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=212
بعنوان : أعضاء مجلس الشعب في سورية ٢٠١٢ على الرابط :
http://www.derekalmhbe.com/vb/showthread.php?t=8831
الصفحة الرسمية للبنك العالمي مستقاة من الصفحة الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط :
http://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=SY
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان ***Italian electoral law of 2015*** على الرابط :
https://en.wikipedia.org/wiki/Italian_electoral_law_of_2015
موسوعة ويكيبيديا الحرة، بعنوان : ***Al Abadi Government***، على الرابط :
https://en.wikipedia.org/wiki/Al_Abadi_Government

الفهرس

الموضوع **رقم الصفحة**

المقدمة ١

الفصل الأول
النظم الانتخابية

تمهيد وتقسيم.....١٣

المبحث الأول : ماهية النظم الانتخابية و أنواعها

المطلب الأول : ماهية النظم الانتخابية.....١٥

الفرع الأول: مفهوم النظم الانتخابية ١٦

أولاً ـ تعريف النظم الانتخابية.....١٦

ثانياً ـ تاريخ نشأة النظم الانتخابية وأسبابها.....١٨

ثالثاً ـ مكونات النظام الانتخابي.....٢١

الفرع الثاني : أهمية النظم الانتخابية ٢٢

أولاً ـ الأهمية السياسية.....٢٣

ثانيا ـ الأهمية الإدارية.....٢٥

ثالثاً ـ الأهمية الاجتماعية.....٢٦

رابعاً ـ أهمية النظم الانتخابية في إدارة الصراع بين الأطراف ومؤثراتها السيكولوجية والميكانيكية.....٢٨

الفرع الثالث : الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية و آلية وضعها ٣١

أولاً ـ المعايير التي تحكم أسس النظم الانتخابية.....٣٢

ثانياً ـ آلية وضع النظم الانتخابية.....٣٩

الفرع الرابع : أهداف النظم الانتخابية والعوامل المؤثرة فيها.....٤٤

أولاً ـ أهداف النظم الانتخابية والنظام الانتخابي الأمثل.....٤٤

ثانياً ـ العوامل التي تؤثر في النظم الانتخابية.....٥٠

المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية ٥٧

الفرع الأول : نظاما (الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة) ٥٨

أولاً- نظام الانتخاب الفردي.....٥٨
ثانياً- نظام الانتخاب بالقائمة.....٦١
الفرع الثاني : نظاما (الانتخاب المباشر وغير المباشر).....٦٩
أولاً- نظام الانتخاب المباشر.....٦٩
ثانياً- نظام الانتخاب غير المباشر..... ٧١
ثالثاً- المقارنة بين النظامين.....٧٤
الفرع الثالث: نظام الانتخاب بالأغلبية ٧٥
أولاً- أنواع نظام الانتخاب بالأغلبية.....٧٦
ثانياً- مزايا وعيوب نظام الانتخاب بالأغلبية عموماً.....٩٦
الفرع الرابع : نظام تمثيل المصالح والمهن ٩٩
أولاً- مفهوم نظام تمثيل المصالح والمهن.....٩٩
ثانياً- آلية تطبيق نظام تمثيل المصالح والمهن في المجالس النيابية.....١٠١
ثالثاً- تقدير نظام تمثيل المصالح والمهن.....١٠١

المبحث الثاني : نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

المطلب الأول :مفهوم نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وأنواعه.....١٠٥
الفرع الأول: مفهوم نظام الانتخاب التمثيل النسبي ١٠٦
أولاً- تاريخ نظام التمثيل النسبي.....١٠٦
ثانياً- تعريف نظام التمثيل النسبي.....١١٠
ثالثاً- نصاب الإبعاد.....١١٣
الفرع الثاني: أنواع نظم الانتخاب بالتمثيل النسبي وتقدير كل منها ١١٥
أولاً- نظام التمثيل النسبي وفق القائمة النسبية.....١١٥
ثانياً- نظام الصوت الواحد المتحول.....١١٩
ثالثاً- مقارنة بين النظامين.....١٢٣
الفرع الثالث: آلية توزيع المقاعد في نظام التمثيل النسبي.....١٢٥
أولاً- توزيع المقاعد على أحد مستويين(دائرة واحدة ـ دوائر متعددة).....١٢٥
ثانياً- توزيع المقاعد على القوائم بالطرق البسيطة حسابياً وتوزيع البقايا.....١٢٨
ثالثاً- الطرق الحسابية المعقدة لتوزيع المقاعد.....١٣٦
رابعاً- توزيع المقاعد داخل اللوائح الفائزة.....١٤٢
الفرع الرابع : القضايا المتعلقة بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ١٤٥

أولاً- حجم الدائرة الانتخابية.....١٤٥
ثانياً- الشراكة الانتخابية.....١٤٩
ثالثاً- المرشحون المستقلون ونظم التمثيل النسبي.....١٥٠
رابعاً- القوائم المغلقة والمفتوحة والحرة.....١٥١
المطلب الثاني : تقدير نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ودراسة النظم المختلطة وشبه النسبية.....١٥٤
الفرع الأول : تقدير نظام التمثيل النسبي.....١٥٥
أولاً- مزايا نظام التمثيل النسبي.....١٥٥
ثانياً- عيوب نظام التمثيل النسبي.....١٥٨
ثالثاً- مقارنة بين كل من نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي.....١٦١
الفرع الثاني : النظم الانتخابية المختلطة ١٦٣
أولاً- نظام تناسب العضوية المختلط.....١٦٥
ثانياً- النظام المتوازي.....١٦٩
ثالثاً- المقارنة بين نوعي النظم المختلطة.....١٧١
الفرع الثالث : النظم شبه النسبية ١٧٢
أولاً- نظام الصوت الواحد غير المتحول.....١٧٢
ثانياً- نظام التصويت المحدود.....١٧٤
ثالثاً- نظام بوردا.....١٧٥
الفرع الرابع : نظام التمثيل النسبي و آليات تمثيل الأقليات.....١٧٧
أولاً- طريقة التصويت المحدود.....١٧٧
ثانياً- التصويت التراكمي.....١٧٧
ثالثاً- أنظمة الكوتا.....١٨٠

الفصل الثاني

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

(آثاره ـ تجارب دولية ـ إمكانية تطبيقه في سورية)

تمهيد وتقسيم.....١٨٥

المبحث الأول: آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ودراسة تجارب دولية

المطلب الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ـ دراسة مقارنة ١٨٧

الفرع الأول : آثار نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على النظام الحزبي.....١٨٨

أولاً ـ نظم الأغلبية والثنائية الحزبية.....١٩٠

ثانياً ـ نظام التمثيل النسبي والتعددية الحزبية.....١٩٢

ثالثاً ـ الاختبار العملي ـدراسة مقارنة للتمثيل الحزبي في ظل النظم الانتخابية.....١٩٦

رابعاً ـ نظام التمثيل النسبي وتناسبية الأصوات مع المقاعد.....٢٠٣

الفرع الثاني : نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و الانقسامات الاجتماعية.....٢٠٩

أولاً ـ آثار السياسات الانقسامية للانشقاقات الاجتماعية على السلوك الانتخابي.....٢٠٩

ثانياً ـ الاستراتيجيات الحزبية في ظل نظام التمثيل النسبي.....٢١٨

ثالثاً ـ العلاقة بين نظام التمثيل النسبي والسياسات الانقسامية.....٢٢١

الفرع الثالث: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و معدلات المشاركة الانتخابية.....٢٢٤

أولاً ـ مفهوم المشاركة السياسية في الانتخابات العامة.....٢٢٤

ثانياً ـ دراسة أثر نظام التمثيل النسبي على معدلات المشاركة.....٢٢٦

الفرع الرابع: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي و تمثيل النساء والأقليات.....٢٣٠

أولاً ـ تمثيل النساء في البرلمانات.....٢٣٠

ثانياً ـ آثار نظام التمثيل النسبي على تمثيل النساء في البرلمانات.....٢٣٢

ثالثاً ـ نظام التمثيل النسبي وتمثيل الأقليات.....٢٣٦

المطلب الثاني : دراسة تجارب انتخابية دولية.....٢٤١

الفرع الأول :دراسة التجربة العراقية.....٢٤٢

أولاً ـ التجربة الانتخابية العراقية بين(٢٠٠٥ -٢٠١٠).....٢٤٢

ثانياً ـ انتخابات مجلس النواب لعام (٢٠١٤).....٢٤٧

ثالثاً ـ مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية (٢٠٠٥ -٢٠١٤).....٢٥٢

الفرع الثاني : دراسة التجربة التونسية.....٢٥٣
أولاً. الانتخابات النيابية التونسية قبل (٢٠١١).....٢٥٣
ثانياً. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١١).....٢٥٤
ثالثاً. الانتخابات النيابية لعام (٢٠١٤).....٢٥٦
رابعاً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية (٢٠١١ -٢٠١٤).....٢٥٩
الفرع الثالث : دراسة التجربة السويدية.....٢٦٠
أولاً. الانتخابات النيابية السويدية بين (١٩٤٥ -١٩٩٧).....٢٦٠
ثانياً. الانتخابات السويدية (٢٠١٤).....٢٦١
الفرع الرابع :دراسة التجربة الايرلندية.....٢٧٠
أولاً. الانتخابات النيابية الايرلندية ـالمجلس الأدنى/١٩٢٥ـ٢٠١١/.....٢٧٠
ثانياً. الانتخابات النيابية الايرلندية ـ المجلس الأدنى /٢٠١٦/.....٢٧١
المبحث الثاني: الانتخابات البرلمانية السورية وإمكانية تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي
المطلب الأول :الانتخابات البرلمانية السورية منذ /١٩١٩/ حتى آخر انتخابات برلمانية/٢٠١٦/..٢٧٨
الفرع الأول :الانتخابات البرلمانية السورية من/١٩١٩/حتى/١٩٧٣/.....٢٧٩
أولاً. الحياة البرلمانية السورية من/١٩١٩/ حتى /١٩٧٣/.....٢٧٩
ثانياً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية في الفترة السابقة.....٢٨١
الفرع الثاني :الانتخابات البرلمانية السورية من/١٩٧٣/ حتى/٢٠٠٧/.....٢٨٢
أولاً. الانتخابات البرلمانية السورية من/١٩٧٣/ حتى/٢٠٠٧/.....٢٨٢
ثانياً. مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية السورية في الفترة السابقة.....٢٨٥
الفرع الثالث : الانتخابات البرلمانية السورية /٢٠١٢/.....٢٨٦
أولاً. النظام الانتخابي في انتخابات /٢٠١٢/.....٢٨٦
ثانياً. نتائج الانتخابات التشريعية /٢٠١٢/..... ٢٨٨
الفرع الرابع : الانتخابات النيابية السورية /٢٠١٦/.....٢٩٠
أولاً. النظام الانتخابي السوري في انتخابات/٢٠١٦/.....٢٩٠
ثانياً. نتائج الانتخابات التشريعية/٢٠١٦/.....٢٩٣
المطلب الثاني : دراسة إمكانية تطبيق نظام الانتخاب التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية السورية.....٣٠٠
الفرع الأول : نتائج تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على الاستقرار السياسي...٣٠١
أولاً. نتائج تطبيق التمثيل النسبي في ايطاليا.....٣٠١

ثانياً. نتائج تطبيق التمثيل النسبي في العراق.....٣٠٣
الفرع الثاني :آثار نظام الأغلبية في الجمهورية العربية السورية.....٣٠٦
أولاً. مرحلة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية قبل/١٩٧٠/...٣٠٦
ثانياً. مرحلة الاستقرار السياسي بعد تشرين الثاني /١٩٧٠/.....٣٠٧
الفرع الثالث :الآثار المحتملة لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في سورية والنظام المقترح.....٣٠٩
أولاً. الآثار المحتملة لتطبيق نظام التمثيل النسبي.....٣٠٩
ثانياً. النظام الانتخابي المقترح.....٣١٤
خاتمة البحث.....٣١٩
التوصيات والمقترحات.....٣٢٣
ملخص الرسالة.....٣٢٦
قائمة المراجع..... ٣٣٢
الفهرس.....٣٤٧